الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية



جهود ومنهج
الشيخ مقبل بن هادي الوادعي
في علم الحديث

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية ـ تخصص : "حديث وعلومه"

إعداد

الطالب / مناف جامع علي محمد

إشراف :

ا . د . حسن بن محمد شباله

أستاذ الحديث والتفسير بجامعة إب

١٤٣٩هـ -٢٠١٨م


بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

قال تعالى:

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِـنْكُمْ وَالَّــذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

[المجادلة : ١١]

الإهـــــداء

إلى نهر الرحمة وينبوع الحنان والدتي حفظها الله ورعاها . . .

إلى والدي – رحمه الله – الذي شجعني على القراءة منذ نعومة أظفاري وغرس فيّ حب المعرفة. . .

إلى رمز الوفاء زوجتي الغالية التي تحملت المشقة، وذللت الصعاب، في سبيل إتمام البحث. . .

إلى شموع أضاءت لي دربي. . .أولادي ثريا، والزهراء، ويوسف، وعائشة. . .

إلى أساتذتي الفضلاء، ومشايخي النُبلاء . . .

إلى الأقارب، والأصدقاء جميعاً . . .

أهدي هذا العمل ..

مستخلص البحث

هذه الدراسة بعنوان " جهود ومنهج الشيخ مقبل الوادعي في علم الحديث ".

جاءت لتُبين جهود ومنهج عالم من عُلماء الحديث له أثر مشهود، وجهد ملموس في دروسه وتدريسه، ومؤلفاته وتحقيقاته، وفيها إبراز لجهوده واختياراته في علم الحديث.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن جعله الباحث في تمهيد، وفصلين، وخاتمة:

أما التمهيد فتناول فيه الباحث حياة الشيخ مقبل الشخصية، اسمه، لقبه، كنيته، نسبه، مولده، نشأته، وطلبه للعلم، وثبت بأسماء شيوخه وتلامذته ومؤلفاته.

وأما الفصل الأول فقد جعله الباحث للحديث عن جهود الشيخ مقبل في علم الحديث، وقد اشتمل على بيان جهوده في تحقيق كتب السنة، وفي تصحيح الأحاديث وتحسينها، وفي بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي علم الرجال.

وأما الفصل الثاني فقد جعله الباحث للحديث عن منهج الشيخ مقبل – رحمه الله – في علم الحديث، وقد اشتمل على بيان منهجه في تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه، وبيان منهجه في الجرح والتعديل، ومقارنة ذلك بمناهج المحدثين، واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

ثم انتهى الباحث بذكر خاتمة تضمنت أهم النتائج، والمقترحات، ثم الفهارس.

Abstract

This research titled " **The Efforts and Approach of Sheikh Muqbel Al Wadai in the Science of Hadith"** captures the efforts of one of the most outstanding scholars of Hadith : sheikh Muqbel Al Wadai.
This research was written to show that sheikh Muqbel Al Wadai has achieved remarkable impact and tangible efforts in his lessons , his teaching , his writings , his investigations and his choices in the science of Hadith .
The nature of the research required the researcher to divide it into a prelude , two chapters and a conclusion. In the prelude , the researcher dealt with the personal life of the sheikh Muqbel Al Wadai , his title , his nickname , his origin , his birth , his growing up and his quest for knowledge. These were verified through the names of his sheikhs , his students and his works.
In the first chapter , the researcher reviewed the efforts of sheikh Muqbel in the science of Hadith. It included clarification of his efforts to access to the facts of the book of Sunnah , and in correcting the improving the Hadiths highlighting the weak , the deceptive , and **Ilm Alrijal .**
As for the second chapter , it is based on the approach of sheikh Muqbel – may Allah have mercy on him – in the science of Hadith , which included a statement of his method in correcting the Hadith , improving and indicating why it is not accepted . Furthermore , the researcher clarified his approach in **Al jarh and Al Taadeel ,** comparing this with approach of scholars and drawing similarities and differences between the two methods . Finally the researcher ended his research with his conclusion , including the most important results , proposals , and indexes.

الشكر والعرفان

الحمد لله الكريم المنان، الرحيم الرحمن، ذي الفضل والإحسان، وأشكر الله جل جلاله الذي له صفات الكمال ونعوت الجلال على إتمام هذا البحث، فله الحمد كله وله الشكر كله.

ثم أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لجامعة الأندلس للعلوم والتقنية ممثلةً برئيسها الأستاذ الدكتور/ أحمد بن محمد برقعان، وعمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ممثلة بالاستاذ الدكتور/ عبد الله عبد الرحمن بكير، ثم أشكر عمادة الدراسات العليا ممثلة بالاستاذ الدكتور/ يحيى عبد الرزاق قطران، وقسم الدراسات الإسلامية ورئيسه الأستاذ الدكتور/ مطيع محمد شباله.

والشكر موصول للكادر الأكاديمي والإداري العامل في الجامعة، على جهودهم المبذولة في خدمة الباحثين، وتسهيل إجراءات قبولهم، وإتمام دراستهم في هذا الصرح العلمي الشامخ.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لصاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور/ حسن محمد شباله الذي تكرم بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الرسالة، فكان نعم المرشد والموجه، وكان لتوجيهاته الكريمة وملحوظاته النافعة الأصر الكبير في الوصول بهذا البحث إلى هذا المستوى، فجزاه الله خير الجزاء.

والشكر موصول لاستاذيَّ الكريمين:

- د. علي حسن مثنى.
- د. محمد أحمد المطري.

عضوي لجنة المناقشة، لقبولهما مناقشة هذه الرسالة، وتكلفهما عناء قراءتها، وتصويبها، بما يجعلها بحلة أفضل وشكل أجمل.

والشكر ختاماً لكل من تحمل عناء تقصيري في حقوقه لانشغالي في البحث – زوجتي وأبنائي وكل من له حق عليّ – وإلى كل من أسهم في إنجاح هذا العمل، أسأل الله أن يجزل لهم جميعا المثوبة والعطاء، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المقدمة

إن الحمد لله، نحمدهُ، ونستعينه، ونستغفرهُ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن شرف كل علم بشرف معلومه وبظهور ثمرته، ومن تأمَّل في علم الحديث، وتمعَّن في ثمرته، وجد ميدانه وموضوعه أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وتقريراته وصفاته الخَلْقية والخُلقية، وثمرته معرفة صحيح الحديث من سقيمه وقويه من ضعيفه، ومقبوله من مردوده، قال الإمام ابن الجوزي[(١)] ــ رحمه الله ــ: (علمُ الحديث هو الشريعة، لأنه مبين للقرآن وموضح للحلال والحرام، وكاشف عن سيرة الرسول ﷺ، وسيرة أصحابه وقد مزجوه بالكذب وأدخلوا في المنقولات كل قبيح)[(٢)].

وقد تكفل الله بحفظ سنة نبيه ﷺ كما تكفل بحفظ القرآن قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] والسنة ذكر كما قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] فهيأ الله رجالاً حفظوا سنة نبيه ﷺ ودونوها، وميزوا صحيحها من ضعيفها، ولم يخلُ منهم زمان، وأصبح يشار إليهم بالبنان، أفنوا أعمارهم في تحصيل هذا العلم ونشره بين الناس، فرفع الله شأنهم وأعلى ذكرهم.

قال الخطيب البغدادي[(٣)]: (ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها مِن معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة مِن الآثار المحفوظة، ومستفادة مِن السنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقه وأوجب للدين حرمته أكبر أن يحتقر من عظم الله شأنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضيلته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعيته، وخزنة العلم الذين ذكرهم تعالى في كتابه فقال: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [التوبة: ١٠٠] وكفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم

---

(١) هو الإمام الحافظ الواعظ، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن علي البغدادي الحنبلي، صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة، ولد ببغداد سنة ٥١٠هـ وتوفي فيها سنة ٥٩٧ هـ.
انظر : سير أعلام النبلاء، ج ٢١، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ، ص ٣٦٥.

(٢) ابن الجوزي : صيد الخاطر، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ، ص ٢٢٥.

(٣) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، أحد مشاهير الحفاظ، وصاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات العديدة المفيدة، ولد سنة ٣٩١هـ وتوفي سنة ٤٦٣هـ .
انظر : ابن كثير : البداية والنهاية، ج ١٢، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ، ص ١٢٨.

رسـول الله ﷺ وذكره متصـلاً بذكره ﴿ ذَلِكَ فَضْـلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَـاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْـلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الحديد: ٢١][١].

ولله در من قال:

أهـل الـحـديـث هُـم أهـل الـنـبـي وإن لم يصـحبوا نفسـه أنفاسـه صـحبوا [٢]

فأهل الحديث هم أولى الناس بالنبي ﷺ فقد قال الإمام ابن حبان[٣] عقب حديث: (أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهُمْ عليَّ صـلاة) [٤]: (في هذا الخبر بيان صـحيح على أن أولى الناس برسـول الله ﷺ في القيامة يكون أصـحاب الحديث إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صـلاة عليه منهم) وقال غيره من العلماء: (لأنهم يصلون عليه قولاً وفعلاً)[٥].

---

(١) البغدادي : الكفاية في علم الرواية، بدون ط، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ص ٥ – ٦.

(٢) قال الشيخ الألباني : (مِن إنشاد الحسن بن محمد النسوي، كما رواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء له في "فضل الحديث وأهله").
انظر : الألباني : صفة صلاة النبي، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١١هـ، ص ٤٤.

(٣) هو الإمام العلامة، الحافظ المجود، شـيخ خُراسـان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، صـاحب الكتب المشـهورة مثل كتاب "الأنواع والتقاسيم" وكتاب "الثقات" وغيرها، توفي سنة ٣٥٤هـ .
انظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء، ١٦ / ٩٢ – ١٠٢.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصـلاة، باب : ما جاء في فضـل الصـلاة على النبي صـلى الله عليه وسـلم (١ /٦١٢)، برقم (٤٨٤)، وأخرجه أبو يعلى في مسـنده (٨ / ٤٢٧) برقم (٥٠١١)، وابن حبان في صـحيحه، كتاب الرقاق، باب : الأدعية، (١٩٢/٣)، برقم (٩١١) كلهم من طريق موسـى بن يعقوب الزمعي، حدثني عبدالله بن كيسـان، حدثني عبدالله بن شـداد بن الهاد، عن أبيه، عن عبدالله بن مسـعود مرفوعاً وهذا السـند ضـعيف بسـبب موسـى بن يعقوب الزمعي، قال المناوي : (وفيه موسـى بن يعقوب الزمعي قال النسائي ليس بالقوي، لكن وثقه ابن معين وأبو داود وساق له ابن عدي عدة أحاديث استنكرها وعد هذا منها).
انظر : المناوي : فيض القدير، ج ٢، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ، ص ٥٦٠.
وللحديث شـاهد عند البيهقي، كتاب الجمعة، باب : ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها من كثرة الصـلاة على رسـول الله (٣ / ٢٤٩)، برقم (٥٧٩١) من طريق حماد بن سـلمة عن بُرد بن سـنان عن مكحول الشـامي عن أبي أُمامة مرفوعاً : (أكثروا عليَّ من الصلاة في كل يوم جمعة فمن كان أكثرهم عليَّ صلاةً كان أقربهم مني منزلة).
وهذا السند ضعيف فيه انقطاع، فمكحول الشامي لم يسمع من أبي أُمامة .
قال العلائي : (أنكر أبو حاتم الرازي رؤيته لأبي أمامة) .
انظر : العلائي : جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ط ٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ، ص ٢٩.
فالحديث بهذا الشاهد يرتقي للحسن لغيره والله أعلم.
قال الحافظ ابن حجر على حديث ابن مسعود : (حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وله شاهد عند البيهقي ... ولا بأس بسنده)
انظر : ابن حجر : فتح الباري، ج ١١، بدون ط، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، ص ١٦٧ .
وحسنه الشيخ الألباني – رحمه الله – .
انظر : الألباني: صحيح الترغيب والترهيب، ج ٢، ط ٥، الرياض، مكتبة المعارف، ص ١٣٦، برقم (١٦٦٨).

(٥) انظر : المباركفوري : تحفة الأحوذي، ج ٢، بدون ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ص ٥٢٠.

ومن تأمل تاريخ أهل الحديث وسيرهم وأخبارهم وجدهم جمعوا بين سلامة المعتقد واتباع سنة رسول الله ﷺ، والدفاع عنها، والتحذير مِن البدع والمحدثات، وقد قال ﷺ : (لا تزال طائفةٌ مِن أمتي ظاهرين على الحقِ لا يضُرهُم مَن خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)[1].

قال الإمام أحمد بن حنبل في بيان الطائفة المنصورة: (إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم؟)[2].

وهذا التفسير للطائفة المنصورة من الإمام أحمد بن حنبل مِن أحسن التفاسير قال الإمام أبو عبد الله الحاكم[3]: (فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أنَّ الطائفة المنصورة التي يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين واتبعوا آثار السلف مِن الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين، بسنن رسول الله ﷺ وعلى آله أجمعين، من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار، على التنعم في الدمن والأوطار، وتنعموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكسر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النفوس الشهوانية وتوابع ذلك من البدع والأهواء والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاءهم، وبواريها فرشهم)[4].

وليس مراد الإمام أحمد – رحمه الله – حصر الطائفة المنصورة في علماء الحديث رواية ودراية، بل يدخلون في ذلك دخولاً أولياً ويتبعهم كل من سار على نهجهم واقتفى آثارهم واتبع عقيدتهم، قال القاضي عياض[5] في بيان تفسير الإمام أحمد بن حنبل: (وإنما أراد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث)[6].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم، كتاب الإمارة، باب : قوله صلى الله عليه وسلم (لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين) (٥٣)، برقم (٤٩٢٧) .

(٢) انظر : الحاكم : معرفة علوم الحديث، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ، ص ٣٥.

(٣) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، أبو عبدالله بن البيع، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف التي من أشهرها كتاب "معرفة علوم الحديث" و "المستدرك على الصحيحين " توفي سنة ٤٠٣هـ .
انظر : الذهبي : سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ١٦٢ – ١٦٦ .

(٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص ٣٥.

(٥) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ثم السبتي، المالكي المولود سنة ٤٧٦هـ والمتوفى سنة ٥٤٤هـ له كتاب" الشفا في شرف المصطفى " وكتاب " ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك " وغيرها من المؤلفات المفيدة.
انظر : الذهبي : سير أعلام النُبلاء، ٢٠ / ٢١٣.

(٦) عياض : إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج ٦، ط ١، مصر، دار الوفاء، ١٤١٩هـ، ص ٣٥٠.

وإذا دخل أهل الحديث بلداً وألتفَّ الناس حولهم، نشــروا الســنة وقمعوا البدعة، قال الإمام ابن مفلح[١]: (قال الحســـن بن ثواب: قال لي أحمد بن حنبل: ما أعلم الناس في زمان أحوج منهم إلى طلب الحديث من هذا الزمان: قلت: ولِمَ ؟ قال: ظهرت بدعٌ، فمن لم يكن عنده حديث وقع فيها.)[٢].

وقال الإمام الحاكم وهو يُبين ســـبب تأليفه لكتاب " معرفة علوم الحديث ": (فإني لما رأيتُ البدع في زماننا كثرت ومعرفة الناس بأصــول السُــنن قلَّت مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف...)[٣].

فلو تأمل المنصــف في كلام الإمامين أحمد بن حنبل والحاكم – رحمهم الله – لعلِمَ أننا أحوج في زماننا إلى طلب علم الحديث من زمانهم بســـبب انتشـــار البدع كانتشـــار النار في الهشـــيم، فأصـــبحت الســـنة بدعة، والبدعة ســـنة، والمنكر معروفاً، والمعروف منكراً، وذلك في غالب بلاد الإسلام، قال الشيخ الألباني[٤] ـ رحمه الله ـ:(والحقيقة، أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ســاكتين عنها قد كان مِن أكبر الأســباب القوية التي حملت الناس على الابتداع في الدين، فإن كثيراً مِن العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصـــلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية، بل والموضوعة...)[٥].

فأهل الحديث هم صـــمام أمان للأمة من الوقوع في البدع والمحدثات فهم ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ولله درُّ من قال:

ذهــبــت دولــة أصـــحــاب الــبــدع ... ووهى حبلهـــــــــــم ثم انقطع

وتــداعــى بــانصـــــراف جــمــعــهــم ... حــزب إبــلــيــس الــذي كــان جــمــع

هــل لــهــم يــا قــوم فــي بــدعــتــهــم ... مـــــــــن فقيه أو إمـــــــــام يُتبع

مــثــل ســـــفــيــان أخــي ثــور الــذي ... علـــــم النــاس دقيقـات الـــــورع

أو ســـــلــيــمــان أخــي الــتــيــم الــذي ... تـــــــرك النـــــــوم لـهـول الـمـطـلـع

أو فــتــى الإســـــلام أعــنــي أحــمــدا ... ذاك لــو قــارعــه الــقــراء قـــــــرع

---

(١) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج القاقوني، الفقية الحنبلي، أعلم أهل عصـــره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل . من تصـــانيفه كتاب "الفروع" و" الآداب الشرعية الكبرى " وغيرها . توفي سنة ٧٦٣ هـ.

انظر : ابن حجر : الدرر الكامنة، بدون ط، ج ٤، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص ٧٦١ – ٧٦٢ .

(٢) ابن مفلح : الآداب الشرعية، ج ٢، ط ٣، بيروت، الرسالة، ١٤١٩هـ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(٣) الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص ٣٥.

(٤) هو الشـــيخ المحدث الإمام محمد ناصـــر الدين ابن نوح بن آدم بن نجاتي الألباني – رحمه الله – صـــاحب المؤلفات النافعة والتحقيقات العلمية التي منها "سلسلة الأحاديث الصحيحة " و "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" وغيرها كثير، توفي عام ١٤٢٠هـ .

انظر : عودة : صـــفحات بيضـــاء من حياة الإمام محمد ناصـــر الدين الألباني، ط ٢، القاهرة، المكتبة الإســـلامية، ١٤٢٢هـــــ، ص ١٩ و ٩٦.

(٥) الألباني : صحيح الترغيب والترهيب، ط ١ ، ج ١، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ، ص ٥٤.

لـم يـخـف سـوطـهـم إذ خـوفـوا   لا ولا سـيفهم حين لمـع[١]

فأهل الحديث قوية حجتهم عظيمٌ نفعهم، قال الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ: (من تعلم القرآن عظمت قيمته، ومن نظر في الفقه نبل قدره، ومن كتب الحديث قويت حجته...) [٢].

وقد قال الإمام الشافعي للإمام أحمد بن حنبل: (يا أبا عبد الله ، إذا صح عندكم الحديث، فاخبرونا حتى نرجع إليه، أنتم أعلمُ بالأخبار الصِّحاح مِنا، فإذا كان خبرٌ صحيح، فأعلمني حتى أذهب إليه كوفياً كان أو بصرياً أو شامياً)[٣].

فظهر مِن خلال كلام الإمام الشافعي أنه ما مِن عالم في علم من علوم الشريعة إلا وهو يحتاج إلى علم الحديث، قال الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه – رحمهما الله –: (إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم والناسخ والمنسوخ مِن الحديث لا يسمى عالماً) [٤]

وقد أبان الإمام الصلاح[٥] هذه القضية بجلاء وأزال الخفاء، وقرر أنه ما مِن علم مِن علوم الشريعة إلا وهو يحتاج إلى علم الحديث، فقال ــ رحمه الله ــ: (... علم الحديث مِن أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويُعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه مِن الناس إلا رُذالتهم وسفلتهم. وهو من أكثر العلوم تولَّجاً في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. لذلك كثر غلط الغالطين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء)[٦].

وقال الشيخ صديق حسن خان[٧] ــ رحمه الله ــ: (اعلم أن أنف العلوم الشرعية ومفتاحها، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها، ومستند الروايات الفقهية كلها، ومأخذ الفنون الدينية دقها وجلها، وأسوة جملة الأحكام وأُسها، وقاعدة

---

(١) انظر : الخطيب : شرف أصحاب الحديث، ط ١، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ، ص ١٣٤ . ١٣٥ .
وهذه الأبيات كان يرددها الشيخ مقبل .رحمه الله . في دروسه ومجالسه، وحفظها طلابه منه.
انظر : الوادعي : المحفوظات الشعرية مِن دروس العلامة مقبل بن هادي الوادعي، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ، ص ٣٦.

(٢) البيهقي : مناقب الشافعي، ج ١، بدون ط، القاهرة، دار التراث، ص ٢٨٢.

(٣) الذهبي : سير أعلام النبلاء، ٢١٣/١١.

(٤) الحاكم : معرفة علوم الحديث، ص ١٠٦.

(٥) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عُمر عثمان ابن المفتي صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكُردي الشهرزوي الموصلي الشافعي، صاحب "علوم الحديث" توفي سنة ٦٤٣هـ .
انظر : سير أعلام النُبلاء، ٢٣ / ١٤٠ – ١٤٣ .

(٦) البيهقي : مناقب الشافعي، ج ١، بدون ط، القاهرة، دار التراث، ص ٢٨٢.

(٧) هو محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيب، من رجال النهضة الإسلامية المجددين، ولد ونشأ في قنوج (بالهند)، من مؤلفاته المشهورة "الروضة الندية" في شرح الدرر للشوكاني، توفي رحمه الله سنة ١٣٠٧هـ .
انظر : الزركلي : الإعلام، ج ٦، ط ١٥، دار العلم للملايين، ص ١٦٧ – ١٦٩ .

جميع العقائد وأسطقسها[١]، وسماء العبادات وقطب مدارها، ومركز المعاملات ومحط حارها وقارها هو علم الحديث الشريف)[٢].

فأهل الحديث هم أعلام هدى ومصابيح دُجى، وقد اهتم العلماء بأخبارهم وجمع تراجمهم وبيان جهودهم، قال الإمام الذهبي[٣] في مقدمة كتابه " المعين في طبقات المحدثين ": (فهذه مقدمة في ذكر أسماء أعلام حملة الآثار النبوية تبصر الطالب النبيه وتذكر المحدث والمفيد بمن يقبح بالطلبة أن يجهلوهم)[٤].

وأهل الحديث في زماننا قليل[٥] وعلى رأس هؤلاء المحدثين في زماننا وعصرنا الشيخ المحّدث مقبل بن هادي الوادعي اليماني ـــ رحمه الله تعالى ـــ المتوفى في الثاني من جمادى الأولى عام ١٤٢١هـــ، فقد أفنى عمره في تَعلُّم وتعليم علمِ الحديث، بل أُشربَ قلبهُ حُبَّ هذا العلم حتى يقول عن نفسه ـــ رحمه الله ـــ: (إني بحمد الله أُحب كتاب ربي والسنة الغَّراء، سيما " الصحيحين "، والقراءة فيهما عندي أحلى لذة في الدُنيا، وإني إذا فتحت "صحيح البخاري" وقلت: قال الإمام البخاري رحمه الله: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: حدثنا مالك.

أو فتحت "صحيح مسلم" وقلت: قال الإمام مسلم رحمه الله، حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، أنسى جميع مشاغل الدنيا ومشاكلها)[٦].

ولحبه ــ رحمه الله ــ لعلم الحديث أسسَ داراً للحديث بدماج التي رحل إليها آلاف الطلاب من داخل اليمن وخارجها.

ولم يكتف – رحمه الله – بذلك بل ألَّف كتباً في علم الحديث، كتب الله لها القبول، فيها الكثير من الفوائد، وأنواعٌ من الفرائد.

---

(١) أساسها ورأسها.

(٢) خان : الحطة في في ذكر الصحاح الستة ، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، ص ٢٥.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي الحافظ أبو عبدالله المحدث شمس الدين الذهبي، صاحب المؤلفات النافعة التي منها "تاريخ الإسلام" و "سير أعلام النُبلاء" و "ميزان الاعتدال" توفي سنة ٧٤٨هـ .
انظر : ابن حجر : الدرر الكامنة، ٣ / ٣٣٦ – ٣٣٨

(٤) الذهبي : المعين في طبقات المحدثين، ط ١، الأردن، دار الفرقان، ١٤٠٤هـ، ص ٢.

(٥) وقد اشتكى الإمام ابن الصلاح من قلتهم في زمنه فكيف بزماننا، فقال ـــ رحمه الله ـــ : (ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمةٌ جموع طلبته، رفيعةٌ مقادير حفاظه وحملته . وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة، فلم يزالوا في انقراض ولم يزل في اندراس حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العُدد .)
ابن الصلاح : علوم الحديث، ص ٥ – ٦.

(٦) الوادعي : الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ج ١، ط ٤، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ، ص ٨.

ولما كنت بصـدد تسـجيل موضـوع لنيل درجة الماجسـتير في الحديث، وجدتُّ الفرصـة مناسـبة لإبراز جهود الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في علم الحديث وخدمة السنة، وبعد البحث والتتبع وسؤال المختصــين من مشــايخي وأســاتذتي وزملائي علمتُ أن أحداً لم يتعرض لهذا الموضــوع، ولمســتُّ تشــجيعاً وتأييداً للكتابة فيه؛ فاســتخرت الله تعالى، فانشــرح صــدري لذلك، فتقدمت بهذا الموضــوع: أطروحة لنيل درجة الماجســتير في الســنة وعلومها، وكان عنوانه: **(جهود ومنهج الشــيخ مقبل الوادعي في علم الحديث)** ســائلاً الله تعالى أن ينفع بها الإســلام والمســلمين، وأن يجعلها خالصــة لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

٢- أسباب اختيار الموضوع:

١. إبراز معالم مدرسة الشيخ مقبل الحديثية تأثُّراً وتأثيراً.

٢. دراســة إنتاجه وآثاره العلمية في الحديث وهي جديرة بالبحث والدراســة فهي موســوعة علمية.

٣. الرغبة الشخصية في معرفة جهود الشيخ مقبل رحمه الله تعالى في علم الحديث.

٤. مكانة الشيخ مقبل . رحمه الله . العلمية التي شهد له بها القاصي والداني.

٥. اهتمام الشيخ . رحمه الله . بعلم الحديث، فهو بارز فيه كما كان بارزاً في علوم أخرى.

٦. عظيمة حوت أهم موضوعات الحديث لا سيما علم الرجال والعلل.

٧. المشاركة في إثراء المكتبات الإسلامية، في مجال علم الحديث.

٣- أهمية وأهداف الدراسة:

لما كان للشــيخ مقبل تلك المنزلة الرفيعة عند كثير من أهل العلم وطلبته، فإن هذه الدراســة تتجلى أهميتها في الآتي:

١ . الحاجة إلى معرفة معالم مدرسـة الشـيخ مقبل الحديثية، ومعرفة مدى صـلة هذه المدرسـة بغيرها من المدارس الحديثية سواءً مدارس المتقدمين أو المتأخرين.

٢ . دراسـة آثار الشـيخ مقبل الوادعي دراسـة نقدية منصـفة والاطلاع على ردود المخالفين له، وتبيين الحق في ذلك حسب ما يقتضيه الدليل.

٤- الدراسات السابقة:

على حسب علمي لم يسبق لأحد أن كتب في جهود الشيخ مقبل الوادعي الحديثية دراسة أكاديمية رغم شهرته وكثرة طلابه، وهذا من نعم الله وتوفيقه لي أن جعلني من ذوي السبق في الكتابة في هذا الموضوع قضاءً لجزء من حقِّ الشيخ عليَّ، فقد تتلمذتُ على يديه فترة من الزمن، وإظهاراً لجهوده الحديثية رحمه الله تعالى.

٥- منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث حسب الآتي:

المنهج الإستقرائي:

ويكون باستقراء ما أمكن من كتب الشيخ مقبل الوادعي المطبوعة.

المنهج التحليلي:

وذلك بدراسة آراء الشيخ الحديثية والقواعد التي سار عليها في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، ومقارنة ذلك بآراء وقواعد المتقدمين والمتأخرين من علماء الحديث، ثم الإفادة من المنهجين، والعرض الموضوعي لتلك القواعد والمعلومات التي أثرى بها الشيخ مدرسة أهل الحديث في هذا العصر.

٦- طريقة عملي في البحث:

١. اعتمدتُ في كُلّ عبارة أنقلها عن الشيخ مقبل – رحمه الله – على كتبه مباشرة أو من الكتب الموثوقة التي جمعت كلامه من أشرطته السمعية.

٢ . عندما يكون كلام الشيخ مقبل – رحمه الله – في المسألة طويلاً فإني ألخص المراد منه.

٣ . لم ألتزم في كل مسألة أتعرض لها بذكر جميع ما وقفت عليه من كلام الشيخ مقبل– رحمه الله – حول هذه المسألة، بل اخترتُ من ذلك ما أراه كافياً في الدلالة على المراد وذلك تجنباً للإطالة، وأشير في الحاشية إلي شيء من المواضع التي تركتها حتى يراجعها من شاء.

٤ . في حالة مخالفة الباحث للشيخ مقبل – رحمه الله – في رأي أو حُكم، فإنه نبه على ذلك مبيناً ما استند إليه في اختيار خلاف قوله مع مناقشة اختياره إن لزم الأمر، وذلك كله في ضوء كلام أهل العلم في المسألة.

٥ . رجعتُ إلى كتب مصطلح الحديث والرجال، والعلل وقارنتُ حُكم الشيخ مقبل بالقواعد التي سار عليها المحدثون قبله.

٦ . عزوتُ الآيات إلى مواضعها في المصحف، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٧ . خرجتُ الأحاديث والآثار الواردة في الرسالة، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بذلك، وإلا خرجتها من كتب السنة المعتمدة، مع الإشارة إلى حُكم العلماء فيها قديماً وحديثاً.

٨ . شرحتُ ما يحتاج إلى تعريف من المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.

٩ . ترجمتُ لجميع الأعلام الذين وردوا في البحث ما عدا المشاهير منهم.

١٠. ذكرتُ في الخاتمة أهم النتائج التي توصلتُ إليها خلال البحث.

١١. أعددتُ فهارس علمية متنوعة:

أ . فهرس الآيات القرآنية.

ب. فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ج . فهرس الفرق.

د.. فهرس الأشعار.

هـ . فهرس الأعلام.

و. فهرس المصادر والمراجع.

ز. فهرس الموضوعات.

٧- خطة البحث:

قسمتُ البحث إلى: مقدمة وتمهيد وفصلين، وخاتمة، ويعقب كل ذلك الفهارس العامة لمحتويات البحث.

أولاً: المقدمة:

ذكرتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وهدف البحث والدراسات السابقة، وطريقة عملي في الرسالة، وخطة البحث.

ثانياً: التمهيد:

تكلمتُ فيه عن ترجمة الشيخ مقبل الوادعي وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياته الشخصية، وفيه مطلبان:

(١) المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته، نسبه.

(٢) المطلب الثاني: مولده، نشأته، طلبه للعلم.

المبحث الثاني: مكانة الشيخ مقبل الوادعي العلمية، وفيه أربعة مطالب:

(١) المطلب الأول: نبوغه في العلم وشهادة العُلماء له وثناؤهم عليه.

(٢) المطلب الثاني: ثبت بأسماء شيوخه.

(٣) المطلب الثالث: ثبت بأسماء تلامذته.

(٤) المطلب الرابع: ثبت بأسماء مؤلفاته.

الفصل الأول: جهود الشيخ مقبل الوادعي في علم الحديث وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: جهود الشيخ مقبل الوادعي في تحقيق كتب السنة وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: تحقيق كتابي الإلزامات والتتبع.

٢ . المطلب الثاني: تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي.

٣ . المطلب الثالث: تحقيق تفسير ابن كثير.

المبحث الثاني: جهود الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الأحاديث وتحسينها وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: كتاب الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين.

٢ . المطلب الثاني: كتاب الصحيح المسند من دلائل النبوة.

٣ . المطلب الثالث: كتاب الصحيح المسند من أسباب النزول.

المبحث الثالث: جهود الشيخ مقبل الوادعي في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة وفيه مطلبان:

١ . المطلب الأول: كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة.

٢ . المطلب الثاني: كتاب الطليعة في الرد على غلاة الشيعة.

المبحث الرابع: جهود الشيخ مقبل الوادعي في علم الرجال، وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: كتاب رجال الحاكم في المستدرك.

٢ . المطلب الثاني: كتاب تراجم رجال الدراقطني.

٣ . المطلب الثالث: كتاب نشر الصحيفة في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة.

الفصل الثاني: منهج الشيخ مقبل الوادعي في علم الحديث وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الحديث وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: الحديث الصحيح عند المحدثين ومنهجهم فيه.

٢ . المطلب الثاني: الحديث الصحيح عند الشيخ مقبل الوادعي ومنهجه فيه.

٣ . المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

المبحث الثاني: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تحسين الحديث وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: الحديث الحسن عند المحدثين ومنهجهم فيه.

٢ . المطلب الثاني: الحديث الحسن عند الشيخ مقبل الوادعي ومنهجه فيه.

٣ . المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

المبحث الثالث: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تضعيف الحديث وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: منهج المحدثين في تضعيف الحديث.

٢ . المطلب الثاني: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تضعيف الحديث.

٣ . المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

المبحث الرابع: منهج الشيخ مقبل الوادعي في الجرح والتعديل وفيه ثلاثة مطالب:

١ . المطلب الأول: منهج المحدثين في الجرح والتعديل.

٢ . المطلب الثاني: منهج الشيخ مقبل الوادعي في الجرح والتعديل.

٣ . المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

تمهيد

(ترجمة الشيخ مقبل الوادعي)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياته الشخصية

المبحث الثاني: مكانته العلمية

المبحث الأول

(حيـــاته الشخصيـة)

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته، نسبه

المطلب الثاني: مولده، نشأته، طلبه للعلم

المطلب الأول

اسمه، لقبه، كنيته، نسبه

اسمه: هو مقبل بن هادي بن مقبل بن قائده[١] الهمداني الوادعي الخلالي[٢].

لقبه: الوادعي: نسبة إلى قبيلة وادعة [٣]، قال الشيخ مقبل رحمه الله: (وادعة في بلاد شتى من البلاد اليمنية، وأكبرها فيما أعلم الساكنون بلواء صعدة) [٤].

كنيته: يكنى بـ (أبي عبد الرحمن) [٥].

نسبته: ينتسب – رحمه الله – إلى قبيلة بكيل[٦]، وهي من أكبر القبائل اليمنية [٧]، وقال الشيخ مقبل – رحمه الله – في رسالة وجهها إلى مؤرخ اليمن العلامة محمد بن علي الأكوع – رحمه الله –: (وشيباتنا يقولون أن وادعة من بكيل وأنتم حفظكم الله أعرف بالأنساب مني ومنهم، لأن هذا فنُّكم الذي لا ينافسكم منافس فيه من المعاصرين) وقد جزم الشيخ العلامة محمد بن علي

---

(١) قائده: اسم رجل.

(٢) الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ط١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٢هـ، ص ١٧.

(٣) قال العلامة المؤرخ إسماعيل بن علي الأكوع عن قبيلة وادعة: (وهذه وادعة هي التسيع التاسع من بني صريم من حاشد. وقد تفرقَ منها بطون كثيرة سكنت محلات مختلفة من اليمن، ولكنها تحمل اسم وادعة، وهي كالتالي: وادعة دماج من همدان صعدة، وتقع في الجنوب الشرقي من صعدة، ويُنسب إلى وادعة دماج العلامة المحدث المعاصر مقبل بن هادي الوادعي، وهو من الدعاة إلى نشر علم السنة في بلاد صعدة وغيرها).
انظر: الأكوع: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ج ٤، ط ١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ، ص ٢٣١٣.

(٤) الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ص ١٨.

(٥) ولم يكن للشيخ – رحمه الله – ولد اسمه عبد الرحمن، وهذا أمر جائز ومشروع، فقد بوب الإمام البخاري في صحيحه في كتاب "الأدب"، باب: الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل (١١٢)، برقم (٦٢٠٣) عن أنس بن مالك قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلقاً، وكان لي أخٌ يقال له أبو عُمير وكان إذا جاء قال: يا أبا عُمير ما فعل النغير).

(٦) الوادعي: ترجمة ابي عبدالرحمن، ص ١٧.

(٧) قبيلة بكيل: بفتح فكسر فسكون، إحدى قبائل اليمن الكبرى وأكثرها شهرةً.
انظر: المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، ج ١، ط ١، صنعاء، الجيل الجديد، ٢٠١١م، ص ٢٣.

الأكوع[1] بنســـبة الشـــيخ مقبل إلى قبيلة حاشـــد[2]، فقد قال – رحمه الله –: (ودماج هذه في بلدة صعدة وعدادها في حاشد وهم يتبكلون اليوم) [3]

---

(١) هو العلامة محمد بن علي بن حســـين بن أحمد بن عبدالله الأكوع، فقيه، لغوي، مؤرخ، مؤلف محقق،من أشـــهر مؤلفاته كتاب "تاريخ اليمن القديم"، توفي رحمه الله عام ١٤١٩هـ.

(٢) حاشد: بفتح الحاء وكسر الشين، إحدى كبريات قبائل همدان، تمتد أراضيها من صنعاء إلى بلاد صعدة. انظر: المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، ١ / ٣١٨.

(٣) الهمداني: صفة جزيرة العرب، ط ١، ت: الأكوع، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ١٤١٠هـ، ص ١٦٠.

المطلب الثاني

مولده، نشأته، طلبه للعلم

مولده:

لا يســـتطيع الباحث أن يحدد تاريخ مولد الشـــيخ مقبل رحمه الله، تقول ابنته أم عبد الله الوادعية: (... وأما متى ولِد، فالوالد – رحمه الله – ليس مؤرخاً، لأنهم ما كانوا يؤرخون).[١]

قال حميد العتمي: (لا ندري بالتحديد عام المولد ويقدر الشيخ عمره عام ١٤٢٠هـــ فيقول: كان آباؤنا لا يهتمون بالتاريخ وعمري تقريباً ٦٥ أو ٦٦ أو ٦٧.

وذكر مرَّة أنه من مواليد ١٣٥٢هـــ فعلى هذا يكون قد توفي عن سبعين عاماً وإن تكن الأخرى فقد توفي في العقد السابع فوق الستين ودون السبعين) [٢].

ولِدَ الشـيخ – رحمه الله – في قرية دماج، وقرية دماج من همدان صـــعدة، وتقع في الجنوب الشـرقي من صـعدة، ويحدها من الشـمال كدم، ومن الجنوب آل عمار، ومن الشـرق آل سـالم، ومن الغرب وادي العبديين من سحار[٣].

نشأته:

نشـــأ رحمه الله يتميماً مات والده وهو صـــغير، وتُوفيت والدته قبل مناهزته للاحتلام[٤]، وكثير من العظماء الذين غيروا مجرى التاريخ كانوا أيتاماً فالإمام الشـــافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وابن الجوزي والشيخ عبد الرحمن السعدي وابن باز رحمهم الله جميعاً كانوا أيتاماً[٥].

وقد نشـــأ الشـــيخ في بيئة يســـود فيها الجهل والتشـــيع والخرافة والغلو في أهل البيت، قال أحد طلاب الشـــيخ مقبل وهو معمر القدســـي:(ووادي دماج يقع في قلب التشـــيع، فقد ســـيطر المذهب الشيعي على بلاد صعدة وانتشر فيها، وفيها مدارس للتشيع تحارب السنة من زمن قديم) [٦].

طلبه للعلم:

---

(١) أم عبد الله الوادعية: نبذة مختصرة من نصائح والدي، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٤هـ، ص ٩٦.

(٢) العتمي: الإبهاج بترجمة العلامة المحدث أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، ط ١، صنعاء، دار شرقين، ص ١٢.

(٣) الأكوع: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ٤ / ٢٣١٣.

(٤) أم عبد الله الوادعية: نبذة مختصرة من نصائح والدي، ص ٩٦، ٩٧.

(٥) الجمعة: أيتام غيروا مجرى التاريخ، ط ٣، الرياض، مكتبة العبيكان، ص ٩.

(٦) القدسي: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٠ هـ، ص ٦.

كانت بدايته في طلب العلم على العادة في ذلك الوقت وفي تلك البيئة في الكُتَّاب، أو يسـميها البعض المكتب أو المعلامة، قال الشـيخ مقبل – رحمه الله –: (درسـت في المكتب حتى انتهيت من منهج المكتب) [1]

فتعلم الكتابة وقراءة القرآن نظراً، وكان منهجهم من انتهى منه ينصـرف بعد حاله فلم يكن علم ولا تعليم[2].

قال الشـيخ عن المرحلة التي تلت مرحلة المكتب:(ثم ضـاع من العمر ما شـاء الله في غير طلب للعلم، لأنه ما كان هنالك من يرغِّب أو يسـاعد على طلب العلم، وكنتُ محباً لطلب العلم، وطلبت العلم في "جامع الهادي" فلم أساعد على طلب العلم)[3]

فقرر الشيخ – رحمه الله – السفر إلى بلاد الحرمين، فكان يحضر مجالس الوعظ فيتأثر بها، وهذا يدل على فطرته السليمة التي لم تتلوث بشرك ولا بدعة، ثم طلب النصيحة من أحد الوعاظ عن الكتب المفيدة فأرشـده إلى " صـحيح البخاري " و " بلوغ المرام" و " رياض الصـالحين" و " فتح المجيد" فحصـل الشـيخ على هذه الكتب وعكف على قراءتها فنفعه الله بها نفعاً عظيماً وعلقت في ذهنه لأن ما فيها يخالف ما عليه أهل بلده.

وبعد مدة من الزمن قرر الشـيخ –رحمه الله – أن يرجع إلى بلده، فرجع داعياً إلى الله آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر لا سـيما المنكرات المتعلقة بالعقيدة والتوحيد كالذبح لغير الله وبناء القباب على الأموات، ونداء الأموات. قال الشيخ – رحمه الله –: (فبلغ الشيعة ذلك، فأنكروا ما أنا عليه فقائل يقول منهم: من بدَّل دينه فاقتلوه وآخر يرسل إلى أقربائي ويقول: إن لم تمنعوه فسنسجنه وبعد ذلك قرروا أن يدخلوني"جامع الهادي" من أجل الدراسـة عندهم لإزالة الشـبهات التي قد علقت بقلبي[4].

وأُدخل الشيخ جامع الهادي للدراسة عندهم، فكان يكتم عقيدته، فلم يستفد من كتبهم ومناهجهم لأن الكتب المقررة شـيعية ومعتزلية فقرر الإقبال على النحو فدرس عندهم متن " قطر الندى " أكثر من مرة وسـافر بعد ذلك إلى نجران ومكث فيها قرابة سـنتين ثم منها إلى بلاد الحرمين ونجد مرة أخرى.

وكان من توفيق الله للشـيخ – رحمه الله – أن فُتح معهد الحرم المكي فتقدم للاختبار فنجح وقُبل في المعهد.

---

(١) الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ص ٢١.

(٢) أم عبد الله الوادعية: بنذة مختصرة من نصائح والدي، ص ٩٧.

(٣) الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ص ٢١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١.

وبعد الانتهاء من معهد الحرم من المتوسط والثانوية، انتقل الشيخ – رحمه الله – إلى المدينة ودخل الجامعة الإسلامية، والتحق بكلية الدعوة وأصول الدين، وعند أن جاءت العطلة خاف من ضياع الوقت وذهابه فانتسب في كلية الشريعة، وهذا من الغرائب في عُرف طلبة الجامعات وهو يدلُ على همةٍ في الطلب ورغبة في العلم، وانتهى بتوفيق الله من الكليتين وأُعطي شهادتين.

وعندما انتهى من الكليتين فُتِحَ في الجامعة قسم الدراسات العُليا فتقدم لاختبار المقابلة ونجح وتخصص في علم الحديث ونال درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية.

وبعد انتهاء الشيخ من درجة الماجستير رجع إلى بلده في اليمن داعياً إلى الله ومدرساً ومربياً فأجرى الله على يديه الخير الكثير[1].

ورغم تتلمذ الشيخ في معهد الحرم المكي، وبعده في الجامعة الإسلامية، وتخلل ذلك جلوسه بين يدي العلماء في الحرم المكي والمسجد النبوي إلا أنه قال: (أكثر استفادتي من الكتب فليبلغ الشاهد الغائب) [2]أي أنه أخذ مفاتيح العلم من العُلماء ثم انطلق إلى القراءة من الكتب فاستفاد منها استفادة عظيمة.

---

(١) ترجمة أبي عبدالرحمن، بتصرف.

(٢) العتمي: مرجع سابق، ص ٤٢.

المبحث الثاني

(مكانة الشيخ مقبل الوادعي العلمية)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نبوغه في العلم وشهادة العلماء له وثناؤهم عليه

المطلب الثاني: ثبت بأسماء شيوخه

المطلب الثالث: ثبت بأسماء تلامذته

المطلب الرابع: ثبت بأسماء مؤلفاته

المطلب الأول

نبوغه في العلم وشهادة العلماء له وثناؤهم عليه

طلب الشيخ العلم الشرعي متأخراً، ومع ذلك نبغ وتميز فيه شهد له بذلك القاصي والداني والموافق والمخالف، وأحبَّ العلم والتعليم والتأليف حتى يقول مرَّة في درس من دروسه:(ما أحسن العلم، أحسن من الذهب والورق، وأحسن من النساء الجميلات، وأحسن من المُلك)، وقال – رحمه الله – أيضاً: (إن شاء الله نطلب العلم حتى نموت)[١].

والذي يتأمل برنامج الشيخ اليومي يجده مقسماً بين تعليم ومذاكرة وتأليف ودعوة إلى الله.

وقال رحمه الله عن بعض مؤلفاته: (ما أحبُّ أن لي بالصحيح المسند، أو الجامع الصحيح عشرين ولداً أنا لا أزهد عن الأولاد ولكن أخبر عن نفسي) [٢]

وحفظ طلاب الشيخ وتلامذته منه أبياتاً يرددها في الحث على طلب العلم، منها أبيات الزمخشري[٣] ومطلعها:

سهري لِتنقيح العلومِ ألذُّ لي	من وصل غانيةٍ وطيبِ عِناقِ
وألذُّ مِن نقرِ الفتاة لِدُفِّها	نقري لألُقي الرَّملَ عن أوراقي
وتمايلي طرَباً لحلِّ عَويصةٍ	في الدرس أشهى من مُدامة ساقِ
أأبيتُ سَهران الدُّجى وتبيته	نوماً وتبغي بعد ذاك لحاقِ[٤]

وكان – رحمه الله – لا يمل من مدارسة العلم وتدريسه، وكل من زار دار الحديث بدماج عَلِم أن دروس الشيخ لا تتوقف، بل هي مستمرة حتى في الجمع والأعياد، فراحته في العلم والتدريس.

وكان يعجب طلابه من استحضار الشيخ – رحمه الله – للأدلة مما يدلُ على نبوغه في العلم، قال حميد العتيمي:(لا نعلم له نظيراً في استحضار الأدلة القرآنية والحديثية، بحيث يسرد

---

(١) أم عبدالله الوادعية: نبذة مختصرة من نصائح والدي، ص ٢١، ٢٢.

(٢) حميد العتمي: الإبهاج، ص ٧٣.

(٣) هو الإمام، العلامة، كبير المعتزلة، أبو القاسم محمود بن عُمر بن محمد، الزمخشري الخوارزمي النحوي صاحب " الكشاف " و " المفصل"، توفي سنة ٥٣٨هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٢٠ / ١٥١ – ١٥٥.

(٤) صالح الوادعي: المحفوظات الشعرية من دروس العلامة مقبل بن هادي الوادعي، ص ٣٨.

عشـــرات الأدلة في الموضــــع الذي لا يحضـــرك فيه دليل مع عمق الإســـتنباط ودقة النظر وحكمة الانتزاع.

وكان معجماً مفهرساً للقرآن ــ موضوعياً ــ بين يديه وكأن السنة بين عينيه يأخذ منها ما شاء متى شـــاء ويبلغ بك العجب منتهاه، ويشـــتد حين تعلم أن هذا الســـرد عرضـــاً لم يكن له ســـابق تحضير ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١] (١).

ولهذا وجد الباحثون الأكاديميون في حياة الشيخ بغيتهم على اختلاف تخصصـاتهم رغم ميوله إلى علم الحديث وهذا يدل على غزارة علمه، وأن له بكل فن مشاركة.

شهادة العُلماء له وثناؤهم عليه:

أثنى على الشيخ جماعة من العُلماء الأعلام وشهدوا له بالعلم والفضل منهم:

١. **الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.**

شهد الشيخ الألباني ــ رحمه الله ــ للشيخ مقبل بأنه من أهل المعرفة بعلم الحديث وحسبك بها من شـــهادة من محدِّث العصـــر، فقال – رحمه الله –: (وأما أهل المعرفة بهذا الفن فهم لا يشكون في ضـعف مثل هذا الحديث فهذا هو الشـيخ مقبل بن هادي اليماني يقول في تخريجه على "ابن كثير" ج ١ ص ٥٣ بعد أن تكلم على رجال إســـناده بإيجاز فرداً فرداً: (والحديث ضعيف من أجل الانقطاع وضعف عبيدالله بن الوليد الرصافي)(٢)

وقال الشـــيخ الألباني أيضـــاً:(كان مقبل من أجود الطلاب عندي والآن أصـــبح الشـــيخ مقبل) (٣). وفي أسئلة الشيخ أبي الحسن السليماني(٤) للشيخ الألباني قال: (أما بالنسبة للشيخ مقبل فأهل مكة أدرى بشـــعابها، والأخبار التي تأتينا منكم أكبر شـــهادة، لكون الله قد وفقه توفيقاً ربما لا يعرف له مثيل بالنسبة لبعض الدعاة الظاهرين اليوم على وجه الأرض)(٥).

٢. **سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز(٦) – رحمه الله –.**

---

(١) العتمي: الإبهاج، ص ١٤٥.

(٢) الألباني: السلسلة الضعيفة، جـ ٥، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٤هـ، ص ٩٥.

(٣) أبو إسماء المصري: صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني، ط ٢، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٢٢هـــ، ص ٦٢.

(٤) هو الشـــيخ المحدث أبو الحســـن مصـــطفى بن إســـماعيل الســـليماني المصـــري المأربي، أحد عُلماء الحديث المعاصرين، من مؤلفاته " شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل " و "إتحاف النبيل".

(٥) أم عبدالله الوادعية: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٦) هو ســماحة الشـيخ الإمام عبد العزيز بن عبدالله بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله آل باز مفتي المملكة العربية السـعودية ورئيس هيئة كبار العُلماء، له الكثير من المؤلفات أشـهرها "التحقيق والإيضـاح لكثير من مسـائل الحج والعُمرة والزيارة " و " الفوائد الجلية في المباحث الفرضية " وغيرها كثير، توفي سنة ١٤٢٠هـ.
انظر: الزهراني: إمام العصر، بدون ط، ص ٩ – ١٤.

كان يثني على الشيخ كثيراً، ويتخبر عنه الأخبار، وينصح الزائرين اليمنيين بالالتفاف حول الشيخ والاستفادة منه، وفي شريط له بعنوان (فضل طلب العلم) سأله سائل من أهل اليمن أين يذهب ليطلب العلم ؟ فقال – رحمه الله –: (اذهب إلى الشيخ مقبل).

ولما حُدِّث عن سير دعوة أهل السنة في اليمن قال: (هذه ثمرة من ثمرات الصدق والإخلاص).

وكان يعين طلبة الشيخ مقبل على قضاء حوائجهم[١].

٣. **العلامة الفقيه الشيخ محمد بن صالح العثيمين[٢] – رحمه الله –.**

قال حميد العتمي: (سمعت الشيخ الفاضل أبو الحسن يقول: سألت الشيخ محمد بن صالح العثيمين عن الشيخ مقبل فقال هو يسأل عني.

ويقول الشيخ أبو الحسن: وسألته مرَّة بمنى عن الشيخ مقبل قلت: هناك من أخبر الشيخ أنك تكلمت فيه فهل هذا صحيح ؟ قال: ليس هذا بصحيح والله إني لأعتقد أن الشيخ مقبلاً إمام من الأئمة١. ﻫ شريط (القول الأمين في رثاء ابن عثيمين)) [٣].

٤. **الشيخ السيد محمد الحكيم المصري.**

وهو المشرف على رسالة الماجستير للشيخ مقبل " تحقيق الإلزامات والتتبع " فقال – رحمه الله – في أثناء المناقشة كما في الأشرطة:(أيها الإخوة إنني بإعتباري مشرفاً على هذا الطالب، وقد خبرته أكثر من غيري عدة سنوات، أصرح بأنني لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأشرت على الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: صاحب هذه الرسالة بأن يقصر بحثه على أحد الموضوعين لينال به شهادة الماجستير، ويدخر الموضوع الثاني لينال به شهادة الدكتوراه، فيجعل الماجستير في الإلزامات، ويجعل الدكتوراه للتتبع، لكنه لا ينظر إلى شهادة، وهو لا يُقيّم العالم بشهادته، وإنما ينظر إلى العالم بحد ذاته، فهو رجل نتيج وحده، رجل لا نجد مثله في هذا العصر، الطلبة معظمهم أو كثير منهم ينظر إلى العلم حتى يأخذ الشهادة من الجامعة، يمضي عليها رئيس الجامعة بأن هذا الطالب نجح.

---

(١) العتمي: الإبهاج، ص ١٦٢.

(٢) هو الشيخ العلامة الفقيه الأصولي أبو عبدالله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي، صاحب المؤلفات النافعة في مختلف الفنون والعلوم التي منها " الشرح الممتع شرح زاد المستقنع " و " القول المفيد شرح كتاب التوحيد " وغيرها من الكتب، توفي – رحمه الله – في عام ١٤٢١ﻫ.
انظر: الزهراني: ابن عثيمين الإمام الزاهد، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٢ﻫ، ص ٢٧.

(٣) العتمي: الإبهاج، ص ١٦٣.

لكن مقبلاً لا ينظر إلى هذا أبداً ! وقد صــــرح بذلك عدة مرَّات، أيها الإخوة لو كانت قوانين الجامع تبيح منح هذا الطالب شــهادة الدكتوراه من الآن بهذه الرســالة لشــجعته على أن يتقدم لشهادة الدكتوراه بها مباشرة لا شهادة الماجستير)[١]

٥. **ثناء الدكتور أكرم ضياء العمري.**

وهو أحد المناقشين للشيخ في رسالة الماجستير قال في ختام المناقشة: (الطالب مقبل بن هادي يمتاز باطلاعه الواســـع على داووين الســـنة وفقهه للحديث فقه طيب، ومعرفته بأصــول قواعد الصــناعة الحديثية جيدة، وقد ســلك في مناقشــته لأحاديث الإلزامات والتتبع طريقة أهل الحديث من جمع الطرق، والنظر في الأســانيد، والحُكم على الرجال بأقوال جهابذة النقاد، وتطبيق قواعد المصطلح في التصحيح والتضعيف، وأحسب أنه قد بلغ في ذلك مستوى طيباً، ولا شكَّ أن بحثه في المادة الحديثية البحتة وهي موضوع تخصصه يدل على علم وفهم وجلد وصبر.)[٢]

٦. **ثناء مؤرخ اليمن العلامة محمد بن علي الأكوع – رحمه الله تعالى –.**

قال حميد العتمي: (كان ممَّن يلهج بالثناء على الشـــيخ وقد وجدت له إهداء بخطه للشـيخ في كتاب "الإكليل" للهمداني بتحقيقه، وهذا نصــه: بسم الله الرحمن الرحيم ـــــ للأخ العلامة الحافظ هبة الله لليمن المصـــلح الكبير وروح الله الأمثل الشـــيخ مقبل الوادعي الحاشـــدي الهمداني حفظه الله بما حفظ به كتابه العزيز وزاده قوة إلى قوته وأبقاه ذخراً لليمن والإسلام والعروبة وكثر أنصار الحق على يده بتاريخ ١٤١٥/٤/٩هـــ من أخيه محمد بن علي الأكوع. ١. هـــ المجلد العاشر من الإكليل في معارف همدان وأنسابها وعيون أخبارها والكتاب في مكتبة الشيخ قسم التاريخ برقم (١٠٢)) [٣].

٧. **ثناء الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.**

قال في رسالة وجهها إلى أهل اليمن بعد وفاة الشيخ مقبل ـــــ رحمه الله ـــــ: (الرجل الصــالح المحدِّث الزاهد الورع الذي داس الدنيا وزخارفها تحت قدميه، فنشـر الله بهذه الأسـباب وغيرها ممَّا لا يعلمه إلا الله هذه الدعوة المباركة في اليمن وغيرها، وتخرج على يديه أعداد كبيرة ينشرون السنة هنا وهناك لا تستخفهم رغبة في الدنيا ولا رهبة من أهلها...) [٤].

---

(١) القدسي: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) العتمي: مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٤) أم سلمة السلفية: الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٤هـ، ص ٥٠.

المطلب الثاني

ثبت بأسماء شيوخه

للشيخ ــ رحمه الله ــ مشايخ كُثر يختلفون في مشاربهم ومدارسهم تتلمذ على أيديهم في فنون شتى، منهم من درس على يديه في بلده صعدة، ومنهم من درس عليه في مكة والمدينة وغيرها.

مشايخه في مسجد الهادي بصعدة:

١. محمد بن الحسن المتمَيِّز.
٢. قاسم بن يحيى شويل.
٣. إسماعيل حَطَبَة.
٤. يحيى بن عبد الله راوية.

ودرس الشيخ ــ رحمه الله ــ كذلك على مجد الدين المؤيدي أبي الحسين في نجران، يقول عنه الشيخ – رحمه الله –: (هو أعلم شيعي في اليمن ويعتبر حامل المذهب الهادوي).[١]وقال أيضاً: (لا زمت أبا الحسين مجد الدين المؤيدي واستفدت منه خصوصاً في اللغة العربية ومكثتُ بنجران قدر سنتين) [٢].

مشايخه في مكة المكرمة:

١. يحيى بن عثمان الباكستاني.
وقد حضر دروسه في تفسير ابن كثير والبخاري ومسلم.
٢. القاضي يحيى الأشول.
وقد درس عنده في سبل السلام للصنعاني.
٣. الشيخ عبدالرزاق الشاحذي المحويتي.
٤. الشيخ عبدالعزيز السبيل.
وقد درس عليه شيئاً من الفرائض.
٥. الشيخ عبد الله بن حُميد.
وقد درس عليه التحفة السنية في النحو.
٦. الشيخ عبد العزيز بن راشد النجدي.

---

(١) العتمي: مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) الوادعي: ترجمة أبي عبدالرحمن، ص ٢٢.

٧. الشيخ محمد بن عبد الله الصومالي.

قال الشـيخ مقبل – رحمه الله –:(فقد حضـرت عنده نحو سـبعة أشـهر أو أكثر، وكان رحمه الله آية في معرفة رجال الشيخين ومنه استفدت كثيراً في علم الحديث)[1]

مشايخه في مدينة رسول الله ﷺ:

١. الشيخ السيد محمد الحكيم.
٢. الشيخ محمود عبدالوهاب فائد.
٣. الشيخ حماد بن محمد الأنصاري.
٤. الشيخ عبدالعزيز بن باز.

قال الشيخ ــ رحمه الله ــ: (وكنتُ أحضر بعض الليالي درس الشيخ عبدالعزيز بن باز، في الحرم المدني في صحيح مسلم).[2]

٥. الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. رحمه الله ..

قال الشـيخ رحمه الله: (وأحضـر كذلك مع الشـيخ الألباني في جلسـاته الخاصـة بطلبة العلم للاستفادة)[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥.

المطلب الثالث

ثبت بأسماء تلامذته

للشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ طلاب كثر لا يحصيهم إلا الله قال ـ رحمه الله ـ وهو يبين سبب كثرتهم: (فهم كثرة لا يعلم عددهم إلا الله، لأن طلبة العلم بعضهم لا يبقى إلا قدر شهر أو أقل، ثم يذهبون إلى بلادهم وقد توجهوا إلى طريق تحصيل العلم النافع والتوفيق من الله)[١]

وقد رحل إلى الشيخ ـــ رحمه الله ـــ طلاب كُثر من بلاد العرب والعجم ومن بلاد المسلمين وغير المسلمين قال حميد العتمي وهو يتكلم عن الرحلة إلى الشيخ مقبل لطلب العلم: (قال بعض أهل العلم ما رحل إلى عالم كما رحل إلى عبد الرزاق بن همام الصنعاني. وأكاد أجزم أن الرحلة إلى الشيخ أوسع نطاقاً وأكثر وافداً يصدقني كل من له أدنى اتصال بدار الحديث وساعد على ذلك توفر المواصلات الحديثه التي تطوي الفراسخ والأميال كطي السجل للكتب، والطائرات التي تمرُّ كمرِّ السحاب تُقرب البعيد وتيسر المسير .وكل يوم ونحن نرى وجوهاً جديدةً، ووفوداً عديدة ولا تكاد تجد بلدة في اليمن إلا وفيها من طلب العلم عند الشيخ) [٢].

وإحصاء هؤلاء الطلاب وذكر أسمائهم من الصعوبة بمكان، بل هو أقرب إلى المحال، ولكن سأذكر البارزين منهم الذين لهم آثار مشهودة أو مؤلفات مشهورة أو مراكز ومعاهد علمية يأُمها الطلاب ـــ ومنهم من اختلف الشيخ معهم في مسائل دعوية، فلازال الخلاف والاختلاف هو سنة البشر وكم اختلف طالب مع شيخه، ولكن هذا الاختلاف لا يخرجه عن كونه طالباً من طلابه وقد شهِدَ الشيخ ـ رحمه الله ـ لكثير مِمّن اختلف معهم بالعلم فقال رحمه الله: (.... وطلبة علم استفادوا وحصلوا على الخير الكثير، ولكنهم نكصوا على أعقابهم..) [٣]

وقد جرى جميع من كتب عن الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ على عدم ذكر هؤلاء التلاميذ الذين اختلف الشيخ معهم في حياته أو اختلف هؤلاء المترجمون معهم بعد وفاته[٤].

والباحث يخالفهم في هذا المسلك، وسأذكر – إن شاء الله – البارزين من طلابه الذين لهم أثر مشهود في الدعوة إلى الله نحسبهم كذلك – والله حسيبهم ولا نزكي على الله أحداً – على ترتيب حروف المعجم وهم:

١. **الشيخ الفاضل أبو عبد الله عبد الرحمن بن عمر بن مرعي العدني– رحمه الله –**

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) العتمي: مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٣) الوادعي: ترجمة أبي عبدالرحمن، ص ٣١.

(٤) كما فعل الشيخ يحيى الحجوري في كتابه " الطبقات لما حصل بعد موت شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله في الدعوة السلفية من الحالات ".

وهو من أبرز طلاب الشيخ مقبل – رحمه الله – وأحد ركائز دار الحديث بدماج وممن يشار إليه بالبنان في علم الفقه، قال عنه الشيخ مقبل: (أصبح مرجعاً لإخوانه في علومٍ شتى) [1]

وقد أسس قبل وفاته دار الحديث بالفيوش في جنوب اليمن، وقد وفد إلى تلك الدار مئات الطلاب من داخل اليمن وخارجها إلى أن اغتالتهُ يد الغدر والخيانة أثناء خروجه لأداء صلاة الظهر.

٢. **الشيخ الفاضل أبو ذر عبد العزيز بن يحيى البرعي.**

وهو من أبرز طلاب الشيخ – رحمه الله – فقد قال عنه: (له بحوث قيمة في غاية الإتقان، عن فهم ودراية، وله رسالة قيمة "قراع الأسنة في نفي التطرف والغلو والشذوذ عن أهل السنة" وهو الآن قائم بمركز علمي في مفرق حُبيش، ومحمود السيرة، ويستفاد منه.) [2]

٣. **الشيخ الفاضل عبد الله بن أحمد المرفدي.**

وهو من أبرز طلاب الشيخ – رحمه الله – له دروس علمية مفيدة في مسجده في منطقة المنصورة في مدينة عدن، قال عنه الشيخ – رحمه الله –: (وهو مستفيد في علوم شتى، وله تحقيقات على " الدراري المضيئة " تُشد لها الرحال) [3].

٤. **الشيخ الفاضل أبو منير عبد الله بن عثمان القيسي الذماري.**

وهو من أبرز طلاب الشيخ، وله جهود مباركة في الدعوة إلى الله، قال عنه الشيخ – رحمه الله –: (خطيب أهل السنة، بل لا أعلم واعظاً في اليمن يُماثله، ويمتاز عن غيره من الواعظين بتقيده بكتاب الله والسنة الصحيحة) [4].

٥. **الشيخ الفاضل عبد الله بن محمد الحاشدي.**

وهو من أبرز طلاب الشيخ – رحمه الله – وقد لازمه عشر سنوات ودرس عليه في العقيدة والحديث وعلومه والتفسير والنحو والبلاغة، وكان الشيخ – رحمه الله – يُنيبه في الدروس إذا غاب، له تحقيقات نافعة من أشهرها تحقيق كتاب " الأسماء والصفات " للبيهقي.

٦. **الشيخ الدكتور عمار بن ناشر العريقي.**

---

(١) الوادعي: ترجمة أبي عبدالرحمن، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٢.

وهو من أبرز طلاب الشـــيخ – رحمه الله – وقد لازمه ســـنتين تقريباً، وأخذ عنه علم الحديث وعلم النحو ومسائل في الفقه. وقد حصل الشيخ عمار بن ناشر على شهادة الدكتوراه في الفقه، وهو الآن أستاذ في جامعة عدن، وله دعوة طيبة، وجهود مشكورة.

٧. **الشيخ الفاضل أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام.**

وهو من أبرز طلاب الشـيخ الذين لهم جهود مباركة، وقد أسـس داراً للحديث في مدينة معبر في شـــمال اليمن، وقد وفد إلى تلك الدار آلاف الطلاب، ولا زالت الدار قائمة – ولله الحمد –، قال عنه الشـــيخ – رحمه الله –:(له مركز علمي بمعبر قد تخرج على يديه طلبة علم وهو – حفظه الله – قائم بالتعليم والدعوة إلى الله.) (١)

٨. **الشيخ الفاضل أبو إبراهيم محمد بن عبد الوهاب الوصابي العبدلي – رحمه الله –.**

وهو من أبرز طلاب الشـــيخ، ومن أركان الدعوة في اليمن، أســـس داراً للحديث في مدينة الحديدة في غرب اليمن، قال عنه الشـــيخ – رحمه الله –: (الداعي إلى الله، الزاهد، الصـــابر، المتقن في تحقيقاته وتآليفه وكلامه على الحديث في غاية الإتقان، وهو قائم بمركز علمي في الحديدة بمسجد السُنة.) (٢)

وقد توفي – رحمه الله – في العاشر من شهر رجب ١٤٣٦هـ في مدينة الرياض.

٩. **الشيخ الدكتور محمد بن موسى العامري.**

وهو من أبرز طلاب الشـــيخ وزوج ابنته، وقد لازمه ســـبع ســـنوات ودرس عليه في التوحيد، والحديث، والمصطلح، والأصول، واللغة العربية.

وللشـــيخ الدكتور العامري العديد من الدراســـات والبحوث منها رســـالة الماجســـتير في مقاصـد الشـريعة في ضـوء سـورتي النسـاء والمائدة، ورسـالة الدكتوراه في دلالة المفهوم وأثرها في تفسير القرطبي، كلاهما من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان.

١٠. **الشيخ الفاضل أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي.**

وهو من أبرز طلاب الشـــيخ ومن أكثرهم اســـتفادة، له مؤلفات نافعة، وقد أســـس داراً للحديث في مدينة مأرب شـــرق اليمن، وقد وفد إليه مئات الطلاب من اليمن وخارجها، قال عنه الشـــيخ – رحمه الله –: (قائم بمركز علمي بمأرب، وتآليفه وتحقيقاته تدل على تبحره في علم الحديث فله المؤلفات القيمة، منها " شـفاء العليل " و " كشـف الغمة " و "اتحاف النبيل") (٣).

١١. **الشيخ الفاضل مصطفى العدوي.**

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٩.

وهو من أبرز طلاب الشـيخ – رحمه الله – وقد رحل إليه من مصـر إلى اليمن ولازمه سـبع سـنوات، وأخذ عنه علم الحديث ثم رجع إلى بلده فأصـبح مرجعاً لطلاب العلم في علم الحديث ومؤلفاته تشـهد بذلك كـ " الصـحيح المسـند من فضـائل الصـحابة " و "الصـحيح المسـند من الأحاديث القدسية " وغيرها كثير.

١٢. **الشيخ الفاضل أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري.**

وهو من أبرز طلاب الشـيخ – رحمه الله –، بل هو خليفته بعد وفاته على دار الحديث بدماج، قال عنه الشـيخ – رحمه الله –: (من حفظة القرآن، ومسـتفيد في علوم شـتى، وقد سـمعتُ لـه بعض الدروس التي تدل على اسـتفادته، وهو قوي في التوحيد، ولـه تحقيق " إصلاح المجتمع " للبيحاني...) [١].

وهناك كثيرون غيرهم نفع الله بهم ــ لا سيما ــ في بلدانهم نحن لا نعلمهم الله يعلمهم ويعلم جهودهم وآثارهم[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٢) وقد حاول بعض طلاب الشـيخ مقبل أن يجمع المؤلفات التي ألفها طلاب الشـيخ مقبل في العلوم المختلفة وهو أبو اليمان عدنان المصـقري في كتابه " نبذة مختصـرة عن جهود الإمام الوادعي وطلابه البررة "، وهي محاولة جيدة لكن يعتريها ما سبق ذكره وهو الاقتصار على من يوافقهم ويوافقونه أما من اختلف معهم لا يذكرهم.

المطلب الرابع

ثبت بأسماء مؤلفاته

للشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ مؤلفات كثيرة في علوم مختلفة، وقد ذكر ـ رحمه الله ـ عن نفسه أنه: (مائل إلى البحث والتأليف أكثر منه إلى سائر الفنون) [١]

وهذه المؤلفات منها ما كتبها وهو لازال طالباً في معهد الحرم المكي ومنها ما كتبها وهو طالب في الجامعة الإسلامية وغالبها كتبها بعد استقراره في اليمن.

والشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ لا يميل كثيراً إلى تحقيق الكتب بل يُحبُّ التأليف وقد بين سبب ذلك قائلاً: (المحقق يتعب في التحقيق فيأتي عصري فيسرقه وينسبه إلى نفسه يغير فيه ويقدم ويؤخر) [٢].

وقد رتب بعض الباحثين[٣] مؤلفات الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ حسب العلوم والفنون المختلفة، وقد استفدت من هذا الترتيب وسأضيف إن شاء الله نبذةً مختصرة متعلقة بمحتوى الكتاب، فإليك ما طبع منها:

أ. في التفسير

١. الصحيح المسند من أسباب النزول

وهو عبارة عن بحث قدَّمه الشيخ ــ رحمه الله ــ لكلية الدعوة بإشراف الشيخ محمود بن عبدالوهاب بن فايد[٤].

٢. تحقيق مجلدين من تفسير ابن كثير[٥].

وهذا الكتاب في مجلدين كبيرين حقق فيهما الشيخ مقبل – رحمه الله – تفسير الحافظ ابن كثير – رحمه الله – من بدايته إلى الآية ١٧٦ من سورة النساء.

ب. في العقيدة.

٣. الشفاعة[٦].

وهذا كتاب من مجلد واحد ألفه الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ رداً على بعض أهل الأهواء الذي ينكرون بعض أنواع الشفاعة، وشبهتهم في ذلك أن أحاديث الشفاعة أخبار

---

(١) الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ص ٧٦.

(٢) أم عبد الله الوادعية: مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) وهو الشيخ حميد العتمي في كتابه الإبهاج.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن سنة ١٤٢٩هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب دار الراية للنشر والتوزيع في الرياض سنة ١٤١٤هـ.

(٦) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٧هـ.

آحاد وأنه لا يؤخذ بأحاديث الآحاد في العقيدة، فجمع الشــيخ ما اســتطاع من أحاديث الشفاعة ليبين أنها متواترة عن الرسول ﷺ.

٤. **الجامع الصحيح في القدر[١].**

ألف الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ هذا الكتاب رداً على الشيعة الرافضة الذين ينكرون القدر فقال ـــ رحمه الله ـــ (وكان من بقية التي يعيروننا بها، وينفرون عن سنة رســول الله ﷺ أننا نقول بالقدر كما يقال: رمتني بدائها وانســلت، ويعنون أننا نقول: إن الله قدر الخير والشــر. فاســتعنت بالله على جمع بعض الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وبعض أقوال أئمة المســلمين رحمهم الله، وســميته "الجامع الصــحيح في القدر").[٢]

٥. **صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال[٣].**

وهذا الكتاب عبارة عن مجلدين، وقد اشــتمل على رد علمي رصــين على فرقتين ضالتين وهما الرافضة والمعتزلة [٤]، ولكن الشيخ ـ رحمه الله ـ أبان في مقدمة كتابه أنه اقتصــر على كتب شــيعة اليمن فقال:(واعلم أني اقتصــرت على كتب شــيعة اليمن، بل على من جمع بين مذهب أبي الجارود زياد بن المنذر الكذاب الضــال الزائغ ومذهب الاعتزال أو إحداهما على أن شــيعة اليمن يعتبرون ســرقاً، ففي العقيدة ســرقوا عقيدتهم من المعتزلة المبتدعة، وفي الغلو في التشــيع ســرقوها من العراق، وفي العبادات والمعاملات من الفقه الحنفي...)[٥].

وقال أيضــاً: (وهذا المؤلف الذي بين أيدينا المسمى بـــ " صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال".

وقد رأيت أن أســرد كلامهم كما هو حتى أنتهي من عقائدهم الباطلة المبتدعة الدخيلة على اليمن بل على الإسلام.

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٧هـ.

(٢) الوادعي: الجامع الصحيح في القدر، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٧هـ، ص ١٠.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن عدة طبعات آخرها – فيما وقفت عليه– سنة ١٤٣٤هـ.

(٤) المعتزلة فرقة إســلامية نشــأت في أواخر العصــر الأموي وازدهرت في العصــر العباســي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى إنحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وقد أطلق عليها أســماء مختلفة منها: المعتزلة والقدرية والعدلية وأهل العدل والتوحيد والمقتصــدة والوعيدية، انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ١ / ٢٦.

(٥) الوادعي: صعقة الزلزال، جـ ١، ط ٣، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٣٤هـ، ص ٥١.

وبعد الانتهاء من عقائدهم الزائغة أتبعها بعقائد أهل السنة المؤيدة بالكتاب والسنة من باب قول الله عز وجل: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]).[١]

٦. **الصحيح المسند من دلائل النبوة**[٢].

وهو مجلد واحد ألفه الشيخ مقبل . رحمه الله . رداً على ثلاث طوائف وهم:

- **الأولى:**

المعتزلة ومن تابعهم من العقلانيين في هذه الأزمنة المتأخرة الذين تضيق صدورهم ببعض المعجزات النبوية فتارة يؤلونها وتارة يضعفونها.

- **الثانية:**

القصاصون الذين يُحدثون الناس بالغث والسمين، والحق والباطل ومنهم من يدفعه التعصب الأعمى إلى وضع أحاديث باطلة.

- **الثالثة:**

الذين ينظرون في دلائل النبوة فيحمّلونها ما لا تحتمل ويربطونها بالاكتشافات العصرية والمخترعات الحديثه.

٧. **السيوف الباترة لإلحاد الشيوعية الكافرة**[٣].

وهذا الكتاب ألفه الشيخ مقبل ــــ رحمه الله – رداً على الحزب الشيوعي الذي كان في جنوب اليمن، وبين فيه عقيدة الشيوعية في الإله والدين وكذلك موقفهم من المال والأعراض والعُلماء والتجار إلى غير ذلك من القضايا التي ذكرها رحمه الله.

٨. **الطليعة في الرد على غلاة الشيعة**[٤].

وهذا الكتاب كتبه الشيخ مقبل رحمه الله وهو في معهد الحرم بمكة، وقد اشتمل هذا الكتاب على الأحاديث الموضوعة في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكذلك الأحاديث الموضوعة في فضائل الحسنين رضي الله عنهما، والأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضل أهل البيت ومحبتهم.

٩. **بحث حول القبة المبنية على قبر الرسول ﷺ**[٥].

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٥٣.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات من آخرها فيما وقفت عليه عام ١٤٣٠هـ.

(٣) طبع الكتاب قديماً ولا يوجد على النسخ المصورة اسم الدار التي تولت طباعته.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن مع كتاب رياض الجنة عام ١٤٢٩هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن مع كتاب رياض الجنة عام ١٤٢٩هـ.

وهذا البحث قدمه الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ إلى كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في مدينة رسول الله ﷺ بإشراف الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، وبين الشيخ في هذا البحث حكم بناء القباب على القبور ومتى بُنيت على قبر الرسول ﷺ وإنكار أهل العلم لهذه القبة.

١٠. **الإلحاد الخميني في أرض الحرمين**[١].

وهذا الكتاب ألفه الشيخ تحذيراً من تلك المظاهرات التي كان يقوم بها الرافضة أثناء مواسم الحج ينشرون من خلالها أفكارهم وشعاراتهم.

١١. **إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن حاشية على الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين**[٢] **ليحيى بن حمزة**[٣].

وسبب هذه الحاشية هو إطلاع الشيخ مقبل – رحمه الله – على الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين، وأعجب بها من جهة أنها تدافع عن بعض أفاضل أصحابه، وكره ما فيها من جهة أنها تؤيد المذهب الشيعي المعتزلي، ثم قرر إخراجها لأن مؤلفها يمني وينتسب إلى الحسين بن علي رضي الله عنه فتكون في الرد على الرافضة، وما أخطأ فيه المؤلف تتبعه الشيخ مقبل – رحمه الله – في الحاشية.

١٢. **ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر**[٤].

وسبب تأليف الشيح مقبل ـ رحمه الله ـ لهذا البحث هو ما بلغه من أنَّ هناك من يطعن في حديث عائشة – رضي الله عنها – الذي فيه أن رسول الله ﷺ سُحر رغم أن البخاري ومسلماً هما من أخرجا الحديث[٥]، ولم يكن ردُّ أولئك الطاعنين في الحديث بسبب القدح في سنده وإنما لأنه لم تقبله عقولهم وأهوائهم.

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب قديماً مكتبة الحرمين في القاهرة عام ١٤٠٧هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٣٤هـ.

(٣) هو الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحُسيني ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد في مدينة صنعاء سنة ٦٦٩هـ، قال الإمام الشوكاني عنه: (اشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي فأخذ في جميع أنواعها على أكابر عُلماء الديار اليمنية وتبحر في جميع العلوم وفاق أقرانه وصنف التصانيف الحافلة في جميع الفنون... ومات في سنة ٧٠٥هـ).

انظر: الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج ٢، بدون ط، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ص ٣٣١ – ٣٣٣.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٧هـ.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب: السحر (٥٠)، برقم (٥٧٦٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطب، باب: السحر (١٧)، برقم (٥٦٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (سُحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنه ليُخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى إذا ذات يوم وهو عندي، دعا الله ودعاه، ثم قال:

١٣. المخرج من الفتنة[١].

وهو كتاب بيَّن فيه الشيخ – رحمه الله – الفتن التي ترتبت على تفرق المسلمين إلى طوائف وجماعات وأحزاب، وحذر منها، وقد رأى اليمنيون في السنوات الأخيرة ثمار التفرق إلى أحزاب وجماعات.

١٤. فتوى في الوحدة مع الشيوعيين[٢].

وهي رسالة صغيرة بين الشيخ فيها حكم وحدة المسلمين مع الكفار، والتدهور الشيوعي.

١٥. هذه دعوتنا[٣].

وهو كتيب صغير الحجم بيَّن فيه الشيخ ــ رحمه الله ــ نبذة عن دعوة أهل السنة في اليمن وأنها تتعرض لحملات تشويه من قبل المغرضين، فقال – رحمه الله – مُبيناً سبب تأليفه هذه الرسالة:(من أجل الدعايات الملعونة من الشيوعية والبعثية والرافضية والصوفية التي تنفر المسلمين عن الدعاة إلى الله). [٤]

١٦. إيضاح المقال في أسباب الزلزال[٥].

وهو عبارة عن مجموعة من الخطب ألقاها الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ بعد الزلزال الذي حدث في محافظة ذمار في شمال اليمن، وقال بعض أهل الجهل والزيغ أنه أمر طبيعي فبين الشيخ ــ رحمه الله ــ أن الزلزال قد يكون ابتلاء من الله، وقد يكون بسبب الذنوب، ويكون مع هذا كله مقدراً من الله.

ج. في الحديث ومصطلحه.

أشعرتِ يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه، قلت: وما ذاك يا رسول الله ؟ قال: جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل ؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه ؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق، قال: فيما ذا ؟ قال: في مشط ومشاطه وجُف طلعةٍ ذكر، قال: فأين هو ؟ قال: في بئر ذي أروان. قال: فذهب النبي صلى الله عليه وسلم في أُناس من أصحابه إلى البئر، فنظر إليها وعليها نخل، ثم رجع إلى عائشة فقال: والله لكأنها ماءها نقاعة الحناء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين. قلتُ: يا رسول الله أفأخرجته ؟ قال: لا، أما أنا فقد عافاني الله وشفاني، وخشيتُ أن أُثور على الناس منه شراً. وأمر بها فدُفنت).

(١) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية سنة ١٤٢٢هـ.

(٢) لم أقف عليها، ولعل السبب في ذلك طباعتها قديماً، ولم تُطبع مرةً أخرى.
انظر: ام سلمة الوادعية، الرحلة الاخيرة، ص ١٦٦.

(٣) وقد طبعته دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٩هـ.

(٤) الوادعي: هذه دعوتنا، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ، ص ٧.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رسائل علمية للشيخ تحت عنوان " مجموعة رسائل علمية لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

١٧. **الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين**[١].

وهو عبارة عن مجلدين، ويعتبر من أهم مؤلفات الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ إن لم يكن أهمها، وهو تحقيق لأمنية تمناها وهي أن يجمع مجموعة من الأحاديث

الصــحيحة التي تضــاف إلى الصــحيحين تكون نقية من الأحاديث الضــعيفة والموضوعة.

١٨. **تتبع أوهام الحاكم في المستدرك التي سكت عليها الذهبي**[٢].

وهذا الكتاب عبارة عن خمسة مجلدات مع المستدرك، وكتاب المستدرك اشتمل على آلاف الأحاديث، ومن هذه الأحاديث ما وهِمَ فيها الحاكم أنها على شرط الشيخين أو أحدهما وليســت كذلك، فتتبع الشــيخ مقبل – رحمه الله – هذه الأوهام وأخرجها للناس للاستفادة منها.

١٩. **تحقيق ودراسة الإلزامات والتتبع للدار قطني**[٣].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وهو في الأصل رسالة علمية تقدم بها الشيخ مقبل للجامعة الإسلامية لنيل شهادة الماجستير.

٢٠. **رجال الحاكم في المستدرك**[٤].

وهو كتاب عبارة عن مجلدين، وقد ترجم الشــيخ مقبل – رحمه الله – لرجال الحاكم الذين لم يُترجموا في" تهذيب التهذيب ". فقدم بذلك خدمة عظيمة للباحثين لأن البحث في رجال المستدرك متعب خصوصاً مشايخ الحاكم ومشايخ مشايخه.

٢١. **تراجم رجال الدارقطني في ســننه الذين لم يُترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم**[٥].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وعنوانه يدل دلالة واضــحة على مضــمونه، فهو خدمة لطلبة العلم الذين يجدون صــعوبة في البحث في رجال المتأخرين كالإمام الدارقطني – رحمه الله –.

٢٢. **أحاديث معلة ظاهرها الصحة**[٦].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وسبب تأليف هذا الكتاب هو أن الشيخ ـــ رحمه الله . أثناء بحثه في كتابه " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" كانت تمرُّ به أحاديث

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٢٨هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب دار الحرمين للطباعة والنشر في القاهرة سنة ١٤١٧هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفتُ عليه – سنة ١٤٣٣هـ.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب دار الحرمين للطباعة في القاهرة سنة ١٤١٩هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٠هـ.

(٦) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٢٩هـ.

ظاهرها الصـــحة، ثم يجد في كتاب آخر أنها معلة، فاجتمع له ما يزيد على خمســمائة حديث فرأى إخراجها للناس حتى يتم الانتفاع بها.

٢٣. **نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**[١].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وقد ألفه الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ رداً على أولئك الذين يشـــنعون على من تكلم وجرح في أبي حنيفة – رحمه الله –، فرأى أن يجمع ما صح بالأسانيد الصحيحة من كتب أئمة الحديث في جرح أبي حنيفة.

٢٤. **المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح**[٢].

وهو عبارة عن مجلد واحد، اشتمل على أكثر من ٢٠٠ سؤال في المصطلح مع محاضرات في البحث والاستفادة من الكتب، وعلم الحديث وغير ذلك.

٢٥. **غارة الفصل على المعتدين على كتب العِلل**[٣].

وهو عبارة عن كتاب متوسط (غلاف) ردَّ فيه الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ على أحد الباحثين الذي انتقد أربعة أحاديث من كتاب " أحاديث معلة ظاهرها الصـــحة "، وتضمن انتقاده جرأة واستخفافاً بعلماء الحديث المتقدمين.

د. في الفقه

٢٦. **الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين**[٤].

وهذا الكتاب عبارة عن ستة مجلدات، وهو في الأصل كتاب " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين "، لكن الشيخ ـــ رحمه الله ـــ رأى أن يرتبه على الأبواب الفقهية حتى يستفيد منه المتخصص في الحديث وغيره.

٢٧. **رياض الجنة في الرد على أعداء السنة**[٥].

وهذا الكتاب عبارة عن مجلد واحد، وقد عالج فيه قضــــايا واقعية وحذر فيه من خطورة الفتوى بغير علم، وحذر من التقليد وبين ســـوء عاقبته، ورد على بعض شـــبه الشـــيعة[٦]، وكذلك تضـــمن الكتاب أبحاثاً فقهية في التأمين، ووضـــع اليد اليمنى على اليسرى، وبدعة الآذان بحيَّ على خير العمل.

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب دار الحديث بدماج في اليمن سنة ١٤١٨هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٢٥هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٣٢هـ.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة ابن تيمية في القاهرة سنة ١٤١٦هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن عدة طبعات، آخرها – فيما وقفت عليه – سنة ١٤٢٩هـ.

(٦) الشـــيعة الإمامية الاثناعشـــرية هم تلك الفرقة من المســـلمين الذين زعموا أن علياً هو الاحق في وراثة الخلافة دون الشيخين وعثمان رضي الله عنهم أجميعن، وقد أطلق عليهم الإمامية لأنهم جعلوا من الإمامة القضية الأساسية التي تشغلهم وسموا بالاثنى عشرية لأنهم قالوا باثني عشر إماماً دخل آخرهم السرداب بسامراء على حد زعمهم.

٢٨. **الجمع بين الصلاتين في السفر**[١].

وهو عبارة عن كتيب صـغير الحجم عظيم الفائدة، وقد جمع بين البحث الحديثي وبيان المسائل الفقهية المتعلقة بالجمع بين الصلاتين في السفر.

٢٩. **شرعية الصلاة في النعال**[٢].

وهو عبارة عن كتيب صـغير الحجم عظيم الفائدة، وقد جمع فيه الشيخ – رحمه الله – ما وقف عليه من الأحاديث التي تدل على شرعية الصلاة في النعال.

٣٠. **تحريم الخضاب بالسواد**[٣].

وهو بحث مختصر بيَّن الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ تحريم الخضاب بالسواد لما فيه من الغش، وبين أن لفظة (وجنبوه السـواد) [٤] الواردة في صـحيح مسـلم أنها ثابتة، وغير مدرجة، وذكر لها شواهد كثيرة.

٣١. **تحفـة الشـــاب الربـاني في الرد على الإمـام محمـد بن علي الشـوكـاني في شأن الإستمناء**[٥].

وهي رسـالة صـغيرة طبعت مع كتاب الإمام الشـوكاني الذي أسـماه " بلوغ المنى في حكم الاسـتمناء "، وقد ذهب الإمام الشـوكاني[٦] فيه إلى جواز الاسـتمناء، وتعقبه الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مبيناً حرمتها، وأضرارها الصحية والاجتماعية، وكيفية علاج هذه الظاهرة المنتشرة في أوساط الشباب.

كما أنهم القسم المقابل لأهل السنة والجماعة في فكرهم وآرائهم المتميزة، وهم يعملون لنشر مذهبهم ليعم العالم الإسلامي. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ١ / ٢٤.

(١) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رسـائل علمية للشـيخ تحت عنوان " مجموعة رسـائل علمية لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رسـائل علمية للشـيخ تحت عنوان " مجموعة رسـائل علمية لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رسـائل علمية للشـيخ تحت عنوان " مجموعة رسـائل علمية لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

(٤) صـحيح مسـلم، كتاب: اللباس والزينة، باب: في مخالفة اليهود في الصـبغ (٢٤)، برقم (٥٤٧٦) من حديث جابر بن عبدالله، قال: أُتي بأبي قحافة يوم فتح مكة، ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: غيروا هذا بشيء، واجتنبوا السواد.

(٥) وقد طبعت هذه الرسالة دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٣هـ.

(٦) هو الإمام محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشـوكاني: فقيه مجتهد من كبار عُلماء اليمن، له مؤلفات نافعة منها " نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار" و " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السـابع " وغيرها، توفي سنة ١٢٥٠هـ.

انظر: الزركلي: الأعلام، ٦ / ٢٩٨.

هـ. متنوعات:

٣٢. **غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة**[١].

وهو كتاب مكون من مجلدين وهو عبارة عن أشرطة سمعية للشيخ – رحمه الله – ألقاها على طلبة العلم تشتمل على ردود على قوم ينكرون العلوم النافعة وينفرون عنها، وينكرون الحقائق ولا يبالون بمخالفة الكتاب والسنة وسلف الأمة، وتضمن الكتاب أيضاً أسئلة وجهت للشيخ من بلدان مختلفة في مواضيع متنوعة وقد أجاب عليها – رحمه الله –.

٣٣. **قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد**[٢].

وهو كتاب مكون من جزئين، وهو عبارة عن أشرطة سمعية للشيخ ـــ رحمه الله . في مواضيع مختلفة دعوية، وفقهية، وخطب منبرية، وأسئلة ألقيت على الشيخ فأجاب عنها.

٣٤. **تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب**[٣].

وهو كتاب من مجلد واحد يشبه سابقيه، فهو عبارة عن محاضرات وفتاوى سُئل عنها الشيخ – رحمه الله – من أماكن مختلفة وبلدان شتى.

٣٥. **إجابة السائل عن أهم المسائل**[٤].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وهو يشتمل على الأسئلة التي كانت تعرض على الشيخ عقب المحاضرات في المدن اليمنية أو ترد عليه من خارج اليمن، فعزم الشيخ – رحمه الله – على تدوينها، وتتبعها من الأشرطة، وكان الحامل له على تدوينها هو كثرة الأسئلة المكررة التي أجاب عنها الشيخ أكثر من عشرين مرَّة، فلعل هذا الكتاب يسدّ بعضاً من الفراغ.

٣٦. **المصارعة**[٥].

وهو عبارة عن مجلد واحد، وقد اشتمل على بعض الخطب والمحاضرات التي ألقاها الشيخ . رحمه الله . ثم فُرغت وفيه مجموعة من الفتاوى في مواضيع مختلفة.

٣٧. **الفواكه الجنية في المحاضرات والخطب السنية**[٦].

---

(١) وقد طبعت الكتاب دار الحرمين في القاهرة سنة ١٤١٩هـ.

(٢) وقد طبعت الكتاب دار الحديث بدماج في اليمن سنة ١٤١٣هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٣هـ.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب دار الحرمين في القاهرة سنة ١٤٢٠هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن سنة ١٤٢٥هـ.

(٦) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار القدس في اليمن سنة ١٤١١هـ.

وهو مجلد واحد، وقد اشتمل على خطب ومحاضرات ألقاها الشيخ ــــ رحمه الله . وهو ينتقل في رحلاته الدعوية إلى أكثر المدن اليمنية.

٣٨. **تحريم تصوير ذوات الأرواح**[١].

وهو بحث جمع فيه الشيخ ـ رحمه الله ـ الأحاديث التي تدل على تحريم تصوير ذوات الأرواح، وخرجها وحققها، وميَّز صـحيحها من ضـعيفها، وقد توصـل إلى تحريم عموم صور ذوات الأرواح.

٣٩. **إقامة البرهان على ضلالات عبدالرحيم الطحان**[٢].

وهو رد على الشـــيخ عبد الرحيم الطحان، طبع هذا الكتاب مســـتقلاً، ثم ألحقه الشيخ مقبل . رحمه الله . بكتاب فضائح ونصائح.

٤٠. **القول الأمين في بيان فضائح المذبذبين.**

وهذا الكتاب لم أقف عليه، ولكني قرأت أنه من الكتب التي توقف الشـــيخ مقبل عن إعادة طبعها وذلك لأنه تراجع عن أكثر مادة هذا الكتاب[٣].

٤١. **قرة العين بأجوبة العلابي وصاحب العدين**[٤].

وهو كتاب عبارة عن اسئلة وجهت للشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في مواضيع مختلفة عقدية، وفقهية، ودعوية، وغير ذلك.

٤٢. **ترجمة أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي**[٥].

وهو كتاب عبارة عن ترجمة للشيخ ــ رحمه الله ــ كتبها بخط يده تلبية لطلب من الشيخ المؤرخ العلامة محمد بن علي الأكوع.

٤٣. **الباعث على شرح الحوادث**[٦].

وهو كتاب شـرح فيه الشـيخ بعض الحوادث التي تعرَّض لها في أثناء الدعوة إلى الله، التي كان من آخرها قبل وفاته التفجير الذي حصـــل في جامع الرحمن في جنوب اليمن أثناء محاضرة للشيخ – رحمه الله –.

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رســائل علمية للشــيخ تحت عنوان " مجموعة رســائل علمية لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

(٢) وقد طبع ضمن كتاب " فضائح ونصائح " التي طبعته دار الحرمين بالقاهرة سنة ١٤١٩هـ.

(٣) أم عبدالله الوادعية: مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب دار القدس في اليمن سنة ١٤١١هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٢هـ.

(٦) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن سنة ١٤٢٥هـ.

٤٤. **ذم المسألة**[١].

وهو بحث جمعَ فيه الشيخ مقبل ـــــ رحمه الله ـــــ الأحاديث التي تحث على الصدقة، وتُحرّمُ سؤال الناس لغير حاجة.

٤٥. **مقتل الشيخ جميل الرحمن الأفغاني**[٢].

وهو عبارة عن كتيب صغير فيه نبذة عن مقتل الشيخ جميل الرحمن الأفغاني – رحمه الله –، وأضاف إليها الشيخ توضيحاً حول كلمة وهابي لأنه قد بلغ الشيخ عداوة الأفغان في ذلك الوقت للوهابية.

٤٦. **فضائح ونصائح**[٣].

وهو عبارة عن كتاب فيه بيان لفضائح بعض المخالفين الذين اختلف الشيخ معهم، ونصائح لأهل السنة بالدعوة إلى الله، والصبر عليها، والإقبال على العلم والتعليم.

٤٧. **الإيجاز عن ترجمة ومراثي الشيخ ابن باز.**

وهو عبارة عن ترجمة مختصرة مع مراثي من النثر والشعر للإمام عبدالعزيز بن باز رحمه الله والكتاب للشيخ وطلبة العلم بدار الحديث بدماج، وقد طبع باسم " الديباج"[٤].

٤٨. **البركان لنسف جامعة الإيمان**[٥].

وهو كتاب ألفَّه الشيخ مقبل وهو في أصله عبارة عن أشرطة ثم فُرغت ثم قدّم لها بمقدمة، وقد اشتمل على تحذير من جامعة يمنية رأى فيها الشيخ مخالفات من وجهة نظره وحسب اجتهاده.

كتاب للشيخ مفقود:

٤٩. **الكفاح لآصار النكاح**[٦].

كتاب توفي الشيخ – رحمه الله – وهو مخطوط:

٥٠. **الجامع الصحيح في التفسير.**

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة دار الآثار في اليمن مع رسائل علمية للشيخ تحت عنوان " مجموعة رسائل علمية لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي "، سنة ١٤٣٢هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢١هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الحرمين بالقاهرة سنة ١٤١٩هـ.

(٤) انظر: أم عبدالله الوادعية: نبذة مختصرة من نصائح والدي، ص ١٦٣.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٣٢هـ.

(٦) انظر: أم عبدالله الوادعية: نبذة مختصرة، ص ١٦٨.

سئلت ابنة الشيخ – رحمه الله – أم عبد الله الوادعية عن أعمال الشيخ التي لم يكملها؟ فأجابت: (" الجامع الصحيح في التفسير" كان يجمع فيه ثم مرض وسافر، ووافته المنية قبل إكماله – رحمه الله –) [١].

كتب جمعت كلام الشيخ وفتاويه وشروحاته بعد وفاته:

٥١. **التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان**[٢].

وقد اعتنى به وعلق عليه أم عبد الله بنت الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

٥٢. **السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**[٣].

وقد اعتنى به وفرغه من الأشرطة وعلق عليه أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الله الحمادي.

٥٣. **الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية**[٤].

وقد جمعها ورتبها نور الدين بن علي السدعي الوصابي.

٥٤. **بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال والمصطلح**[٥].

وقد جمعها ورتبها أبو رواحة عبد الله بن عيسى الموري.

٥٥. **إرشاد الوعاة لآراء الإمام الوادعي في جماعة من الرواة** [٦].

وقد جمعها ورتبها سامي بن صالح بن عوض باقطيان.

٥٦. **إعلام الأجيال بكلام الإمام الوادعي في الفرق والكتب والرجال**[٧].

وقد جمع ذلك ورتبه أبو عبد الله سليم بن عبد الله الخوخي ومجموعة من طلبة العلم.

٥٧. **الأجوبة السديدة في فتاوى العقيدة لعلامة اليمن ومحدثها بقية الأماثل ونسل الأفاضل أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي**[٨].

جمعها ورتبها أبو طالب محسن باعلوي وأبو المنذر عوض باوزير.

٥٨. **جهود الشيخ مقبل الوادعي في تقرير عقيدة السلف والرد على المخالفين**[٩].

---

(١) المرجع السابق، ص١٦٩.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٣٨هـ.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٨هـ.

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٣٠هـ.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع في القاهرة سنة ١٤٢٦هـ.

(٦) وقد طبعت هذا الكتاب دار المستقبل للنشر والتوزيع في القاهرة سنة ١٤٣٤هـ.

(٧) وقد طبعت هذا الكتاب دار الآثار في اليمن سنة ١٤٢٩هـ.

(٨) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة الإدريسي في اليمن سنة ١٤٢٣هـ.

(٩) وقد طبعت هذا الكتاب دار الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع في الرياض.

تأليف جلال بن مقبل بن قائد بن صالح الصبيحي.

٥٩. **من فقه الإمام أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي**[١].

وقد جمع ذلك ورتبه سامي بن صالح بن عوض باقطيان.

٦٠. **فتاوى المرأة المسلمة للإمام الوادعي**[٢].

وقد جمعها ورتبها أبو عبد الله المصنعي.

٦١. **أهم فتاوى النساء من مسائل الإمام المجدد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي**[٣].

وقد جمعها ورتبها سراج الدين نصر بن علي اليماني.

٦٢. **من المجالس الأدبية لمحدث الديار اليمنية**[٤].

وقد جمعها ورتبها محمد الصغير بن قايد بن أحمد المقطري.

٦٣. **المحفوظات الشعرية من دروس العلامة مقبل بن هادي الوادعي**[٥].

وقد جمعها ورتبها صالح بن قائد الوادعي.

---

(١) وقد طبعت هذا الكتاب دار المستقبل للنشر والتوزيع في القاهرة سنة ١٤٣٤هـ.

(٢) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن.

(٣) وقد طبعت هذا الكتاب دار الضياء للنشر والتوزيع في مصر سنة ١٤٢٨هـ

(٤) وقد طبعت هذا الكتاب مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع في مصر سنة ٢٠١٥م.

(٥) وقد طبعت هذا الكتاب الآثار في اليمن سنة ١٤٢٢هـ.

الفصل الأول

(جهود الشيخ مقبل الوادعي في علم الحديث)

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: جهود الشيخ مقبل الوادعي في تحقيق كتب السنة.

المبحث الثاني: جهود الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الأحاديث.

المبحث الثالث: جهود الشيخ مقبل الوادعي في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

المبحث الرابع: جهود الشيخ مقبل الوادعي في علم الرجال.

المبحث الأول:

(جهود الشيخ مقبل الوادعي في تحقيق كتب السنة)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق كتابي الإلزامات والتتبع

المطلب الثاني: تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي

المطلب الثالث: تحقيق تفسير ابن كثير

المطلب الأول

تحقيق كتابي: الإلزامات والتتبع

كتاب الإلزامات وكتاب التتبع ألفهما الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الدارقطني، فكتاب الإلزامات عبارة عن أحاديث يرى الحافظ الدارقطني[١] أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثاً، وأما كتاب التتبع فقد اشتمل على مائتي حديث من أحاديث الصحيحين انتقدها الدارقطني ويرى أن لها علة، فهما كتابان عظيمان اهتم العُلماء بهما، لأنهما يتحدثان عن أصح كتابين بعد كتاب الله – عز وجل – صحيح البخاري وصحيح مسلم، ولما كان الشيخ مقبل – رحمه الله – في صدد اختيار موضوع لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية عُرض عليه هذان الكتابان ليقوم بتحقيقهما فأُعجب بهما، ورأى أن فيهما فوائد تُشدُّ لها الرحال.

وقد شهدَ من أشرف وناقش الشيخ – رحمه الله – في تحقيقه لكتابي الإلزامات والتتبع بالجهد العظيم الذي بذله في ذلك، حتى يقول مشرفه الشيخ السيد محمد الحكيم المصري: (لو كانت قوانين الجامعة تتيح منح هذا الطالب شهادة الدكتوراه من الآن بهذه الرسالة، لشجعته على أن يتقدم لشهادة الدكتوراه بها مباشرة لا شهادة الماجستير.

ولا نفرض إعطاء الدكتوراه للشيخ مقبل، وإنما نتقدم باقتراح، أملته علينا الظنون وهو أن الرسالة حوالي ستمائة صفحة، ورسالة الماجستير لا يصح أن تصل إلى هذا الحد بحال من الأحوال) [٢].

وقال أحد المناقشين عن الشيخ – رحمه الله – وهو الدكتور أكرم ضياء العمري: (الطالب مقبل بن هادي يمتاز بإطلاعه الواسع على دواوين السنة، وفقهه للحديث فقه طيب، ومعرفته بأصول قواعد الصناعة الحديثية جيدة، وقد سلك في مناقشته لأحاديث الإلزامات والتتبع طريقة أهل الحديث، من جمع الطرق والنظر في الأسانيد، والحكم على الرجال بأقوال جهابذة النقاد، وتطبيق قواعد المصطلح في التصحيح والتضعيف، وأحسب أنه قد بلغ في ذلك مستوى طيباً) [٣].

والذي يقرأ تحقيق الشيخ – رحمه الله – للكتابين يجد مصداقَ ما قاله مشرفه ومناقشه، سيجدُ الشيخ مقبل – رحمه الله – تارة ينبري لبيان أوهام الدارقطني – رغم سعة حفظه –

---

(١) هو الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، علي بن عُمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي، فهو من أئمة الدُنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاس، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك، توفي سنة ٣٨٥هـ. انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٤٤٩/١٦ – ٤٥٧.

(٢) معمر القدسي: مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٥.

فيقول:(وقد حصـــــل للإمام الدارقطني – رحمه الله – أوهام في التتبع، منها أنه قال – رحمه الله –: وأخرج مسـلم حديث عبدان عن أبيه عن شـعبة عن أبي إسـحاق، عن أبي عبد الرحمن، أن عثمان أشرف عليهم.

والحديث في البخاري وليس في مســلم ثم قال الدارقطني رحمه الله: وأخرج يعني – مســلما – حديث الثوري وشـــعبة عن علقمة: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) والحديث في البخاري وليس في مسلم)[1].

وتجده تارة يتعقب الإمام الدارقطني في أحاديث ألزم بها البخاري ومســـلماً وهي ليســـت على شرطهما[2] مثال ذلك:

قال الإمام الدارقطني في كتابه الإلزامات:(ويلزمه[3] إخراج حديث الحســن عن أحمد بن جَزء: إن كنا لنأوي لرسول الله ﷺ مما يجافي.من حديث عَبَّاد بن راشد، عن الحسن.

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –:(والحديث ليس على شـــرط البُخاري، لأن عبَّاد بن بشـــر ما روى له البخاري إلا في المتابعات، كما في مقدمة الفتح، ص (٤١٢) والظاهر أن حديثه لا ينزل عن الحسن، والله أعلم) [4].

وقد أجاب الشـــيخ مقبل – رحمه الله – بجواب عام عن كتاب الإلزامات في آخر الكتاب فقال – رحمه الله: (وبعد الانتهاء من (الإلزامات) فينبغي أن يُعلم أنهما لم يلتزما إخراج جميع

---

(١) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ط ٤، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٣هـ، ص ١٥.

(٢) قال الزركشي – رحمه الله – (قال الحافظ جمال الدين المزي: إذ قالوا على شرط البخاري ومسلم أن ذلك مخرج على نظير رجال الصحيحين، وبهذا جزم النووي وغيره، فقال: المراد بشرطهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما على ما ذكرنا) النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٢٥٧/١)، وقال الشيخ عبد الله الجديع: فالواجب اعتباره لفهم شرط الشيخين فيما انتقياه أمور أهمها:

أولاً: أن يلاحظ أنهما يخرجان للراوي أصولاً ومتابعات وشواهد، فمن خرجا له في غير الأصول، فليس على شرط الصحيح.

ثانياً: أنهما يخرجان حديث الراوي عن بعض شيوخه، ولا يخرجانه عن شيخ معين مع ثقة ذلك الشيخ؛ لكون الراوي عنه ضعيفاً فيه، وذلك كسفيان بن حسين خرجا له ما لم يكن من حديثه عن الزهري؛ لأنه كان ضعيفاً فيه.

ثالثاً: يخرجان للشيخ في بعض حديثه ضعف، فينتقيان منه ما هو محفوظ دون سائره، كتخريجهما لإسماعيل بن أبي أويس وشبهه.

رابعاً: يخرجان من روايات الثقات الموصوفين بالتدليس ما ثبت أنهم
لم يدلسوا فيه، أو الذين اختلطوا في أواخر أعمارهم، ما ثبت أنه ليس مما ضر به الاختلاط. (تحرير علوم الحديث ٨٨٩/١ – ٨٩٠).

(٣) أي الإمام البخاري.

(٤) المرجع السابق، ص ١١٦.

الصـــحيح، فقد قال البُخاري – رحمه الله – لم أخرج في هذا الكتاب إلا صــــحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر كما في (مقدمة الفتح) ص (٧) وصرح مسلم أنه ليس كل صحيح أخرجه.

وقال الحاكم في أول المســتدرك ص (٢): ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصــح من الحديث غير ما أخرجه.

فعلى هذا فلا يلزمهما – رحمهما الله – ما ألزمهما الدارقطني – رحمه الله – والله أعلم).[١]

وألزم الإمام الدارقطني البخاري ومسـلماً الإخراج عن رجال من الصـحابة صـحت أحاديثهم ومع ذلك لم يخرجا لهما شـيئاً فقال – رحمه الله: (ذِكرُ أحاديث رجال من الصـحابة رضـي الله عنهم رووا عن النبي ﷺ، رُويت أحاديثهم مِن وجُوُه صِــــحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يُخرجا مِن أحاديثهم شــــيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما...)[٢].

ثم ذكر الإمام الدارقطني أسـماء أولئك الصــحابة ومَن روى عنهم، وقد درس الشــيخ مقبل – رحمه الله – تلك الأحاديث وبين – رحمه الله – أن بعضــها صــحيح على شـرط الشـيخين أو على شرط أحدهما وبعضـها صـحيحة لكن ليست على شرطهما، بل بين أن بعض الأحاديث التي ألزمهما هي أحاديث ضعيفة، وإليك الأمثلة على ذلك.

مثال: حديث على شرط الشيخين ولم يخرجا له:

قال الإمام الدارقطني: (حُبشــي بن جنادة، رَوَى عنه الشــعبي وأبو إســحاق وابنه عبد الرحمن بن حُبش).

قال الشــــيخ مقبل – رحمه الله – مُعلِّقا على كلام الدارقطني الســــابق: (قال الإمام أحمد في مسـنده (ج ٤ ص ١٦٤) حدثنا يحيى عن آدم وابن أبي بُكير، قال حدثنا إسـرائيل، عن أبي إسـحاق، عن حُبشــي بن جُناده، قال يحيى بن آدم الســلولي، وكان قد شــهد يوم حجة الوداع، قال: قال رســول الله ﷺ: (علي مِنِّي وأنا منه، ولا يؤدي عنّي إلا أنا أو علي) وقال ابن أبي بُكير: (لا يقضـــــي عني ديناً إلا أنا أو علي).

قال الشيخ مقبل: (والحديث على شرط الشيخين)[٣].

مثال: حديث على شرط أحدهما ولم يُخرجا له.

قال الإمام الدارقطني:(هرماسُ بن زياد، روى عنهُ عكرمة بن عمار، قال الشــيخ مقبل – رحمه الله – معلقاً على كلام الإمام الدارقطني الســــابق: (قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٨٥) حدثنا يحيى بن سـعيد، عن عكرمة بن عمار، قال حدثني الهرماس بنُ زياد الباهلي: رأيتُ رسـول الله ﷺ يخطب على راحلته يوم النحر بمنى).

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٣.

الحديث أخرجه أبو داود... وقال الحافظ في"الإصـــابة" إنَّ ســـنده صـــحيح[١] وأقول: الحديث على شرط مسلم)[٢].

مثال: حديث ليس على شرطهما ولكنه صحيح:

قال الإمام الدارقطني: (الحســـن بن علي بن أبي طالب، حديثُ بُرَيدٍ، عن أبي الحوراء) قال الشـــيخ مقبل مُعلقاً: (قال الإمام أحمد – رحمه الله – (ج ١ ص ١٩٩) حدثنا وكيع، حدثنا يونس بن أبي إســحاق عن بُريد بن أبي مريم السَّــلولي عن أبي الحوراء عن الحســن بن علي، قال: علمني رســـول الله ﷺ كلماتٍ أقُولهُنَّ في قنوت الوتر: (اللهم اهدني في من هديت، وعافني في من عافيت، وتولني في من توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرَّ ما قضـيت، فإنك تقضـي ولا يُقضـى عليك، إنه لا يَذِل من واليت، تباركت ربنا وتعاليت).

ثم ذكر له إسنادين إلى بريد.

الحديث أخرجه أبو داود... وأقول: الحديث ليس على شـــرطهما، فإنهما لم يُخرجا لبريد وأبي الحوراء وإن كانا ثقتين، وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٣ ص ١٤٣): صـــححه الترمذي وغيره ولكن ليس على شرط البخاري)[٣].

مثال: حديث ليس على شرطهما ولكنه حسن:

قال الإمام الدارقطني:(قُدامه بن عبد الله بن عمار، روى عنه أيمنُ بن نابل، وقد أخرج عنه البخاري).

قال الشـيخ مقبل معلقاً:(قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤١٢) حدثنا موســى بن طارق أبو قرة الزُّبيدي من أهل الحُصـيب وإلى جانبها رِمَع وهي قرية أبي موســى الأشـعري، قال أبي: وكان أبو قرَّة قاضـــياً لهم باليمن، قال: حدثنا أيمن بن نابل أبو عمران، قال: ســـمعت رَجُلاً من أصـــحاب النبي ﷺ يُقال له قُدامَة يعني ابن عبد الله ــــ يقول: رأيتُ رسول الله ﷺ رمى جمرة العقبة يوم النحر، قال أبو قُرَّة: زادني ســفيان الثوري في حديث أيمن هذا على ناقة صــهباء[٤] بلا زجْرٍ ولا طردٍ، ولا إليك إليك.

ثنا وكيع، ثنا أيمن بن نابل به، ثم ذكر له طريقين إلى أيمن.

والحديث رواه الترمذي... والحاكم (ج ١ ص ٤٦٦) وقال: صـــحيح على شـــرط البخاري ولم يخرجاه و(ج ٤، ص ٥٠٧)، وقال: هذا حديث له طرق عن أيمن بن نابل وقد احتج الإمام محمد بن إســماعيل بأيمن بن نابل في "الجامع الصــحيح" وقال الترمذي: هذا حديث حســن صــحيح، وإنما

---

(١) ابن حجر: الإصابة، ج ٢، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ، ص ٥٨٨.

(٢) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ١٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٧ – ١٩٨.

(٤) قال الفيومي: الصُّهْبَةُ وَالصُّهُوبَةُ احْمِرَارُ الشَّعْرِ وَصَهِبَ صَهَبًا ... فَالذَّكَرُ أَصْهَبُ وَالْأُنْثَى صَهْبَاءُ. (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٥/ ٢٣٧)

يُعرف هذا الحديث من هذا الوجه وهو حديث حســـن صـــحيح، وأيمن بن نابل هو ثقة عند أهل الحديث. ا هـ.

وأقول: الحديث ليس على شـــرطهما، فإن مســـلماً لم يخرج لأيمن بن نابل، والبخاري أخرج له حديثاً واحداً متابعة كما في "تهذيب التهذيب[١]" و مقدمة الفتح[٢].

وقد قال الحافظ في "التقريب[٣]":إنه صدوق يهم، فالحديث حسن)[٤].

مثال: حديث ليس على شرطهما بل هو ضعيف:

قال الإمام الدارقطني: (رَباحُ بنُ الربيع أخو حَنظَلَة بن الرَّبيع، رواه أبو الزِّناد، عن مُرَقِّع بن صيفيّ عنه).

قال الشـــيخ مقبل معلقاً: (قال الإمام أحمد- رحمه الله (ج ٣ ص ٤٨٨) حدثنا أبو عامر عبدالملك بنُ عمرو قال: حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد قال: حدثني المرَقع بن صـــيفي، عن جده رباح بن الرّبيع أخي حنظلة الكاتب، أنه أخبره أنه خرج مع رســـول الله في غزوة غزاها وعلى مُقدمته خالد بن الوليد فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مّمّا أصـابت المُقدِّمَة، فوقفوا ينظرون إليها ويتعجبون مِن خلقِها حتى لحقهم رســـول الله ﷺ على راحلته فانفرجوا عنها، فوقف عليها رســـول الله فقال: (ما كانت هذه لتقاتل) فقال لأحدهم: إلحق خالداً فقل له: (لا تقتلون ذُرية ولا عسيفا).

والحديث ليس على شرطهما لأنهما لم يخرجا لمرقع بن صـيفي شـيئاً، بل لم يوثقه معتبر، وقد روى عنه جماعة والذي يظهر لي أن الحديث لا يرتقي إلى الحسن)[٥].

وبيَّن – رحمه الله – الفائدة من كتاب الإلزامات فقال: (وبعض هذه الإلزامات قد خرَّجا ما يغني عنهما من طرق أخرى، عن صـــحابة آخرين وليس معنى ذلك أنه لا فائدة فيها، فإن الحديث كلما كثرت طرقه دلت على ثبوته وازداد قوة، حتى قال إبراهيم بن ســـعيد الجوهري: إن الحديث إذا لم يكن عندي من مائة طريق فإنني أعتبر نفسي فيه يتيماً كما في ترجمته مِن" الميزان" [٦][٧].

وكذلك أجاب الشـــيخ مقبل – رحمه الله – على كتاب " التتبع " بجواب إجمالي يدلُّ على تتبعه واستقراءه، فقال – رحمه الله –:(وممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ غالب هذه الإستدراكات في الصناعة

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج ١، ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٤م، ص ٣٤٤.

(٢) ابن حجر: هدي الساري، ط ١، القاهرة، دار الريان، ١٩٨٦م، ص ٤١١.

(٣) ابن حجر: التقريب، ط ١، الرياض، دار العاصمة، ص ١٥٨.

(٤) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ١٨٦ – ١٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٦) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج ١، بيروت، دار المعرفة، ص ٣٥.

(٧) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ٥٦٨.

الحديثية، لا في المتون،... وليس معنى هذا أنه لا قيمة للانتقادات في الصـناعة الحديثية، فرُبَّ محدث يرحل من أجل سند الحديث الواحد، والمتن ثابت لديه من طريق أخرى).[1]

ويجدُ القارئ للكتاب أنَّ الشـيخ مقبلاً – رحمه الله – أثناء تحقيقه لكتاب " التتبع " يوافق الدارقطني – رحمه الله – أحياناً في انتقاداته ويخالف الحافظ ابن حجر والإمام النووي[2] فيقول– رحمه الله –:(ومما ينبغي أن يُعلم أنَّ النووي وابن حجر – رحمهما الله – نصبا أنفسهما منصب المدافع وأما أنا فالله يعلم أنني أُحبُّ الدفاع عن " الصحيحين " ما وجدت سبيلاً، لكني أُلاحظ أنه لا يجوز لي أن أغمط الحافظ الدارقطني فهو – رحمه الله – إمام من أئمة أهل السـنة، وقد لقب بأمير المؤمنين في الحديث كما في " تذكرة الحفاظ "[3] وإليك مثالاً على ما أخالف الحافظ فيه: ذكر الدارقطني في " التتبع " حديث سهل بن سعد أن للنبي ﷺ فرساً يقال له اللحيف، وقال الدارقطني: (إن فيه أُبياً وهو ضـعيف، فيأتي الحافظ ويقول: إنه قد تابعه أخوه عبد المهيمن، ثم رجعت إلى " تقريب التهذيب" فإذا الحافظ يحكم على أُبي بأنه ضـعيف[4]، ورجعت إلى " الميزان "[5] ترجمة عبدالمهيمن فإذا النسـائي يقول في عبدالمهيمن: ليس بثقة. ويقول البخاري: فيه نظر. لذلك فإنني وافقت الدارقطني، لأنَّ من ليس بثقة لا يعتبر بحديثه). [6]

وقد أقَّر الإمام ابن الصـلاح بإصـابة الإمام الدارقطني في بعض انتقاداته فقال – رحمه الله – : (ما انفرد به البخاري أومسـلم مندرج في قبيل ما يقطع بصـحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسـيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن). [7]

وكذلك أقرَّ الحافظ ابن حجر بإصـابة الدارقطني – رحمه الله – في بعض المواضـع فقال – رحمه الله – بعد ذكره الأحاديث التي انتقدها الدارقطني: (وليسـت كلها قادحة، بل أكثرها الجواب

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٦٩.

(٢) هو الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي صاحب التصانيف النافعة التي منها " شرح صحيح مسلم " و " رياض الصالحين " و " الأربعين " وغيرها كثير، توفي سنة ٦٧٦هـ.

انظر:الذهبي:تذكرة الحفاظ، ج ٤،، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ص ١٧٤ – ١٧٦

(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٣ / ١٣٣.

(٤) قال الحافظ في التقريب: (أُبي بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري، فيه ضعف).

انظر: ابن حجر: التقريب، ص ١٢٠.

(٥) الذهبي: ميزان الإعتدال، ٢ / ٦٧١.

(٦) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ٥٧٧.

(٧) ابن الصلاح: علوم الحديث، سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ص ٢٩.

عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّف).[1].

والأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني أجاب عنها شُرَّاح الصحيحين كالحافظ ابن حجر والإمام النووي، إلا أن بعض الأحاديث المنتقدة لم يجيبوا عنها فانبرى للإجابة عنها الشيخ مقبل – رحمه الله – فقد قال: (وربما انتقد الدارقطني الحديث فلم يُجب عليه، وإليك مثالاً على ذلك: قال الدارقطني – رحمه الله – وأخرج – يعني مسلماً – حديث خالد، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود أي عن عائشة كنت أفرك المني... الحديث.

هذا الحديث الثاني عشر بعد المائتين من " التتبع " وهو من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، فاحتجنا إلى جمع طرقه، إذ قال علي بن المديني: إنَّ الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه [2]. فرجعنا إلى الترمذي ومسند أحمد وبعد هذا قررت ما رأيته حقاً) [3].

مثال آخر:

قال الإمام الدار قطني في "التتبع": (وأخرج مسلم حديث أبي عوانة عن أبي بشر، عن حُميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: أفضل الصيام بعد رمضان المحرم.

قال: خالفه شُعبة، رواه عن أبي بِشر، عن حُميد الحميري مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم).

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (هذا الحديث من الأحاديث التي لم يُجب أبو مسعود[4] ولا النووي على الدارقطني، والظاهر أنه لا يضره إرسال شُعبة، لأن أبا عوانة وهو وضاح بن عبد الله اليشكري حافظ ثقة، فزيادته مقبولة ولا سيما وقد وصله عبدالملك بن عُمير عن محمد بن المنتشر عن حُميد بن عبد الرحمن عن أبي هُريرة رضي الله عنه مرفوعاً، كما أخرجه مُسلم عقب هذا الحديث وأخرجه أبو عوانة في صحيحه...) [5]

وأما المواضع التي خالف فيها الشيخ مقبل – رحمه الله – الدارقطني ووافق فيها الحافظ ابن حجر أو الإمام النووي فهي كثيرة جداً.

مثال: على موافقة الشيخ مقبل – رحمه الله – للإمام النووي:

---

(١) ابن حجر: هدي الساري، ط ١، القاهرة، دار الريان، ١٩٨٦م، ص ٤٠٢.

(٢) انظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٩١.

(٣) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ٥٧٤.

(٤) قال الذهبي: أبو مسعود الحافظ المجود البارع، أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، مصنف كتاب في أطراف الصحيحين، وأحد من برز في هذا الشأن، مات في سنة أربع مئة، سير أعلام النبلاء ٢٢٧/١٧ – ٢٢٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٥١ – ٢٥٢.

قال الإمام الدارقطني في "التتبع": (وأخرج مسلم من حديث الحكم، عن ابن أبي ليلى عن كعب مرفوعاً: معقبات لا يخيب قائلهن[1].

من حديث مالك بن مغول وعمرو بن قيس وحمزة الزيات.

قال: وقد تابعهم زيد بن أبي أُنيسة، وليث بن أبي سُليم، وابن أبي ليلى، وقبيصة، عن الثوري، عن منصور.

وخالفهم منصور من رواية أبي الأحوص وجرير عن منصور، عن الحكم فروياه موقوفاً، وكذلك رواهُ شعبة عن الحكم إلا من رواية جعفر الصائغ عن عبدان عنهُ.

والصواب – والله أعلم – الموقوف، لأن الذين رفعوه شيوخ لا يقاومون منصوراً وشُعبة، والله أعلم.)

ثم ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – جواب الإمام النووي على الإمام الدارقطني، ثم قال: (الذي يظهر لي أن الراجح هو الرفع كما يقول النووي – رحمه الله –، لأن الذين رفعوه جماعة أغلبهم ثقات واللذان وقفاه وإن كانا أوثق فإنهما أقل عدداً، وأيضاً فقد جاء عنهما الرفع كما قال الدارقطني، وكما قال الترمذي في منصور، وكما تراه في رواية البيهقي والطيالسي وأبي عوانة، والله أعلم) [2].

مثال: على موافقة الشيخ مقبل – رحمه الله – للحافظ ابن حجر:

قال الإمام الدارقطني في "التتبع": (وأخرجا جميعاً حديث قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير، عن أبي هريرة: من أعتق شقصاً وذكر فيه الإستسعاء، من حديث ابن أبي عروبة، وجرير بن حازم. (ح م).

قال البخاري: تابعهما حجاج بن حجاج، وأبان بن موسى بن خلف، عن قتادة.

قال: وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام – وهما أثبت من روى عن قتادة – فلم يذكرا في الحديث الاستسعاء، ووافقهما وفصل الاستسعاء من الحديث، فجعله من رأي قتادة وقولهم، لا من حديث أبي هُريرة عن النبي ﷺ، قاله المقري عن همام، وقاله مُعاذ عن هشام وابن عامر، عن هشام، وهذا أولى بالصواب).

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – بعد أن ذكر تحقيقاً ماتعاً لهذا الحديث للحافظ ابن حجر – رحمه الله – وصحح كون الجميع مرفوعاً: (فجزى الله الحافظ خيراً، وبما قرره آخذ، فإنه ما ترك مجالاً للطاعنين في الاستسعاء والله أعلم) [3].

---

(١) قال النووي: (قال الهروي قال سمرة معناه تسبيحات تفعل في أعقاب الصلاة) انظر: شرح مسلم، ٥/٩٤ – ٩٥.

(٢) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ٣٧٧ – ٣٧٩.

(٣) الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ص ٢٤٨ – ٢٥١.

قال النووي – رحمه الله – (قال العلماء ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر فإذا دفعها إليه عتق، هكذا فسره جمهور القائلين بالاستسعاء).

وفي ختام هذا المطلب ينبغي أن يُعلم أنه ليس كل حديثٍ ذكره الإمام الدارقطني في "التتبع" معناه أنه معل عندهُ بعلةٍ قادحة.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (وليس كل ما في "التتبع" يرى الحافظ الدارقطني أنه مُعل بعلةٍ قادحة، بل قد يُنبه – رحمه الله – على بعض الأحاديث أنه ليس في الدرجة العُليا من الصحة، ثم يعترف بصحتها، وهذا دليل على بُعده – رحمه الله – عن الهوى) (١).

مثال ذلك:

قال الدارقطني: (وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عُبيد الله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هُريرة، قصة المسيء صلاته، وقول النبي ﷺ: ارجع فصلِّ، فإنك لم تُصل.

قال: وقد خالف يحيى أصحاب عُبيد الله كلهم منهم: أبو أسامة، وعبد الله بن نُمير، وعيسى بن يونس، وغيرهم، ورووه عن عُبيد الله، عن سعيد، عن أبي هُريرة، فلم يذكروا أباهُ... ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عُبيد الله حدث به على الوجهين، واللهُ أعلم) (٢)

(١) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

المطلب الثاني

تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي

كتاب مستدرك الحاكم من الكتب التي اشتملت على آلاف الأحاديث، فهو من الكتب التي لا يستغنى عنها، وهو معروف بالتساهل في تصحيح الأحاديث، ولهذا كتابه مليئ بالأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، وفيه أيضاً أحاديث صحيحة، وقد استقرأ الإمام الذهبي كتاب المستدرك فخرج بهذه الخلاصة فقال: (في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعلَّ مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوزه عملاً وتحريراً)(1).

وقال الشيخ مقبل – رحمه الله –:(الذي يظهر لي أنه لا يصفو للحاكم ثلث الكتاب الذي لا ينتقد عليه فيه، وإلا فما أكثر ما يخرج أحاديث محمد بن إسحاق – صاحب السيرة – ويقول: صحيح على شرط مسلم، ومسلم إنما روى له قدر خمسة أحاديث في الشواهد والمتابعات وهكذا يخرج لنعيم بن حماد الخزاعي ويقول: صحيح على شرط البخاري.والبخاري لم يخرج له في الصحيح سوى موضع أو موضعين كما في مقدمة الفتح ثم نعيم مختلف فيه والراجح ضعفه) (2).

واختصار الإمام الذهبي الذي أشار إليه قد فاته مواضع وأحاديث لم يبين حُكمها وسكت عنها، وسكوته لا يعتبر إقراراً للإمام الحاكم كما قد يظن كثير من الباحثين، قال الشيخ مقبل– رحمه الله –: (الإمام الذهبي – رحمه الله – لم يقل وما سكت عليه، فأنا مَقرٌّ للحاكم عليه... الحافظ الذهبي ربما يسكت على بعض الأحاديث، وفي سندها ضعيف أو ضعيف جداً أو كذاب، وقد ذكر ذلكم الحديث في ترجمته من " ميزان الاعتدال " فعلى هذا فالأولى في التعبير أن يقال بعد ذكر حكم الحاكم على الحديث: وسكت عليه الذهبي، أو لم يتعقبه الذهبي أما وأقره الذهبي فلا، وإن كنت قد زلت قدمي في بعض كتبي إتباعاً لما هو مألوف، فعسى الله أن يوفقني الله لتعديلها في طبعات قادمة إن شاء الله) (3).

وقد تتبع الشيخ مقبل – رحمه الله – أوهام الحاكم التي سكت عنها الإمام الذهبي، لكن بطريقة مختصرة كطريقة الذهبي التي اقتصرت على الحُكم على الإسناد، وإن كان للحديث أحياناً

---

(1) الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ١٧٥ – ١٧٦.

(2) الوادعي: الصحيح المسند، ١ / ٩–١٠.

(3) الوادعي: تحقيق المستدرك على الصحيحين، ج ١، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٧هـ، ص ٣٤.

طرق أخرى وشـــواهد يتقوى بها قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله:(أحكامنا على الأحاديث التي في "المستدرك" على طريقة الحافظ الذهبي في الاختصار وفي الاقتصار على السند الذي ذكره الحاكم فهو يرى أنه يســتحق أن يخرج في "الصــحيحين" أو في أحدهما بذلك الســند وفي بعض الأوقات يذكر شـواهد ومتابعات فنحن نحكم على الحديث بذلك السـند حتى ولو كان في سـنن "أبي داود" وغيرها بسـند آخر صـحيح فنحن لا نحكم إلا على سـند الحاكم الذي يرى أنه صـحيح يسـتحق أن يخرج في الصحيحين أوأحدهما) [(١)].

وقد استغرق عمل الشيخ مقبل – رحمه الله – في تتبعه لأوهام الحاكم زمناً طويلاً يقرب من عشـرين سـنة، كلما وقف على فائدة أثناء أبحاثه تتعلق بمسـتدرك الحاكم قيدها وأضـافها، بل إذا وقف على فائدة في كتب الشيخ الألباني – رحمه الله – تتعلق بأوهام الحاكم قيدها وأضافها.

مثال ذلك:

قال الإمام الحاكم في مستدركه: (أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صـــالح بن أبي صـــالح عن عبد الله بن أبي أمامه عن أبيه قال: قال رســـول الله ﷺ: البذاذة[٢] من الإيمان، البذاذة من الإيمان.

قد احتج مسلم بصالح بن أبي صالح السمان).

قال الشــيخ مقبل – رحمه الله– معلقاً على ذكر صــالح بن أبي صــالح في الســند: (يرى الشيخ الألباني – حفظه الله – في السلسلة الصحيحة حديث رقم (٣٤١) أنه صـالح بن كيسـان، وأن الوهم في جعله صالح بن أبي صالح من بعض الرواة، أو من الحاكم نفسه) [(٣)].

بل كان يقيد تلك الفوائد التي يُفيده بها طلابه مذيلة باســم هذا الطالب،وهذا يدل على أمانة الشيخ العلمية وعلى تواضعه، فلم يستنكف أن يكتب اسم الطالب في تحقيقه للمستدرك.

مثال ذلك:

قال الحاكم في " المستدرك ": (حدثنا دعلج بن أحمد السجزي ببغداد ثنا موسى بن هارون وصالح بن مقاتل وحدثنا علي بن حمشاذ ثنا أبو المثنى العنزي وأحمد بن علي الأبار.

وحدثنا أحمد بن ســفيان بن حمدويه الفقيه ببخارى ثنا صـــالح بن محمد بن حبيب الحافظ قالوا ثنا أحمد بن جناب المصيصي ثنا عيسى بن يونس عن سفيان الثوري عن زبيد عن مُرَّة عن

---

(١) الوادعي: تحقيق المستدرك على الصحيحين، ٧٨/٥.

(٢) قال المناوي: (البذاذة) بفتح الموحدة وذالين معجمتين قال الراوي: يعني التقحل بالقاف وحاء مهملة رثاثة الهيئة وترك الترفه وإدامة التزين والتنعم في البدن والملبس إيثارا للخمول بين الناس فيض القدير (٣/ ٢١٧)

(٣) المرجع السابق، ٤٨/١.

عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: إنَّ الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإن الله يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الإيمان إلا من يحب).

هذا حديث صحيح الإسناد تفرد به أحمد بن جناب المصيصي وهو شرط من شرطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة، وقد وجدنا لعيسى بن يونس فيه متابعين أحدهما من شرط هذا الكتاب وهو سفيان بن عقبة أخو قبيصة.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – معلقاً على قول الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد) (أفادنا الأخ عبدالرقيب الوصابي فقال: ذكره الدارقطني في العلل، ج ٥، ص ٢٦٩.

فقال رحمه الله: يرويه زبيد عن مُرَّة عن عبد الله . واختلف عنه فرفعه أحمد بن جناب عن عيسى عن الثوري عن زبيد، وتابعه عبد الرحمن بن زبيد عن أبيه، ولكن وقفه عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن زبيد، وكذلك رواه محمد بن طلحه وزهير بن معاوية، وروي عن حمزة الزيات عن زبيد مرفوعاً، ورواه الصباح بن محمد عن مُرَّة عن عبد الله مرفوعاً، والصحيح موقوف، قال عبدالرقيب: أورد الحديث ابن الجوزي في " العلل المتناهية " من طريق الدارقطني وقال الدارقطني: (رفعه جماعة ووقفه جماعة، والصحيح موقوف) [١].

فتأمل كيف يقول الشيخ: (أفادنا الأخ عبدالرقيب الوصابي)، (قال عبدالرقيب) ترى من خلال ذلك أمانة علمية وتواضعاً جماً قلَّ أن تجد له نظيراً في تاريخنا المعاصر، قال وكيع بن الجراح[٢]:(لا يكمل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه) [٣].

ويحكم الحاكم أحياناً على السند بأنه على شرط الشيخين وهو ليس على شرطهما فبين الشيخ مقبل – رحمه الله – ذلك بطريقة مختصرة.

مثال ذلك:

قال الحاكم: (وللحديث شاهد آخر على شرطهما حدثنا أبو بكر بن إسحاق أنبأنا محمد بن أيوب ثنا أحمد بن يونس ثنا أبو بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن محمد بن عبد

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٨٠.

(٢) وهو وكيع بن الجراح، بن مليح، بن عدي، الإمام الحافظ، محدث العراق، أبو سُفيان الرؤاسي، الكوفي أحد الأعلام، توفي سنة ١٩٧هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٤٠ – ١٦٦.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٩ /١٥٩.

الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء).

قال الشيخ مقبل مُعلقاً: (محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعي ليس من رجالهما، وهو ثقة، وأبو بكر بن عياش ليس من رجال مسلم، كما في "تهذيب التهذيب[١]" في ترجمتيهما، فالحديث صحيح وليس على شرطهما) [٢].

ويحكم الحاكم أحياناً على السند بأنه على شرط الشيخين أوأحدهما و هو ليس على شرطهما، بل في سنده ضعفٌ، فيبين الشيخ مقبل- رحمه الله - ذلك بطريقة مختصرة أيضاً.

مثال ذلك:

قال الحاكم في المستدرك:(وله شاهد على شرط مسلم: حدثنا أبو بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي بمروٍ ثنا عبدالصمد بن الفضل وحدثنا جعفر بن محمد بن نصير ببغداد ثنا بشر بن موسى قالا ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ ثنا سعيد ابن أبي أيوب ثنا عبد الله بن الوليد عن ابن حجيرة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: (من زنا وشرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه) وقد احتج مسلم بعبد الرحمن ابن حجيرة وعبد الله بن الوليد وهما شاميان).

قال الشيخ مقبل مُعلقاً: (عبد الله بن الوليد هو التجيبي المصري، ليس من رجال مسلم كما في "تهذيب الكمال"[٣] و"الكاشف"[٤] و "تهذيب التهذيب"[٥] و"الخلاصة"، بل ليس له في الأمهات إلا حديث واحد في "سنن أبي داود"، كما في "تهذيب التهذيب" وقد ضعفه الدارقطني وقال: لا يعتبر بحديثه).[٦]

ويتتبع كذلك – رحمه الله – ما في أسانيد الحاكم من انقطاع فينبه على ذلك، لأن الإمام الحاكم يحكم على تلك الأسانيد بأنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما[٧].

مثال ذلك:

---

(١) ابن حجر: التهذيب، ٣١/١٢.

(٢) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ١ /٥٣.

(٣) المزي: تهذيب الكمال، ج ١٦، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، ص ٢٦٩.

(٤) الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ، ص ٦٠٦.

(٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٦ / ٦٣ – ٦٤.

(٦) المرجع السابق، ١ / ٧٦.

(٧) ابن حجر: التهذيب، ١ / ٢٢٤.

قال الإمام الحاكم رحمه الله: (أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا فضيل بن سليمان ثنا موسى بن عقبة حدثني إسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا سيد الناس يوم القيامة و لا فخر ما من أحد إلا وهو تحت لوائي يوم القيامة ينتظر الفرج وإن معي لواء الحمد أنا أمشي ويمشي الناس معي حتى آتي باب الجنة فاستفتح فيقال: من هذا ؟ فأقول: محمد فيقال: مرحباً بمحمد فإذا رأيتُ ربي خررت له ساجداً انظر إليه).

هذا حديث كبير في الصفات والرؤية. صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قال الشيخ مقبل مُعلقاً على كلام الحاكم: (عند الحاكم في هذا خطآن:

الأول: أن إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ليس من رجال الشيخين، كما في "تهذيب التهذيب"[(١)].

الثاني: أن الحديث منقطع، لأن إسحاق لم يلق عبادة، قاله البخاري، كما في "تهذيب التهذيب[(٢)]"[(٣)].

وينبه الشيخ مقبل – رحمه الله – على أن الإمام الحاكم في بعض المواضع لا يبني حكمه في التصحيح على الشروط الواجب توفرها في الحديث الصحيح.

مثال ذلك:

(قال الحاكم حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ ثنا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد والفضل بن محمد المسيب الشعراني قالا ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني زفر بن عبد الرحمن بن أدرك عن محمد بن سليمان بن والبة عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال:(والذي نفس محمد بيده لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل ويخون الأمين ويؤتمن الخائن ويهلك الوعول ويظهر التحوت) قالوا: يا رسول الله ما الوعول ؟ وما التحوت ؟ قال: (الوعول وجوه الناس وأشرافهم، والتحوت الذين كانوا تحت أقدام الناس لا يعلم بهم). هذا حديث رواته كلهم مدنيون مِمَّن لم ينسبوا إلى نوع من الجرح).

قال الشيخ مقبل مُعلِّقا على كلام الحاكم: (هذا لا يكفي إذ لابد من تعديل وحفظ ومحمد بن سليمان بن والبة ترجمته في "الجرح والتعديل[(٤)]" لابن أبي حاتم وما روى عنه إلا زفر بن عبد الرحمن بن أدرك ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهول) [(٥)].

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٢٢٤.

(٢) المرجع السابق، ١ / ٢٢٤

(٣) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ١ / ٧٥.

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج ٧، ط ١، بيروت، دار التراث، ١٣٧١هـ، ص ٢٦٨.

(٥) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٥ / ٨.

وبعد هذا الجهد العظيم الذي قضـــاه الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في تتبعه لأوهام الحاكم خرج بخلاصة عظيمة تفيد طالب العلم وهي:

١. كثرة أوهام الحاكم في " مســتدركه " فلعلها تزيد على الصــواب، فعلى هذا فما تَفَّرد به الحاكم في " المستدرك" ففي النفس منه شيء.

٢. الحاكم ربما يقتطع كلمات من حديث طويل وهو في " الصــحيحين " أو أحدهما ولولا أن الله مّنَّ علينا بكثرة القراءة في " الصــحيحين " والفضــل له وحده لما اســتطعنا الوقوف عليها وربما يذكر الحديث بمعناه ويقول: ولم يخرجاه بهذه السياقة، وهما قد أخرجاه بسياق أحسن وأتم وسند أصح وربما يقول الحاكم: قد أخرجاه مختصراً وذكرته بطوله، ويكونان قد أخرجاه بطوله كما عند الحاكم أو أحسن. [١].

٣. لاحظنا أن أحكام الحاكم على الأحاديث تختلف فالذي يرى أنه صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما يقول: هذا حديث صحيح على شرط... ولم يخرجاه والذي يرى أنه صحيح وليس على شـرطهما يقول: هذا حديث صـحيح الإسـناد ولم يخرجاه في الغالب. والحاكم – رحمه الله – سلك مسلك المتقدمين في إدراج الحسن في قسم الصحيح، فعلى هذا فاستدراك بعض العصـريين إذا قال الحاكم: صـحيح فقال العصـري: بل حسـن، اسـتدراك في غير موضـعه، وكذا إذا قال الحاكم: صحيح الإسناد، ثم تعقبنا عليه بأن الحديث ضعيف أو معل فلا يقال: تعقبكم في غير موضـعه، لأن الحاكم ما حكم عليه بالصـحة وإنما صـحح سنده، فإنا نقول: إن أصــل موضــوع " المســتدرك " هو التعقب على الشــيخين بما يرى الحاكم أنه صــالح للحجيه، فلذلك نحن نتعقب عليه حتى ولو لم يحكم على الحديث بشيء. [٢]

---

(١) قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –:(وللحاكم أوهام كثيرة منها قدر ثلاثمائة حديث، الذي يقول فيه: صـــحيح على شــرطهما ولم يخرجاه، أو على شــرط البخاري ولم يخرجاه، أو على شــرط مســلم ولم يخرجاه، أو صــحيح ولم يخرجاه، مع أنهما قد أخرجاه.

فإن مدَّ الله في العمر فإني إن شـاء الله أجمع ذلك في مؤلف مستقل حتى يسـتريح الباحث من البحث في سـند الحاكم الطويل، يثق بأن الحديث في " الصحيح").

الوادعي: الصحيح المسند، ١ / ١٠.

(٢) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٥ / ٧٨ – ٧٩.

المطلب الثالث

تحقيق تفسير ابن كثير

تفســير القرآن العظيم للإمام الحافظ ابن كثير[1] من أهم كتب التفســير وأعظمها نفعاً، وأوســعها انتشــاراً، قد وضــع الله له القبول، وأقبل عليه العلماء من مختلف الأقطار قراءة ودراســة، وشــرحاً واختصاراً،قال الإمام السيوطي[2] في ترجمة ابن كثير (له التفسير الذي لم يؤلف على نمطه مثله)[3].

وقال الإمام الشــوكاني في ترجمة ابن كثير :(وتفســيره من أحســن التفاســير إن لم يكن أحسنها). [4]

وقال الشـيخ مقبل – رحمه الله: (تفسـير الحافظ ابن كثير يعتبر مرجعاً في علم التفسـير، وفي علم الحديث، وفي الأحكام، وفي العقائد، وقد نقل عن أصــول ليســت في متناولنا، ويمتاز تفسيره عن غيره من تفاسير المتأخرين بأمور:

١. ذكر الحديث بسنده في الغالب.
٢. حكمه على الحديث في كثير من المواضع[5].
٣. ترجيح ما يرى أنه الحق.

---

(١) هو إســماعيل بن عُمر بن كثير الإمام المفتي، المحدث البارع، فقيه متفنن، محدث متقن، مفســر نقال، وله تصانيف مفيدة، مات سنة ٧٧٤هـ.
انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ١ / ٣٧٣ – ٣٧٤.

(٢) هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عُمر الجلال الأسـيوطي الأصــل الطولوي الشــافعي الإمام الكبير صــاحب التصــانيف التي منها " الدر المنثور" في التفســير و " الإتقان في علوم القرآن" وغيرها كثير، توفي سنة ٩١١هـ.
انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١ / ٣٢٨ – ٣٣٥.

(٣) السيوطي: طبقات الحُفاظ، ط ١،بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ، ص ٥٣٣.

(٤) الشوكاني: البدر الطالع، ج ١، ص ١٥٣.

(٥) ذكر الدكتور سـعود الفنيسـان أمثلة على ذلك فقال: (فتجده يقول في تفسـيره هذا أثر غريب جداً و (فلان) لا أعرفه؟ انظر التفســير ٢ / ٢٩٠ / ٢٥١. في إســناده من لا أعرفه ولم أجده في واحد من الكتب الســتة، انظر ٢ / ٢٠٤ أو يعلل ضعف الحديث فيقول: ضعيف أو موضوع أو موقوف والحديث شاذ أو لا يصح لضعف إسناده والوقف أصــح، انظر ٢٩٨/٢. ومع هذا فإن الحافظ ابن كثير لم يكتف بالحكم على الاســناد بل تجده كثيراً ما يصرح بالحكم على المتن بالقبول أوالرد فيقول مثلاً:
- هذا حديث لا يصح متنه ولا إسناده، انظر ٢ /٣٢٢.
- هذا غريب في لفظه نكاره وفي إسناده نظر، انظر ٣/٢).
انظر: الفنيســان: موارد الحافظ ابن كثير في تفسـيره، ج ١، ط ١، الرياض، مكتبة التوبة، ٢٠٠٦م، ص ٤٩ – ٥٠.

٤. عدم الاعتماد على القصص الإسرائيلية التي لم تثبت في كتاب الله ولا في صحيح سنة رسول الله ﷺ، وربما ذكرها وسكت عليها وهو قليل.
٥. تفسيره ما يتعلق بالأسماء والصفات على طريقة سلف الأمة – رحمهم الله – من غير تحريف ولا تأويل ولا تشبيه ولا تعطيل.
٦. استيعاب الأحاديث التي تتعلق بالآية). [١]
٧. أنه يحذف أسانيد الآثار.
٨. أنه يُفسر القرآن بالقرآن، وربما يذكر عند الآية الواحدة عدة آيات، وربما صارت موضوعاً كاملاً.
٩. أنه تفسير مختصر متوسط.
١٠. أنه يُقدم أحاديث مُسند أحمد لأنه – رحمه الله – كان يحفظ المسند. [٢]

ولأهمية تفسير ابن كثير أراد الشيخ مقبل – رحمه الله – أن يُقَدِّم خدمة جليلة لطلاب العلم، وذلك بتحقيق الأحاديث والآثار التي أوردها ابن كثير في كتابه، وقد بيَّن – رحمه الله – في مقدمة الكتاب منهجه الذي سار عليه في تحقيق الكتاب، فقال:(عملي في هذا التفسير:

١. الحُكم على الأحاديث التي لم يحكم عليها الحافظ ابن كثير وليست في الصحيحين.
٢. التعقيب على بعض الأحاديث التي حكم عليها إن استطعت.
٣. ربما ذكر الحديث بدون سندٍ ولا عزو، فأبحث عمن أخرجه ثم أذكر ما يستحق.
٤. ربما كتب الحديث من حفظه فيِهمُ في العزو، فأنبه على ذلك.
٥. التنبيه على بعض القصص الإسرائيلية، وبعضها أتركه لأني قد نبهت غير مرَّة أنه لا يعتمد على القصص الإسرائيلية). [٣]

والذي يقرأ في تحقيق الشيخ مقبل – رحمه الله – يجدُ أنه تميز بأمور منها:

١. الاختصار في تخريج الحديث، وبيان صحته أو ضعفه وفي الكلام على رجاله وبيان علله، وهذه ميزة قلَّما تجدها عند المعاصرين الذين يُحبون كثرة التخريج، وملأ الحواشي بالتعليقات التي تُكبِّر وتُضخِمُ حجم الكتاب، قال الشيخ مقبل – رحمه الله –:(وقد حرصت كل الحرص

(١) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ج ١، ط ١، السعودية، دار الراية، ١٤١٣هـ، ص ٧.
(٢) انظر: الموري: بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال والمصطلح، ط ١، القاهرة، دار الإمام أحمد للنشر، ١٤٢٦هـ، ص ١١٣.
(٣) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٨.

على الاختصـــار حتى لا يكبر حجم الكتاب بســبب التخريج والمقارنة بين النصــوص في الحواشي). [1]

وكل من يقرأ في الكتاب يجدُ مصــداق ما قاله الشــيخ- رحمه الله – من الاختصــار فتارة يقول حديث صحيح أو حسن ويسكت، وتارة أخرى يُبين سبب التصحيح أو التحسين.

مثال ذلك:

قوله:(حديث الحارث الأشــعري صــحيح، ويحيى بن أبي كثير وإن كان مدلســاً فقد صــرح بالتحديث في الشـريعة للأجري، وهذا الحديث من الأحاديث التي ألزم الدارقطني البخاري ومسـلماً أن يخرجاها). [2]

ومثال بيانه سبب التحسين:

قوله:(الحديث طرقه بعضـــها ينتهي إلى عدي بن ثابت عن البراء، وقد اختلف على عدي فيه اختلافاً كثيراً، لكن رواه أبو داود عن مسدد عن خالد بن عبد الله عن مطرف عن أبي الجهم واســمه ســليمان بن الجهم مســتور الحال يصـــلح للشــواهد والمتابعات، وحديث عدي بن ثابت المضطرب مع هذا يكون حسناً لغيره والله أعلم).[3]

وأما إذا حكم على الحديث بالضعف فلابد أن يُبين سبب ضعفه بإختصار غير مُخلٍ، يفي بالمقصـود ويحقق الغرض، كقوله مثلاً: (في سـنده محمد بن أبي ليلى وهو صـدوق سـيء الحفظ وشـيخه أبوالزبير محمد بن مسـلم بن تدرس مدلس ولم يصـرح بالتحديث، فالحديث ضـعيف بهذا السند). [4]

٢. لم يقتصـــر الشــيخ مقبل – رحمه الله – على بيان حال الأحاديث التي ذكرها ابن كثير ولم يحكم عليها،بل بين كذلك حال الآثار التي أوردها مســندة عن الصـــحابة والتابعين، وهذه خدمة جليلة لطلاب العلم، لأن تفسير القرآن الكريم بأقوال الصحابة يأتي في المرتبة الثالثة بعد تفسـير القرآن بالقرآن ثم بالسـنة، قال شـيخ الإسـلام ابن تيمية: (إذا لم تجد التفسـير في القرآن ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة). [5]

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٦.

(٢) المرجع السابق، ١ /١٤.

(٣) المرجع السابق، ٢ / ٢٩٢.

(٤) المرجع السابق، ٢ /١٧٤.

(٥) ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، ط ٢، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ، ص ٨٧.

وكذلك تفسير التابعين له أهمية عظيمة في تفسير القرآن قال الدكتور علي بن سليمان العبيد:(يُعد تفسير القرآن الكريم بأقوال التابعين أحد المصادر التي عَدَّها كثير من العلماء من مصادر التفسير). [١]

٣. يبين ويوضح سبب حُكم الإمام ابن كثير على بعض الأحاديث بالضعف أو النكارة.

مثال ذلك: ما ذكره الإمام ابن كثير في تفسيره: (وقال ابن أبي حاتم حدثنا يونس بن عبدالأعلى أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: ويل واد في جهنم يهوي فيه الكافر أربعين خريفاً قبل أن يبلغ قعره).

قال ابن كثير عقب الحديث: وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعاً منكر والله أعلم).

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – مبيناً سبب النكارة:(من أجل دراج بن السمح فهو ذو مناكير، وفي روايته عن أبي الهيثم ضعف). [٢].

٤. التعقيب على بعض أحكام الإمام ابن كثير على الأحاديث، وهذا دليل على تمكن الشيخ مقبل – رحمه الله – من علم الحديث ومعرفة صحيح الحديث من سقيمه، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

المثال الأول:

قال الإمام ابن كثير: (وقد روى الإمام أبو محمد بن أبي حاتم في سبب نزول هذه الآية حديثاً غريباً فقال: حدثنا على بن الحسين حدثنا أبو عبد الله الهروي حدثنا غسان الهروي حدثنا إبراهيم بن طهمان عن عطاء عن صفوان بن أمية أنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ متضمخ بالزعفران عليه جُبة فقال كيف تأمرني يا رسول الله في عمرتي ؟ قال: فأنزل الله ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أين السائل عن العمرة فقال: ها أنا ذا فقال له: ألق عنك ثيابك ثم اغتسل واستنشق ما استطعت ثم ما كنت صانعاً في حجتك فاصنعه في عمرتك).

هذا حديث غريب وسياق عجيب والذي ورد في الصحيحين عن يعلى بن أمية في قصة الرجل الذي سأل النبي ﷺ وهو بالجعرانة ولم يذكر فيه الغسل والاستنشاق ولا ذكر نزول هذه الآية وهو عن يعلى بن أمية لا صفوان بن أمية، فالله أعلم.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – معلقاً على قول ابن كثير: ﴿هذا حديث غريب﴾: (وقد رواه الطبراني كما في مجمع البحرين من زوائد المعجمين مخطوط، ج ٢ ص ١٤١ من

(١) العُبيد: القرآن الكريم أصوله وضوابطه، ط ٢، الرياض، مكتبة التوبة، ١٤٣٠هـ، ص ٧١.

(٢) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٢٢٠.

حديث أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن أمية عن أبيه الحديث قال الهيثمي في المجمع ج ٣ ص ٢٠٥: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

وأما استغراب ابن كثير – رحمه الله – فلا وجه له لأن قوله عند الطبراني فنزل عليه (وأتموا الحج والعمرة لله) مبين لحديث الصحيحين الذي فيه (فنزل عليه الوحي) وأما كونه عند ابن أبي حاتم عن صفوان ابن أمية فالظاهر أنها سقطت منه عن أبيه، كما في الصحيحين والأوسط للطبراني). [1]

المثال الثاني:

قال الإمام ابن كثير: (وقال ابن خزيمة في صحيحه: (حدثنا أبو كريب حدثنا أبو خالد الأحمر عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج) وهذا إسناد صحيح).

قال الشيخ مقبل مُعلقاً على حُكم ابن كثير بصحة الإسناد: (كلا فإن الحكم بن عتيبة لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها راجع ترجمته من تهذيب التهذيب[2]).[3]

تنبيه:

ومن إنصاف الشيخ مقبل – رحمه الله – وتثبته، وشدة تحريه وحرصه على معرفة الحق والصواب، أنه كان يتعقبُ الإمام ابن كثير، ثم يتبينُ له صواب ترجيح ابن كثير فيتراجع ويثبت ذلك في الكتاب.

مثال ذلك:

ذكر الإمام ابن كثير الحديث الذي رواه أحمد وأهل السُنن عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو نصف دينار.

قال الإمام ابن كثير عن هذا الحديث: (فإنه قد روي مرفوعاً كما تقدم وموقوفاً وهو الصحيح عند كثير من أئمة الحديث).

قال الشيخ مقبل مُعلقاً على كلام ابن كثير: (سنده صحيح لا كما يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله إن الصحيح وقفه كذا قلت، ثم بعد البحث من أجل الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ترجح لدي ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه الله) [4].

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٤٢٥.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٢ / ٣٧٣.

(٣) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٤٣٤.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٤٧٨.

٥. ومن جهوده في خدمة تفسير ابن كثير – رحمه الله – التنبيه على بعض أوهام ابن كثير – رحمه الله – فأبى الله أن يجعل الكمال إلا لكتابه الكريم، فابن كثير على سعة علمه وقوة حفظه وقعت له أوهام نبه عليها الشيخ مقبل رحمه الله.

مثال ذلك:

قال الإمام ابن كثير: (ويقال لها الشفاء لما رواه الدرامي عن أبي سعيد مرفوعاً: فاتحة الكتاب شفاء من كل سم).

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – مُعلقاً: (عزاه إلى الدرامي من حديث أبي سعيد، وهو في الدرامي (٢ / ٤٤٥) من حديث عبدالملك بن عمير مرسلاً).[1]

مثال آخر:

قال الإمام ابن كثير: (ثبت في الصحيح (لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه على هلكته في الحق، فيقول رجل: لو أن لي مثل ما لفلان لعملت مثله فهما في الأجر سواء).

قال الشيخ مُقبل – رحمه الله – مُعلقاً: (اختلط على الحافظ ابن كثير – رحمه الله – حديثان:

الأول:

حديث ابن مسعود المتفق عليه (لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها).

والثاني:

حديث أبي كبشة الأنماري الذي رواه الترمذي وفيه: (لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء) وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح).[2]

٦. ومن جهوده – رحمه الله – في خدمة تفسير ابن كثير تلك الترجيحات والاختيارات والتعليقات المفيدة التي تنبئ عن علم جم، وفقه أصيل، ومنهج مستقيم، فتارة يأتي بفوائد حديثية، وأخرى اختيارات تفسيرية، وتارة ترجيحات فقهية، وتارة رسائل تربوية للحكام والمحكومين والراعي والرعية، صدرت ممَّن عاصر أحداثاً كثيرة ومرَّت به متغيرات سياسية واقتصادية.

مثال على بعض اختياراته في التفسير:

ذكر الحافظ ابن كثير أحاديث تُبين معنى كلمة (ويل) التي وردت وتكررت في القرآن، وبين رحمه الله ضعفها وعدم ثبوتها، فقال الشيخ مقبل – رحمه الله – بعد أن وافق ابن كثير على

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ٢ / ٣٣٩.

تضعيفه لتلك الأحاديث:(وبما أن الحديثين لم يصحا فيفسر الويل بما تقتضيه اللغة العربية كما في التفسير). [1]

وذكر ابن كثير – رحمه الله – أخباراً عن الملكين هاروت وماروت رويت عن بني إسرائيل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فقال الشيخ مُقبل – رحمه الله –: (وما ذكره الحافظ ابن كثير – رحمه الله – من هذه القصص متلقاة عن أهل الكتاب، ولكن الاكتفاء بظاهر القرآن هو الحق، ولا يجوز لنا أن نظن بالملائكة ما ذكرته هذه الأقاصيص، فإن الله سبحانه وتعالى يقول في حقهم: ﴿لا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] ويقول: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] فسماع هذه الأقاصيص قاضٍ ببطلانها، والله المستعان).[2]

ومن الأمثلة على اختياراته الفقهية التي ذيل بها تفسير ابن كثير:

ذكر الإمام ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣] خلاف الفقهاء في حُكم لمس المرأة هل ينقض الوضوء أم لا ؟

فقال الشيخ مقبل – رحمه الله – مرجحاً أنه لا ينقض الوضوء، مع تسليمه بأن اللمس يطلق في الشرع على الجس باليد: (القائلون بأن لمس المرأة لا ينقض الوضوء يقولون: نحن لا ننازعكم في أن اللمس يصدق على هذا وعلى هذا ولكنا نقول: إن المقصود به في الآية هو الجماع بدليل أن النبي ﷺ كان يصلي بالليل وعائشة معترضة أمامه، فإذا أراد أن يسجد غمز رجلها، فعلم أن المراد باللمس في الآية الجماع والله أعلم، وأما لمس المرأة فليس بناقض سواء كان لشهوة أو لغير شهوة.

نعم لمس المرأة التي تحرم عليه مُحرَّم لقوله ﷺ: (لئن يطعن أحدكم بمخيط من حديد في رأسه خيرٌ له من أن يمس امرأةً لا تحل له) رواه الطبراني من حديث معقل بن يسار ولا يلزم من كونه مُحرماً أن يكون ناقضاً للوضوء). [3]

ومن الأمثلة على الفوائد الحديثية:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (فائدة: قولهم رجاله ثقات لا يفيد صحة الحديث، إذ قد يكونون ثقات وفيهم مدلس ولم يصرح بالسماع، أو فيهم مختلط، أو في السند انقطاع، أو علةٌ أو شذوذ). [4]

---

(١) المرجع السابق، ١ /٢٢٠.

(٢) المرجع السابق، ١ / ٢٦٢.

(٣) المرجع السابق، ٢ / ٣٧٧.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٢٥.

وقال أيضاً: (قوله هذا إسناد جيد، جيد رتبة بين الحسن والصحيح). [1]

وقال أيضاً: (وأما الأحاديث الضعيفة فلا يثبت بها صحبة، وإنما نبهنا على هذا لكثرته في الكتب المؤلفة في الصحبة) [2].

ومن الأمثلة على الفوائد التربوية التي عالج بها بعض القضايا المنتشرة في المجتمعات:

قوله – رحمه الله – تعليقاً على قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ١٦٠﴾ [آل عمران: ١٦٠]: (في هذه الآية رد على بعض ضعفاء الإيمان من المسلمين الذين يظنون أنه لا يستقيم لهم أمرهم إلا إذا كانوا تحت حماية أمريكا وروسيا، فإننا لو رجعنا إلى الله فإنه قادر أن يخضع أمريكا وروسيا للمؤمنين كما أخضع من قبل كسرى وقيصر للمسلمين).[3]

ويقول – رحمه الله – ناصحاً حكام المسلمين عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ١٧٦﴾ [آل عمران: ١٧٦]: (وعسى أن يعقل حكام المسلمين معنى هذه الآية حتى يعتمدوا على الله وحده فلقد أصبح حكام المسلمين عاراً على الإسلام فذاك يَعتزُّ بأمريكا وآخر يعتزُّ بروسيا، وتركوا الاعتماد على الله الذي هو آخذ بنواصي العباد.

حقاً إن حكام المسلمين السبب الأكبر في نكبات المسلمين وفي تدهور حال المسلمين)[4].

وفي ختام هذا المطلب أقول: كُلُّ من قرأ في تحقيق تفسير ابن كثير للشيخ مقبل – رحمه الله – يجد فوائد عظيمة تُشد لها الرحال، ولكنه يتألم عندما يعلم أن الشيخ مقبل – رحمه الله – لم يكمل التحقيق وإنما حقق الكتاب من بدايته إلى الآية ١٧٦ من سورة النساء، وكان هذا التحقيق في مجلدين، ثم أُسند تحقيق بقية الكتاب إلى طلابه وتلامذته، مع أن من قرأ في المجلدين الذين صدرا يجد أن الشيخ مقبل – رحمه الله – كان عازماً على إكمال تحقيق الكتاب كُلِّه، ومن الأدلة على ذلك قوله – رحمه الله – في بيان حال أحد الأحاديث (سيأتي الحديث بسنده في آخر سورة التوبة ويأتي هناك إن شاء الله أنه ضعيف...) [5].

وقوله أيضاً: (الظاهر عدم ثبوت هذه القصة لأن عُمر أسلم قبل أن يّدعي مسيلمة الكذاب النبوة، ولعله يأتي لهذا مزيد في تفسير سورة العصر إن شاء الله) [6].

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ٢ / ٣٨٦.

(٣) المرجع السابق، ٢ / ١٧٦.

(٤) المرجع السابق، ٢ / ٢٠١.

(٥) المرجع السابق، ٢ /٢٩١.

(٦) المرجع السابق، ١٢١/١.

المبحث الثاني:

(جهود الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الأحاديث وتحسينها)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتاب الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين.

المطلب الثاني: كتاب الصحيح المسند من دلائل النبوة.

المطلب الثالث: كتاب الصحيح المسند من أسباب النزول.

المطلب الأول

كتاب الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين

كتاب الصحيح المسند من أهم الكتب التي ألفها الشيخ مقبل – رحمه الله – وأحبها إليه، فقد قال – رحمه الله –: (ما أحبُّ أن لي بالصحيح المسند، أو الجامع الصحيح عشرين ولداً أنا لا أزهد عن الأولاد ولكن أخبر عن نفسي)[1].

وهذا الكتاب عبارة عن أمنية تمناها الشيخ – رحمه الله – وقد حقق الله أمنيته بصدوره وانتشاره في الآفاق، فقال – رحمه الله –: (وكنت أتمنى لو قُدِّر لي أن أجمع مجموعة من الحديث الصحيح، تضاف إلى " الصحيحين" تكون نقية من الأحاديث الضعيفة والموضوعة)[2].

وهذا المشروع الكبير الذي تميز به الشيخ – رحمه الله – وهو جمع الأحاديث الصحيحة وذكرها بأسانيدها سواءً كانت في موضوع واحد أو في مواضيع مختلفة تبعه على ذلك طلابه وتلاميذه. قال الشيخ مصطفى بن العدوي في مقدمة كتابه " الصحيح المسند " من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة: (فهذا كتابنا الصحيح المسند من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة قمنا بجمعه وانتقائه امتداداً للخطة العامة التي بدأنا فيها منذُ سنوات طويلة، ألا وهي: جمع الأحاديث الصحيحة المسندة في الموضوعات المتنوعة، كل موضوع في كتاب، حتى يكون مرجعاً في بابه لمن أراد الرجوع إليه.

ولعظم الموضوع وكبر حجمه فقد عمل فيه بعض إخواننا أيضاَ، فابتدأه شيخنا وأخونا في الله: مقبل بن هادي الوادعي – رحمه الله – بكتابه " الصحيح المسند من أسباب النزول"، ثم ثنيت أنا بكتاب " الصحيح المسند من أذكار اليوم والليلة "، ثم صنف هو " الصحيح المسند من دلائل النبوة" و" الجامع الصحيح في القدر "، ثم صنفت " الصحيح المسند من أحكام النكاح " وكذلك ما يتعلق بأحكام النساء المبني على الأحاديث الصحيحة، وصنفت أيضاً " الصحيح المسند من فضائل الصحابة "، وها هو شيخنا جزاه الله خيراً يعمل في مشروعه الكبير " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين". [3]

ويرى الشيخ أن في ذكر إسناد الحديث فائدة عظيمة فيقول – رحمه الله: (في ذكر الحديث بسنده طمأنينة لطالب علم الحديث، وحذف الأسانيد خسارة كبيرة، إذ الإسناد من الدين وما كان سلفنا – رحمهم الله – يقبلون من محدث حديثاً حتى يسندوه وينظروا في رجاله رجلاً رجلاً، كما هو معروف من سيرتهم رحمهم الله)[4].

---

(١) العُتمي: مرجع سابق، ص ٧٣.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ / ٩.

(٣) العدوي: الصحيح المسند من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة، بدون ط، القاهرة، مكتبة مكة، ص ٦.

(٤) الوادعي: الشفاعة، ط ٥، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ، ص ٢٥.

ومن أجل هذا المشروع الكبير ظل الشيخ مقبل – رحمه الله – يعمل فيه إلى أن توفاه الله تعالى وظل يقلب النظر في كتب السنة، ولكنه لا يضع أي حديث يقف عليه في كتابه " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين " ولو كان ظاهره الصحة، قال الشيخ – رحمه الله: (أما " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين " فإني بحمد الله قد نظرت في أكثر كتب السنة الموجودة في مكتبتي، ولكن شرطي فيه شديد فإني إذا أردت أن أكتب الحديث أنظر في " تحفة الأشراف " هل اختلف في رفع الحديث ووقفه أو وصله وانقطاعه فإن ترجح لي الرفع كتبته وهكذا أنظر في كتب العلل، إذا كان الحديث معللاً بعلة قادحة تركته، وإذا شككت في الحديث تركته، وقد فعل هذا الإمام مالك بن أنس كما في " مناقب الشافعي " ج ١ ص ٥٠٣، وعفان بن مسلم ففي " تقريب التهذيب " قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم، وفي " تهذيب التهذيب " أن علي بن المديني قال: إن عفان شك في حرف فضرب على خمسة أسطر[١]، ورب حديث سنده كالشمس بعد النظر في كتب أهل العلم تظهر فيه علة وقد جمعت نحو خمسمائة حديث[٢])[٣].

وذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه " الصحيح المسند مِمَّا ليس في الصحيحين " الحديث الصحيح بنوعيه لذاته ولغيره والحديث الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فإن الشيخ – رحمه الله – لم يذكره في هذا الكتاب ليس لأنه لا يحتج بالحسن لغيره، وإنما لسبب آخر بينه بقوله – رحمه الله: (لم أتمكن من كتابة الحسن لغيره إذ هو يحتاج إلى وقت طويل. والبحث واسع كما ترى، فلم أتمكن) [٤].

والذي يقرأ في كتاب الشيخ مقبل – رحمه الله – " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" يرى أن الشيخ – رحمه الله – لا يخرج الحديث من جميع مصادره وإن كان يحتفظ بهذا التخريج لنفسه[٥] رغم أهمية التخريج، قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (وأما التخريج فهو يُعين طالب العلم على جمع طرق الحديث، والحديث كلما كثُرت طرقه ازداد قوة، والتخريج أيضاً يُعين الطالب على الوقوف على شروح الحديث، في الكتب التي قد شُرحت، فرُب حديث يكون عاماً قد خصص، أو يكون منسُوخاً، أو يكون مطلقاً قد قُيِّد، من أجل هذا فإنه لا غنى لنا عن

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٧ / ٢٠٧.

(٢) وهذه الأحاديث أودعها الشيخ مقبل – رحمه الله – كتابه " أحاديث معلة ظاهرها الصحة" وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ /١٥.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٢٥.

(٥) قال حميد العتمي: (يؤثر الشيخ الاختصار والاقتصار في كتبه ويحتفظ غالباً بالتخاريج لنفسه). انظر: العتمي: مرجع سابق، ص ٦٤.

الرجوع إلى الشروح غير مقلدين لأصحابها ولكن مستفيدين من جُهودِهم التي بذلوها في خدمة السنة وجزاهم الله في الإسلام خيراً.

هذا ويُستفاد من التخريج وجمع الطرق أن الحديث ربما يكون ظاهره الصحة، وبجمع الطرق تظهر فيه عِلة من اضطراب أو انقطاع أو إرسال أو وقف أو غيرها مَّما يُعلُّ بها الحديث، فمن ثَمَّ يقول علي بن المديني: إن الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[1]) [2].

ورغم هذه الفوائد الكثيرة والعظيمة للتخريج إلا أن الشيخ مقبل – رحمه الله – لم يهتم بهذا الأمر في كتابه " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" فما السبب في ذلك؟

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –:(لم أهتم بكثرة التخريج عن عمد، لكي أُقدِّم للقارئ نبذة يسيرة تضم إلى " الصحيحين " وقد اخترت من الأسانيد أحسنها، وربما أكتب الحديث بسند حسن فأراه بسند صحيح فأضيفه، وأنبه على ذلك، والحمد لله)[3] [4].

ورغم أن الشيخ آثر الاختصار إلا أن القارئ في كتاب " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" يجد أن الشيخ – رحمه الله – أحياناً يُبين بعض العلل التي أُعِلَّ بها الحديث وهي ليست بقادحه في صحة الحديث.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال أبو داود رحمه الله (ج ٧ ص ٢١٩): حدثنا يحيى بن معين أخبرنا حسين بن محمد، عن شيبان، عن عيسى بن علي، عن أبيه، عن جده ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (يُمنُ الخيل في شُقرها)[5].

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقبه: (هذا حديث حَسن رجاله رجال الصحيح، إلا عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس، وقد قال ابن معين: لم يكن به بأس والحديث له علةٌ غير قادحة، انظر " العلل" لابن أبي حاتم (ج ١، ص ٣٢٨) [6].

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٩١.

(٢) الوادعي: الشفاعة، ص ٢٥ – ٢٦.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ٢٦/١ – ٢٧.

(٤) فإن قال قائل إن هذه سمة غالبة في كتب الشيخ مقبل – رحمه الله – فما هو السبب في ذلك ؟ فالجواب هو ما قاله الشيخ مقبل – رحمه الله – في مقدمة أحد كتبه: (أنا في هذا الكتاب وفي بعض كتبي الأخرى لا أحرص على التخريج، بل ربما أنقل الحديث من البخاري بسنده، وأجده بسنده في مسلم فلا أعزوه إليه، لأني قد ذكرت الحديث بسنده ولأن مقصودي – الله يعلم – هو أن تصل الفائدة إلى القارئ في أقرب وقت ممكن، على أني لا أنكر فائدة التخريج الحديثيه التي فيها فائدة).

الوادعي: الجامع الصحيح في القدر، ط ٢، اليمن، دار الآثار، ١٤٢٧هـ، ص ١١.

(٥) قال المناوي: أي البركة فيما احمر من الخيل حمرة صافية جدا مع حمرة العرف والذنب. فيض القدير (٦/ ٦٠٠).

(٦) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ / ٥٦٠ – ٥٦١.

ومثال آخر:

قال الشـيخ مقبل – رحمه الله –:(قال أبو داود رحمه الله (ج ٥ ص ٣١٣): حدثنا مُسـدد، أخبرنا يحيى، عن حجّاج الصواف، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة قال: سمعت الحجاج بن عمرو الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كُسِرَ أو عُرج فقد حلَّ، وعليه الحجُّ من قابل) قال عكرمة: فسألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك، فقالا: صدق.

حدثنا محمد بن المتوكل العسقلاني وسلمة قالا: أخبرنا عبدالرزاق عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن عبد الله بن رافع عن الحجاج بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: (من كُسِرَ أو عُرِج أو مرض...) فذكر معناه، قال سلمة بن شبيب قال: أنبأنا معمر.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقبه: (هذا حديث صحيح ولا يضره أن عكرمة تاره يرويه عن الحجاج، وتارة يرويه بواسطة فيحتمل أنه رواه عن حجاج، ثم ثبته فيه عبد الله بن رافع، ويحتمل أنه رواه عن عبد الله بن رافع، ثم تيسر له لقي حجاج بن عمرو فرواه عالياً، والله أعلم.

على أن البخاري يقول: رواية معمر ومعاوية بن سلاَّم أصح، يعني التي فيها عبد الله بن رافع كما في الترمذي)[١].

ومع الاختصار يرى القارئ أن الشيخ مقبل – رحمه الله – لا يقوم في الغالب ببيان صحة الحديث فقط، بل يضيف إلى ذلك بيان أن السند في أعلى درجات الصحة، وأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، وهذا في الأحاديث التي توفر فيها ذلك.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أحمد – رحمه الله (ج ٣ ص ١٨٣) حدثنا يحيى عن التيمي، عن أنس قال: ذُكِرَ لي أن رسول الله ﷺ قال ولم أسمعه منه: (إن فيكم قوماً يعبدون ويدأبون حتى تعجب بهم الناس وتعجبهم أنفسهم، يمرقون من الدين مُروق السهم مِن الرَّميَّة).

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ويحيى هو ابن سعيد القطان والتيمي هو سليمان بن طرخان)[٢].

وهذه الطريقة تدلُّ على معرفة واسعة مِن الشيخ – مقبل – رحمه الله – لرجال الشيخين وهو القائل: (الله مَنَّ علينا بكثرة القراءة في الصحيحين).[٣]

وإذا كان رجال السند رجالَ الصحيح إلا واحداً بين ذلك رحمه الله.

مثال ذلك:

---

(١) المرجع سابق، ٥٦٩/١ – ٥٧٠.

(٢) المرجع السابق، ٧٧/١.

(٣) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٧٨/٥ – ٧٩.

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –:(قال الإمام أبو عبد الله بن ماجة – رحمه الله – (ج ١ ص ٥٤): حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع، عن حماد بن ســـــلمة، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: قال رسـول الله ﷺ (لقد أوذيت في الله وما يُؤذى أحد، ولقد أُخفتُ في الله وما يُخافُ أحد، ولقد أتت عليَّ ثالثة ومالي ولبلال طعام يأكله ذو كبد إلا ما وارى إبط بلال).

هذا حديث صـحيح رجاله رجال الصـحيح، إلا علي بن محمد شـيخ ابن ماجة، ولابن ماجة شيخان كلاهما اسمه علي بن محمد، ولكن ابن ماجة بالرواية عن الطنافسي أشهر، فيحمل عليه عندما يهمله، والله أعلم). [(١)]

وأورد الحديث الحسن في كتابه، وبيَّن أحياناً سبب التحسين.

مثال ذلك:

قال الشـــيخ مقبل: (قال الإمام الترمذي – رحمه الله – (ج ٤ ص ٥١٦): حدثنا عبد الله بن منير، قال: سمعت أبا عاصم، عن شبيب بن بشر، عن أنس بن مالك، قال: لعَنَ رسولُ الله ﷺ في الخمر عشـرة: عاصـرها، ومعتصـرها، وشـاربها، وحاملها، والمحمولة إليه، وسـاقيها، وبائعها، وآكل ثمنها، والمشتري لها، والمشتراة له) هذا حديث غريب من حديث أنس.

قال أبو عبد الرحمن: (هو حديث حسن، شبيب بن بشر وثقة ابن معين وقال أبو حاتم: لين الحديث حديثه حديث الشيوخ[(٢)]، فالظاهر أن حديثه لا ينزل عن الحسن، والله أعلم) [(٣)].

ويذكر الشيخ مقبل أحياناً بعض المتابعات لرواة الحديث.

مثال ذلك:

قال الشـــــيخ مقبل: (قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٢٣) حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا محمد بن إسحاق، وابن أبي عدي، عن محمد بن إسحاق حدثني ابن أبي حبيب وقال يزيد: عن ابن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي عبد الرحمن الجهني قال: قال لنا رسول الله ﷺ: (إني راكب غداً إلى يهود، فلا تبدءوهم بالسلام وإذا سلموا عليكم فقولوا: وعليكم).

هذا حديث صـحيح، وقد تابع ابن إسـحاق عليه عبدالحميد بن جعفر وعبد الله بن لهيعة، كما في " تحفة الأشراف " [(٤)]) [(٥)].

ومع أن الكتاب آثر فيه الشـــيخ الاختصـــار إلا أنه ذكر بعض اجتهاداته التي خالف فيها الشيخ الألباني – رحمه الله –.

مثال ذلك:

---

(١) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ / ٧٦.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٢٦٩/٤.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ / ٦٨.

(٤) المزي: تحفة الأشراف، ج ٣، ط ٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ، ص ٨٥.

(٥) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ٢ / ٢٨٨ – ٢٨٩.

قال الشـــيخ مقبل: (قال الإمام أبو عبد الله بن ماجة – رحمه الله – (ج ١ ص ٢٣٧): حدثنا هناد بن السري، وعبد الله بن عامر بن زرارة، قالا حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن حذيفة، أنه رأى شـــبث بن ربعي بزق بين يديه فقال: يا شـــبث، لا تبزق بين يديك، فإن رســـول الله ﷺ كان ينهى عن ذلك، وقال: (إن الرجل إذا قام يُصـــلي أقبل الله عليه بوجهه، حتى ينقلب أو يحدث حَدَث سوء).

هذا حديث حسن.

وقد أخرجه محمد بن نصـر الله المروزي في"تعظيم قدر الصـلاة" (ج ١، ص ١٧٦) فقال رحمه الله: حدثنا محمد بن يحيى، ثنا الحجاج، عن حماد عن حماد، عن ربعي بن حِراش، أن شـبث بن ربعي بزق في قبلته، فقال حُذيفة: إن رسـول الله ﷺ قال: (إذا قام أحدكم أو قال: الرجل في صـــلاته يقبل الله عليه بوجهه فلا يبزقنَّ في قبلته، ولا يبزقَنَّ عن يمينه، فإن كاتب الحسـنات عن يمينه، ولكن ليبزُق عن يساره).

فيرتقي الحديث بالســـندين إلى الصـــحة، فحجاج هو ابن منهال، وشـــيخه حماد هو ابن سلمة، وشيخ حمادٍ حمادُ بن أبي سليمان، فحجاج معروف بالرواية عن حماد بن أبي سليمان، وليس كما يقول الشـــيخ الألباني حفظه الله (أن حماداً الأول هو أبو أســـامة وشـــيخه حماد بن زيد[1]).

ومع أن الكتاب كتابٌ حديثي يهتم بالأسـانيد، إلا أن الشـيخ مقبل في بعض المواضـع يبين شيئاً من فقه الحديث.

مثال ذلك:

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله – (وقال الإمام أحمد – رحمه الله – (٧٧٤٨): حدثنا عبدالرزاق حدثنا معمر عن سـهيل بن أبي صـالح عن أبيه، عن أبي هُريرة أن النبي ﷺ قال: (من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إذا شرِب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرِب في الرابعة فاقتلوه).

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٢٤٣ – ٢٤٤.

هذا حديث حســـن على شـــرط مســـلم، وهو منســـوخ في القتل بدليل قصـــة النعيمان التي في " الصحيح[1]" [2].

وفي أثناء البحث وقفت على صورة لكتاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان: (أَضواء على كتاب الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين ١٥٠ استدراكاً على المؤلف الشيخ مقبل بن هادي في كتابه) إعداد الشـيخ الدكتور أحمد بن نصـر الله صـبري أسـتاذ الحديث وعلوم القرآن بالجامعة الإسـلامية "سـابقاً" تقديم العلامة الدكتور حميد بن طاهر السـندي رئيس قسـم الحديث بالجامعة السلفية – لاهور.

فقلت في نفسي لابد من الوقوف على هذا الكتاب لأن مائة وخمسين استدراكاً في كتاب مِن أهم كتب الشـيخ مقبل – رحمه الله – شـيء عظيم وعددٌ كبير، ويسـر الله لي شـراء الكتاب من مدينة رسـول الله ﷺ، وكذلك وقفت على ردٍّ على هذا الكتاب من أحد طلاب الشـيخ، وهو الشـيخ يحيى الحجوري عنون لكتابه بعنوان طويل وهو"التبين لجهالات الدكتور أحمد بن نصـــر الله صـبري في كتابه (أضـواء على أخطاء كتاب الصـحيح المسـند مما ليس في الصـحيحين) ومدى خطورة منهج الدكتور على كتب فحول المحدثين".

ويُمكن تلخيص استدراكات الدكتور أحمد بن نصر الله صبري على كتاب الصحيح المسند والجواب عليها بالآتي:

أولاً: استدراكه لبعض الأحاديث أو الأحكام عليها التي كانت في طبعة الكتاب الأولى.

وقد اسـتدرك الشـيخ مقبل – رحمه الله – هذه الأخطاء بنفســه، وقد أزالها كما في طبعات الكتاب الجديدة، فكان لزاماً على الدكتور ألا يذكرها، لاســـيما وقد قال في مقدمة كتابه: (وللعلم،

---

(١) صــحيح البخاري، كتاب الحدود، باب: ما يكره من لعن شــارب الخمر (٥)، برقم (٦٧٨٠) عن عمر بن الخطاب: أن رجلاً على عهد النبي صـــلى الله عليه وســلم كان اســمه عبدالله، وكان يُلقب حماراً، وكان = = يضـــحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشراب، فأُتي به يوماً فأمر به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنهُ، ما أكثر ما يؤتى به ؟ فقال النبي صـــلى الله عليه وســـلم: (لا تلعنوه فوالله ما علمتُ إلا أنه يُحب الله ورسوله).

وقد جاء التصـــريح بلقبه عند البخاري في صـــحيحه، كتاب الوكالة، باب: الوكالة في الحدود (١٣)، برقم (٢٣١٦) عن عقبة بن الحارث قال: (جيء بالنعمان، أو ابن النُعيمان، شـارباً، فأمر رسـول الله صـلى الله عليه وسلم من كان في البيت أن يضربوا، قال: فكنتُ أنا فيمن ضربه، فضربناه بالنعال والجريد.)

قال الحافظ ابن حجر: (... وأما ابن المنذر فقال: كان العمل فيمن شـرب الخمر أن يُضـرب وينكل به، ثم نُسـخ بالأمر بجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قُتل، ثم نسـخ ذلك بالأخبار الثابتة وبإجماع أهل العلم إلا من شـذ ممن لا يُعد خلافه خلافاً.

قلتُ: وكأنه أشار إلى بعض أهل الظاهر، فقد نُقل عن بعضهم وأستمر عليه ابن حزم منهم...).

انظر: ابن حجر: فتح الباري، ج ١٢، ص ٨٠.

(٢) الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ٢/٣٠٥.

فإننا قد اطلعنا على الكتاب في آخر طبعاته والمرتبة على النحو الموضوعي فساءنا مرور بعض سنين على الكتاب بينما الأحاديث كما وردت في الطبعات الأولى دون استدراك أو تصحيح).[١]
مثال ذلك:

قال الدكتور أحمد بن نصـــر الله: (قال (١ / ٩١) الحديث رقم (١٣٠): قال الترمذي – رحمه الله – ٣ / ٣٨١.

(حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق أخبرنا جعفر بن ســـليمان عن ثابت عن أنس بن مالك قال: كان النبي ﷺ يُفطِر قبل أن يصـــلي على رُطباتٍ فإن لم تكن رُطباتٌ فتميراتٌ فإن لم تكن تُميراتٌ حَسَا حسواتٍ مِن ماء) قال أبو عباس(!!) هذا حديث حسن قال أبو عبد الرحمن – وهو الشيخ مقبل – هو حديث حسن على شرط الشيخين. ١ هـ.

قلت: قوله قال أبو عباس: (هذا حديث حســن) الظاهر أنه خطأ مطبعي، وإنما المقصــود (أبو عيسى) فهي كنية الإمام الترمذي رحمه الله.

وقوله هو حديث حسـن على شـرط الشـيخين، فيه تضـارب وتناقض ويبدو أنه اصـطلاح خاص بالشـيخ مقبل إذ أن ما كان على شـرط الشـيخين فيكون صـحيحاً إن شـاء الله ليس على درجة الحسن، ثم إنه في الحقيقة ليس على شرط الشيخين، فإن جعفر بن سليمان وهو أبو سليمان البصري، ليس مِن رجال البخاري وليس له أي رواية في الصحيح لا تعليقاً ولا مقروناً مع غيره... وهو بعد ذلك مختلف في توثيقه اختلافاً كبيراً، ففي حين يوثقه ابن معين ويتوسـط فيه الأزدي فإن بعض الأئمة كيحيى بن سـعيد وابن المديني يضـعفونه، وقد رمي بالتشـيع وهو ممن يكتب حديثه ولا يحتج به والله تعالى أعلم) [٢].

ولو رجع الدكتور – وفقه الله – إلى الطبعة الثانية لوجد أن ما ورد في الصـــحيح المســند إنما هو خطأ مطبعي عدله الشيخ – رحمه الله – في الطبعة الثانية، قال الشيخ يحيى الحجوري: (لفظة على شــرط الشــيخين) خطأ مطبعي، أو من بعض النســاخ، وقع في أول طبعة للكتاب، وأصـلحت على الصـواب في الطبعات التي بعدها الثانية الصـادرة عام ١٤١٦هـــ وفي الثالثة الصادرة عام ١٤٢٦هـــ، قال الشيخ رحمه الله: قال أبو عبد الرحمن هذا حديث حسن على شرط مســلم، وكذا أصـــلح في الجامع المرتب على الأبواب رقم (١٤٦٠)، وإنما هذا من البراهين على

---

(١) أحمد بن نصر الله: أضواء على أخطاء كتاب الصحيح المسند، ط ١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٢٧هـ، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٤.

كذب[١] الدكتور في قوله ص ١٤ من كتابه قال: وللعلم، فإننا اطلعنا على الكتاب في آخر طبعاته). [٢]

ثانياً: استدراكه لكثير من الأحاديث الواردة في الصحيح المسند مِمَّا ليس في الصحيحين.

وقد بنى هذا الاستدراك على أنه كثير من الأحاديث الواردة في " الصحيح المسند " قد رواها البخاري ومسلم، وسبب هذا الاستدراك أن الدكتور أحمد بن نصر الله صبري لم يُحرِّر مصطلح الزوائد على الصحيحين تحريراً جيداً، فقد قال الدكتور خلدون الأحدب: (الذين صنفوا في فن الزوائد اتفقوا على ثلاث قواعد في اعتبار الحديث من الزوائد، وهي:

أولاً:

أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، لم يُخرج البتة في الأصول الستة أو بعضها، لا من حديث الصحابي الذي رواه، ولا من حديث غيره.

ثانياً:

أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرج بالأصول الستة أو بعضها، ولكن عن صحابي آخر غير الذي روى الحديث الزائد.

ثالثاً:

أن يكون متن الحديث الزائد بلفظه أو بمعناه، قد خُرج في الأصول الستة أو بعضها، لكن في متن الحديث الزائد، زيادة مؤثرة لم يخرجوها.) [٣].

وشرط الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه كما هو واضح من عنوانه أنه سيذكر أحاديث صحيحة زائدة على الصحيحين سواء رواها البخاري ومسلم أو أحدهما بنفس اللفظ لكن عن صحابي آخر، أو عن نفس الصحابي لكن بزيادة مؤثرة لم ترد في الصحيحين، أو أحاديث لم يروها البخاري ومسلم أو أحدهما لا بلفظها ولا معناها وهذا هو الغالب، فيأتي بعد ذلك الدكتور

---

(١) لا أوافق الشيخ يحيى على وصفه للدكتور بالكذب، ولو وصفه بالخطأ لكان أجمل، كما أني لا أوافق الدكتور أحمد بن نصر الله صبري على وصفه للأئمة والعلماء بالغفلة وضعف التخريج وعدم التوفيق، فقد قال في إحدى استدراكاته: (الظاهر أن الشيخ مقبل قد تابع الدارقطني على وهمه وسار خلفه في هذه الغفلة وغفر الله للجميع).

انظر: المرجع السابق، ص ١٠٨.

وقال أيضاً في إحدى استدراكاته واصفاً تخريج الشيخ مقبل للحديث: (خطأ كبير، وتخريج ضعيف متقاصر).

انظر: المرجع السابق، ص ٨٢.

وقال أيضاً مُعلِّقاً في استدراك آخر: (ولكن الحقيقة أنه لم يسبر غوره فجاء الحكم متعجلاً قاصراً، وهذا يقع كثيراً للشيخ غفر الله له).

انظر: المرجع السابق ص ١٠٦.

(٢) الحجوري: التبيين، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ، ص ٢١٨.

(٣) الأحدب: زوائد تاريخ بغداد، ج ١، بدون ط، دمشق، دار القلم، ص ٦٦.

أحمد بن نصـر الله صـبري – وفقه الله – ينتقد بعض أحاديث " الصـحيح المسـند " بدعوى أنها رواها البخاري ومسـلم، ثم يذكر أحاديث البخاري ومسـلم عن صـحابة آخرين غير الذين ذكرهم الشيخ مقبل – رحمه الله –.

مثال ذلك:

قال الدكتور أحمد بن نصـــر الله: (الخطأ الخامس والعشـــرون قال (١١٣/٢ الحديث رقم ٩٩٩): قال الإمام أبو يعلى رحمه الله في المسند ١ / ١٤٥ حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا ابن فضيل عن عاصم عن أبيه عن ابن عباس عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان) وهذا حديث حسن (!!) ١ هـ.

قلت:(بل هو بالنص حديث متفق عليه). [١]

قال الشيخ يحيى الحجوري في الجواب على هذا الاستدراك: (قلت: يا دكتور، الحديث الذي في الصحيح المسند) عن عمر لا تستطيع أن تثبت أنه متفق عليه، فقد عزاه الهيثمي في المجمع (٤٠٦/٣) رقم (٥٠٣٤) إلى أبي يعلى والبزار، وإنما الذي في "الصـــحيح" عن غير عمر، وأنت نفســك قد ملأت صــفحة ونصــف من تخريجك عن غير عمر، ولم تخرج حديث عمر من أحد الصحيحين) [٢].

مثال آخر:

قال الدكتور في أول اســتدراك له: (قال ص ٣٦٦، ج ٢ رقم الحديث ١٢٦٦): قال الإمام أحمد رحمه الله "٨٢٥٧":حدثنا أبو عبد الرحمن حدثنا سـعيد حدثنا محمد بن عجلان عن القعقاع عن أبي صــالح عن أبي هريرة عن رســول الله ﷺ أنه قال لا يزال لهذا الأمر أو على هذا الأمر عصابة على الحق ولا يضرهم من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله. هذا حديث حسن(!!).

قلت: (بلغ هذا الحديث مبلغ التواتر، حيث ورد عن ثلة مِن الصـــحابة بألفاظ متقاربة في المعنى... فتبين من ذلك أن إطلاق القول على هذا الحديث (هذا حديث حســن) ليس بحســن بل هو قصور كبير، ونزول بالحديث عن المرتبة الحقيقية له) [٣].

وهذا الاســتدراك مِن الدكتور بناه على ما ســبق، وهو عدم تحريره لمصــطلح الزوائد على الصحيحين الذي سار عليه العلماء والمحدثون، قال الشيخ يحيى الحجوري:(والرد على هذا القول هو: (أن كون هذا الحديث متواتراً هذا لم يكن بحمد الله خافياً على شيخنا الإمام الوادعي – رحمه الله – وبرهان ذلك أنه خرج هذا الحديث في كتابه " الجامع الصـــحيح في القدر" (ص ٤١١ – ٤١٥) عن تسعة مِن الصحابة رضي الله عنهم... وبهذا تعلم أن العلامة الوادعي – رحمه الله –

---

(١) أحمد بن نصر: مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) الحجوري: التبيين، ص ١٢١.

(٣) أحمد بن نصر: مرجع السابق، ص ١٨.

لم يحكم على حديث أبي هريرة حسب سنده هذا بالحسن، غفلة منه عن بقية الأحاديث الصحاح في الباب... برهان ذلك: أن الشيخ حكم على كل حديث بما يقتضيه سنده، كما يصنع الهيثمي في "مجمع الزوائد" بما لا يخفى على من نظر فيه، إذ يحكم على كل حديث بما يستحقه، معللاً بما علمه مِن حال سنده، وهذا شأنه، وشأن غيره مِن الأئمة) [١].

ثالثاً: استدراكه لأحاديث حسنها الشيخ مقبل، وهو يصححها.

مثال ذلك:

قال الدكتور أحمد بن نصر الله (الخطأ السادس والسبعون قال (١ / ١٧٤) الحديث رقم (٢٥٢): قال الإمام أحمد – رحمه الله – (١٧٥٨): (حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن ابن إسحاق قال: فحدثني هشام بن عُروة بن الزبير عن عروة عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أن أُبَشرَ خديجة ببيتٍ من قصب لا صخب فيه ولا نصب) وهذا حديث حسن. ا هـ

قلت: بل هو صحيح جداً رجال إسناده ثقات أثبات رجال البخاري ومسلم، عدا محمد بن إسحاق، وهو الإمام صاحب المغازي روى له مسلم في المتابعات، وروى له البخاري استشهاداً بسبب طول رواياته) [٢].

ثم ترجم الدكتور لرجال الإسناد وخرج بنتيجة أن الإمام محمد بن إسحاق ثقة وحديثه من قسم الصحيح لا الحسن.

ومن راجع كتب الجرح والتعديل رأى أن محمد بن إسحاق اختلف فيه علماء الجرح والتعديل بين مُعدّل ومجرح، وذكر شيخ الإسلام في الحديث الحافظ ابن حجر الخلاصة فيه فقال: (صدوق يدلس) [٣]، ومن كان هذا وصفه فحديثه حسن كما هو معروف عند المشتغلين بعلم الحديث، وهذا الذي سار عليه الشيخ الألباني مُحدِّث العصر في كتبه[٤]، فلماذا ينتقد الدكتور على الشيخ مقبل إذاً؟

وكذلك انتقد الدكتور في موضع آخر تحسين الشيخ مقبل لأحد الأحاديث بسبب محمد بن عمرو ابن علقمة فهو حسن الحديث وخالفه الدكتور، وذهب إلى أنه ثقة وحديثه من قسم الصحيح[٥]، ومحمد بن عمرو بن علقمة وثقه جماعة من العلماء، وتكلم فيه آخرون من جهة

---

(١) الحجوري: التبيين، ص ٤٤ – ٤٥.

(٢) أحمد بن نصر: مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٨٢٥.

(٤) الألباني: صحيح أبي داود، ج ٦، ط ١، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ، ص ٩٣.

(٥) أحمد بن نصر: مرجع سابق، ص ١٢٩.

حفظه، وذكر الحافظ ابن حجر خلاصـــة الكلام فيه فقال: (صـــدوق له أوهام)[1]، ومن كان هذا وصفه فحديثه حسن، كما ذهب إليه الشيخ مقبل – رحمه الله –.

رابعاً: استدراكه لأحاديث يحسنها الشيخ مقبل وهو يضعفها.

مثال ذلك:

قال الدكتور: (الخطأ الحادي والســـبعون قال (١ / ١٥٦) الحديث رقم (٢١٩)): قال أبو داود رحمه الله ٨ / ٤٤٤: (وحدثنا محمد بن حاتم بن يزيع حدثنا أبو نعيم عن محمد بن مســـلم عن عمرو بن دينار أخبرني جابر بن عبد الله أو سـمعت جابر بن عبد الله قال: رأى ناسٌ ناراً في المقبرة، فأتوها، فإذا رسـول الله ﷺ في القبر، وإذا هو يقول: ناولوني صـاحبكم، فإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر) هذا حديث حسن. ا. هـ

قلت:(بل هو حديث ضـعيف، إسـناده ليس بالقائم، ففيه محمد بن مسـلم وهو ابن سـوسـن الطائفي يضعف من قبل حفظه، وإن كان صدوقاً إلا أن له أوهاماً). [2]

قال الشيخ يحيى الحجوري: (محمد بن مسلم بن سوسن يحسن حديثه بإنشراح صدر.

فقد وثقه ابن معين، وقولهم: ابن عيينة أوثق منه، هذا يتضـــمن تعديلاً له، حيث وأن ابن عيينة إمام فوق الثقة، فهذا القول أقل ما فيه أنه حسن الحديث في عمرو بن دينار.

وقال أبو داود ثقه لا بأس به.

ومن كلام ابن عدي فيه صالح الحديث لا بأس به، ووثقه يعقوب بن سفيان.

وقال النسائي: ليس به بأس.

فالقول بأن مثل هذا يضـــعف حديثه مع ما ترى من التوثيق له قول باطل، واحتج بالحديث البغوي في "شرح السنة" (٥ / ٣٦٣).

وقال المحقق: اسناده صحيح.

وأقر تصحيح الحاكم له الزيلعي في "نصب الراية" (٢ / ٣٠٦)) [3]

وقال الحافظ ابن حجر في محمد بن مسلم بن سوسن: (صدوق يخطئ من حفظه) [4] ومن كان هذا وصفه فحديثه حسن كما ذهب إليه الشيخ مقبل – رحمه الله –.

فهذه جملة انتقادات الدكتور على كتاب " الصـحيح المسند مما ليس في الصـحيحين"، تبين في أغلبها أن الصواب مع الشيخ مقبل الوادعي – رحمه الله – وأن الدكتور قد جانب الصواب في غالب كتابه والله أعلم.

---

(١) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٨٨٤.

(٢) أحمد بن نصر: مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) الحجوري: التبيين، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٤) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٨٩٦.

المطلب الثاني

كتاب الصحيح المسند من دلائل النبوة

ألف الشيخ مقبل – رحمه الله – كتابه " الصحيح المسند من دلائل النبوة " ردًّاً على ثلاث طوائف بيَّنهم في مقدمة كتابه وهم:

١. **الطائفة الأولى.**

بعض المتأخرين الذين سلكوا مذهب الاعتزال فضاقت صدورهم ببعض المعجزات النبوية فتارة يؤولونها وتارة يضعفونها.

٢. **الطائفة الثانية.**

القصاصون الذين يُحدِّثون الناس بالغث والسمين والحق والباطل، ومنهم من يدفعه التعصب الأعمى إلى وضع أحاديث باطلة.

٣. **الطائفة الثالثة.**

الذين نظروا في دلائل النبوة فحمَّلوها ما لا تتحمل وأنزلوها على بعض المخترعات العصرية والوسائل الحديثه[١].

والكتب التي أُلفت في دلائل النبوة كثيرة وقد ذكر الشيخ سعيد بن عبد القادر باشنفر أهمها فقال: (أهم المؤلفات في دلائل النبوة:

١. **دلائل النبوة لأبي بكر الفريابي المتوفى سنة ٣٠١هـ.**

هو كتاب مختصر، يبلغ عدد أحاديثه ثلاثة وخمسين حديثاً، تتعلق بمعجزات النبي ﷺ الحسية.

٢. **دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ.**

واشتمل على واحد وثلاثين فصلاً، وعدد أحاديثه (٥٦٥) حديثاً، وأصل الكتاب مفقود، والمطبوع هو المنتخب منه بتحقيق محمد رواس قلعجي، وعبد البر عباس.

٣. **أعلام النبوة للماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ.**

(١) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٠هـ، ص ٨ – ١١.

وهو كتاب مختصر اشتمل على واحد وعشرين باباً، الأبواب الستة الأولى في إثبات النبوة من دلائلها والأبواب الأخرى في ذكر الدلائل والمعجزات.

٤. **دلائل النبوة للبيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ.**

وهو أحسن وأشمل ما أُلف في دلائل النبوة، ذكر فيه مؤلفه الدلائل والمعجزات وقت الولادة إلى وفاته ﷺ بترتيب السيرة النبوية.

وقد طبع الكتاب بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي.

٥. **دلائل النبوة لأبي القاسم الأصبهاني المتوفى سنة ٥٣٥هـ.**

اشتمل الجزء المطبوع منه على ٢١٩ حديثاً، بتحقيق مساعد بن سليمان الراشد (رسالة ماجستير)) [١].

وقد ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه " الصحيح المسند من دلائل النبوة " ٧٣٣ حديثاً، وممَّا يُميِّز كتاب الشيخ – رحمه الله – أنه اعتنى بإيراد الأحاديث الصحيحة والإعراض عن الأحاديث الضعيفة فقال – رحمه الله – في مقدمة كتابه:(وقد توخيت الصحيح).[٢]

والذي يقرأ في الكتاب يجدُ بعض الأحاديث الضعيفة التي بيَّن ضعفها الشيخ مقبل– رحمه الله–نفسه بعد إيرادها فلماذا أبقاها ولم يحذفها؟

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – مبيناً السبب في ذلك: (وربما ذكرتُ الحديث وبعد البحث أعثر له على علة، فإما أن أحذفه، وإما أن أبقيه مبيّناً علته، لإفادة القارئ). [٣]

مثال ذلك:

الحديث الذي أورده برقم (٧١٦) قال الإمام البخاري – رحمة الله – في (الأدب المفرد) ص (١٦٣): حدثنا عبد الرحمن بن يونس، قال: حدثنا محمد بن أبي الفُدَيْك قال: حدثني عبد الله بن أبي يحيى، عن ابن أبي هند، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (لا تقوم الساعة حتى يَبني الناس بيوتاً يُشبِّهونها بالمراجل).

قال إبراهيم: يعني الثياب المخطَّطَة.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقبه: (هذا حديث حسن بهذا السند، إلا أنه قد تابع عبد الرحمن بن يونس إبراهيمُ بن المنذر فالحديث صحيح.

كذا اغتررت بظاهر السند ثم وجدت في جامع التحصيل [٤] في ترجمة سعيد أن أبا حاتم قال: لم يلق أبا موسى ولا أبا هريرة، فعلم أن الحديث ضعيف لانقطاعه ولكن نتركه للفائدة) [٥]

---

(١) باشنفر: دلائل النبوة، جـ ١، ط ٢، السعودية، دار الخراز، ١٤١٨هـ، ص ٩.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ص ١٢.

(٣) المرجع السابق: ص١٢.

(٤) العلائي: جامع التحصيل، ص ١٨٥.

(٥) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ص ٦٠١.

مثال آخر:

حسن الشيخ مقبل – رحمه الله – حديثاً في دلائل النبوة، ثم تراجع عن تحسينه، وبيَّن سبب التراجع، وأثبت في الكتاب بحثاً لأحد طلابه الأعاجم في ضعف الحديث، وهذا كله يدل على تثبته وأمانته العلمية وتواضعه –رحمه الله –.

وهذا الحديث هو ما أورده برقم (١٩٦) فقال: (قال الإمام أحمد – رحمه الله – (ج ٤ ص٨١) حدثنا محمد بن كثير، قال حدثنا سليمان بن كثير، عن حصين بن عبد الرحمن، عن محمد بن جبير بن مُطعم قال: (انشق القمر على عهد رسول الله فصار فرقتين، فرقة على هذا الجبل، وفرقة على هذا الجبل، فقالوا: سَحَرنا محمد، فقالوا: إن كان سحرنا، فإنه لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقبه: (هذا حديث حسن، فإن سليمان بن كثير فيه كلام لا ينزل حديثه عن الحسن، وقد تابعه محمد بن فضيل بن غزوان كما عند ابن حبان ص (٥١٩) من (الموارد) فالحديث الصحيح.

ثم وجدت في " تحفة الأشراف والنكت الظراف"[١] أنه معل ولا يتأتى الحكم على أن العلة قادحة أو غير قادحة إلا بجمع طرقه، وقد جمع الأخ الفاضل ذو القرنين الأندونسي طُرقه فرأيت إثبات ذلك، فقال حفظه الله: (...)[٢].

ثم ذكر الشيخ ست صفحات من بحث الأخ ذي القرنين.

ومما تميز به هذا الكتاب عن سابقه[٣] أن الشيخ مقبل – رحمه الله – أورد فيه الحديث الحسن لغيره.

مثال ذلك:

ما أورده في الكتاب برقم (٦٤٣): (قال الإمام أبو داود – رحمه الله – ج ١٢ ص ٣٥٤ حدثنا عبدالوهاب بن نجدة، أخبرنا أبو عمرو بن كثير بن دينار عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف، عن المقدام بن معدي كَرِب عن رسول الله ﷺ أنه قال: (ألا إني أوتيت الكِتاب ومثله معه، ألا يُوشِك رَجُل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحِلُّوه وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرّموه، ألا لا يحلُّ لكم لحمَ الحِمارِ الأهلي، ولا كُلَّ ذي نابٍ من السبع، ولا لُقطةُ معاهدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نَزَلَ بِقْوم فعليهم أن يقْرُوه، فإن لم يَقرُوه فله أن يَعْقِبَهُم بمثل قِراه[٤]).

---

(١) المزي: تحفة الأشراف، ٢ / ٤١٥.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ص ٢٠٠.

(٣) أعني به " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين".

(٤) بالكسر والقصر أي فله أن يأخذ منهم عوضا عما حرموه من القرى قيل هذا في المضطر أو هو منسوخ عون المعبود (٩/ ١٨٢٠).

قال الشـيخ مقبل – رحمه الله – عقبه:(عبد الرحمن بن أبي عوف مسـتور الحال يصـلح حديثه في الشـواهد والمتابعات والحديث له شـواهد منها الذي بعده، على أنه قد تابعه الحسـن بن جابر اللخمي، كما عند الترمذي وهو مستور الحال، فالحديث حسنٌ لغيره).[١]

وقد سـار الشـيخ مقبل على طريقته التي هي عدم التوسـع في تخريج الحديث فقال– رحمه الله–: (ولم أُكثِرْ مِن تخريج الحديث حتى إن الحديث قد يكون متفقاً عليه فبعضـها خرجته من مسلم، وبعضها اقتصرت على البخاري، لأني قد ذكرت الحديث بسنده من الكتب المعتمدة، والحمد لله على كُلِّ حال).[٢]

ولا يقتصـرُ الشـيخ على تصـحيح الحديث أو تحسـينه فقط، بل يُوردُ العلل التي أُعِلَّ بها الحديث ثم يُبين أنها غير قادحة.

مثال ذلك:

ما أورده في الكتاب برقم ١٧٣: (قال الإمام أبو يعلى – رحمه الله – ج ٣ ص ٣٩٧: حدثنا ابن نمير حدثنا أبي، حدثنا الربيعُ بن سـعيد الجُعفي، عن عبد الرحمن بن سـابط، عن جابر قال: من سَرَّه أن ينظر إلى رجُل مِن أهل الجنّة، فلينظر إلى الحسين بن علي، فإني سمِعتُ رسول الله ﷺ يَقُولهُ).

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقبه: (هذا حديث حسن، والربيع بن سعد الجعفي قال أبو حاتم لا بأس به، كما في الجرح والتعديل لابنه. وعبد الرحمن بن سـابط، وإن نفى سـماعه ابن معين من جابر، فقد أثبته ابن أبي حاتم، كما في جامع التحصـيل[٣]، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: عن جابر بن عبد الله متصل[٤]). [٥]

وسـلك بعض المعاصـرين من أهل زماننا مسـلك إنزال الأحاديث التي أخبرت عن أمور مسـتقبلية على وقائع معينة أو أشـخاص معينين، وقد خالف الشـيخ مقبل – رحمه الله – هذا المسـلك فقال: (وذكرت أيضـاً فصـلاً في دلائل النبوة التي أخبر بها النبي ﷺ في الأمور المسـتقبلية، وتركت الأدلة كما هي، فلم أحملها على فلان ولا فلان، خشـية أن أحملها على أمر فيأتي في المستقبل ما هو أوضح).[٦]

والشـيخ – رحمه الله – في هذه القضـية يسـير على منهج السـلف – رحمهم الله – قال الدكتور محمد بن أحمد بن إسـماعيل المقدم: (فقد كان من هدي السـلف – رحمهم الله – أنهم لا

(١) المرجع السابق: ص ٤٤٨ – ٤٤٩.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢

(٣) العلائي: جامع التحصيل، ص ٢٢٢.

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ٥ / ٢٤٠.

(٥) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ص ١٨٩.

(٦) المرجع السابق: ص ١٢.

يُنزِّلون أحاديث الفتن على واقع حاضر، وإنما يرون أصدق تفسير لها، وقوعها مطابقة لخبر النبي ﷺ، ولذلك نلاحظ أن عامة شارحي الأحاديث الشريفة، كانوا يُفيضون في شرحها، واستنباط الأحكام منها، حتى إذا أتوا على أبواب الفتن، وأشراط الساعة أمسكوا أو اقتصدوا في شرحها للغاية، وربما اقتصروا على تحقيق الحديث واكتفوا بشرح غريبه، بخلاف ما يحصل من بعض المتعجلين المتكلفين اليوم، فإنه بمجرد ظهور بوادر لأحداث معينة، سياسية كانت أو عسكرية، محلية أوعالمية تستخفهم البُداءات، وتستفزهم الانفعالات فيُسقطون الأحاديث على أشخاص معينين، أو وقائع معينة، ثم لا تلبث الحقيقة أن تبين، ويكتشفوا أنهم تهوروا وتعجلوا).[1]

إنما نقلت كلام الدكتور محمد بن إسماعيل المقدم – حفظه الله – على طوله لأهميته ولحاجتنا إليه في واقعنا المعاصر وفيه تأكيد لما سار عليه الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه " الصحيح المسند من دلائل النبوة ".

ومما يميز كتاب الشيخ – رحمه الله – أنه ذكر في مقدمة كتابه فوارق جلية بين ما يظهره الله على أيدي الأنبياء والمرسلين من الخوارق والمعجزات وبين ما يظهر على أيدي السحرة والمشعوذين، وقد أكثر – رحمه الله – من النقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية[2] – رحمه الله – وقد بيَّن سبب ذكره لهذه الفوارق فقال: (لما رأيتُ بعض ذوي الأهواء من القدامى والعصريين قد طعن في دلائل النبوة، وفي كرامات الأولياء، لأنها قد تظهر بعض الخوارق على أيدي السحرة والمشعوذين، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية قد قام ببيان الفوارق بين دلائل النبوة وبين ما يحصل من الخوارق للسحرة والمشعوذين، رأيتُ أن أنقل من كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية " النبوات" ما تيسر ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ [الأنفال: ٤٢]) [3].

---

(١) المقدم: المهدي وفقه أشراط الساعة، ط ١، الإسكندرية، الدار العالمية، ١٤٢٣هـ ، ٧٠٥ – ٧٠٦.

(٢) هو الشيخ الإمام العلامة، الحافظ الناقد، الفقيه المجتهد، المفسر البارع، شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة عصره، تقي الدين أبو العباس أحمد بن المفتي شهاب الدين عبدالحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم الحراني أحد الأعلام، كان من بحور العلم، ومن الأذكياء المعدودين، والزهاد الأفراد، والشجعان الكبار، والكرماء الأجواد، أثنى عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان، توفي سنة ٧٢٨هـ.

انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٤ / ١٩٢، وابن حجر: الدرر الكامنة، ١ / ١٤٤.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ص ١٣.

المطلب الثالث

كتاب الصحيح المسند من أسباب النزول

هذا الكتاب يُعتبر من أقدم المؤلفات للشيخ مقبل – رحمه الله–، وهو عبارة عن بحث قدَّمه لكلية الدعوة في الجامعة الإسلامية أثناء دراسته هناك[1]، وقد كتب الله له القبول والانتشار رغم كثرة المؤلفات في أسباب النزول القديمة والمعاصرة، وقد جمع بعض الباحثين المعاصرين المؤلفات القديمة ورتبها ترتيباً زمنياً فقال: (المؤلفات في أسباب النزول:

١. (تفصيل لأسباب النزول)،عن ميمون بن مهران المتوفي سنة ١١٧هـ.
٢. (أسباب النزول) علي بن المديني، المتوفى سنة ٢٣٤هـ.
٣. (القصص والأسباب التي نزل من أجلها القرآن)، عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس، المتوفى سنة ٤٠٢هـ.
٤. (أسباب النزول)علي بن أحمد الواحدي، المتوفى سنة ٤٦٨هـ.
٥. (أسباب النزول والقصص الفرقانية)، محمد بن أسعد العراقي الحكيمي المتوفى سنة ٥٦٧هـ.
٦. (عجائب النقول في أسباب النزول)، إبراهيم بن عمر الجعبري والمتوفى سنة ٧٣٢هـ.
٧. (العجائب في بيان الأسباب)، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
٨. (لُباب النقول في أسباب النزول)، جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

هذه المؤلفات عيون هذا الباب)[2].

وأفضلها في رأي الشيخ مقبل – رحمه الله – كتاب أسباب النزول للواحدي[3] فقد قال – رحمه الله: (هو من أحسن ما أُلِّف في الباب، لكنه لم يقتصر على الصحيح، فربما روى من طريق الكلبي الكذاب)[4]،مع أن الواحدي – رحمه الله – شدد في مقدمة كتابه على هذه القضية لكن أبى الله أن يجعل الكمال إلا لكتابه فقال – رحمه الله –: (ولا يحل القول في أسباب نزول

---

(١) انظر: الوادعي: ترجمة أبي عبدالرحمن، ص ٧٧.

(٢) آل النصر والهلالي: الاستيعاب في بيان الأسباب، ج ١، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٥هـ، ص ١٢ – ١٣.

(٣) هو الإمام العلامة، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، صاحب "التفسير"، وإمام علماء التأويل، توفي سنة ٤٦٨هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٨ / ٣٣٩ – ٣٤٢.

(٤) السالمي: غاية المأمول في التعليقات على الصحيح المسند من أسباب النزول، بدون ط، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ص ١٥.

الكتاب إلا بالرواية والسماع مِمَّن شاهد التنزيل ووقف على الأسباب، وبحث عن العلم وجَدّ في الطلاب.

وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار، في هذا العلم بالنار فالسلف الماضون – رحمهم الله – كانوا في أبعد الغاية احترازاً عن القول في نزول الآية.

وأما اليوم فكلُّ أحد يخترع للآية سبباً ويختلق إفكاً وكذباً، ملقياً زمامه إلى الجهالة، غير مفكر في الوعيد للجاهل بسبب الآية. وذلك الذي حدا بي إلى إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبوا هذا الشأن والمتكلمون في نزول القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب ويجدُّوا في تحفظه بعد السماع والطلب) [1].

وقد بين الشيخ مقبل – رحمه الله – سبب اختياره لهذا الموضوع فقال في مقدمة كتابه: (فقد اخترت أن يكون بحثي الذي أُقدمه للجامعة الإسلامية في (الصحيح المسند من أسباب النزول) وذلك لأمور منها:

١. ارتباطه بفنين عظيمين وهما تفسير كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ اللذان هما أساس ديننا.
٢. إن معرفة سبب نزول الآية يعين على فهم معناها.
٣. هذا ومما حدا بي إلى اختيار هذا الموضوع أن أسباب النزول قد دخلها الدخيل كغيرها من سائر الفنون.
٤. ومن الدوافع لي على اختيار هذا الموضوع هي الرغبة في التعرف على أسرار هذا التشريع العظيم.
٥. ومنها رجاء الاستفادة من مراحل التشريع). [2].

وأما بالنسبة لمنهجه في هذا الكتاب في التصحيح والتضعيف فيمكن تلخيصه بالآتي:

أولاً: ذكر الشيخ الأحاديث بأسانيدها، وبين في مقدمة كتابه أن الذين يحذفون الأسانيد من الكتب ويخرجونها مجردة من الأسانيد يعتبرون مسيئين إلى العلم وإلى سلفنا الصالح الذين بذلوا جهوداً عظيمة في تتبع الأسانيد والرحلة مِن أجلها.

ثانياً: حَرِص على جمع طرق الحديث، وبين فوائد ذلك التي منها:

١. معرفة وصل الحديث وإرساله وصحته وإعلاله.
٢. تصريح المدلس بالسماع في بعض الطرق.
٣. بيان المبهم.
٤. متابعة الضعيف. [3]

---

(١) الواحدي: أسباب نزول القرآن، ط ١، السعودية، دار الميمان، ٢٠٠٥م، ص ٩٦ – ٩٨. بتصرف

(٢) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ط ٢، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٩هـ، ص ٨ –١٣. بتصرف

(٣) المرجع السابق: ص ١٤.

ثالثاً: الجمع بين الروايات الصحيحة المتعارضة.

مثال ذلك:

ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] روايتين ظاهرهما التعارض ثم جمع بينهما.

الأولى:

قال – رحمه الله –: (قال الإمام البخاري – رحمه الله – (٢٥١/٩): حدثنا إسحاق أخبرنا النضر حدثنا شعبة عن سُليمان قال سمعتُ أبا وائل عن حُذيفة ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ قال نزلت في النفقة، قال الترمذي – رحمه الله – (٤ / ٧٢):

حدثنا عبد بن حُميد حدثنا الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران التجيبي قال: كنا بمدينة الروم فأخرجوا إلينا صفاً عظيماً من الروم فخرج اليهم من المسلمين مِثلهم أو أكثر، وعلى أهل مِصر عقبه بن عامر وعلى الجماعة فضالة بن عبيد، فحمل رجُلٌ من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم فصاح الناس وقالوا: سبحان الله يُلقي بيديه إلى التهلكة فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه فقال بعضنا لبعض سِرَّاً دون رسول الله ﷺ إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعزَّ الإسلام وكثُر ناصروه فلو أقمنا في أمولنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل الله على نبيه ﷺ يَردُّ علينا ما قُلنا: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو، فما زال أبو أيوب شاخصاً حتى دُفِنَ بأرض الروم).

هذا حديث حسن صحيح غريب.

وأخرج أبو داود بمثل حديث الترمذي، إلاّ أنه قال: وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد وأخرج حديث الترمذي ابن حبان (٤٠١) من موارد الظمآن وأخرجه الطيالسي (٢ /١٣) وأخرجه الحاكم (٢٧٥/٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وسكت عليه الذهبي، لكن أسلم أبو عمران لم يخرجا له شيئاً فهو ليس على شرطهما وهو ثقة كما في " تهذيب التهذيب " [(١)]) [(٢)]

الثانية:

عن النعمان بن بشير في قوله: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ قال: كان الرجل يذنب فيقول لا يغفر الله لي فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ١ / ٢٣٢.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٣٦ – ٣٧.

وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ رواه الطبراني في " الكبير " و " الأوسط "ورجالهما رجال الصحيح. [١]

فهاتان الروايتان متعارضتان، وقد رجح الحافظ ابن حجر الرواية الأولى فقال – رحمه الله –: (والأول أظهر لتصدير الآية بذكر النفقة فهو المعتمد في نزولها).[٢]

واختار الشيخ مقبل – رحمه الله – الجمع بين الروايتين، فقال – رحمه الله –: (لا داعي لإلغاء الروايتين، أعني رواية النعمان والبراء مع صحتهما فالآية تشمل من ترك الجهاد وبخل، وتشمل من أذنب وظن أن الله لا يغفر له ولا مانع من أن تكون الآية نزلت في الجميع والله أعلم). [٣]

مثال آخر:

ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] روايتين:

الأولى:

قال الإمام أبو عبد الله البخاري – رحمه الله – (٤٣٠/٥): حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: من حلف على يمين ليقتطع بها مال امرئ مسلم هو عليها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآية فجاء الأشعث فقال ما حدثكم أبوعبد الرحمن فيَّ أُنزلت هذه الآية كانت لي بئرُ في أرض ابن عمٍ لي فقال لي: شهودك قلت: مالي شهود، قال فيمينه قلت: يا رسول الله إذاً يحلف، فذكر النبي ﷺ هذا الحديث، فأنزل الله ذلك تصديقاً له[٤].

الثانية:

قال الإمام البخاري – رحمه الله – (٩ /٢٨٠): حدثنا علي هو ابن أبي هاشم سمع هشيماً أخبرنا العوام بن حوشب عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن رجلاً أقام سلعة في السوق فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يُعطه ليوقع فيها رجلاً من المسلمين فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إلى آخر الآية[٥].

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – عقب الروايتين: (ولا منافاة بينهما، ويحمل على أن النزول كان بالسببين جميعاً، على أن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أصح، لأن حديث عبد

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) ابن حجر: فتح الباري، ٨ / ١٨٥.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٣٩.

(٤) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٦٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٣.

الله بن أبي أوفى من حديث إبراهيم بن عبد الرحمن السـكسـكي، قال الحافظ الذهبي في " الميزان" [١] لينه شعبة والنسائي ولم يترك إلى آخر ما ذكره رحمه الله).[٢]

رابعاً: الترجيح بين الروايات المتعارضة.

مثال ذلك:

ذكر الشـيخ مقبل في سـبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْـمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا ﴾ [آل عمران: ١٨٦] روايتين:

الأولى:

قال الإمام أبو داود – رحمه الله – (٣/١١٤): حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أن الحكم بن نافع حدثهم قال: أخبرنا شُـعيب عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه وكان أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، وكان كعب بن الأشـرف يهجو النبي ﷺ ويُحرِّض عليه كفار قريش وكان النبي ﷺ حين قدِمَ المدينة وأهلها أخلاطٌ منهم المسلمون والمشركون يعبدون الأوثان واليهود، وكانوا يؤذون النبي ﷺ وأصـحابه. فأمر الله عز وجل نبيَّه بالصـبر والعفو ففيهم أنزل الله: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الآية.

فلما أبى كعب بن الأشرف أن ينزع عن أذى النبي ﷺ أمر النبي ﷺ سعد بن معاذ أن يبعث رهطاً يقتلونه، فبعث محمد بن مسلمة وذكر قصـة قتله، فلما قتلوه فزعت اليهود والمشـركون فغدوا على النبي ﷺ فقالوا: طُرق صـاحبنا فقُتل فذكر لهم النبي ﷺ الذي كان يقول، ودعاهم النبي ﷺ إلى أن يكتب بينه كتاباً ينتهون إلى ما فيه فكتب النبي ﷺ بينه وبينهم وبين المسـلمين عامةً صحيفة. الحديث.

قال المنذري: قوله عن أبيه فيه نظر، فإن أباه عبد الله بن كعب ليست له صُـحبة ولا هو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، ويكون الحديث على هذا مُرسـلاً، ويُحتمل أن يكون أراد بأبيه جده وهو كعب بن مالك، فيكون الحديث على هذا مُرسـلاً إذ قد سـمع عبد الرحمن من جده كعب بن مالك، وكعب هو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، وقد وقع مثل هذا في الأسانيد في غير موضـع. ا هـ. من عون المعبود[٣] بتصرف[٤].

الثانية:

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ١ / ٤٥.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٦٣.

(٣) العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج ٨، ط ٢، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ، ص ٢٣٠.

(٤) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٨١ – ٨٢.

قال الحافظ في " الفتح " (٩ / ٣٩٨): وروى ابن أبي حاتم وابن المنذر بإسناد حسن أنها نزلت فيما بين أبي بكر وبين فنحاص اليهودي في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ [آل عمران: ١٨١]- تعالى الله عن قوله - فغضب أبو بكر فنزلت.[١]

وذكره السيوطي في " اللباب "[٢] وقال: إن سنده حسن.

قال الشيخ مقبل - رحمه الله -: (ولا تنافي بينهما إذ يحتمل أن الآية نزلت في هذا وهذا.

ثم ظهر أن الحديث من طريق محمد بن أبي محمد وهو مجهول، فعلى هذا فهذا السبب ضعيف).[٣]

مثال آخر:

ذكر الشيخ مقبل - رحمه الله - في سبب نزول قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] روايتين:

الأولى:

قال الإمام البخاري - رحمه الله - (٨ /٢٣٣): حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كان إذا خرج رسول الله ﷺ إلى الغزو تخلفوا عنه، وفرحوا بمقعدهم خِلاف رسول الله ﷺ فإذا قدِم رسول الله ﷺ اعتذروا إليه، وحلفوا وأحبَّوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا فنزلت: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ الآية[٤].

الثانية:

قال الإمام البخاري - رحمه الله - (٣٠١/٩): حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن علقمة بن أبي وقاص أخبره أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل له لئن كان كُلُّ امرئ فرِح بما أُوتي وأحبَّ أن يحمَدَ بما لم يفعل مُعذَّباً لنُعّذبنَّ أجمعون، فقال ابن عباس وما لكم ولهذه إنما دعا النبي ﷺ يَهُودَ فسألهم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم ثم قرأ ابن عباس رضي الله عنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ كذلك حتى قوله: ﴿ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٢) السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ط ١، بيروت، مؤسسة الكتب والثقافة، ١٤٢٢هـ، ص ٦٨.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٨٢.

(٤) الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٨٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٣.

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (هذا ويُمكن الجمع بين الحديثين: بأن تكون الآية نزلت في الفريقين معاً، قاله الحافظ في " الفتح " (٩ / ٣١).

أقول: ولو رجح حديث أبي سـعيد لكان أولى، لأن حديث ابن عباس رضـي الله عنهما مما انتقد على الشيخين كما في " مقدمة الفتح " (٢ /١٣٢).

وكما في الفتح: (٩ / ٣٠٢) ولا معنى لقصـرها على أهل الكتاب قال الحافظ في " الفتح": وعمومها يشـمل كل من أتى بحسـنة ففرح بها فرح إعجاب وأحب أن يحمده الناس ويثنوا عليه بما ليس فيه.

هذا ومما يؤيد ما قلته في الترجيح أن الحافظ – رحمه الله – قال في " الفتح " في أبي رافع الرســـول إلى ابن عباس الذي يدور عليه: لم أر له ذكراً في كتب الرواة إلا بما أتى في الحديث والذي يظهر لي من سياق الحديث أنه توجه إلى مروان فبلغه الرسالة ورجع مروان بالجواب، فلولا أنــه معتمـد عنـد مروان مـا قنع برســـالتـه إلى آخر مـا قـال – رحمـه اللـه – فعلى هـذا فأبو رافع مجهول).[١]

خامســاً: التوقف عند العجز عن الوقوف على ســند الحديث قال الشــيخ مقبل – رحمه الله –: (وربما صـعب علي الوقوف على سند الحديث إذا كان في الكتب المفقودة أو العزيزة الوجود، فإن صححه إمام تطمئن النفس إلى تصحيحه كتبته بدون سند، وإلا توقفت فيه حتى يسهل الله بالعثور على سنده).[٢]

مثال ذلك:

ما أورده الشـيخ مقبل – رحمه الله – في سـبب نزول قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَـدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧] قال – رحمه الله –: (في الدرر المنثور (٥ / ٦٨) أخرج ابن مردويه و أبو نعيم في الدلائل بسـند صـحيح من طريق سـعيد بن جبير عن ابن عباس رضــي الله عنه أن أبا معيط كان يجلس مع النبي ﷺ بمكه لا يؤذيه، وكان رجلاً حليماً، وكان بقية قريش إذا جلسـوا معه آذوه...).

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (الحديث لم يتيســـر لي الوقوف على ســـنده لكن في "مصنف عبدالرزاق" (ج ٥ / ٣٥٥، ٣٥٦) و" تفسير ابن جرير"[٣] قصة تشبهها وهي مرسلة لكن بـدل عقبـه بن أبي معيط أُبي بن خلف، ونحن الآن متوقفون من الحكم عليـه لأن الســـيوطي – رحمه الله – متساهل)[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(٣) الطبري: جامع البيان، ج ٩، ط ١، دار هجر، ص ٢٦٣.

(٤)الصحيح المسند من أسباب النزول، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

مسألة:

هل استوعب الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه جميع أسباب النزول الصحيحة، وهل إذا وجدنا سـبباً للنزول في غير كتابه، فهل يعني ذلك أن الشـيخ مقبلاً – رحمه الله – يضـعف ذلك السبب وذلك السند ؟

الجواب:

لم يذكر الشـيخ مقبل – رحمه الله – في مقدمة كتابه أنه اسـتوعب جميع أسـباب النزول المسـندة، ولم يدع ذلك، ولكنه التزم ألا يورد في كتابه إلا ما هو صـحيح على قواعد المحدثين، ولهذا قال الدكتور خالد بن سليمان المزيني: (وهذا الكتاب[١]تضـمن أسباباً صـحيحة لكنه مع هذا يحتاج للإضافة سواء من حيث العدد، أو تحقيق صحتها، أو الجمع والترجيح) [٢].

ومما يؤيد ما تقدم أن الشيخ مقبل – رحمه الله – ألف كتاب" الصحيح المسند من أسباب النزول" في بدايات الطلب وهو لا يزال طالباً في الجامعة الإسلامية، ولهذا يقول – رحمه الله – وهو يوجه نصـيحة للمعاصـرين ألا يتجرئوا على العُلماء المتقدمين الذين لهم قَدمٌ راسـخة في علم الحديث وعلله: (فإن قلت فأنت قد وقعت فيما تحذِّرُ منه في كتابك " الصـحيح المسند من أسباب النزول" قلت صدقت، ولكني بعد أن عرفت قدر نفسي رجعت كما في الطبعة الأخيرة)[٣].

(١) أي كتاب (الصحيح المسند من أسباب النزول).

(٢) المزيني: المحرر في أسباب نزول القرآن، ج ١، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي،١٤٢٧هـ، ص ٩.

(٣) الوادعي: غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٢هـ، ص ١٠٩.

المبحث الثالث:

جهود الشيخ مقبل الوادعي في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة

المطلب الثاني: كتاب الطليعة في الرد على غلاة الشيعة

المطلب الأول

كتاب أحاديث معلة ظاهرها الصحة

علمُ معرفة علل الأحاديث له مكانة كبيرة، وهو مِن أدقِّ العلوم وأهمها، تميَّز به ثلة من العُلماء، أفنوا أعمارهم، وقضوا أوقاتهم بين أحاديث الرسول ﷺ حتى أصبحوا يميزون بين صحيح الحديث وضعيفه، ومقبوله ومردوده، وجيده ومعلوله، قال شيخ الإسلام في الحديث الحافظ ابن حجر[1]: (وهو مِن أغمض أنواع عُلوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة،وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني)[2].

وما وصل هؤلاء الأئمة الذين أشار إليهم الحافظ ابن حجر إلى هذه المرتبة وهذه المنزلة إلا بعد الاشتغال بحفظ أحاديث رسول الله ﷺ ومدارستها ومذاكراتها، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي[3]: (ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة)[4].

وقد يسَّر الله للشيخ مقبل – رحمه الله – جمعَ أكثر من خمسمائة حديث مُعل، في كتابه العظيم " أحاديث معلة ظاهرها الصحة " وقد قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي[5]: (لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً). [6]

---

(١) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن حجر، صاحب المؤلفات النافعة والتصانيف العظيمة التي من أشهرها وأهمها كتاب " فتح الباري " وهو شرح على صحيح البخاري و" تهذيب التهذيب "، توفي سنة ٨٥٢هـ.
انظر: السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ج ٢، بيروت، دار الجيل، ص ٣٦ – ٤٠. والبدر الطالع، ١ / ٨٧ – ٩٢.

(٢) ابن حجر: نزهة النظر، ط ١، باكستان، مكتبة البشرى، ١٤٣٢هـ، ص ٨٨.

(٣) هو الإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي الحافظ، صاحب التصانيف المفيدة التي منها شرح البخاري بلغ فيه إلى كتاب الجنائز وله شرح علل الترمذي وذيل على كتاب " طبقات الحنابلة " وغير ذلك، مات سنة ٧٩٥هـ.
انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١ / ٣٢٨.

(٤) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج ٢، ط ١، مصر، دار الكلمة، ١٤١٨هـ، ص ٣٤٠.

(٥) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبدالرحمن، الإمام الناقد، المجود، سيد الحفاظ، أبو سعيد العنبري وقيل: الأزدي، مولاهم البصري اللؤلؤي، توفي سنة ١٩٨هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٩ / ١٩٢ – ٢٠٦.

(٦) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١٧٤.

وقد بيَّن الشـــيخ – رحمه الله – في مقدمة كتابه ســـبب تأليفه لهذا الكتاب، وأوضـــح كذلك الطريقة التي مِن خلالها وقف على هذه الأحاديث المعلة، فقال: (فإني في بحث "الصـــحيح المســـند مِمَّا ليس في الصـــحيحين" كانت تَمر بي أحاديث ظاهرها الصـــحة، فأجدها في كتاب آخر معلة، وربما يطَّلِعُ عليها باحثٌ من الإخوة الباحثين، فيظن أنها مما يلزمني إخراجُه، فأفردت لها دفتراً حتى اجتمع لديَّ نحو أربعمائة حديث[1]. فرأيت إخراجها حتى يتمَّ الانتفاع بها كما تم بـــ "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين") [2]

وقد أودع – رحمه الله – كتابه "الصـحيح المسـند مما ليس في الصـحيحين" أحاديث ظنها صـــحيحة ثم ظهر له بنفســـه أنها معلة أو أفاده بعض تلامذته بأنها معلة، فأمر بنقلها – بعد التثبت – إلى كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة".

مثال ذلك:

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (قال أبو يعلى الموصـــلي – رحمه الله – (ج ٨، ص ١٤٥): حدثنا أبو كريب، حدثنا معاوية بن هشـــام، عن عمران بن أبي أنس المكي عن ابن أبي مليكة، عن عائشــة قالت: قال رسـول الله ﷺ لأصـحابه: ((تدرون أزنى الزنى عند الله اسـتحلال عِرض امرئٍ مُســـلم)) ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَـبُواْ﴾ [الأحزاب: ٥٨].

هذا الحديث كنت حكمت عليه في "الصـحيح المسـند مما ليس في الصـحيحين"(ج ٢ ص ٤٧١) بالصـحة ظاناً أن عمران بن أبي أنس هو القرشـي، حتى أفادنا الشـيخ الفاضـل عبدالرقيب الإبي بأن الصـحيح أنه عمران بن أنس المكي وهو ضـعيف وأحالنا على "شـعب الإيمان" للبيهقي (ج٥، ص ٢٩٨) رقم الحديث (٦٧١١) فوجدنا في "شـعب الإيمان" عن ابن سـلام عن يحيى بن واضـح، سـمع عمران قال البخاري: لا يتابع عليه، ورواه عبدالعزيز بن رُفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن الراهب، عن كعب من قوله وهو أصح.١.هـ) [3].

مثال آخر:

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (قال أبو داود رحمه الله (ج ١٣، ص ١٧٠): أخبرنا القعنبي أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الموال، عن عبد الرحمن بن ابي عَمرَة الأنصـــاري، عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (خيرُ المجالس أوسعها).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سـنده ظننتهم رجال الصـحيح، ومن ثمَّ يقول الإمام النووي في "رياض الصالحين" ص ٣٣٩: رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ويقول الحاكم في

---

(١) هذا في أول الأمر، ثم زاد – رحمه الله – مائة حديث معل في طبعات الكتاب الجديدة.

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٦٢.

"المســـتدرك" (ج ٤ ص ٢٦٩): هذا حديث صـــحيح على شـــرط البخاري ولم يخرجاه ولكن في "التهذيب" [(١)]عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصـاري اثنان: أحدهما من رجال الجماعة، والآخر ذكره الحافظ تمييزاً، وقال: وهو ابنُ أخي عبد الرحمن بن أبي عمرة.

وقال في ترجمة الأول الذي هو من رجال الجماعة: وما ادَّعاه المؤلف – يعني المزي – رحمه الله من أن ابن أبي الموالي روى عنه، ليس بشيء وإنما روى عن ابن أخيه.

وقال في ترجمة التمييز: وما أظنه سمع منه – يعني من أبي سعيد.

وعبد الرحمن بن أبي عمرة الذي ذكر تمييزاً روى عنه جماعة، وما وثقه معتبر فهو هذا.

فالحديث ضـــعيفٌ من أجل عبد الرحمن ومن أجل قول الحافظ: وما أظنه ســـمع من أبي سعيد، وقد كنت وهمت في "الصحيح المسند مِما ليس في الصحيحين" وقلت: صحيح على شرط البخاري، ثم نبهني بعض إخواني في الله على هذا، فجزاه الله خيراً).[(٢)]

فتأمل كيف يقول الشيخ مقبل – رحمه الله –: (أفادنا الشيخ الفاضل عبدالرقيب الإبي) و (ثم نبهني بعض إخواني في الله على هذا).

وهؤلاء الذين أفادوه ونبهوه إنما هم طلابه وتلاميذه، فهذا مِن أبلغ الدروس التربوية وأنفعها لطالب العلم التي يتعلم مِن خلالها التواضع والإنصاف، وقبول الحق بغض النظر عن قائله.

وقدَّم الشيخ مقبل – رحمه الله – لكتابه بمقدمات مهمة بين من خلالها منهجه وشرطه في الكتاب، حتى لا يستدرك عليه مُستدرك أو يتعقب عليهُ متعِقب بما لا يلزمه وليس من شرطه أو منهجه، فعرَّف – رحمه الله – في مقدمة كتابه الحديث المعلل، فقال: (قال ابن الصـــلاح في المقدمة[(٣)]: فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صـــحته مع أن ظاهره السلامة منه ١. هـ)[(٤)].

ثم ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – كلاماً مهماً للحافظ ابن حجر، يبين فيه حقيقة الحديث المعلل، فقال ــ رحمه الله ــ: (قال الحافظ في "النكت" (ج ٢، ص ٧١٠) بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي حفظه الله قلتُ: وهذا تحريرٌ لكلام الحاكم في "علوم الحديث" فإنه قال: وإنما يُعلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ســاقط واهٍ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم عِلَّتُهُ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة.١.هـ.

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٦ / ٢١٩ – ٢٢٠.

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٥٤ – ١٥٥.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٩٠.

(٤) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٥.

متى يسمى الحديث معلولاً: فعلى هذا لا يُسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهولٌ أو مضعف معلولاً، وإنما يُسمى معلولاً إذا آل آمره إلى شيء مِن ذلك مع كونه ظاهر السلامة مِن ذلك.

وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود... ا. هـ) [١]

وما ذكره الحافظ ابن حجر من بيان حقيقة الحديث المعلول، هو الذي سار عليه الشيخ مقبل في كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" فلم يذكر في كتابه حديثاً في سنده كذاب أو سيء الحفظ أو منقطع ظاهر الإنقطاع وهو بهذه الطريقة خالف طريقة كتب المتقدمين في العلل ككتاب العلل لعلي بن المديني[٢]، وعلل الحديث لابن أبي حاتم، قال الدكتور عبدالكريم الخضير: (... مجرد ما يشتمل الحديث على سبب يخرجه من حال الصحة إلى حال الضعف، فإنهم يسمونه مُعلاً، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير مِن الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ والجهالة، وغيرها.) [٣].

فإن قال قائل يُوجد في كتاب الشيخ مقبل – رحمه الله – "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" أحاديث منقطعة ومرسلة، فالجواب عن ذلك هو ما قاله الشيخ مقبل – رحمه الله –: (بعض إخواننا في الله يقول: إن بعض الأحاديث التي ذكرتها في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" ليست من الأحاديث المعلة، لأن الحديث المعل هو الذي ظاهره السلامة من العلة وطرأت عليه علة خفية توجب ضعفه.

وقول هؤلاء الأفاضل صحيح، فهذا هو الأصل في الحديث المُعل، ولكنهم قد يذكرون المنقطع والمرسل في المعل، فليس كل المحدثين يعرفون أن في السند إرسالاً وانقطاعاً، والله أعلم)[٤].

ثم ذكر – رحمه الله – أمثلة كثيرة على الإعلال بالإنقطاع والإرسال من كتب المتقدمين ككتاب "العلل" للإمام ابن أبي حاتم[٥]، وكتاب "العلل الكبير" للإمام الترمذي ثم قال الشيخ مقبل–

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) هو الشيخ الإمام الحُجة، امير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن، علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي، المعروف بابن المديني. برع في علم الحديث، وصنف، وجمع، وساد الحفاظ في معرفة العلل، توفي سنة ٢٣٤هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٨ / ٤١ – ٥٩.

(٣) الخضير: الحديث الضعيف وحُكم الاحتجاج به، ط ١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٥هـ، ص ٢٣٠.

(٤) الوادعي: غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، ص ٤٣.

(٥) هو الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبدالرحمن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، وتوفي سنة ٣٢٧هـ.

رحمه الله -:(الأصل في العلة أنها سبب خفي يوجب ضعف الحديث، لا يطلع عليها إلا جهابذة الحديث ونُقَّاده.

ولكنهم قد يُعِلُّون بما علته ظاهرة كأن يكون في السند كذاب، أو ضعيف، أومجهول، أوغير ذلك من أسباب الضعف. وما قرأنا في كتب المصطلح في تعريف العلة أنها سبب خفي... إلخ، لا ينفي أنهم قد يُعِلُّون بما علتهُ ظاهرة ويكون التعريف أغلبياً لا كُلياً واللهُ أعلم) [١].

ثم ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في مقدمة كتابه مسألة الترجيح عند اختلاف الروايات فقال: (قال الحافظ في "النكت على ابن الصلاح"، (ج ٢، ص ٧١٢) بتحقيق الشيخ الفاضل ربيع بن هادي): قال الحافظ العلائي بعد أن ذكر ما هذا ملخَّصه: فإذا رجالُ الإسنادين متكافئين في الحفظ أو العدد، أو كان من أسنده أو رفعه دون من أرسله أو وقفه في شيء من ذلك مع أن كلهم ثقات محتج بهم فهاهنا مجال للنظر، واختلاف أئمة الحديث والفقهاء.

فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة عن الحُكم بصحة الحديث مطلقاً، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها، وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك...) [٢].

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – معلقاً على قول الحافظ السابق (وإلا توقفوا عن الحديث وعللوه بذلك): (الذي يظهر أنها إذا كانت الطرق متكافئة أنه يحمل على الوجهين، فإذا كان بعضهم يرسله عن المحدث وبعضهم يوصله فيحمل على أنه حدث به على الوجهين، ويؤخذ بالأصل لأنها زيادة لم يعارضها ما هو أرجح منها، وهكذا الرفع والوقف يؤخذ بالرفع لأنها زيادة لم يعارضها ما هو أرجح منها) [٣].

وسار الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه على احترام أقوال الأئمة الحفاظ وعدم تجاوزها، بل شنَّع على الباحثين المعاصرين الذين يصححون الأحاديث معتمدين على ظاهر الأسانيد متجاهلين أقوال الأئمة المتقدمين، ومتجاوزين أئمة علل الأحاديث.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله -: (قال الإمام أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: (ج ٤، ص ٢٠٠): حدثني محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الفضل بن محمد الشعراني، ثنا عبيدالله بن محمد بن عائشة، ثنا حمادُ بن سلمة، عن حُميد، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إذا حُمَّ أحدكم فليشَنَّ عليه الماء البارد ثلاث ليالٍ من السَّحَرِ).

انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٣ / ٣٤ – ٣٥.

(١) الوادعي: غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، ص ٤٧ – ٤٨.

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨.

هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وإنما اتفقا على الأسانيد في (أن الحمى من فيح جهنم، فأطفئوها بالماء).

وقال الحاكم – رحمه الله – (ج ٤، ص ٤٠٣): أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأنا محمد بن غالب بن حرب، والحسين بن يسار والخياط، قالا: ثنا عبيد الله بن محمد بن عائشة، ثنا حماد بن سلمة به. وقال أيضاً: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

هكذا قال الحاكم، وسكت عليه الذهبي، وإليك ما قاله ابن أبي حاتم – رحمه الله – في كتاب "العلل" (ج ٢، ص ٣٣٧) قال – رحمه الله –: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه روحُ بن عبادة، وابن عائشة، عن حماد، عن حميد، عن أنس بن مالك – فذكره –، وقال أبي: رواه موسى بن إسماعيل وغيره عن حماد بن سلمة، عن حميد عن الحسن، عن النبي ﷺ وهو أشبه. قال أبو زرعة: هذا خطأ إنما هو حميد عن الحسن، عن النبي ﷺ وهو الصحيح. ١. هـ.

هذا قول هذين الحافظين الناقدين، ولسنا نعارض قولهما بكلام عصري باحث، ليس بحافظ، فإن وجدنا من يعارضهما من العُلماء الحفاظ، نظرنا في حجة كل واحدٍ منهما ثم نرجح إن تيسر لنا الترجيح، وإلا توقفنا والحمد لله) (١).

فانظر إلى قوله – رحمه الله –: (هذا قول هذين الحافظين الناقدين، ولسنا نعارض قولهما بكلام عصري باحث...) فهذه العبارة تُجلي موقف الشيخ مقبل – رحمه الله – من أقوال الحفاظ، ومن تعليل أئمة العلل للأحاديث.

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الحاكم – رحمه الله – (ج ١، ص ٢٩٥)، أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن حليم المروزي، حدثنا أبُو المُوجِّه، حدثنا يوسف، عن عيسى، حدثنا الفضل بنُ موسى، حدثنا ابنُ جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب قال: شهدتُّ مع رسول الله ﷺ العِيد فلما قضى الصلاة قال: (إنا نخطُبُ فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحبَّ أن يذهب فليذهب).

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

الحديث ظاهره الصحة كما قال الحاكم – رحمه الله – إلا أن أبا داود – رحمه الله – قال عقِبَ الحديث (ج ٤، ص ١٦): وهذا مرسل عن عطاء عن النبي ﷺ.

وأخرجه البيهقي (ج ٣، ص ٣٠١): ثمَّ عقَّبه بقول يحيى بن معين: هذا خطأ إنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلطُ فيه الفضل بن موسى يقول: عن عبد الله بن السائب.

قال البيهقي – رحمه الله –: وساق بسنده عن قبيصة عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال ﷺ... وذكر الحديث ١ هـ.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٧ – ٤٨.

وذكر صاحب "عون المعبود"[1]عن النسائي أنه قال: هذا خطأ، والصواب أنه مرسل. ا هـ. ومحاولة ابن التركماني في "الجوهر النقي" وكذا بعض العصـــريين تقوية الحديث فماذا يقعان في مقابلة الحفاظ:

١. يحيى بن معين ٢. أبو داود ٣. النسائي ٤. البيهقي

فأقول رحم الله امرأ عرف قدر نفســه، فالحفاظ يحفظون حديث المحدث، وحديث شــيوخه، وحديث تلاميذه، فهم يعرفون وَهَم الشيخ، وهذا بخلاف الباحث العصري فهو لا يحكم إلا بما عنده من السند، فلا مقارنة بين باحثٍ عصري وبين حافظ مِن المتقدمين) [2].

ومِمَّا يؤيد هذا المنهج الذي سار عليه الشيخ مقبل – رحمه الله – قول الحافظ ابن رجب: (قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارســـتهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كُلِّ واحد منهم له فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشــبه حديث فلان، ولا يشــبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك.

وهذا مِمَّا لا يُعبَّرُ عنه بعبارة تحصــره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم)[3]

وقال الحافظ ابن حجر: (وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى إتباعه في ذلك كما نتبعه في تصــحيح الحديث إذا صححه.

وهذا الشـــافعي مع إمامته يُحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول: (وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث) [4]

وقد عُرف عن الشيخ مقبل – رحمه الله – بغضــه للتقليد وتشـنيعه على دُعاته، فكيف إذاً يُثرِّب على المعاصرين الذين خالفوا كلام أئمة العلل؟

قال الشيخ مقبل – رحمه الله – في رده على أحد المنتقدين له: (فأنصحك أنك إذا احتجت إلى شـــيء مِن كتب العلل أن تنقل مِن كتب المؤلفين في"العلل" كابن أبي حاتم والترمذي والدارقطني، وتسلِّم لهم فهم أهل الفن وأعلم بعلمهم، ولست أدعوك إلى التقليد، فإنَّ هذا ليس من باب التقليد، ولكنه من باب قبول خبر الثقة، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

---

(١) العظيم آبادي: عون المبعود،١٦/٤.

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٨٠ – ١٨١.

(٣) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ٢ / ٣٠٦.

(٤) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ج ٢، ط ١، المدينة، عمادة البحث العلمي، ١٤٠٤هـ، ص٧١١.

مفهوم الآية: أنه إذا جاءنا العدل فإننا نأخذ بخبره، والله أعلم) [1]

ويجدُ القارئ لكتاب " أحاديث مُعلة ظاهرها الصحة" الشيخ مقبل – رحمه الله – يُتابع أئمة العلل ثم يجد في الروايات ما يشهد لصحة كلامهم.

مثال ذلك:

قال الشيخ – رحمه الله –: (قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٤٦): حدثنا أسود بنُ عامر، حدثنا زَهيرٌ، عن واصل بن حَيَّان البَجَليِّ، حدثني عبد الله بنُ بريدَه، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: (الكمأة دواء للعين، وإنَّ العَجَوة من فاكهة الجنة، وإنَّ هذه الحبَّة السوداء. قال ابنُ بريدة: يعني الشَّونيز الذي يكون في الملح – دواءٌ من كل داء إلا الموت).

إذا نظرت في سند هذا الحديث قلت: صحيحٌ على شرط الشيخين، ولكنَّ أبا حاتم رحمه الله يقول كما في "العلل" لولده (ج ٢، ص ٢٣٢): أخطأ زهير مع إتقانه هذا هو صـالح بن حيان وليس هو واصلاً، وصالح بن حيان ليس بالقوي هو شيخ، ولم يدرك زهيرٌ واصلاً. ١ هـ المراد منه.

وفي "تهذيب التهذيب"[2]في ترجمة صـالح بن حيان: وروى عنه زهير بن معاوية فسماه واصل بن حيان، فقال أحمد بن حنبل: انقلب على زهير اسمه وقال أبو داود: غلِط فيه معمر. ١. هـ المراد.

راجع "شـرح علل الترمذي" (ج ٢، ص ٦٨٦) للحافظ ابن رجب – رحمه الله – وينظر في نسبة واصل بن حيان، وصالح بن حيان إلى بجيلة فإني لم أجد هذا.

ثم رأيت والحمد لله في "مسند أحمد" (ج ٥، ص ٣٥١) فقال– رحمه الله –: ثنا محمد بن عبيد، ثنا صالح يعني ابن حيان، عن ابن بريدة... فذكره.

فعُلِمَ صحة ما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله، وأن الذي في السند هو صالح بن حيان وهو ضعيف والحمد لله)[3]

وبيَّن الشـيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصـحة" قاعدة مهمة لطالب العلم وهي أنه إذا نفى إمام مِن الإئمة سـماع أحد الرواة مِن راوٍ آخر، ثم وجدنا في كتاب مِن الكتب التصريح بسماعه فلا يغترُّ الباحث بذلك لاحتمال الوهم والغلط.

مثال ذلك:

(١) الوادعي: غارة الفصل، ص ٨٥.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٤ / ٣٣٨.

(٣) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٧٤ – ٧٥.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال ابو داود الطيالسي – رحمه الله – كما في المسند ص (٨٨): حدثنا شُعبة وهمام، عن قتادة، عن عزرة عن الشعبي، قال: حدثني أسامة بن زيد أنه أفاض مع رسول الله ﷺ مِن عرفة فلم ترفع راحِلته يداً عادية حتى أتى المزدلفة).

قال أبو عبد الرحمن: الحديث ظاهره الصحة، ولكن ابن أبي حاتم ذكره في"العلل" (ج ١، ص ٢٧٧ – ٢٨٨) أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال أبوه: هذان الحديثان خطأ الشعبي لم يسمع من أسامة شيئاً فيما أعلم. ١ هـ.

وأما التصريح بالسماع هنا فيحتمل أن يكون غلطاً من الناسخين أو الطابعين أو وهماً من بعض الرواة، وعلى كلٍّ فقولُ الحافظ مقدم على نسخة ليست مسموعة لنا، والله أعلم) [(١)]

فهذه القاعدة هي من القواعد التي خالف فيها الشيخ مقبل الشيخ الألباني رحمه الله، ولهذا نجد أحاديث عدة يصححها الشيخ الألباني ويضعفها الشيخ مقبل – رحمه الله – وسبب هذا الاختلاف هي هذه القاعدة.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أبو داود رحمه الله (ج ١٣، ص ٣١٥): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، أخبرنا وكيع، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي قلابة، قال: قال أبو مسعود لأبي عبد الله أو قال أبو عبد الله لأبي مسعود: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في (زعموا) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (بئس مطية الرجل (زعموا)).

قال أبو داود: أبو عبد الله هذا حذيفة.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن صاحب "عون المعبود" ينقل عن المنذري عن أبي مسعود الدمشقي في الأطراف أن أبا قلابة لم يسمع منهما يعني حذيفة وأبا مسعود رضي الله عنه. ١ هـ[(٢)]

وقال المناوي في "فيض القدير" [(٣)] قال الذهبي في "المهذب": فيه إرسال وقال ابن عساكر في "الأطراف": حديث منقطع لأنه من رواية عبد الله بن زيد الجرمي وهو لم يسمع منه. ١ هـ

وقال العلائي في "جامع التحصيل" وقد ذكر جماعة من الصحابة في ترجمة أبي قلابة منهم حذيفة والظاهر في ذلك كله الإرسال. ١ هـ[(٤)].

فقول هؤلاء الأئمة مقدم على وجادات الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله التصريح بالتحديث عن الطحاوي في "مشكل الآثار" وعند ابن مندة في"المعرفة" لأن هذين الكتابين غير

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢) العظيم أبادي: عون المعبود، ١٣ / ٣١٥.

(٣) المناوي: فيض القدير، ج ٣، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ٢٨٠.

(٤) العلائي: جامع التحصيل، ص ٣٦٢.

مسموعين له، والكتب قد دخلها التصحيف، وهذه قاعدة لنا أن قول الحافظ مقدم على ما نجده في الكتب، لأن الكتب ليست مسموعة لنا واللهُ أعلم) [١].

ومن القواعد المشـــهورة عند الباحثين، أن المثبت مُقدم على النافي، بمعنى أنه لو نفى أحد العُلماء سماعَ راوٍ من راو ثم جاء عالمٌ فأثبت السماع، فالمثبت مُقدَّم على النافي، ولكن بيَّن الشيخ مقبل – رحمه الله – أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، بل لابد من المقارنة بين المثبت والنافي من الناحية العلميةِ، والمنزلة الحديثية.

مثال ذلك:

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ج ١ ص ٦١): حدثنا أبو بكر بن أبي شـــيبة حدثنا إســـحاق الأزرق، عن الأعمش عن ابن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: (الخوارج كِلابُ أهل النار).

هذا الحديث بهذا الســند إذا نظرت إلى رجاله وجدتهم رجال الصــحيح، ولكِنَّ الصــحيح أن الأعمش لم يســـمع مِن ابن أبي أوفى ففي "تهذيب التهذيب" يقال: أنه مرســـل وكذا في "تحفة الأشراف"[٢]

وفي "تهذيب التهذيب" أيضـــاً: وقال أبو حاتم: لم يســـمع مِن أبي أوفى[٣] وفي "جامع التحصيل": ذكر الترمذي أنه لم يسمع مِن أحد من الصحابة. ١ هـــ [٤] وفي "مصباح الزجاجة": وإســـناد ابن أبي أوفى رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، والأعمش لم يســـمع من ابن أبي أوفى، قاله غير واحد. ١ هـ[٥]

هذا وأما أبو نعيم في "الحلية" (ج ٥ ص ٥٤) فقد قال: إنَّ الأعمش رأى ابن أبي أوفى وســمع منه. ١ هـــــ وأبو نعيم ليس بمنزلة من نفى حتى يقال: المثبتُ مُقدَّمٌ على النافي، بل هو متساهل جمع في الحلية ما هبَّ ودبَّ) [٦]

وقال – رحمه الله – في مقدمة كتابه: (قد يكون الحديث معلاً مِن طريق، وصـــــحيحاً من طريق أخرى، أو من طرق)[٧]

والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

المثال الأول:

---

(١) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٢٩٥ _ ٢٩٦.

(٢) المزي: تحفة الأشراف، ٤ / ٢٨٤.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٤ / ١٩٥.

(٤) العلائي: جامع التحصيل، ص ١٨٨.

(٥) البوصيري: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، ج ١، بيروت، دار العربية، ١٤٠٣هـ، ص ٢٥.

(٦) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٧٣.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٥.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أبو عبد الله بن ماجة (ج ١، ص ٨٢)

حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبدالرزاق، أنبأنا معمر عن عاصم بن أبي النُجُود، عن زر بن حبيش، قال: أتيت صفوان بنَ عسال المُرادي، فقال: ما جاء بك، قُلتُ أنبطُ[1] العلم، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما مِن خارج خرج من بيته في طلب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها رضا بما يصنعُ).

هذا الحديث بهذا السند ظاهره الحُسن، ولَكِنَّ الإمام يحيى بن معين يقول: وحديث معمر عن ثابت، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب مضطربٌ كثير الأوهام. ا هـ مِن "تهذيب التهذيب"[2].

والحديث صحيح مِن حديث صفوان بن عسال من طريق أخرى، وقد ذكرته في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" [3]) [4].

المثال الثاني:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام البزار – رحمه الله – كما في "كشف الأستار" (ج٤، ص ٩٤): حدثنا سهلُ بنُ بَحر، حدثنا أبُو نعيم، حدثنا عِصام بنُ قُدامة، عن عِكرِمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لِنسائِهِ: (ليت شعري، أيَّتُكنَّ صاحبةُ الجمل الأدبب[5]، تخرج فينبحها كِلابُ حَوأبَ[6] يُقَتلُ عن يمِينها وعن يسارها قتلى كثير، ثم تنجو بعدما كادت)

قال البزار: لا نعلمه يُروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد.

قال أبو عبد الرحمن: وظاهره الحُسن، سهل بن بحر ترجمه ابن أبي حاتم ثم قال: كتبت عنه بالريِّ مع أبي وكان صدوقاً. ا هـ [7]

وبقية الرجال مترجم لهم في "تهذيب التهذيب". وسهل بن بحر متابع كما ترى على أنه حسن الحديث ولو تفرد، ومخرج الحديث هو عصام بن قدامة، وأقل أحواله أنه حسن الحديث كما في ترجمته من"تهذيب التهذيب"[8]

---

(١) قال المناوي : (أي اطلبه واستخرجه) فيض القدير ٥/٦١٠.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ١٠/٢٢٠.

(٣) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١/٤٢٧ برقم (٥٠٥).

(٤) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٦٧.

(٥) أَرَادَ الْأَدَبَّ فأظهرَ الإدغامَ لِأَجْلِ الحَوْأب. والْأَدَبُّ: الكثيرُ وبَرِ الْوَجْهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٩٦)

(٦) قال ابن الأثير: الحَوْأَب: مَنْزل بَيْنَ مَكَّةَ والبَصْرة، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَتْهُ عَائِشَةُ لمَّا جَاءَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ فِي وقْعَة الجَمل. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤٥٦).

(٧) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ٤ / ١٩٤.

(٨) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٧/١٧٦.

ولكن ابن أبي حاتم يذكر في "العلل" (ج ٢ ص ٤٢٦) أنه سأل أباه عن هذا الحديث، فقال: لم يرو هذا غير عصام وهو حديثٌ منكر لا يروى مِن طريق غيره. ١ هـ.

قلت: والحديث صحيح من حديث عائشة في "مسند أحمد" والبزاز كما في "كشف الأستار" (ج ٤ ص ٩٤) وقد أخرجته في "الصحيح المسند مِما ليس في الصحيحين"[١] بمعناه) [٢].

وخالف الشيخ مقبل – رحمه الله – في كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" مُحدِّث العصر الشيخ الألباني – رحمه الله –، وأظهر وبيَّن حججه مع إلتزام الأدب كما هو سمت العلماء عندما يرد بعضهم على بعض.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أبو عبد الله بن ماجة – رحمه الله – (ج ١ ص ٥٩٣) حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا سعيد بن سليمان، حدثنا محمد بن مسلم، حدثنا إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لم نَرَ للمتحابين مِثل النكاح)).

الحديث رجاله رجال الصحيح، ومحمد بن مسلم هو الطائفي مختلف فيه والظاهرأن حديثه لا ينزل عن الحسن، ولكن الحاكم – رحمه الله – بعد إخراجه الحديث من طريق محمد بن مسلم به قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، لأن سفيان ابن عيينة ومعمر بن راشد وقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس. ١ هـ

وقال ابن أبي شيبة (ج ٤ ص ٢٢٨) معاذٌ عن ابن جريج، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره فَعُلِمَ أن وصله شاذ، وللحديث طريق أخرى ذكرها الشيخ ناصر حفظه الله في "الصحيحة" [٣] لا يرتقي بها الحديث إلى الحسن، والله أعلم)[٤].

وكذلك خالف الشيخ مقبل – رحمه الله – الشيخ أحمد شاكر[٥] في بعض اجتهاداته.

مثال ذلك:

---

(١) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ٤٨٩/٢ برقم (١٥٦٧).

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ١٩٦ – ١٩٧ .

(٣) الألباني: السلسلة الصحيحة، ١٢٣/٢.

(٤) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٢١٢.

(٥) هو الشيخ العلامة المحدث أبو الأشبال احمد بن محمد شاكر. العالم المصري الشهير، والمحدث النحرير صاحب المؤلفات النافعة، والتحقيقات البديعة التي منها تحقيق كتاب " الرسالة " للإمام الشافعي، وتحقيق بعضٍ من مُسند الإمام أحمد وكتاب " الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث "، وغيرها كثير، وقد توفي – رحمه الله – سنة ١٣٧٧هـ. وقد ترجم له الشيخ عبدالسلام محمد هارون في مقدمة كتاب الشيخ " كلمة الحق ".انظر: شاكر: كلمة الحق، بدون ط، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ، ص ٣.

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله –: (قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٢ ص ٣٣) حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا إسـرائيل، عن سـماك، عن سـعيد بن جُبير، عن ابن عمر أنه سـأل النبي ﷺ أشتري الذهب بالفضة؟ فقال: (إذا أخذت واحِداً مِنهما فلا يُفارِقك صاحبك وبينك وبينه لَبسٌ).

وقال الإمام أحمد (ج ٧ ص ١٥٦): حدثنا وكيع حدثنا إسرائيل به.

وقال أيضاً ص (٢٦٤): حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل به.

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الإمام الترمذي – رحمه الله – يُتِبعه كما في تحقيق أحمد شـــاكر – رحمه الله – (ج ٧ ص ٥٠) من "المســـند" بقوله: هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا مِن حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر موقوفاً.

ثم قال أحمد شاكر – رحمه الله – وقال المنذري: قال البيهقي: والحديث تفرد برفعه سماك بن حرب. وقال شعبة: رفعه لنا سماك بن حرب، وأنا أَفْرَقُهُ. ا هـ.

ومعنى أَفرقه: أي أخافه.

فعلى هذا فالحديث شـاذ، ومحاولة أحمد شـاكر – رحمه الله – تصـحيحه أن زيادة الثقة مقبولة، هذا إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما وقد خالف سماكاً داود بن أبي هند فوقفه، فسماك يعتبر شاذاً لأن داود أرجح منه، والله أعلم) [1].

---

(١) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

المطلب الثاني

كتاب الطليعة في الرد على غلاة الشيعة

للشـــيخ مقبل – رحمه الله – جهودٌ عظيمة في علوم كثيرة، وأبواب مختلفة، ومن ذلك جهوده في بيان الأحاديث الضــعيفة والموضــوعة، هذه الأحاديث يعيش لها الجهابذة لبيانها، وتحذير الناس منها، قال الإمام البخاري: (قيل لابن المبارك[١]: هذه الأحاديث المصــــنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن حفظه هَتْك من يكذب على رسـول الله ﷺ. فقد قال الدارقطني: يا أهل بغداد لا تظنوا أن أحداً يقدر على أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي) [٢].

ومن جهود الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في هذا الباب تأليفه لكتاب " الطليعة في الرد على غلاة الشـيعة"، وقد بيَّن في مقدمة كتابه سـبب تأليفه، فقال: (ولقد عظمت المصـيبة واشـتد خطر ما حذرنا رسـول الله ﷺ مِن الكذب عليه، حتى أصـبحت الأحاديث المكذوبة بضـاعة كثير من الواعظين وغيرهم مِن المتمذهبين، لا سـيما في باب المناقب، فقد توسـع الناس في ذلك، حتى أفضــى ذلك إلى تضليل كل طائفة الأخرى.

ولما كان غلاة الشـيعة مِن أعظم الناس كذباً على رســول الله ﷺ، لاسـيما في فضـــائل أهل البيت عليهم الســلام، حتى إنهم نسـبوا لهم ما يحط مِن قدرهم، وربما أفضــى ذلك إلى الشـرك بالله، وليس ذلك بغريب، فقد ادعوا لعلي رضـــي الله عنه الربوبية وهو حي، فلما نهاهم مراراً فلم ينتهوا أمر بأخاديد فخدت وأضرم الناس فيها وحرقهم قائلاً:

لـمـا رأيـت الأمـر أمـراً مـنـكـراً   أجـجـتُ نـاري ودعـوت قـنـبـراً [٣]

---

(١) هو عبدالله بن المبارك بن واضـــح، الإمام شـــيخ الإســـلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، أبو عبدالرحمن الحنظلي ثم المروزي، الحافظ الغازي، أحد الأعلام، توفي سنة ١٨١هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٨ / ٣٧٨ – ٤١٨.

(٢) انظر: السخاوي: فتح المغيث، ج ٢، ط ١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٦هـ، ص ١١٢.

(٣) وهذه القصـــة ذكرها الحافظ ابن حجر – رحمه الله – فقال: (... أصـــله ما رويناه في الجزءِ الثالث مِن حديث أبي طاهر المخلص مِن طريق عبدالله بن شـــريك العامري عن أبيه قال: قيل لعلي أن هنا قوماً على باب المســـجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم ويلكم ما تقولون ؟ قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا، فقال لهم: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون، وأشـرب كما تشـربون إن أطعت الله أثابني إن شـاء وإن عصـيته خشـيت أن يعذبني، فاتقوا وارجعوا، فأبوا، فلما كان الغد غدوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال ادخلهم فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة= = فأبوا إلا ذلك، فقال يا قنبر ائتني بفعلة معهم مرورهم فخد لهم أخدوداً بين باب المســـجد والقصـــر وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء

وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، إلا أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرى أنهم يقتلون ولا يحرقون لحديث:(لا يُعذبُ بالنار إلا ربُّ النار) [١].

كل هذا وقع بسبب الغلو المنهي عنه شرعاً.

لأجل ذلك رأيت أن أجمع لي ولإخواني مِن طلبة العلم الأحاديث الضعيفة والموضوعة في فضائل أهل البيت) [٢].

وقال أيضاً: (ولولا أنني رأيت ضرر الأحاديث الموضوعة، وضلال معتقدي صحتها وتضليلهم لمن لا يقول بها، فضلوا وأضلوا، وضللوا غيرهم، وأصبحت عندهم هي العلم النافع، لولا ذلك لما تصديت لجمع هذه الأحاديث لقصر باعي وقلة اطلاعي ولكن - الله المطلع- أراه واجباً متحتماً ولا يعرف ذلك إلا من قد عرف أحوالهم وجالسهم وعرف انحرافهم) [٣].

وذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في الكتاب ثلاثة وثمانين حديثاً موضوعاً في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وأربعة أحاديث موضوعة في فضل الحسنين – رضي الله عنهما –، وثلاثة أحاديث موضوعة في فضل فاطمة – رضي الله عنها –، وأحد عشر حديثاً موضوعاً في ذكر تزويج فاطمة بعلي – رضي الله عنهما –، وختم الكتاب بذكر ستة عشر حديثاً موضوعاً وضعيفاً في فضل أهل البيت ومحبتهم.

وقد يتعجب القارئ من هذا العدد من الأحاديث الموضوعة التي ذكرها الشيخ مقبل – رحمه الله – ولكن يزول العجب عندما تقرأ كلام الإمام ابن القيم[٤] – رحمه الله – فقد قال: (وأما ما

بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمراً منكر   أوقدت ناري ودعوت قنبراً

وهذا سند حسن).

انظر: ابن حجر: فتح الباري، ١٢/٢٧٠.

(١) روى البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: لا يعذب بعذاب الله (١٤٩)، برقم (٣٠١٧) عن عكرمة: أن علياً حرق قوماً، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنتُ أنا لم أحرقهم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تعذبوا بعذاب الله) ولقتلتهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من بدل دينه فاقتلوه).

(٢) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ط ٥، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٩هـ، ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٦.

(٤) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن القيم الجوزية الحنبلي. قال الحافظ ابن حجر: (وكان جريء الجنان واسع العلم عارف بالخلاف ومذاهب السلف وغلب عليه حُب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ذلك، وهو الذي هذب كتبه، ونشر علمه... وتوفي سنة ٧٥١هـ).

انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ٣ / ٤٠٠ – ٤٠٣.

وضـعه الرافضـة في فضـائل علي فأكثر من أن يعد قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشـاد وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاثمائة ألف حديث.

ولا تستبعد ذلك فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال). [١]

وأكثر الأحاديث التي ذكرها – رحمه الله – في كتابه "الطليعة في الرد على غلاة الشـــيعة" أخذها من كتاب "الموضـــوعات " للإمام ابن الجوزي، وكتاب "الموضـــوعات" للإمام ابن الجوزي – رحمه الله – مِن أهم الكتب التي جمعت الأحاديث الموضـــوعة، وقد انتقد العلماء توســـع الإمام ابن الجوزي في كتابه الموضوعات حيث أدخل في كتابه الصحيح والحسن والضعيف، ولكن هذا بالنسبة للأحاديث الموضـــوعة المذكورة في الكتاب قليلٌ جداً، قال الحافظ ابن حجر: (فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب وقليل من الأحاديث الحسان

كحديث صـــلاة التسـبيح، وكحديث آية الكرســي دبر الصـــلاة، فإنه صـــحيح رواه النســائي وصححه ابن حبان وليس في كتاب ابن الجوزي مِن هذا الضرب سوى أحاديث قليلة جداً) [٢].

وقال الإمام الســـخاوي[٣]: (أخرج فيه كثيراً من الأحاديث الضـــعيفة التي لا دليل معه على وضـعها... بل ربما أدرج فيها الحسـن والصـحيح مِمَّا هو في أحد الصـحيحين، فضـلاً عن غيرهما وهو مع إصـابته في أكثر ما عنده توسـع منكر، ينشأ عنه غاية الضـرر من ظن ما ليس بموضـوع – بل هو صـــحيح – موضـــوعاً، مِمَّا قد يُقلِّده فيه العارف تحســـيناً للظن به، حيث لم يبحث فضـــلاً عن غيره) [٤]

وقد اعتمد الإمام ابن الجوزي – رحمه الله – في كتابه الموضـــوعات على مصـــادر ومراجع كثيرة، قال ابن عراق الكناني[٥]: (ومواد ابن الجوزي التي يســـند الأحاديث من طريقها غالباً الكامل لابن عدي والضـــعفاء لابن حبان وللعقيلي وللأزدي وتفســـير ابن مردويه ومعاجم الطبراني والأفراد

---

(١) ابن القيم: المنار المنيف في الصـحيح والضـعيف، ط ١، حلب، مكتب المطبوعات الإسـلامية، ١٤٠٣هـــ، ص ١١٦.

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢ / ٨٤٧ – ٨٤٨.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد شـــمس الدين الســـخاوي الأصـــل القاهري الشـافعي، له الكثير من المؤلفات النافعة مثل كتاب " فتح المغيث بشـرح ألفية الحديث " و " الضـوء اللامع لأهل القرن التاسع " وغيرها، توفي سنة ٩٠٢هـ.

انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ٢ / ١٨٤ – ١٨٦.

(٤) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٠١ – ١٠٢.

(٥) هو علي بن محمد بن علي بن عبدالرحمن ابن عراق الكناني، نور الدين، فقيه، وفيه قوة على نقد الشـــعر. ولد في دمشـــق ورحل إلى الحجاز، فتولى الإمامة بالمدينة وتوفي فيها. له " تنزيه الشـــريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" و " نشر اللطائف في قطر الطائف " رسالة صغيرة في تاريخ الطائف، توفي سنة ٩٦٣هـ.

انظر: الزركلي: الاعلام، ٥ / ١٢.

للدار قطني وتصـــانيف الخطيب وتصـــانيف ابن شـــاهين والحلية وتاريخ أصـــبهان وغيرهما من مصنفات أبي نعيم وتاريخ نيسابور وغيره من مصنفات الحاكم والأباطيل للجوزقاني)[1]

وقال الدكتور محمود الندوي بعد ذكره لكلام ابن عراق الكناني الســابق: (ولم يكن ابن الجوزي متقيداً بهذه المصـــادر فحســب، بل إن هنالك مصـــادر كثيرة اطلع عليها الإمام، وأفاد منها ولم يقف ابن عراق عليها، ولذلك فإن من الصـــعوبة بمكان حصـــر جميع المراجع التي أخذ منها ابن الجوزي حصراً تاماً) [2]

ولا يكتفي الشـــيخ مقبل – رحمه الله – بكلام ابن الجوزي رحمه الله، بل يذكر شـــواهد وأدلة أخرى تبين أن الحديث موضوع، ومن ذلك استعانته بالتاريخ.

مثال ذلك:

قال الشـيخ مقبل – رحمه الله – حديث: (صـلى عليَّ الملائكة وعلى علي بن أبي طالب سـبع سنين، ولم تصعد شهادة أن لا إله إلا الله إلا مني ومن علي بن أبي طالب).

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصـــح عن رسـول الله ﷺ أما الطريق الأولى: ففيها محمد بن عبيد الله قال يحيى: ليس بشـــيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وأما الثاني: فقال ابن عدي: عباد ضـعيف، غال في التشيع، قال العقيلي: هو ضـعيف يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير، وعامة ما يروي في فضائل علي عليه السلام، فقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث جداً منكره. ا هـ[3]

قلت: أبى الله إلا أن يفضـــح الكذابين، ورحم الله سـفيان إذ يقول ما ســتر الله عز وجل أحداً يكذب في الحديث[4]، ولقد صـــدق ابن المبارك حيث قال: لو همَّ رجل في الســـحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب[5].

وقال حسان بن زيد: لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ[6]. ا هـ

وصـــدق حســان بن زيد، فإن الذي يقرأ في التاريخ يعلم أن علياً وأبا بكر وبلالاً وزيد بن حارثة وخديجة وابن مســـعود وعماراً وحمزة وغيرهم كانوا قد أســـلموا مع علي فيجزم بكذب هذين الحديثين لمخالفتهما للواقع، وكذا عمر رضـي الله عنه فإنه أسـلم سـنة سـت مِن النبوة بعد أربعين رجلاً وإحدى عشر امرأة كما في الاستيعاب[7])[8].

---

(١) الكناني: تنزيه الشريعة المرفوعة، ج ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ، ص ٤.

(٢) الندوي: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، ط ١، باكستان، جامعة البنجاب، ١٤٠٣هـ، ص ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٣) ابن الجوزي: الموضوعات، ج ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٨٦هـ، ص ٣٤٠ – ٣٤١.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٤٨.

(٥) المرجع السابق، ١ / ٤٩.

(٦) المرجع السابق، ٤٩/١.

(٧) ابن عبدالبر: الاستيعاب، ج ٣، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ، ص ١١٤٥.

(٨) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٢٧ – ٢٢٨.

ومن الشـــواهد والأدلة التي عقَّب بها الشـــيخ مقبل – رحمه الله – على كلام ابن الجوزي – رحمه الله – مخالفة الحديث للواقع، ومعلوم أن من أمارات الوضع، مخالفة الحديث للواقع.

قال الإمام الســـخاوي: (قال ابن الجوزي: وكُلُّ حديث رأيتهُ يُخالف العقول، أو يناقضُ الأصول، فأعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره، أي: لا تعتبر رواته، ولا تنظر في جرحهم.
أو يكون مما يدفعه الحِسُّ والمشـــاهدة، أو مبايناً لنص الكتاب أو الســـنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، حيث لا يقبل شيء مِن ذلك التأويل، أو...) [(١)]

مثال ذلك:

قال الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في الحديث الثامن عشـــر والتاســـع عشـــر [(٢)]: (قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه، أما حديث علي (وهو رقم ١٨).

فقال الدارقطني: قد رواه سويد بن غفلة، عن الصنابحي، لم يسنده، والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي.

قال ابن الجوزي: وثم في الطريق الأول محمد بن عمرو الرومي، قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات، بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وفي الطريق الخامس مجاهيل[(٣)] (وهو رقم ١٩).

قلت: وثمَّ طرق أُخر تركتها اختصاراً وكلها قد قدح ابن الجوزي وغيره من الحفاظ في صحتها، وقد أطال الكلام أهل العلم على هذا الحديث فمنهم من حكم عليه بالوضـــع كابن الجوزي، ومنهم من قال بصحته كالحاكم، ولا يخفى تساهله في تصحيح الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة، ولذلك لا يعتمد المحدثون على تصحيحه.

أما ابن حجر والسيوطي فقد حكما على الحديث أنه من قسم الحسن لكثرة طرقه، وقد تعقبهما العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني[(٤)] – رحمه الله – وبين أنه لا يصـــح منها طريق، ذكر هذا في تعليقه على "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضـــوعة"[(٥)]، وكذا صـــاحب "أســـنى المطالب في

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٢٨ – ١٢٩.

(٢) وهما حديث: (انا دار الحكمة وعلي بابها)، وحديث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتي الباب).

(٣) ابن الجوزي: الموضوعات، ٣٥٣/١.

(٤) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد بن أبي بكر المعلمي عالم محقق في الفقه والنحو، مبرز في علوم الحديث، بل هو ذهبي العصـــر، له مؤلفات مشـــهورة وتحقيقات نافعة مثل كتاب " التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل "، توفي سنة ١٣٨٦هـ.
انظر: الأكوع: هجر العلم ومعاقله، ٣ / ١٢٦٦.

(٥) الشـــوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضـــوعة، ج ، ط ٣، تحقيق المعلمي، بيروت، المكتب الإســـلامي، ١٤٠٧هـ، ص٣٦٩.

أحاديث مختلفة المراتب"[١] ذكر أنه موضـــوع، وعاب على من ذكره في كتابه مِن الفقهاء كابن حجر الهيتمي[٢].

قلت: ولا يخفى أن هذا الحديث قد خالف الواقع، فلو كانت الشريعة جاءتنا مِن قبل رسول الله ﷺ عن علي لاحتمل أن الحديث له أصـل، ولكن مادام أن أمير المؤمنين علياً – رضـي الله عنه – لم يحط بالشريعة كلها، وقد كان يطلب من الصحابة الحديث كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "رفع الملام عن الأئمة الأعلام".[٣]

أقول: ومما يدلنا أن الحديث قد خالف الواقع ما رواه أمير المؤمنين علي – رضـي الله عنه – عن رسـول الله ﷺ مِن الحديث، فقد ذكر بعض المترجمين له – رضـي الله عنهم – أنه روى خمسمائة وستة وثمانين حديثاً، فهذا يدل دلالة واضحة أن الحديث ليس بصحيح، لأنه قد نقل إلينا عن سائر الصحابة – رضي الله عنهم – أضعاف ما رواه علي – رضي الله عنه – ولسنا نحسد أمير المؤمنين على ما أعطاه الله مِن النظر الثاقب والرأي الصائب والفهم الصحيح، ولكننا نريد أن نبين للناس الأحاديث الموضوعة التي لبست على كثير مِن الناس دينهم، والله المستعان).[٤]

وبين – رحمه الله – حال كثير من المفسرين الذين بضاعتهم في الحديث مزجاة، فيذكرون في تفاسيرهم الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة، فقال: (جرت عادة كثير مِن المفسرين أنهم يذكرون ما بلغهم عن نبي أو صحابي أو تابعي أو غيره سـواء كان صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، ألا ترى أن بعضهم قد فرق في تفسيره الحديث الموضوع في فضل كل سورةِ من القرآن، من قرأ سورة كذا وكذا فله مِن الأجر كذا وكذا، وقد اتهم به المحدثون نوح بن أبي مريم أو ميسرة بن عبدربه، وقد قسمه الزمخشري في آخر كل سورةِ، دع عنك القصص الإسرائيلية التي ليس لها أصل مِن الصحة.

فلقد مُلئت بها التفاسير، قيض الله من يبين غثها من سمينها وصحيحها من سقيمها، وأعظم من ذا وذاك من يصحح الحديث الضعيف أو الموضوع الموافق لمذهبه، ويضعف الحديث الصحيح المخالف لهواه...) [٥]

---

(١) درويش: أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٩٢.

(٢) هو شـهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي، الإمام العلامة البحر الزاخر، ومن مؤلفاته " تحفة المحتاج لشرح المنهاج " و " الزواجر عن اقتراف الكبائر " و " المنهج القويم في مسائل التعليم "، وتوفي سنة ٩٧٤هـ.

انظر: العكري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج ٨، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ، ص ٣٧٠.

والزركلي: الإعلام، ١ / ٢٣٤.

(٣) ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، بيروت، المكتبة العصرية، ص ١٦.

(٤) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٣٢ – ٢٣٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

ثم ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – مثالاً لحديث موضوع أورده بعض المفسرين له علاقة بموضوع الكتاب، فقال – رحمه الله –: (... ما ذكره بعض المفسرين في سبب نزول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

عن ابن عباس – رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد والناس يصلون بين راكع وساجد وقائم وقاعد، وإذا مسكين يسأل، فدخل رسول الله ﷺ فقال: (أعطاك أحد شيئاً) قال: نعم، قال: (من ؟) قال: ذلك الرجل القائم، قال: (على أي حال أعطاكه ؟) قال: وهو راكع، قال: وذلك علي بن أبي طالب قال: فكبر رسول الله ﷺ وقال:﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

موضوع، قال ابن كثير – رحمه الله – هذا إسناد لا يفرح به[١]

قلت: لأن فيه محمد بن السائب وهو متروك، ثم قال – رحمه الله –: ثم رواه ابن مردويه مِن حديث علي بن أبي طالب نفسه وعمار بن ياسر، وأبي رافع، وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها، وقد تقدم أن قال: وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]

فقد توهم بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ﴾ من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ أي: في حال ركوعهم، ولو هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره، لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه مِن أئمة الفتوى. ا هـ كلامه رحمه الله[٢].

وبهذا يتضح لك أنه لا ينبغي الاعتماد على شيء من الأحاديث الموجودة في التفاسير حتى يعلم ما قال المحدثون – رحمهم الله – في درجة هذا الحديث، لأن الصحيح مِن أسباب النزول والتفسير النبوي قليل...) [٣].

ويجمع – رحمه الله – أحياناً كلام علماء الجرح والتعديل في راوٍ من الرواةِ لغرض من الأغراض.

مثال ذلك:

قال– رحمه الله – (قد اطلعت على كتاب يسمى "المراجعات" لبعض الإمامية فأثنى على جابر [٤] وهذا كتابه مملوء بالثناء على أناس مجروحين، والطعن على صحابة سيد المرسلين.

لذلك رأيتُ أن أنقل لك ما تكلم به علماء الحديث في جابر الجعفي ليتضح لك كذب صاحب "المراجعات"، ولقد اغتر بهذا الكتاب كثير مِن الناس، لأنه بصفة سؤال وجواب بين

---

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ٣، ط ٢، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ، ص ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ٢ / ١١٣.

(٣) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٤) وهو جابر الجعفي.

صـــاحب المراجعات وشـــيخ الأزهر، فيظن المطلع عليه أنه قد اتفق عليه هو وشـــيخ الأزهر، خصوصاً من لا يعرف كذب الرافضة قديماً وحديثاً). [١]

ثم ذكر الشيخ – مقبل – أقوال أئمة الجرح والتعديل في جابر الجعفي.

مثال آخر:

قال – رحمه الله –: (أما "المجموع" المنســـوب إلى الإمام زيد بن علي – رحمه الله–، فيجدر بنا أن نتحدث عنه، حيث إن الصحيفة[٢] قد طبعت معه مرتين.

والشــي بالشــيء يذكر، وحيث إن المعلق عليه وهو عبدالواســع الواســعي حمل على علماء الحديث وقال: إنهم نقموا على أبي خالد الواســطي الراوي "للمجموع" عن زيد بن علي على محبته لأهل البيت، وهكذا عادتهم أنهم يقدحون بمجرد المخالفة للمذهب ولو كان حقاً، ويعدلون من كان من أشـــياعهم ولو كان باطلاً..إلخ ما ذكره في أول "المجموع" من (ص ١٤ إلى ص ١٦) كلها مجادلة بالباطل، والآن أفذكر لك كلام المحدثين في أبي خالد حتى يظهر لك رميه للمحدثين بما لم يقولوا، وحتى يتضح لك أن العمل بالأحاديث الموجودة في "المجموع" مشكلٌ جداً حتى يعلم من خرجه من علماء الحديث) [٣]

ثم ساق الشيخ – رحمه الله – أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي خالد الواسطي.

ولا يكتفي الشيخ مقبل – رحمه الله – بإيراد الحديث الموضوع وبيان . حاله وذكر عواره، بل يعلق بتعليقات جميلة عقدية أو فقهية.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (قول علي: (خرجت مع رسول الله ﷺ ذات يوم نمشي في طرقات المدينة، إذ مررنا بنخل من نخلها صـــاحت نخلة بأخرى: هذا النبي المصـــطفى وعلي المرتضـــى، ثم جزناها صــاحت ثانية بثالثة: هذا موســى وأخوه هارون، ثم جزناها فصــاحت رابعة بخامسة: هذا نوح وإبراهيم، ثم جزناها فصاحت سادسة بسابعة: هذا محمد سيد المرسلين وهذا علي سيد الوحيين، فتبسم رسول الله ﷺ ثم قال: (يا علي إنما سُمي نخل المدينة صيحاناً، لأنه صاح بفضلي وفضلك))

قال ابن الجوزي: هذا من أبرد الموضـوعات وأقبحها، فلا رعى الله من عملها، ولا نشـك أنه من عمل الذراع، وقد ذكرنا عن الدارقطني أنه قال: هو دجال كذاب[٤]

---

(١) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٤٠.

(٢) يقصد صحيفة علي بن موسى الرضى.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٤) ابن الجوزي: الموضوعات، ١/٣٦٩.

قلت: ولا سامح الله من نقله، لأجل الاحتجاج به، ولقد عرف بولس سلامة النصراني سخافة عقول الشيعة، ونظم هذه الأحاديث الموضوعة في كتاب سماه "عيد الغدير" فترى الشيعة معجبين بذلك الكتاب ويقولون: لقد عرف فضل علي مسيحي والنواصب منكرون له، وهم لا يعلمون أن عمله مكيدة للإسلام، واقتداء بعبد الله بن سبأ وشيعته الذين لا يألون جهداً في تفرقة كلمة المسلمين، والذين كانوا سبباً في إشعال الفتن بين المسلمين من وقت الخليفة الراشد عثمان بن عفان – رضي الله عنه – إلى يومنا هذا.

فما أشبه بولس بسلامة صاحب الكتاب المسمى بـــ "عيد الغدير" ببولس اليهودي الذي زعم أنه دخل في النصرانية، وكان ذلك منه مكيدة، ليفسد على النصارى دينهم.

وهكذا فعل بولس سلامة، ولكن غلاة الشيعة لا يعقلون، وليتهم عرضوا دعوى بولس سلامة أنه يحب علياً على قول الله سبحانه وتعالى: (وَلَن تَرْضَى عَنكَ اليَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ) [البقرة: ١٢٠] ليتضح لهم كذبه والله المستعان)[١]

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –:(قول أنس رضي الله عنه: كنت عند النبي ﷺ فرأى علياً مقبلاً، فقال: (أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة).

قال ابن الجوزي، هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه مطر، قال أبو حاتم ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، فلا يحل الرواية عنه[٢].

وبهذا الحديث، والحديث الذي بعده، وما أشبههما مِن الموضوعات استدل غلاة الشيعة على أن قول علي رضي الله عنه حجة، وأنه معصوم لا يجوز مخالفة قوله، وهذان القولان أحقر من أن يشتغل بالجواب عنهما، وكفى بهما دلالة على سخف عقول الرافضة القائلين بهما، وكيف وجمهور الأمة لم يقولوا بحجية إجماع الخلفاء الأربعة فضلاً عن قول أمير المؤمنين رضي الله عنه منفرداً.

أما جماعة من الزيدية فهم يقولون بأن قوله حجة إذا وافق ما يذهبون إليه، ولقد أعظم النكير عليهم العلامة محمد بن علي الشوكاني في كتابه"نيل الأوطار" في باب الحجر على المبذر، قال – رحمه الله –: وكثيراً ما ترى جماعة مِن الزيدية في مؤلفاتهم يجزمون بحجة قول علي إن وافق ما يذهبون إليه ويعتذرون عنه إن خالف بأنه اجتهاد لا حجة فيه. ا هـ[٣] كلامه رحمه الله.)[٤].

مثال آخر:

---

(١) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٣٦ – ٢٣٧.

(٢) ابن الجوزي: الموضوعات، ١ / ٣٨٣.

(٣) الشوكاني: نيل الأوطار، ج ٥، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، ص ٣٤١.

(٤) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٥٢.

قال الشيخ مقبل – رحمه الله –: (حديث: خطب أبو بكر وعمر فاطمة، فقال النبي ﷺ: (هي لك يا علي لست بدجال).

قال ابن الجوزي: هذا الحديث موضوع، وضعه موسى بن قيس، وكان مِن غلاة الروافض، وقد غمض في هذه المديحة لعلي أبا بكر وعمر.

قال العقيلي: وهو يحدث بأحاديث رديئة بواطيل.(١)

ثم قال الشيخ مقبل – رحمه الله – مُعلقاً على هذا الحديث، مبيناً حكم زواج الفاطمية بغير الفاطمي: (ومن هذا الحديث وأمثاله من الموضوعات أخذ بعض متعصبي الشيعة تحريم الفاطمية على غير الفاطمي، والتحقيق أنه لو صح لما دلَّ على ذلك، ولقد أحسن العلامة المقبلي اليماني حيث قال في الكلام على هذه المسألة في كتابه "العلم الشامخ" (ص ٣٥٣)...).

ثم ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – كلاماً طويلاً للعلامة المقبلي اليماني، ثم قال: (وهذه المسألة قريبة العهد، كما يقول المقبلي – رحمه الله تعالى – ولم تكن عند أهل بيت النبوة، ففي المحبر (ص ٤٣٧): وتزوجت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – عمر بن الخطاب،...).

ثم نقل الشيخ مقبل – رحمه الله – بقية كلام محمد بن حبيب البغدادي الذي يشتمل على أخبار زواج كثير من العلويات بغير العلويين، ثم علق على هذا الواقع وهو ينظر إلى واقع مرير يراه في صعدة مسقط رأسه وفي كثير من المحافظات اليمنية: (فأنت تجد هؤلاء الذين يزعمون أنهم سادة، وليس لهم مِن السيادة، ينهونا معشر القبائل عن التعصبات القبلية، وهم أشد الناس تعصباً، أو ليس الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ١٠﴾ [الحجرات: ١٠]ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾ [الحجرات: ١١] ويقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣]) (٢)

ثم ختم كلامه– رحمه الله – بنقل استنكار العلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني لهذه المسألة، وهو من أهل بيت النبوة.

وفي ختام هذا المبحث أُجيب على سؤال قد يطرأ في أذهان بعض القراء، وهو هل الشيخ مقبل – رحمه الله – يحكم على جميع الأحاديث الواردة في فضل علي بالوضع أو الضعف؟

فالجواب: أن الشيخ مقبل – رحمه الله – قد جمع في عددٍ من كتبه الأحاديث الصحيحة في فضائل أهل البيت ومنهم علي بن أبي طالب والحسنان، فقد قال – رحمه الله – في تحقيقه للرسالة الوازعة

---

(١) ابن الجوزي: الموضوعات، ١ / ٣٨٢.

(٢) الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ص ٢٤٦ – ٢٥٢.

للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين ليحيى بن حمزة: (فبما أن يحيى بن حمزة قد ذكر جملةً من الأحاديث الموضوعة في فضل علي رضي الله عنه وهذا دليل على عدم معرفته بعلم الحديث كما قُلنا في " رياض الجنة " وقد شرح الأربعين السيلقية التي تُسمى عند المحدثين بالأربعين الودعانية وهي موضوعة وضعها زيد بن رفاعة وسرقها منه ابن ودعان كما في ميزان الاعتدال[١] بما أن الرجل لم يهتد ولم يوفق للأحاديث الصحيحة فقد رأيتُ أن اكتب نُبذةً من فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب محتسباً الأجر والثواب وإرغاماً للشيعة فإنهم لا يحبون أن يذكر أهل السنة فضائل علي رضي الله عنه من أجل أن يرموهم ببغض أمير المؤمنين رضي الله عنه) [٢].

ثم ساق – رحمه الله – جملةً من الأحاديث الصحيحة في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقال الشيخ مقبل – رحمه الله – بعد أن ساق جملةً من الأحاديث الصحيحة في فضل الحسنين: (فهذه جل الأحاديث الثابتة في فضل الحسنين رضي الله عنهما، وهي تُغني عن أكاذيب الشيعة التي اختلقوها. فالحمد لله لم يزل العُلماء يحذرون عن أكاذيب الشيعة وينفون أباطيلهم ويُبينون للناس أنَّ الرافضة أكذب الناس فانتزعت ثقة المسلمين من أحاديث الرافضة وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [يونس: ٦٩].

هذا مما ينبغي أن يُعلم أن الحسنين رضي الله عنهما إمامان من أئمة أهل السنة وأنهما بريئان من غلو الرافضة وكذبهم وخرافاتهم، فالرافضة في وادٍ وأهل بيت النبوة في واد) [٣].

وعقد – رحمه الله – في كتابه " صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال" أبواباً في فضائل علي بن أبي طالب وفاطمة والحسن وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ثم ذكر باباً في فضائل أهل البيت عموماً [٤].

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ٢ /٥٣.

(٢) الوادعي: إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن، ط ٣، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٣٤هـ، ص ٨٢ – ٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٩.

(٤) الوادعي: صعقة الزلزال لنسف أباطيل الرفض والاعتزال، ٢ / ١٨١ – ٢٢٤.

المبحث الرابع:

جهود الشيخ مقبل الوادعي في علم الرجال

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتاب رجال الحاكم في المستدرك

المطلب الثاني: كتاب تراجم رجال الدار قطني

المطلب الثالث: كتاب نشر الصحيفة في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة

المطلب الأول

كتاب رجال الحاكم في المستدرك

علم الرجال لـه مكانـة عظيمـة، ومنزلـة رفيعـة، تميَّز بمعرفتـه ثلـةٌ من العُلمـاء، والأئمـة النُبلاء، فحفظوا لنا بهذا العلم صـحيح الحديث، وعرفوا سـقيمه بالنظر إلى رجال الأسـانيد، حتى قال علي بن المديني: (علم الرجال نصف علم الحديث) [1]، وقال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ معلقاً على كلام علي بن المديني: (هذا في زمانه رحمه الله، وأما نحنُ فنسـتطيع أن نقول: علم الرجال تسـعة من عشـرة، لبُعدنا عن ممارسـة هذا الفن، ولنزول بعض الأسـانيد كأسـانيد الخطيب والبيهقي والحاكم والدارقطني ومن كان في طبقاتهم...) [2].

وقال الفضـــل بن دُكين[3]:(لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن حافظ لـه أمين عليه، عارف بالرجال)[4].

وقال أبو الحسـين ابن الدمياطي[5]: (علم الحديث من أشـرف العلوم قدرا، وأكملها شـرفاً وذُخرا، لاسيما معرفة تراجم العُلماء، وأحوال الفضلاء) [6].

وقال الشـيخ عبدالمحسـن العباد[7]: (علم الرجال يشـتغل فيه الرجال، وليس كل أحد يصـبر هذا الفن) [8].

وكل من جالس الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ عرف تمكنه من علم الرجال، وقد قال أحد طلابه الذين لازموه وترجموا لـه وهو الباحث حميد العتمي: (... إنـه في علم الرجال آية باقية ناطقة بأنـه أعجوبة في ســـعة حفظـه لهم، ووفرة معرفته بأحوالهم، ونفاذ الهمة في البحث عنهم والتحقيق، فمثلاً بحث الشـيخ عن يحيى بن يعلى الأسـلمي القطواني شـهراً وهو علة حديث في فضـل علي ثم رحل لينظره في "تهذيب الكمال" من المدينة إلى مكتبة الحرم المكي.

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ص ٣٢٠.

(٢) الوادعي: تراجم رجال الدارقطني، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٠هـ، ص ٢.

(٣) هو أبو نعيم الفضـل بن دكين، الحافظ الكبير، شـيخ الإسـلام، الفضـل بن عمرو بن حماد بن زهير القرشـي. قال عنه الإمام الذهبي: (كان من أئمة هذا الشأن وأثباتهم) توفي سنة ٢١٩هـ.
انظر: سير أعلام النُبلاء، ١٠ / ١٤٢ – ١٥١.

(٤) المزي: تهذيب الكمال، ج ١، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، ص ١٦٢.

(٥) هو أحمد بن أيبك بن عبدالله الحسامي الدمياطي أبو الحسين، المحدث، الحافظ، المفيد، توفي سنة ٧٤٩هـ.
انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ١ / ١٠٨.

(٦) ابن الدمياطي: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ج ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٥.

(٧) هو الشيخ المحدث العلامة عبدالمحسن بن حمد العباد، المولود سنة ١٣٥٣هـــ، ومن مؤلفاته " عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر " و " فضل المدينة وآداب سكنها وزيارتها ".

(٨) العميسان: إتحاف العباد، ط ١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٦هـ، ص ١٤.

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

ويهتم بعلم الرجال بالغ الاهتمام لا يألوه جهداً حفظاً وتحريراً وتهذيباً ودراسةً وتقويماً وتوفيقاً بين كلام أئمة الجرح والتعديل.

فالشيخ موسوعة أو دائرة معارف في حفظ الرجال ومعرفة أحوالهم وأعيانهم وكُناهم وأنسابهم وبلدانهم وطبقاتهم ومعرفة المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق.

ثم لا يقتصر ذلك على رجال الصحيحين فقد ألم بهم أو بكثير منهم كثيرٌ من طلبة الشيخ وإنما تجاوز إلى رجال "ميزان الاعتدال" للذهبي، ورجال الدارقطني، وله كتابات في ذلك). [1]

ولقد صدق الشاعر في مرثيته الجميلة حين قال معبراً عن مدى إعجابه بحفظ الشيخ ومعرفته بالرجال:

يُغربل أقوال الرسول بحنكةٍ وحزمٍ حصيفٍ تتقيه الرواسب

إذا قال "بسم الله" في بحث مسندٍ تنحت عن الإسناد تلك الشوائب

يُعدد أسماء الرجال كأنهم بنو عمه أو هم إليه الأقاربُ [2]

وللشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في هذا العلم جهود عظيمة، ومشاركات قيمة، بدأها بكتابه "رجال الحاكم في المستدرك" وقد بين ــ رحمه الله ــ سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال: (البحث في رجال "المستدرك" متعبٌ خصوصاً مشايخ الحاكم ومشايخ مشايخه، وما أكثر الباحثين الذين يتهربون من الكلام على مشايخ الحاكم ومشايخ مشايخه، وقد كُنتُ في تتبعي لما سكت عليه الذهبي وفيه كلام أنظر أعلى السند، وأهاب البحث في أسفله ثم رأيتُ أن لابد من التعرف عليهم، ولا يكون ذلك إلا بالترجمة لهم، فاستعنتُ بالله ويسر الله وله الحمدُ والمنة والفضل مع ما حصل من التعب والمشقة)[3].

وقد واجهته رحمه الله صعوبات أثناء البحث لخصها بعبارات تُبين الجهد الذي بذله لإتمام هذا الكتاب، فقال: (منها: التصحيفات، فقد أتعبتني وكنتُ أرجع إلى مشايخه والرواة عنه، وأبحث

---

(١) العُتمي: الإبهاج، ص ٨٤ . ٨٥.

(٢) المنصوري: الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ط ١، الرياض، دار الكيان، ١٤٢٨هـــ، ص ٢٦ . ٢٧.

(٣) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ج ١، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٩هـ، ص ١٦.

عنه في موضع آخر من "المستدرك" وفي كتب البيهقي، "معجم الطبراني الكبير" فأقف على الحقيقة بعد مشقة[1].

ومنها: أوهام الحاكم فإن له أوهاماً في الرجال كما حصلت له أوهام على الأحاديث، فذلكم الحافظ عبدالغني بن سعيد[2] يذكر له أوهاماً في الرجال في كتابه "المدخل" نحو خمسة وخمسين وهماً[3].

ومنها: النسبة إلى جد أعلى، تحتاج إلى كثرة المراجعة في "المستدرك" لعله يذكره في مكان آخر على ما هو عليه، وكذا المراجعة في كتب الرجال لعله يذكره على ما هو عليه.

ومنها: قلة المراجع فلم يتيسر "مختصر تاريخ نيسابور".

وهناك أشياء تشتبه عليَّ فأكتبها على الاحتياط، وأترك بياضاً حتى ييسر الله بترجمة ذلك الراوي أو يُعرف أنه الذي ترجمتُ له.

ومنها: الاختلاف في النسبة فتارةً يقول: فلان المؤذن، وأخرى المقرئ، وهو واحد مؤذن ومقرئ. على أنني أحمد الله فقد عثرتُ أنا وإخواني في الله الذين ساعدوني على أسماء كثيرة، قال كثير من الباحثين الذين سبقونا: إنهم لم يجدوها والفضل في هذا لله وحده)[4].

---

(١) ومن أمثلة ذلك ما ذكره رحمه الله في ترجمة يزيد بن عبدربه الجرجسي، فقال ـ رحمه الله ـ: (قال الحاكم ـ رحمه الله ـ (ج ٣ ص ١١٦ ح ٤٦١٤): حدثنا أبو النضر الفقيه وأبو الحسن العنزي قالا ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا سعيد بن عبدالله الجرجسي.

بعد تعب شديد في البحث رأيتُ أن هذا وهم من الحاكم أو تصحيف من غيره.

والصواب: يزيد بن عبدربه الجرجسي.

ولي برهنان على ذلك، أحدهما: "الأنساب" للسمعاني مادة جرجس فإنه ذكر يزيد وحده.

الثاني: "تهذيب الكمال" ذكره وذكر من شيوخه: محمد بن حرب الزبيدي ومن الرواة عنه عثمان بن سعيد الدارمي.

ويزيد بن عبدربه من رجال التهذيب).

انظر: رجال الحاكم في المستدرك، ٢ / ٣٨٦

(٢) هو عبدالغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان، الإمام الحافظ الحجة النسابة، محدث الديار المصرية، أبو محمد الأزدي المصري صاحب كتاب " المؤتلف والمختلف "، توفي سنة ٤٠٩هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ٢٦٨ – ٢٧١.

(٣) قال الإمام الذهبي: (ولعبدالغني جزء بين فيه أوهام كتاب " المدخل إلى الصحيح " للحاكم يدل على إمامته وسعة حفظه.

قال عبدالغني: لما رددتُ على أبي عبدالله الحاكم الأوهام التي في المدخل بعث إلي يشكرني ويدعو لي، فعلمتُ أنه رجل عاقل).

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٧ / ٢٦٩ – ٢٧٠.

(٤) رجال الحاكم في المستدرك، ١٦/١ . ١٧.

ورغم هذه المشقة والصعوبات التي واجهته ـــ رحمه الله ـــ أثناء البحث في رجال الحاكم في المستدرك، فقد استفاد فوائد عظيمة يُرحل إليها، عبّر عنها بقوله: (ولا تحسبن أن فائدة ذلك مقصورة على رجال الحاكم، فابن حبان والدارقطني هما من شـــيوخ الحاكم، والطبراني وابن عدي والطبري من شـــيوخ شـــيوخه، فمعنى هذا أنك تجد غالب رجال هؤلاء في رجال الحاكم، والبيهقي وأبو عثمان الصـــابوني من تلاميذ الحاكم وأبو نُعيم أحمد بن عبد الله صـــاحب "الحلية" ومحمد بن إســحاق بن مندة من معاصـــريه، وابن عبدالبر والخطيب ليس بينهما وبين الحاكم إلا راوٍ واحد، فالخطيب يروي في "التاريخ" عن شيخه عن الحاكم.

ولو شـئتُ لقلتُ: إن كثيراً من نقاد الحديث وجهابذته من بعد أصـحاب الأُمهات السـت إلى الحـاكم قـد احتوى عليهم هـذا الكتـاب الـذي وُضـــع لتراجم رجـال الحـاكم الـذين لم يترجموا في " تهذيب التهذيب ".

والحمدُلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله) [١].

وبعد هذا الجهد أصبح للشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ خبرة كبيرة في مستدرك الحاكم ورجاله و طريقته في سوق الأسانيد التي قد تخفى على بعض طلاب العلم والباحثين، قال ــ رحمه الله ــ: (ربما ترى في وســط الســند: حدثنا فلان فيظن الباحث أنه شـــيخ الذي قبله، وهذا هو المعهود ولكن مع الممارسة عُلم أنه شيخ الحاكم وأنه قد حول السند بدون (ح) وهذا يُعرف بمعرفة شيوخ الحاكم). [٢]

وقد ذكر ـــ رحمه الله ـــ في مقدمة كتابه أسماء بعض الكتب التي ترجمت لرجال الحاكم الذين لم يترجموا في "تهذيب التهذيب" وقد بلغت تسعة وثلاثين كتاباً. [٣]

وأهم الكتب التي رجع إليها وأكثر من النقل منها كتب الإمام الذهبي "ســـير أعلام النُبلاء" و "ميزان الاعتدال" و "تاريخ الإسلام"، و"العبر" و "تذكرة الحفاظ"، وبين ــ رحمه الله ــ سبب اقتصاره في الغالب أثناء ذكره لترجمة الراوي على كلام الذهبي، فقال: (وقد اقتصـــرتُ في الغالب على عبارات الحافظ الذهبي في أول الترجمة لأمرين:

الأول: الرغبة في الاختصار

الثاني: أني لا أجد في بعضهم توثيقاً للمتقدمين.) [٤]

ويذكر ـــ رحمه الله ـــ بعض عبارات الذهبي في الثناء على بعض رجال الحاكم في المستدرك رغم عدم اقتناعه بهذا الثناء، لما عُرف به هذا الراوي من انتســـابه لبعض الفرق المبتدعة، فقال . رحمه الله ــ: (قد يذكر الحافظ الذهبي ــ رحمه الله ــ بعض المحدثين الصوفية ويثني عليهم ويصفهم

---

(١) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١٧/١.

(٢) المرجع السابق، ٢١/١.

(٣) المرجع السابق، ١ / ٢٢ – ٢٣.

(٤) المرجع السابق، ١ /١٥.

بأوصـــاف ضـــخمة، فأنقل كلامه كما هو غير مقتنع به، فإن التصـــوف مبتدع، ولقد أحســـن الإمام الشـــافعي إذ يقول: لو أن رجلاً تصـــوف في أول النهار لما جاء آخره إلا وهو أبله. أو بهذا المعنى، ذكره ابن الجوزي في مقدمة "صفة الصفوة"[١].

وقـال مروان بن محمـد الطـاطري: ثلاثـة لا يؤتمنون: الصـــوفي، القصـــاص، مبتـدع يرد على المبتدعة.

ذكره عنه القاضي عياض في "ترتيب المدارك" في ترجمة مراون بن محمد[٢].

فالحافظ الذهبي رحمه الله يُطلق العبارات الضـــخمة على المبتدعة وإليك مثال على ذلك، "في الســـير" (ج ١١ ص ٥٤٦) يثني على الجـاحظ وهو عمرو بن بحر فيقول: العلامـة المتبحر ذو الفنون!

وفي "لســـان الميزان"[٣] للحـافظ ابن حجر مـا يـدل على كفره، فمثـل هـذا مـا يُعظم ولا كرامـة. وهكذا الصوفية المبتدعة لايستحقون التعظيم وإن كانوا بين مستقل في البدع ومستكثر) [٤].

وقد سلك الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترتيب أسماء رجال الحاكم في المستدرك طريقة تختلف عن الطرق التي اتبعها المؤلفون في كتب الرجال؛ إذ يرتبون الأســـماء حســـب الحروف الهجائية، أما الشيخ ـــ رحمه الله ـــ فقد قال في مقدمة كتابه: (رتبتُ – بحمد الله – على ترتيب "تقريب التهذيب" فإنه الذي قد أَلِفَهُ الباحثون، إلا عبد الله وعبد الرحمن فإني أُقدمهما للحديث الذي رواه مسلم ـــ رحمه الله ــــ (ج ٣ ص ١٦٨٢) بتحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي: حدثني إبراهيم بن زياد والملقب بســـيلان أخبرنا عباد بن عباد عن عُبيد الله بن عُمر وأخيه عبد الله ســـمعه منهما ســـنة أربع وأربعين ومائة يحدثان عن نافع عن بن عُمر قال: قال رســـول الله ﷺ: (إن أحب أســـمائكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن).

وهكذا لم أُقدم في حرف الميم المحمدين وحديث: (أحب الأســـماء إلى الله ما حُمّد أو عُبّد): موضوع[٥] ؛ فلذلك قدمنا الألف بعد الميم ومشينا على ترتيب الأحرف والحمدُ لله.) [٦]

---

(١) ابن الجوزي: صفة الصفوة، ج ١، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٩هـــ، ص ٢٥. ولفظه (التصوف مبني على الكسل ولو تصوف رجل أول النهار لم يأتي الظهر إلا وهو أحمق)

(٢) القاضـــي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المســـالك، ج ٣، ط ٢، المغرب، وزارة الأوقاف والشـــؤون الإســـلامية، ١٤٠٣ه، ص ٢٢٦.

(٣) ابن حجر: لسان الميزان، ج ٦، ط ١، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣ه، ص ١٨٩.

(٤) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١/١٤ – ١٥.

(٥) قال الشيخ الألباني ـــ رحمه الله ـــ: (لا أصل له كما صرح به السيوطي وغيره (انظر "كشف الخفاء") (١/٣٩٠، ٥١) وقد أخطأ المنذري ـــ رحمه الله ـــ خطأً فاحشاً حيث ذكره في "الترغيب" (٣ /٨٥)). انظر: الألباني: الضعيفة، ٥٩٥/١.

(٦) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١ /١٨.

وجرت عادة الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في هذا الكتاب على الاكتفاء بالنقل عن عُلماء الجرح والتعديل، ولكنه عند اختلافهم يرجح بين أقوالهم، مدعماً القول الراجح بالدليل.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة إبراهيم بن أبي ليث: (قال الحاكم ـ رحمه الله ـ (ج ١ ص ٢٩٨ ح ٧١١): فحدثنا علي بن حمشاذ ثنا يزيد بن الهيثم ثنا إبراهيم بن أبي ليث. ترجمه الذهبي في "الميزان"[١] والحافظ في "لسان الميزان"[٢] مختلف فيه والراجح أنه متروك إذ الجرح فيه مفسر.

توفي سنة أربع وثلاثين ومائتين)[٣].

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في ترجمة حسان بن غالب: (قال الحاكم ــ رحمه الله ــ (ج ٤ ص ٥٣ ح ٦٦٧٨):

حدثنا بصحة ذلك أبو جعفر البغدادي ثنا يحيى بن عثمان بن صالح السهمي ثنا حسان بن غالب.

ترجمه الذهبي في "الميزان" [٤] فقال ــ رحمه الله ــ: حسان بن غالب عن مالك: متروك، ذكره ابن حبان فقال: شيخ من أهل مصر يقلب الأخبار ويروي عن الأثبات الملزقات لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار.

إلى أن قال الذهبي: قال الحاكم: له عن مالك أحاديث موضوعة. ا هـ

زاد الحافظ في "اللسان" [٥] جماعة من أئمة الجرح والتعديل الذين ضعفوه ثم ذكر عن ابن يونس أنه وثقه وأنه توفي في رجب سنة ثلاث وعشرين ومائتين. ا هـ المراد منه.

قال أبو عبد الرحمن: توثيق ابن يونس لا يُغني عنه شيئاً لأن الجرح فيه مُفسر). [٦]

ولا يكتفي ــ رحمه الله ــ بما يُذكر في كتب الجرح والتعديل من توثيق العُلماء لراوي من الرواة حتى ينظر في السند إلى أُولئك العُلماء، فرُبَّ توثيقٍ ينقل عن أحد من العُلماء لكن السند إليه ضعيف.

مثال ذلك:

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ٥٤/١.

(٢) ابن حجر: لسان الميزان، ١ / ٣٣٧.

(٣) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١١٢/١.

(٤) الذهبي: ميزان الاعتدال، ٤٧٩/١ – ٤٨٠.

(٥) ابن حجر: لسان الميزان، ١٨/٣.

(٦) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١ /٢٩٤ . ٢٩٥.

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة أحمد بن يوسف الهمداني: (قال الحاكم ـ رحمه الله . (ج ٣ ص ١٨٣ ح ٤٧٩٩):

حدثنا مكرم بن أحمد القاضي ثنا أحمد بن يوسف الهمداني.

ترجمه الخطيب ــ رحمه الله ــ (ج ٥ ص ٢١٨) فقال: أحمد بن يوسف أبو عبد الله التغلبي ثم ذكر له نسباً إلى عدنان.

وذكر من الرواة عنه: مكرم بن أحمد القاضـــي وغيرهم وذكر أن عبد الرحمن بن يوســـف وهو ابن خراش قال: إنه ثقة مأمون، وأن عبد الله بن أحمد قال: إنه ثقة.

قال أبو عبد الرحمن: ولكن هذا التوثيق من طريق أبي العباس بن ســـعيد وهو ابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد وهو ضعيف فالتوثيق لا يعتمد عليه) [1].

وينبه ــ رحمه الله ــ في أثناء البحث على القلب الذي يحصل في بعض الأسماء، مما يجعل الباحث ينفق جزءاً كبيراً من وقته بحثاً عن ترجمة ذلك الراوي ومع ذلك لا يهتدي إليه.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة عبد الله بن إبراهيم: (قال الحاكم ـ رحمه الله ـ (ج ١ ص ٢٧٤ ح ٦٣٨) حدثنا أبو جعفر عبد الله بن إبراهيم بن إســـماعيل بن منصـــور أمير المؤمنين في دار المنصور ببغداد.

هكذا انقلب اسم أبيه وجده، فضيع الباحث حتى وجدته في "المستدرك" (ج ١ ص ٤٦٥) و(ج ٣ ص ٩٥): حدثنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم.

وقد ترجمه الذهبي في "السير" (ج ١٥ ص ٥٥١) فقال . رحمه الله .:...) [2]

ويُنبه كثيراً على الأسماء التي تصحفت في بعض المواضع من مستدرك الحاكم.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في ترجمة أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي: (تنبيه: في (ج ١ ص ٦٨٨ ح ١٩٠٦) تصحف القطيعي إلى القعنبي) [3]

مثال آخر:

قـال – رحمـه اللـه – في ترجمـة أحمـد بن حـازم بن أبي غرزة: (تنبيـه: تصـــحف في (ج ١ ص ٧٣) غرزة إلى عروة فتنبه لهذا، وكذلك (ج ١ ص ٥٦٠)) [4]

مثال آخر:

---

(١) المرجع السابق، ١ /٢١٠.

(٢) المرجع السابق: ٣١/١.

(٣) المرجع السابق: ١٣٧/١.

(٤) المرجع السابق: ١٤٠/١.

قال ـــ رحمه الله ـــ في ترجمة أحمد بن عبيد الحافظ: (تنبيه: تصحف في (ص ٧٠٧) (عُبيد) إلى(عُبيد الله)) [١]

وبعض تراجم الرواة لم يقف عليها بنفســـه وإنما أوقفه عليها بعض طلابه، فأثبت ذلك في الكتاب على عادته في التواضع ونسبة الفضل إلى أهله، وهذا خُلق قَلَّ أن تجد له نظيراً.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة أحمد بن سهل الفقيه: (قال الحاكم ـ رحمه الله ـ (ج ١ ص ٤٥ ح ١٢):

أخبرنا أحمد بن سهل الفقيه.

وقد أوقفني الأخ / أحمد الأحمدي حفظه الله في "الإرشـــاد" للخليلي (ج ٣ ص ٩٧٤) فقال الخليلي: أبو نصر أحمد بن سهل البخاري الفقيه ثقة متفق عليه...) [٢]

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة داهر بن نوح: (قال الحاكم ـ رحمه الله ـ(ج ٣ ص ٣٥٦ ح ٥٣٣٧):

حدثنا الحسن بن محمد بن إسحاق الأزهري ثنا الحسين بن إسحاق التستري ثنا أزهر بن نوح.

والحديث أخرجه الطبراني في "المُعجم الكبير" (ج ١٧ ص ٣٦٨) من طريق الحســـين بن إســـحاق التســـتري ثنا داهر بن نوح وهذا هو الصـــواب... أفادنا بهذا الأخ / عبد الله بن محمد بن القاسم أبو عبد الرحمن العدني، أي بأن صوابه داهر بن نوح) [٣]

بل الأعجب من ذلك أنه يثبت في بعض تراجم الحاكم في كتابه الذي لم يقف عليهم بنفســـه، وإنما وقفت عليهم ووجدتهم زوجته أُم شُعيب الوادعية.

مثال ذلك:

ترجمة إبراهيم بن جعفر بن محمود الحارثي[٤]، وأحمد بن محمد بن عيســـى[٥]، وخالد بن نافع الأشعري [٦] وخشنام بن الصديق [٧].

وبعض رجال الحاكم في المستدرك لم يقف الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ على تراجمهم في كتب الرجال، فينقل حُكم الإمام الذهبي على السند الذي ورد فيه ذلك الراوي.

---

(١) المرجع السابق: ١٥٨/١.

(٢) المرجع السابق: ١٥١/١.

(٣) المرجع السابق: ٣٥٩/١.

(٤) المرجع السابق: ٩٧/١.

(٥) المرجع السابق: ١٩٠/١.

(٦) المرجع السابق: ٣٥٢/١.

(٧) المرجع السابق: ٣٥٣/١.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في ترجمة موسى بن مسكين: (قال الحاكم ــ رحمه الله ــ (ج٤ ص ٤٦٠ ح ٧٩٧٤):

حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله الشـــافعي ثنا محمد بن أحمد بن بُرد الأنطاكي ثنا محمد بن عيسى الطباع ثنا أبومعاوية ثنا عبد الله بن ميمون عن موسى بن مسكين.

لم أجد ترجمته وقد قال الذهبي عقب الحديث الذي من طريقه: إسناده مظلم)[١]

ومع كل هذا الجهد الذي بذله الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في البحث والتنقيب عن كلام العُلماء لرجال الحاكم في المســـتدرك، إلا أن الباحث يجد أن الشـــيخ ـــــ رحمه الله ـــــ لم يقف على ترجمة بعضهم.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في ترجمة عبدالحميد بن عيش بن جبر: (... ولم أجد ترجمته ولا ترجمة أبيه) [٢].

ومن القواعد المهمة التي قررها ــ رحمه الله ــ في كتابه أنه إذا جزم أحد الأئمة الحفاظ بأن في الإسناد من لا يُعرف فلا يتكلف طالب علم البحث عنهم.

مثال ذلك:

نقل الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ حُكم الحافظ ابن حجر على إسناد من أسانيد الحاكم فقال: (قال الحافظ في "التلخيص الحبير" (ج ١ ص ١٣): وفي إسناده من لا يُعرف حاله. ا هـ.

فعلى هذا فلا يضيع الوقت في البحث عن تراجمهم) [٣].

---

(١) المرجع السابق: ٣٤٧/٢.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٦ – ٧.

(٣) المرجع السابق: ١٨١/١.

المطلب الثاني

كتاب تراجم رجال الدارقطني في سننه

للإمام الدارقطني مكانة عظيمة في الحديث وعلله ورجاله، تقدم بيان شـــيءٍ منها في المبحث الأول، ومن أهم الكتب التي ألفها ــ رحمه الله ــ كتاب السنن، وقد تبوأ هذا الكتاب منزلة عظيمة عند العُلماء وشهدوا لمؤلفه بغزارة علمه، بل أصبح هذا الكتاب مرجعاً للعُلماء في بيان الأحاديث الضعيفة والمعلة والموضــوعة مرتبة على الأبواب الفقهية، مُبيناً فيه علل الأحاديث وأسـباب ضــعفها فهو يدل على عظيم معرفة الإمام الدارقطني في الفقه والحديث.

قال الخطيب البغدادي وهو يُبين مكانة الإمام الدارقطني: (ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء فإن كتاب السنن الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام) [١]

وقال أبو الطيب الطبري[٢]: (هو أمير المؤمنين في الحديث ومن تأمل سُـــننه عرف قدر علمه بمذاهب العُلماء) [٣]

وقال الحافظ ابن كثير: (له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله) [٤]

وبين شـــيخ الإســـلام ابن تيمية السـبب في تأليف الإمام الدارقطني كتابه "السُـــنن" فقال:(والدارقطني صــنف ســننه ليذكر فيها غرائب الســنن وهو في الغالب يُبين حال ما رواه وهو من أعلم الناس بذلك) [٥]

وقد اهتم العُلماء في كتاب السُــنن للإمام الدارقطني واعتنوا به عنايةً عظيمة، قال الشـــيخ شُـــعيب الأرنؤوط[٦] في مقدمة تحقيق سُـــنن الدارقطني: (وقد اتجهت عناية أهل الحديث إلى خدمة هذا الكتاب، وبيان أهميته، وتأليف الكتب عن مضامينه، من ذلك:

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ١٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٣٥.

(٢) هو الإمام العلامة، شـيخ الإسـلام، القاضـي أبو الطيب، طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عُمر، الطبري الشـافعي فقيه بغداد، توفي سنة ٤٥٠هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ٦٦٨ – ٦٧١.

(٣) المناوي: فيض القدير، ٣٧/١.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية، ج ١١، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ، ص ٣٦٢.

(٥) ابن تيمية: الرد على البكري، ج ١، ط ١، المدينة، مكتبة الغُرباء، ١٤١٧هـ، ص ٧٨.

(٦) هو الشيخ المحدث شعيب بن محرم الأرنؤوط، ينحدر نسبه من أسرة ألبانية الأصل، هاجرت إلى دمشق وأستقرت بها.

وقد بلغ ما حققه أو أشـــرف على تحقيقه، نيفاً وأربعين ومئتي مجلد من أشـــهرها تحقيقه لكتاب " ســـير اعلام النبلاء " للإمام الذهبي و " زاد المعاد في هدي خير العباد ".

١. "تخريج الأحاديث الضعاف من سُنن الدارقطني" للحافظ أبي عبد الله الغساني الجزائري المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
٢. "رجال الدارقطني" للحافظ زين الدين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ.
٣. "من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السُنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين" لمحمد بن عبد الرحمن المقدسي، المتوفى سنة ٨٠٣هـ.
٤. "السامعون لسنن الدارقطني" لعبد الرحمن بن يوسف المُزني، المتوفى سنة ٧٤٢هـ.
٥. كتاب في الأحاديث الخماسيات في "سُنن" الدارقطني، تخريج الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، كما في "المجمع المؤسس" ٢٥٦/٣
٦. "التعليق المغني على سنن الدارقطني" لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، المتوفى سنة ١٣٢٩هـ.) [١].

ومن الكتب المهمة أيضاً التي خدمت سُنن الدارقطني كتاب " تراجم رجال الدارقطني في سُننه" للشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ، وقد بين في مقدمة كتابه السبب في تأليفه، فقال: (... ولنزول بعض الأسانيد كأسانيد الخطيب والبيهقي والحاكم والدارقطني ومن كان في طبقاتهم، فرُب راوٍ يبقى الباحث يبحث عنه أياماً ورُب راوٍ ينتهي بالباحث ألا يراه.

ولصعوبة البحث في رجال المتأخرين، فخدمة لطلبة العلم، فقد قُمتُ ــ والحمد لله ــ بتراجم مختصرة لرجال الحاكم الذين ليسوا في "تهذيب التهذيب" وقد يسر الله إتمامه ثم طبعه، ثم طلبتُ من إخواني في الله الباحثين أن نترجم رجال الدارقطني الذين ليسوا من رجال التهذيب ولا من رجال الحاكم الذين ترجمتُ لهم.

والحمد لله الذي أعاننا على إكماله...) [٢]

وبين ــ رحمه الله ــ من خلال كلامه السابق أنه لم ينفرد بتأليف هذا الكتاب بل ساعده بعض الباحثين من طلابه، أشار إليهم في صفحة عنوان الكتاب الداخلية فقال:

ساهم في هذا البحث وأتمه

أحمد بن محمد القدسي	مقبول بن علي الوجيه
محمد بن عبد الله السياغي	صالح بن قايد الوادعي

وقد بين . رحمه الله . منهجه في الكتاب فقال:

١. النظر إلى رجال إسناد الحديث من"سنن الدارقطني" ــ رحمه الله ــ فإذا كان الرجل مترجماً في "التقريب" أو في "التهذيب" أو في "رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يترجموا في التهذيب" تجاوزناه إلا أن يكون مذكوراً في"سُنن الدارقطني" بغير ما هو مترجم به في "التهذيب" أو

(١) الدارقطني: السُنن، ج ١، تحقيق الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص ٣١.

(٢) الوادعي: تراجم رجال الدارقطني في سُننه، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٠هـ، ص ٢.

"رجال الحاكم " إما مصحفاً أو منسوباً إلى غير أبيه أو كان مذكوراً بنسبته أو كُنيته ويصعب الحصول عليه، فإن كان كذلك سُقنا سند حديثه إليه وكتبنا له إحالة إلى "التقريب" أو "رجال الحاكم " بعد إصلاح التصحيف أو بيان غامض وجعلنا ما في الدارقطني عنواناً لها، هذا وقد وقفنا في "السُنن" على أخطاءٍ كثيرة أثناء مرورنا عليها في بحثنا، ذكرناها في آخر الكتاب للفائدة، ولم نقصد تتبعها.

٢. إذا لم يكن من رجال "التهذيب" ولا الحاكم سُقنا السند من الدارقطني حتى نصل إليه، وسوق السند يُغني عن ذكر الطبقة إذ أن ذكر الطبقة يستلزم اصطلاحاً خاصاً بعد تتبع مشايخه ولا يخفى ما في ذلك من المشقة وقد لا يفي بالقصد.

٣. ثم تساق له ترجمة مختصرة نتحرى فيها اسم الراوي ونسبته وذكر شيخه وتلميذه في الدارقطني ـــ إن تيسر ذلك ـــ من ترجمته في المصادر التي نترجم منها ثم نعرج على الكلام في الراوي جرحاً أو تعديلاً مع ذكر القائل، وكذا سنة الوفاة إن أمكن وقلّ أن نُغفِل مثل هذا، ونكتفي بذكر مرجع واحد في الغالب، وقد لا يكون موفياً بالمقصود، والله المستعان. (١)

وقد سرد ـــ رحمه الله ـــ في مقدمة كتابه أسماء المصادر التي اعتمد عليها ورجع إليها في معرفة رجال الدارقطني في سننه وهي ستة وأربعون كتاباً ومرجعاً، وأهم كتابٍ ومرجعٍ في معرفة رجال الدارقطني في سننه هو كتاب "تاريخ بغداد" للإمام الخطيب البغدادي، قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ــ: (بما أن الإمام الدارقطني بغدادي فقد كان جُل مشايخه بغداديين أو نزلاء بغداد لذا كان "تاريخ بغداد" للخطيب . رحمه الله . أهم المراجع التي استفدنا منها) (٢).

وفي بعض المواضع يكتفي ـ رحمه الله ـ في ترجمة الراوي وبيان حاله بكلام الإمام الدارقطني عقب الحديث.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة إسماعيل بن أبي أُمية: (قال الدارقطني ـ رحمه الله (ج ٣ ص ٣٢): ثنا عبد الباقي بن قانع نا عبدالرزاق بن إبراهيم نا إسماعيل بن أبي أُمية.

قال الدارقطني عقب الحديث: إسماعيل هذا يضع الحديث) (٣)

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في ترجمة القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة: (قال الدارقطني –رحمه الله– (ج٢ ص ١٤١): حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ثنا القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤١.

قال الدارقطني . رحمه الله . عقب الحديث: رفعه القاسم وليس بقوي والصواب موقوف) [(١)].

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة العالية بنت أنفع: (قال الدارقطني ـ رحمه الله ـ (ج ٣ ص ٢٥): ثنا عبد الله بن أحمد بن وهيب الدمشـــقي ثنا العباس بن الوليد بن مزيد نا محمد بن شــعُيب بن شــابور أخبرني شــيبان بن عبد الرحمن أخبرني يونس بن أبي إســحاق الهمداني عن أُمه العالية بنت أنفع قالت: حججتُ أنا وأُم محبة.

قال الدارقطني: أم محبة والعالية مجهولتان لا يُحتج بهما) [(٢)].

وفي بعض المواضــع لا يجد ترجمة للراوي، ولكن ينقل توثيق الدارقطني لجميع رجال الإســناد الذي ورد فيه ذلك الراوي.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة محمد بن عبد الله بن نوفل: (قال الدارقطني ـ رحمه الله (ج ١ ص ٣١٧): حدثنا أبو سـعيد الإصـطخري الحسـن بن أحمد من كتابه حدثنا محمد بن عبد الله بن نوفل.

وقال الدارقطني عقب الحديث: رواته كلهم ثقات) [(٣)].

وأحياناً ينقل عن الغساني[(٤)] في كتابه "تخريج الأحاديث الضعاف من سُنن الدارقطني".

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة جعفر بن محمد بن عيسى العسكري: (قال الدارقطني ـــ رحمه الله ـــ (ج ١ ص ١١٣): حدثنا محمد بن علي بن إسماعيل الأُبلي نا جعفر بن محمد بن عيسى العسكري.

قال الغســاني في "تخريج الأحاديث الضــعاف من سُــنن الدارقطني" ص ٣٣ بعد أن ســاق الحديث من طريقه: لا يثبت مرفوعاً وجعفر ليس بالقوي) [(٥)]

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(٤) هو الجمال الجزائري أبو محمد عبدالله بن يحيى الغســـاني المحدث روى عن أبي الخطاب ابن دحية والســـخاوي وخلق وكتب الكثير. توفي سنة ٦٨٢هـ.
انظر: العكري: شذرات الذهب، ٥ / ٣٧٦.

(٥) الوادعي: تراجم رجال الدارقطني، ص ١٧٠.

وفي بعض المواضـــع ينقل عن الإمام ابن عبدالهادي[1] صـــاحب كتاب "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق" وهو من كُتب التخريج التي اهتمت بأحاديث الأحكام.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في ترجمة أحمد بن محمد بن نصر الأشقر: (قال الدارقطني . رحمه الله . (ج ٢ ص ١٥١): حدثنا محمد بن مخلد ثنا أحمد بن محمد بن نصر الأشقر أبو بكر.

لم نقف عليه وقد قال المعلق على "سُـنن الدارقطني": قال صـاحب "التنقيح"[2] إسـناده مظلم وبعض رجاله غير مشهورين) [3]

وفي بعض المواضع لا يجد ترجمة للراوي، ولكن ينبه أن الذي روى عنه مُتهم بالكذب.

مثال ذلك:

قال الشـيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في ترجمة جعفر بن محمد بن الحُسـين بن عيسـى: (قال الدارقطني ــ رحمه الله ــ (ج ١ ص ٣٠٨): حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا جعفر بن محمد بن الحسين بن عيسى بن زيد.

لم نجده والراوي عنه ابن عقدة وهو شيعي مُتهم) [4]

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة الحسن بن قاسم التمار: (قال الدارقطني ـ رحمه الله . (ج ٢ ص ١٣٨): حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد أخبرني الحسن بن القاسم التمار.

لم نجده، وتلميذه ابن عقدة مُتهم) [5]

ورغم كل هذا الجهود التي بذلها الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في تراجم رجال الدارقطني في سُننه إلا أن بعض الرواة لم يقف لهم على ترجمة.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل . رحمه الله . في ترجمة عبد الله بن أحمد بن المستورد: (لم نجده) [6]

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبدالحميد المقدســـي الحنبلي شـــمس الدين احد الأذكياء. قال عنه الحافظ بن حجر: (وقال الذهبي في معجمه المختص: الفقيه البارع المقرئ المجود المحدث الحافظ النحوي الحاذق ذو الفنون كتب عني واســتفدت منه وقال ابن كثير: كان حافظاً علامة ناقداً حصــل من العلوم ما لا يبلغه الشـيوخ الكبار، وبرع في الفنون، وكان جبلاً في العلل والطرق والرجال، حسن الفهم جداً، وصحيح الذهن).
انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ٣ / ٣٣٢.

(٢) ابن عبد الهادي: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ج ٣، ط ١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، ص ١٣٥.

(٣) الوادعي: تراجم رجال الدارقطني في سُننه، ص ١٢٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٦.

مثال آخر:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في ترجمة عبد الله بن إسحاق بن أبي مسلم: (لم نجده) [١]

وهذا ليس غريباً، ولا ينقص من الجُهد المبذول في الكتاب، قال الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ــــ: (بقي من الرجال من لم نقف لهم على تراجم وليس في هذا غرابة، فكم من رجل لا يعرفه أئمة الجرح والتعديل فهذا ابن أبي حاتم يُبيض لكثير من الرجال الذين لا يعرفهم، فقد قال (ج ٢ ص ٣٨): على أنا قد ذكرنا أســـامي كثيرة مُهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليشـــتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم.

وكم من رجل يقول فيه الحفاظ لا يُعرف.

نعم، هذا ضرب استصعب علينا كما استصعب على أئمتنا وهناك ضرب آخر، لم نعثر لهم على تراجم للعجز الذي أصـــاب باحثي هذا العصـــر فإنهم قد قصـــروا عن مرتبة الحفظ الذي كان يتحلى بها الأئمة المتقدمون، فكم من رجل مشهور عند المتقدمين لم يجد له المعاصرون ترجمة.

ثم إن كتاب "سُـــنن الدارقطني" مظنة الغرائب والأفراد مما يجعل العثور على تراجم بعض الرجال شـــاقاً وتقدم أنّا قد نقف على كلام للدارقطني حول رجل ونجتهد للحصـــول على ترجمة له فلا نجد، وكفى بكلامه رحمه الله، وها هو الحافظ ابن حجر أحياناً ينقلُ عن شـــيخه العراقي[٢] أو عن الذهبي ترجمة لراوٍ، لا يذكر فيها إلا ما قاله الدارقطني في سُننه) [٣]

وعقد ــ رحمه الله ــ في آخر الكتاب جداولاً يُبين فيها الأخطاء والتصحيفات في أسماء الرواة التي وقعت في سُنن الدارقطني[٤]، وقد ظن بعض الباحثين أن الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ نسب هذه الأخطاء التي وقعت في السُـــنن المطبوعة إلى الإمام الدارقطني، فقد قال الدكتور عبد الله بن ضـــيف الله الرحيلي: (وعلى الكتاب[٥] بعض المآخذ، أهمها أنه يعزو جميع الأخطاء الواقعة في السُنن المطبوعة التي استدركها إلى الإمام الدارقطني، وهذا ليس بصحيح، وماذا على الدارقطني من أخطاء النُساخ) [٦]

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) هو عبدالرحيم بن الحســين بن عبدالرحيم بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين أبو الفضـــل الكردي الأصـــل الشـــافعي المعروف بالعراقي الحافظ الكبير له جملة من المؤلفات التي منها " تخريج أحاديث الإحياء " و" الألفية في علم الحديث " و نظم منظومة في السيرة النبوية، وغيرها، توفي سنة ٨٠٦هـ.
انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١ / ٣٥٤ – ٣٥٦.

(٣) الوادعي: تراجم رجال الدارقطني، ص ١٩ – ٢٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٣٣ . ٥٦١.

(٥) يقصد به كتاب "تراجم رجال الدارقطني في سُننه" للشيخ مقبل.

(٦) الرُحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني وآثاره العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ، ص ٢٧٩.

قال الباحث نايف المنصوري في رده على كلام الدكتور الرحيلي السابق: (وفيما ذكر الدكتور ـ وفقه الله ـ نظر بين، فإن عبارة شيخنا ـ رحمه الله ـ لا تدل على ما ذكره البتَّة، وهاك نص عبارة الشيخ من آخر كتابه "تصويب أخطاء الجزء الأول من السُنن"، و"تصويب أخطاء الجزء الثاني من السُنن" و "تصويب أخطاء الجزء الثالث من السُنن" و "تصويب أخطاء الجزء الرابع من السُنن". وهذه عبارات واضحات في رد ما فهمه الدكتور ـ وفقه الله ـ فالشيخ لم ينسب في هذه العبارات إلى الدارقطني أي خطأ وإنما قال: تصويب أخطاء الجزء كذا وكذا.... إلخ أي تصويب الأخطاء الواقعة من الطباعة، أو من النُساخ، وفي مقدمة الكتاب ما يُرشد إلى ذلك فإن فيها ما نصهُ:... إذا ذُكر الرجل في "السُنن" بغير ما هو مترجم به أو مصحّفاً فتتضمن الإحالة إصلاح التصحيف قدر الإمكان... إلخ والله المستعان) [1]

وقد أتم أحد طلاب الشيخ ـ رحمه الله ـ بعض النقص الذي وقع في الكتاب وهو الباحث نايف المنصوري في كتابه " الدليل المُغني لشيوخ الإمام الدارقطني"[2]، فقد قال في مقدمة كتابه: (وفي هذه العُجالة أُنبه ـ بمشيئة الله تعالى ـ على بعض ما قد يكون تتميماً لكتاب شيخنا، أو تبييناً لما قد يكون مُغلقاً أو غامضاً فيه، وليس هذا تزهيداً وتنقصاً من قدر الكتاب ولا كاتبه، قال الشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ كون العالم يُتعقب في علمه من أهل العلم، لا يدل على أنه ليس بعالم. فأقول مستعيناً بالله عز وجل: إن لي مع هذا الكتاب الفذ عدة وقفات منها:...) [3].

ثم ذكر . حفظه الله . أربع وقفات هي:

الوقفة الأولى: في ذكر تراجم سقطت من الكتاب وهي قليلة وليست كثيرة.

ثم ذكر أربعة تراجم.

الوقفة الثانية: في ذكر تراجم فات الوقوف عليها، وقد وفقني الله في الوقوف عليها.

وقد ذكر حفظه الله اثني عشر راوياً.

الوقفة الثالثة: في ذكر ما وقع في الكتاب وحقه أن يحول إلى الكتاب الآخر "رجال الحاكم" أو ظن أنه أحد رجال كتاب الحاكم وليس كذلك فحقه أن يحول إلى "تراجم رجال الدارقطني"

وذكر- حفظه الله- راويين فقط.

الوقفة الرابعة: في ذكر ما وقع في الكتاب من عدِّ بعض الرواة شيوخاً للدار قطني وليسوا كذلك.

واعتذر الباحث للشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ بقوله: (وإنما منشأ ذلك التصحيف والتحريف الواقعين في النسخة المطبوعة من "السُنن" فإنها مليئة بذلك، ولم يكن كتاب الحافظ "إتحاف المهرة"

---

(١) المنصوري: الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ص ٢٧.

(٢) وقد قدم وأثنى على هذا الكتاب جماعة من المشايخ المتخصصين في الحديث وهم الشيخ أبو الحسن السليماني والدكتور سعد الحُميد والدكتور حسن الأهدل.

(٣) المرجع السابق، ص٢٨.

الذي عالج كثيراً من هذه التصــــحيفات موجوداً لدى شــــيخنا حين كتابة "تراجم رجال الدارقطني" وإن كان بعضـه قد يكون مطبوعاً إلا أنه لم يصل إلى الشيخ حتى يتسنى له النظر فيه لإصـلاح ما تقدم، والله أعلم).

ثم ذكر – رحمه الله – راويين فقط [1].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨ – ٣٠.

المطلب الثالث

كتاب نشر الصحيفة في ذكر الصحيح

من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة

هذا الكتاب ألفه الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ لبيان حال أبي حنيفة النعمان بن ثابت ـ رحمه الله ـ، وهو النعمان بن ثابت بن زُوْطَى التيمي الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة.

يقال: إنه من أبناء الفرس.

ولد سنة ثمانين، في حياة صغار الصحابة.

ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحدٍ منهم[١].

وقد ذكر الشيخ مقبل – رحمه الله – في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الكتاب فقال: (وقد خاض الناس في شأن أبي حنيفة فمنهم من جرح، ومنهم من عدل، ومنهم من غلا فيه، واعتبر المتكلمين فيه مخطئين، بل لا يكتفون بذلك، بل يشنعون على من تكلم فيه، ويقدحون فيه كما يفعل بعض جهلة الحنفية.

ومرَّ بي وأنا أُطالع في "مشكل الآثار" للطحاوي بتحقيق شعيب الأرنؤوط، التشنيع من شُعيب على الشيخ ناصر الدين الألباني لأنه يُضعف أبا حنيفة وكأنه ما ضعف أبا حنيفة إلا الشيخ الألباني حفظه الله.

بل عند الحنفية ما هو أعظم فراجع "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل " للشيخ عبد الرحمن المعلمي نجد أن الكوثري قد طعن في عُلماء الإسلام سابقهم ولاحقهم من أجل أن طعنوا في أبي حنيفة، فرأيتُ أن أجمع ما صح لي بالأسانيد الصحيحة من كُتب أئمة الحديث في جرح أبي حنيفة) [٢].

وتميز هذا الكتاب كما أشار ــ رحمه الله ــ في كلامه السابق بأنه نقل كلام العُلماء في أبي حنيفة بالأسانيد الصحيحة وقال في خاتمة الكتاب: (فقد جمعت في هذه الرسالة أقوال أئمة الجرح

---

(١) انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٤٧٤/١١.

(٢) الوادعي: نشر الصحيفة، ط ١، اليمن، دار الحديث بدماج، ١٤١٨هـ، ص ٤.

والتعديل ملتزماً الصحة إلى صاحب القول في أبي حنيفة[١])[٢].

وهؤلاء العلماء الذين نقل عنهم هم أئمة أعلام عاصروا أبا حنيفة وجالسوه وعرفوا حاله.

وجرت عادة المؤلفين في هذا الباب أن يجمع الواحد منهم أقوال المجرحين والمعدلين ثم يرجح بينهما، ولكن القارئ لكتاب الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ يجد أنه اكتفى بنقل أقوال العُلماء الذين جرحوا أبا حنيفة فقط دون من عَدلَّوه، وبين في مقدمة كتابه السبب في ذلك فقال: (ولم أُعرج على أقوال المعدلين لأنهم إما أن يكونوا ممن لا يعتد بكلامهم أئمة الجرح والتعديل، وإما أن يكونوا من الغلاة في أبي حنيفة، وإما أن يكونوا من الأئمة كسفيان الثوري وكعبد الله بن المبارك ومن جرى مجراهما، ولكنه قد رجع وتبرئ مما حصل منه من الثناء، وحذر من أبي حنيفة بل طعن فيه) [٣]

والناظر في كتب التراجم والرجال يجد أن كثيراً من العُلماء لم يصرحوا بالطعن في أبي حنيفة، وقد بين الشيخ مقبل – رحمه الله – السبب في ذلك فقال: (وبما أن الحنفية لهم سلطة القضاء في كثير من الأزمنة تجد كثيراً من أهل العلم لا يستطيعون أن يصرحوا بالطعن في أبي حنيفة، فذلكم البيهقي في "مناقب الشافعي" ينقل عن ابن أبي حاتم الطعن في أبي حنيفة، فابن أبي حاتم يصرح بأبي حنيفة والبيهقي ينقل عنه ويقول: قال أبو فلان، ولا يصرح بأبي حنيفة[٤].

وذلكم الحافظ ابن حجر يقول في "التقريب"[٥] في ترجمة أبي حنيفة: فقيه مشهور، فهذه حيدة من الحافظ، فهو لم ينبه على هذا الاصطلاح في المقدمة وهذا الحكم الذي حكم على أبي حنيفة لا يُفيد جرحاً ولا تعديلا) [٦]

---

(١) وفي ذلك رد على من زعم ضعف تلك الروايات أو أنها صدرت من أُناس لا علم لهم بمكانة أبي حنيفة ومنزلته، منهم الدكتور سلمان العودة ــ حفظه الله ــ حيث قال – بعد أن نقل أقوال العُلماء في الثناء على أبي حنيفة –: (وأما مايرويه بعضهم ويروِّجه من الأقاويل المجانبة لذلك، فهي أقوال مُطَّرحة، لا أصل لها، أو كلمات خرجت في ساعة غاب عن صاحبها التحري والأناة، وحقها أن لا تجاوز ذلك المقعد، لا أن تنقل وتشهر ويُبنى عليها الأحكام والظنون...).

انظر العودة: مع الأئمة، ط ١، الرياض، الإسلام اليوم، ١٤٣٣هـ، ص ٨٠.

(٢) الوادعي: نشر الصحيفة، ٣٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٤.

(٤) قال الإمام البيهقي أخبرنا أبو عبدالرحمن: محمد بن الحُسين السلمي، أخبرني علي بن محمد بن عُمر، الفقيه بالري، أخبرنا عبدالرحمن بن أبي حاتم، حدثنا أبي، حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، قال: سمعتُ الشافعي، يقول: ما أعلم أحداً وضع الكتب أدل على عوار قوله من (أبي فلان).

البيهقي: مناقب الشافعي، ج ١، القاهرة، مكتب دار التراث، ص ١٦٤.

(٥) ابن حجر: التقريب، ص ١٠٤.

(٦) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٥ –٦.

وذكر ـ رحمه الله ـ مقدمات مهمة تمهد لموضوع الكتاب، منها الكلام في الغلو وموقف الشرع منه، وتحريم التقليد في الدين، وذم الجدل والخصـــومات في الدين، وأدلة الجرح، إلى غير ذلك من المقدمات الهامة التي يحتاج إليها كل طالب عِلم.

ثم ذكر ـــ رحمه الله ـــ المتكلمين في أبي حنيفة على ترتيب المعجم، ولكن صدرهم بمن يسمى بعبد الله فعبد الرحمن، وقد تقدم بيان سبب تقديم الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ لمن اسمه عبد الله وعبد الرحمن. [١]

وذكر ـــ رحمه الله ـــ سبعة وسبعين عالماً تكلموا في أبي حنيفة، وترجم لكل واحد منهم ترجمة مختصـــرة، وبين ســـبب ذلك، فقال: (ثم إني رأيتُ أن أُترجم للطاعنين في أبي حنيفة ليعلم أنهم أئمة الإسـلام وإن منهم من عاصـر أبا حنيفة ومنهم من تأخر زمنه عن أبي حنيفة، وطعن المتأخر إما أن يكون اقتدى بأولئك الأئمة المعاصـــرين لأبي حنيفة، وإما أن يكون قد نظر في أحاديث أبي حنيفة فوجدها مناكير إلا اليسير منها، وإما أن يكون الأمرين) [٢].

ويمكن للباحث أن يقسم هذه النقولات التي نقلها الشيخ مقبل . رحمه الله . إلى قسمين:

القسم الأول: أقوال العُلماء في جرح أبي حنيفة من جهة الرواية.

القسم الثاني: أقوال العُلماء في جرح أبي حنيفة من جهة الديانة.

وقد ذكر الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في القسم الأول نقولات لكثير من العُلماء طعنوا في أبي حنيفة من جهة الرواية وضعفوه، قال ـ رحمه الله ـ: (قال ابن عدي ـ رحمه الله ـ (ج ٧ ص ٢٤٧٦): ســـمعت ابن أبي داود يقول: الوقيعة في أبي حنيفة جماعة من العُلماء لأن إمام البصـــرة أيوب السـختياني وقد تكلم فيه، وإمام الشـام الأوزاعي وقد تكلم فيه، وإمام خُراسـان عبد الله بن المبارك وقد تكلم فيه، فالوقيعة فيه إجماع من العُلماء في جميع الآفاق أو كما قال.ا هـ

قال الخطيب ـــ رحمه الله ـــ (ج ١٣ ص ٤٤٥): سمعت أحمد بن علي البادا يقول قال لي أبوبكر بن شـاذان قال لي أبو بكر بن أبي داود: جميع ما روى أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسـون حديثا[٣] أخطأ . أوقال غلط . في نصفها) [٤]

وقال في موضع آخر: (قال الخطيب . رحمه الله . (ج ١٣ ص ٤٣٨):

---

(١) انظر: ص ١١٢.

(٢) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ١٣٥.

(٣) وقال ابن حبان عن أبي حنيفة: (لم يكن الحديث صـــناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثاً مســـانيد ما له حديث في الدُنيا غيرها أخطأ منها بمائة وعشـرين حديثاً إما أن يكون أقلب إسـناده أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطأه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار).

انظر: ابن حبان: المجروحين، ٣ / ٦٣.

(٤) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ١٣٦ – ١٣٧.

وقال ابن أبي حاتم: ثنا حجاج بن حمزة: قال أنا عبدان بن عثمان قال سمعتُ ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكيناً في الحديث) [١]

وقال أيضاً: (قال عبد الله بن أحمد . رحمه الله . (ج ١ ص ٢١٤):

حدثني محمد بن أبي عتاب الأعين نا إبراهيم بن شماس قال: صحبت ابن المبارك في السفينة فقال: اضربوا على حديث أبي حنيفة.

قال: قبل أن يموت ابن المبارك ببضعة عشر يوماً) [٢]

ونقل الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ تضعيف عمرو بن علي الفلاس[٣] لأبي حنيفة فقال:(قال الخطيب (ج ١٣ ص ٤٥٠):

أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عثمان بن أحمد الدقاق حدثنا سهل بن أحمد الواسطي حدثنا أبو حفص عمرو بن علي قال: وأبو حنيفة النعمان بن ثابت صاحب الرأي ليس بالحافظ مضطرب الحديث، واهي الحديث وصاحب هوى) [٤].

وقال أيضاً: (قال الإمام البخاري . رحمه الله . في "التاريخ الكبير" (ج ٨ ص ٨١):

نعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي مولى لبني تيم الله بن ثعلبة، روى عنه عباد بن العوام وابن المبارك وهُشيم ووكيع ومسلم بن خالد وأبو معاوية والمقري كان مُرجئاً، سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه، قال أبو نعيم مات أبو حنيفة سنة خمسين ومائة) [٥]

وقد بين الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ معنى قول الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ (سكتوا عنه)، ونقل أقوال العُلماء في بيان أنها أدنى المنازل عند البُخاري وأرداها[٦].

وممن جرح أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ أيضاً الإمام الدارقطني، قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (وقال الدارقطني ـ رحمه الله ـ في "السُنن" (ج ١ ص ٣٢٣): في بعض طرق حديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) لم يسنده إلا أبو حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان)[٧].

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين الدفاع عن أبي حنيفة وإثبات أنه من الثقات واستدل على ذلك بدليلين:

الدليل الأول: أن هناك من المحدثين من وثق أبا حنيفة . رحمه الله .

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٣) هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الفلاس الحافظ الإمام المجود الناقد، أبو حفص، توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١١ / ٤٧٠ – ٤٧٢.

(٤) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٣٥٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٦) انظر: المرجع السابق، ص ٣٧٥ . ٣٧٦.

(٧) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

قال الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي في تعليقه على كتاب " الضـــعفاء الكبير " للعُقيلي[١]:

(فصل في توثيق أبي حنيفة وجودة حفظه.

قلتُ: أما ورعه وزهده وتقواه وعدالته فأمر لا يرتاب فيه مرتاب قد اتفقت كلمات الأئمة بالثناء عليه في هذا الباب.

وأما كونه ثقة في الحديث وعدلاً في الرواية، فقد ذكر في التهذيب، قال محمد بن ســـعد العوني: ســـمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال صـــالح بن محمد الأســـدي عن ابن معين، كان أبو حنيفة ثقة في الحديث ا. هـ (ص٣٥٠ ج ١))[٢]

ونقل كذلك توثيق شـعبة بن الحجاج وعلي بن المديني وإسـرائيل بن يونس لأبي حنيفة ثم قال: (قلتُ: وشـعبة أول من تكلم في الرجال، وابن معين إمام الجرح والتعديل وكذا ابن المديني، وإسـرائيل بن يونس إمام حافظ حُجة من أوعية العلم أثبت الناس في إســـحاق احتج به الجماعة فكفى بهؤلاء موثقين، وبحفظ أبي حنيفة شاهدين)[٣]

وللباحث مع هذه النقولات التي نقلها الدكتور قلعجي وقفتان:

الوقفة الأولى: أن القاعدة عند عُلماء الحديث أن الجرح المفسـر الصـادر من عالم بأسـباب الجرح لا يعارض به التعديل.

قال الإمام السخاوي: (في تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد.

(وقدموا) أي: جمهور العُلماء ــ أيضاً ــ "الجرح" على التعديل مطلقا، استوى الطرفان في العدد أم لا، قال ابن الصلاح: إنه الصحيح.

وكذا صــــححه الأصــــوليون، كالفخر، والآمدي، بل حكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه إذا استوى العددان، وصنيع ابن الصلاح مشعر بذلك.

وعليه يُحمل قول ابن عســـاكر: أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راوياً على قول من عدَّله، واقتضت حكاية الاتفاق بالتساوي كون ذلك أولى فيما إذا زاد عدد الجارحين[٤].

---

(١) هو الإمام الحافظ الناقد، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موســـى بن حماد، العقيلي الحجازي، مصـــنف "كتاب الضعفاء "، توفي سنة ٣٢٢هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٥ / ٢٣٦ – ٢٣٨.

(٢) العقيلي: الضعفاء الكبير، ج ٤، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢٧٤ . ٢٧٥.

(٣) المرجع السابق، ٤ / ٢٧٥.

(٤) وقد تقدم بيان أن الذين جرحوا أبا حنيفة رحمه الله تعالى سبعة وسبعون عالماً.

قال الخطيب: والعلة في ذلك أن الجارح مخبر عن أمر باطني قد علمه، ويصـــدق المعدل، ويقول له: قد علمتُ من حاله الظاهر ما علمته، وتفردتُ بعلمٍ لم تعلمه من اختبار أمره، يعني: فمعه زيادة علم) (١).

الوقفة الثانية: أن أغلب الذين استدل بهم الباحث على تعديل أبي حنيفة ثبت عنهم بالأسـانيد الصحيحة تجريحه.

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (قال عبد الله بن أحمد ــ رحمه الله ــ في السنة (ج ١ ص ٢١١): حدثني محمد بن أبي عتاب الأعيُن ثنا منصـــور بن ســـلمة الخزاعي قال ســـمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة وكان شعبة يلعن أبا حنيفة) (٢).

وقال أيضاً: (قال الخطيب (ج ١٣ ص ٤٥٠):

أخبرنا ابن رزق أخبرنا هبة الله بن محمد بن حبش الفراء حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة قال سمعتُ يحيى بن معين. وسئل عن أبي حنيفة. فقال: كان يُضعف في الحديث ا. هـ

هبة الله بن محمد بن حبش أبو الحســين الفراء ترجمه الخطيب (ج ١٤ ص ٦٩) فقال: وكان ثقة. ا. هـ المراد.

محمد بن عثمان بن أبي شـيبة أبو جعفر العبسـي الكوفي مترجم في "السـير" (ج ١٤ ص ٢) قال الذهبي الإمام الحافظ المسند... إلى أن قال: وجمع وصـنف له تاريخ كبير ولم يُرزق حضـاً، بل نالوا منه وكان من أوعية العلم وقال صالح جزرة: ثقة.

وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكرا فأذكره. ا. هـ المراد منه) (٣).

فإن قال قائل وكيف الجمع بين تجريح ابن معين لأبي حنيفة وتوثيقه له؟

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (أبو زكرياء يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل صح عنه توثيقه وصـــح عنه الطعن فيه، والذي يظهر لي أنه يفســـر كلامه بكلامه، فقد سُـئل عنه، فقال: هو أنبل من أن يكذب، وقد جرحه كما ســيأتي في ترجمته بالســـند الصـــحيح، فجرحه له من أجل رأيه وتخليطه في الحديث، وتوثيقه من أجل أنه لا يكذب) (٤)

وقال الشيخ الألباني ــ رحمه الله ــ: (الحقيقة أن رأي ابن معين كان مضطرباً في الإمام، فهو تارة يوثقه وتارة يضـــعفه كما في هذا النقل، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في "معرفة الرجال" (١ / ٦ / ١): كان أبو حنيفه لا بأس به، وكان لا يكذب، وقال مرة أخرى: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يُتهم بالكذب.

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢/ ١٨٨ – ١٨٩.

(٢) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٣٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٤ – ٥.

ومما لا شـك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصـدق، ولكن ذلك لا يكفي ليُحتج بحديثه حتى ينظم إليه الضـبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس بشـهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهاداتهم واتبع أقوالهم) [١].

الدليل الثاني: أن الإمام أبا حنيفة من الفقهاء، بل من أفقه الناس، شـهد له عُلماء عصـره بذلك، فهذا متضمن لتزكيته وتوثيقه.

قال الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي في تعليقه على كتاب "الضـعفاء الكبير" للعقيلي: (فإذا اعترف المحدثون بكون الإمام أبي حنيفة أفقه الناس واعترفوا بكونه مجتهداً من أئمة المسـلمين، فقد التزموا كونه حافظاً للأحاديث متقناً فيها.

قال الخطابي: (وأصـحاب السُـنن هم أصـحاب الحديث، والمطلعون عليه كالأئمة المجتهدين وهم الذين يفهمون ما تضمنته السُنن من الأحكام).

ودل كلام الخطابي على أن المجتهد لابد أن يكون صاحب سُنة مطلعاً عليها...) [٢]

وللباحث مع هذا الكلام وقفتان:

الوقفة الأولى: أنه قد يكون العالم معروفاً في الفقه يُشـار إليه بالبنان، ولكنه ضـعيف في الحديث من جهة الحفظ، وقد ضـعف كثير من المحدثين جماعة من الفقهاء، قال الشـيخ الألباني . رحمه الله ـــ: (فكم من فقيه وقاضٍ وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم وسوء ضبطهم، ومع ذلك لم يُعتبر ذلك طعناً في دينهم وعدالتهم، كما لا يخفى ذلك على المشـتغلين بتراجم الرواة، وذلك مثل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضـي وحماد بن أبي سُليمان الفقيه وشـريك بن عبد الله القاضي وعبَّاد بن كثير وغيرهم) [٣].

الوقفة الثانية: يوجد من العُلماء من تكلم في فقه أبي حنيفة والسـبب في ذلك قلة بضـاعة أبي حنيفة في الحديث.

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (قال عبد الرحمن بن أبي حاتم ـ رحمه الله ـ في مقدمة "الجرح والتعديل" (ج ١ ص ١٢):حدثنا محمد بن عبد الله بن عبدالحكم قال سمعت الشافعي قال لي محمد بن الحسـن: أيهما أعلم بالقرآن صـاحبنا أو صـاحبكم؟ يعني أبا حنيفة ومالك بن أنس، قلتُ: على الإنصـاف ؟ قال: نعم، قلتُ: فأنشـدك الله من أعلم بالقرآن صـاحبنا أو صـاحبكم ؟ قال: صـاحبكم يعني مالكاً، قلتُ: فمن أعلم بالسنة ؟ صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم. قلتُ: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصـحاب محمد ﷺ ؟ صـاحبنا أو صـاحبكم ؟ قال: صـاحبكم، قلتُ: فلم يبقَ إلا

(١) الألباني: الضعيفة، ١ / ٦٦٥.

(٢) العقيلي: الضعفاء الكبير، ٢٦٩/٤ . ٢٧٠.

(٣) الألباني: الضعيفة، ١ / ٦٦٦.

القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشـياء فمن لم يعرف الأصـول فعلى أي شـيء يقيس ؟ !!) [(١)].

وعقد الإمام ابن أبي شيبة في مصنفه كتاباً أسماه كتاب " الرد على أبي حنيفة"[(٢)].

وقد حقق الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ جميع الآثار التي أوردها ابن أبي شيبة وهي عبارة عن مائة وخمسة وعشرين مسألة خالف فيها أبو حنيفة الأثر[(٣)].

أما القســم الثاني الذي هو أقوال العُلماء في جرح أبي حنيفة من جهة الديانة، فأثناء القراءة في أقوال العُلماء في أبي حنيفة في كتاب "نشــر الصــحيفة" وجدتُ أربعة طعون واتهامات وجهت لأبي حنيفة من جهة الديانة وهي:

الطعن الأول: أنه يقول بقول المرجئة[٤][(٥)].

الطعن الثاني: أنه يقول بخلق القرآن [(٦)].

الطعن الثالث: أنه كان جهمياً[٧][(٨)].

الطعن الرابع: أنه كان يرى السيف، أي الخروج على الأئمة. [(٩)]

وقد دافع جماعة من العُلماء عن أبي حنيفة وأجابوا عن هذه الاتهامات بإجابات يطول المقام بذكرها[(١٠)]، وهي خارجة عن موضوع البحث.

وخلاصة هذا المطلب أن الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ لم ينفرد برد رواية أبي حنيفة، بل سبقه عُلماء ومحدثون، وقد طعن بعض المعاصــرين في الشــيخ مقبل – رحمه الله – بســبب كلامه بأبي حنيفة، وهذا ليس بغريب فهو حال المتعصــبين في كل زمان ومكان فقد طعنوا في الإمام عبد

---

(١) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٣٦٩.

(٢) ابن أبي شيبة: المصنف، ج ١٤، ط ١، جدة، دار القبلة، ١٤٢٧هـ، ص ٨٤.

(٣) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٢٣٠ – ٣٠٠.

(٤) المرجئة: من الرجاء أو من الإرجاء وهو التأخير، ذلك أن الإيمان عندهم هو الاعتقاد بالقلب دون الإقرار باللســان والعمل بالجوارح، فهم يؤخرون العمل عن مسـمى الإيمان، فيقولون: لا يضـر مع الإيمان معصـية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وأجمعوا على أنه لا يدخل النار إلا الكفار فقط. انظر: مقالات الإسـلاميين للأشـعري ٢١٣/١ – ٢٣٤، التبصير في الدين للإسفراييني ص٩٧ – ٩٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٦٢ و ٣٧٤ و ٣٧٧.

(٦) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٧) الجهمية: أتباع الجهم بن صــفوان القائل بالجبر، وإنكار الأســماء والصــفات، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، وأن الجنة والنار تفنيان. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٣٣٨/١) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢١١.

(٨) المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٩) المرجع السابق، ص ٣٠٩ و ٣٩٢.

(١٠) ومن أوســع من تكلم على عقيدة الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – ودافع عنها الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس في كتابه " أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة " وقد طبعته دار الصميعي في السعودية.

الله بن الإمام أحمد [1]، وابن حبان، والدارقطني، والخطيب البغدادي بسبب هذه القضية، قال ذهبي العصر الشيخ عبد الرحمن المعلمي في رده على الكوثري: (فإني وقفت على كتاب "تأنيب الخطيب" للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري، الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من "تاريخ بغداد" من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة، فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحُسن الذب عنه إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد، والطعن في أئمة السنة ونقلتها، حتى تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة مالكاً والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته والرد لأحاديث صحيحة ثابتة، والعيب للعقيدة السلفية، فأساء في ذلك جداً حتى إلى الإمام أبي حنيفة نفسه...) [2].

والعجيب أن كتاب الشيخ - رحمه الله – "نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة " طُبع مرة واحدة سنة ١٤١٨هـ ، ولم تعد طباعته مرة أخرى ، وهذا على غير العادة ، فإن أغلب كتب الشيخ – رحمه الله – طبعت طبعات كثيرة في حياته وبعد وفاته ، فما هو السبب في ذلك ؟

رُبما – ولا أجزم – أن يكون السبب ما أثاره الكتاب من ضجةٍ كبيرة ، وما أحدثه من لغطٍ كبير في الأوساط الدعوية والعلمية ، وانقسم طلبة العلم إثر ذلك إلى مادح وقادح ، ومشنع ومقتنع ، وقد نوصح الشيخ – رحمه الله – من عددٍ من العُلماء والمحبين ألا يخرج الكتاب فضلاً من أن يُعيد طباعته ، ونصيحة أولئك العُلماء لها حظ من النظر وذلك لأسباب كثيرة منها :

١ . انتشار مذهب أبي حنيفة – رحمه الله – انتشاراً واسعاً .

قال ابن خلدون : (وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق ومسلمة الهند والصين ، وما وراء النهر وبلاد العجم كلها) [3] .

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد، أبو عبدالرحمن ابن شيخ العصر أبي عبدالله الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي، توفي سنة ٢٩٠هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٣ / ٥١٦ – ٥٢٣.

(٢) المُعلمي: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ج ١، ط ٢، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٦هـ، ص ١٧..

(٣) مقدمة ابن خلدون ، ٢ / ١٨٩.

وقال الدكتور عُمر الأشقر : (وقد مكن العثمانيون للمذهب في مختلف الأقطار التي حكموها ، ولا يزال إلى اليوم هو المذهب السائد في العراق ، وسوريا ، ولبنان ، والباكستان ، والهند ، وافغانستان ، وتركيا ، وألبانيا ، والبلقان ، والقوقاز ، والصين) [١] .

٢ . أن مذهب أبي حنيفة – رحمه الله – من المذاهب المعتبرة عند العُلماء ، له أصوله وقواعده ، ولم ينفرد أبو حنيفة بوضع المذهب بل شاركه أربعون رجلاً من أصحابه[٢] ، منهم علماء مشهود لهم بالعلم والفقه كالإمام محمد بن الحسن الشيباني [٣] ، والقاضي أبي يوسف[٤] ، وزفر بن الهذيل [٥] .

وغيرهم كثير، وكان يحضر مجالسه محدثون ، قال الشيخ المعلمي : (كان عنده في حلقته جماعة من المكثرين في الحديث كمسعر وحبان ومندل ...) [٦] .

٣ . أن مرويات الإمام أبي حنيفة في كتب السنة قليلة فهو ليس من المكثرين ، وسبب ذلك أنه لم يتصدى للرواية ، قال الشيخ المعلمي : (وقلة الأحاديث المروية عنه لا تدل على قلة ما عنده ، ذلك أنه لم يتصدَّ للرواية ...) [٧]

٤ . أن أتباع الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – في زماننا كثير كما تقدم ، ومنهم متعصبة له – كما يوجد في سائر المذاهب – فإذا قرأوا كتاباً لعالم من العلماء فيه ذم لأبي حنيفة قد يمنعهم

---

(١) المدخل إلى دراسة المدارس والمذاهب الفقهية ، ص ١٠٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) قال عنه الإمام الذهبي : (محمد بن حسن ابن فرقد ، العلامة ، فقيه العراق ، أبو عبدالله الشيباني ، الكوفي ، صاحب أبي حنيفة ... وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل) .
سير أعلام النُبلاء ، ٩ / ١٣٤ – ١٣٥ .

(٤) قال عنه الإمام الذهبي : (القاضي أبو يوسف هو الإمام المجتهد العلامة المحدث ، قاضي القضاة أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ... حدث عن أبي حنيفة ولزمه وتفقه به ، وهو أنبل تلامذته ، وأعلمهم).
سير أعلام النُبلاء ، ٨ / ٥٣٥ – ٥٣٦.

(٥) قال عنه الإمام الذهبي : (زفر بن الهذيل ، الفقيه المجتهد الرباني ، العلامة ... هو من بحور الفقه ، وأذكياء الوقت ، تفقه بأبي حنيفة ، وهو أكبر تلامذته ، وكان ممن جمع بين العلم والعمل ، وكان يدري الحديث ويتقنه) .
سير أعلام النُبلاء ، ٨ / ٣٨ – ٣٩ .

(٦) الأنوار الكاشفة ، ص ٥٦.

(٧) المرجع السابق .

ذلك من قبول الحق من ذلك العالم في الأمور الأخرى كأمور العقيدة والحديث وغيرها ، ولهذا قال الإمام الذهبي في مقدمة كتابه "ميزان الإعتدال" : (لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإســلام وعظمتهم في النفوس ، مثل أبي حنيفة ....)[١].

وهذه الأسباب التي ذكرتها لا تنقص من جهد شيخنا – رحمه الله – ولا من علمه فقد بينتُ ذلك بوضــوح وجلاء ليس فيه خفاء ، وإنما هي وجهة نظر تحتمل الصــواب والخطأ ، غفر الله للإمام أبي حنيفة ولشيخنا مقبل – رحمهما الله – ولسائر علماء المسلمين .

(١) ميزان الاعتدال ، ١ / ٢ .

الفصل الثاني:

منهج الشيخ مقبل الوادعي في علم الحديث

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الأحاديث.

المبحث الثاني: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تحسين الحديث.

المبحث الثالث: منهج الشيخ مقبل الوادعي في تضعيف الحديث.

المبحث الرابع: منهج الشيخ مقبل الوادعي في الجرح والتعديل.

المبحث الأول:

منهج الشيخ مقبل الوادعي في تصحيح الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الصحيح عند المحدثين ومنهجهم فيه.

المطلب الثاني: الحديث الصحيح عند الشيخ مقبل الوادعي ومنهجه فيه.

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين.

المطلب الأول

الحديث الصحيح عند المحدثين ومنهجهم فيه

قسَّم عُلماء الحديث الحديثَ إلى ثلاثة أقسام، قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وأهل هذا الشأن قسموا السُنن إلى صحيح وضعيف وحسن[(١)]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما قسمةُ الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عُرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي ولم تُعرف هذه القسمة عن أحدٍ قبله) [(٢)].

ويبدأون بالحديث الصحيح لأنه أعلى رتبة ومنزلة قال السخاوي: (وقُدم لاستحقاقه التقديم رُتبةً ووضعاً) [(٣)].

وقد اعتنى العُلماء بتعريف الحديث الصحيح لغةً واصطلاحاً.

الحديث الصحيح لغةً:

ضد المكسور والسقيم [(٤)] وقال الأزهري[(٥)]:(الصحة ذهاب السقم، والبراءة من كل عيب ورَيْب) [(٦)].

الحديث الصحيح إصطلاحاً:

قال الإمام ابن الصلاح: (أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا مُعللاً) [(٧)].

وقد استنبط العُلماء من هذا التعريف شروط الحديث الصحيح وهي:

١. اتصال السند.
٢. العدالة.
٣. الضبط.
٤. السلامة من الشذوذ.

---

(١) العراقي: ألفية الحديث، ص ٩٣.

(٢) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج ١٨، ط ٣، مصر، دار الوفاء، ١٤٢٦ه، ص ٢٣.

(٣) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ٢٣.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٢٣. وانظر:ابن منظور: لسان العرب، ج ٢، ط ١، بيروت، دار صادر، ص ٥٠٧.

(٥) هو العلامة، أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي اللغوي الشافعي.
كان رأساً في اللغة والفقه، توفي سنة ٣٧٠ه.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٦ / ٣١٥ – ٣١٧.

(٦) الأزهري: تهذيب اللغة، ج ٣، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، ص ٢٦٠.

(٧) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١١ – ١٢.

٥. السلامة من العلة [١].

قال الإمام الصنعاني [٢] عن هذه الشروط: (ثلاثة ثبوتية، وهي: اتصال السند، وعدالة الناقل، وضبطه، وقيدان عدميان، هما: عدم الشذوذ والعلة، فهذه الخمسة هي المعتبرة في حقيقة الصحيح عند المحدثين) [٣].

ولأهمية هذه الشروط سأتحدث عنها واحداً واحداً فأقول مستعيناً بالله:

أولاً: اتصال السند.

ماهو السند ؟ وهل هناك فرق بين السند والإسناد؟

قال الشيخ العلامة المحدث التهانوي[٤]: (السند: الطريقة الموصلة إلى المتن، أي أسماء رواته مرتبة.

والإسناد: حكاية طريق المتن) [٥]

وقال الإمام السيوطي: (وأما السند: فقال البدر بن جماعة والطيبي: هو الإخبار عن طريق المتن.

قال ابن جماعة [٦]: وأخذه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله. أو من قولهم: (فلان سند) أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً، لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه).

ويرى جماعة من المحدثين أنه لا فرق بين السند والإسناد، قال السيوطي: (قال الطيبي: وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

---

(١) الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ط ٧، الرياض، المعارف، ١٤٠٥هـ، ص ٣١.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير، وينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف التي منها " سبل السلام " و " العدة " جعلها حاشية على شرح العمدة لابن دقيق العيد، وغيرها كثير، توفي سنة ١١٨٢هـ. انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ٢ / ١٣٣ – ١٣٩.

(٣) الصنعاني: توضيح الأفكار، ج ١، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢٣.

(٤) قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه لكتاب " قواعد في علوم الحديث " للتهانوي: (هو العلامة المحقق، والبحاثة المدقق، الثبت الحجة، المفسر المحدث، الفقيه الأصولي البارع الأريب، ظفر أحمد بن لطيف العثماني التهانوي ولد في ١٣ من ربيع الأول سنة ١٣١٠هـ، بدار آبائه بقرب دار العلوم في ديوبند، أعظم مراكز العلم في البلاد الهندية).

(٥) التهانوي: قواعد في علوم الحديث، ط ٣، بيروت، دار القلم، ١٣٩٢هـ، ص ٢٦.

(٦) هو قاضي القضاة شيخ الإسلام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، توفي سنة ٧٣٣هـ.
انظر: العكري، شذرات الذهب، ٦ / ١٠٥ – ١٠٦.

وقال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد)[١].

وأما اتصال السند فمعناه: أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه. [٢]

قال الحافظ ابن حجر: (المتصل: ما سلم اسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل راوٍ من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه) [٣].

وخرج بهذا الشرط كل حديث غير متصل كالمنقطع والمعضل والمعلق [٤]، والمدلس والمرسل[٥].

وشرط اتصال السند إنما وجد في عصر التابعين وما بعدهم، وأما في عصر الصحابة لم يكونوا يشترطون ذلك لأن الصحابي إما أن يكون سمعه من النبي – ﷺ – مباشرةً أو سمعه من صحابي آخر [٦].

قال الإمام مسلم في صحيحه: حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيأخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [٧].

قال الإمام القرطبي[٨] في شرحه لأثر ابن سيرين: (أما الصحابة فلا فرق بين إسنادهم وإرسالهم: إذ الكل عدول على مذهب أهل الحق، كما أوضحناه في الأصول، وكل من خالف في قبول مراسيل غير الصحابة وافق على قبول مراسيل الصحابة.

وقوله: فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، هذه الفتنة يعني بها – والله أعلم – فتنة قتل عثمان – رضي الله عنه –، وفتنة خروج الخوارج على علي ومعاوية – رضي الله عنهما –، فإنهم كفروهما حتى استحلوا الدماء والأموال.

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي، ج ١، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ، ص ٧٠.

(٢) الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص ٣١.

(٣) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٥٤.

(٤) قال السخاوي عن هذا الشرط: (وبه خرج المنقطع والمرسل بقسميه والمعضل، الآتي تعريفها في محالها والمعلق الصادر ممن لم يشترط الصحة كالبخاري، لأن تعاليقه المجزومة المستجمعة بالشروط فيمن بعد المعلَّق عنه لها حُكم الاتصال، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا).
انظر: السخاوي: فتح المغيث، ٢٤/١.

(٥) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ١١٤.

(٦) العوني: شرح الموقظة للذهبي، ط ١، السعودية، دار بن الجوزي، ١٤٢٧هـ، ص ١٢.

(٧) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين (٥)، برقم (٢٧).

(٨) هو أبو العباس القرطبي أحمد بن عُمر بن إبراهيم الأنصاري المالكي المحدث، كان من كبار الأئمة، توفي سنة ٦٥٦هـ.
انظر: العكري: شذرات الذهب، ٥ / ٢٧٤.

فيعني بذلك والله أعلم: أن قتلة عثمان والخوارج لما كانوا فسّاقاً قطعاً، واختلطت أخبارهم بأخبار من لم يكن منهم، وجب أن يُبحث عن أخبارهم فتُردُّ، وعن أخبار غيرهم ممن ليس منهم فتُقبل، ثم يجري الحُكم في غيرهم من أهل البدع كذلك) [1]

طرق معرفة الاتصال:

قال الشيخ أبو الحسن السُليماني: (يُعرف الاتصال بين الراوي وشيخه بعدة طرقٍ وهي:

١. التصريح.
٢. الترجيح.
٣. الاستنباط.

فأما ثبوت الاتصال بطريقة التصريح، فإنه يُدرك بأحد أمرين:

أ. التنصيص من عارف بهذا الشأن كأن يقول إمام: إن فلاناً سمع من فلان، أو رواية فلان عن فلان متصلة أو نحو ذلك.

ب. التصريح من الراوي في إسناد ثابت إليه بالسماع من شيخه.

وأما ثبوت الاتصال بطريقة الترجيح:

فكأن يُختلف في سماع الراوي من شيخه، ما بين مثبت ونافٍ، فهنا يقال: (المثبت مقدم على النافي).

وأما ثبوت الاتصال بطريقة الاستنباط، فله صورتان:

أ. أن يُدرك الراوي شيخه إدراكاً بيناً، ويكون اللقاء مُمكناً.

ب. ومن صور ثبوت الاتصال بطريقة الاستنباط: أن يحكم أحد الأئمة باتصال رواية راوٍ عن شيخ له، مستدلاً بأنه قد سمع من فلان الأكبر، أو أنه قديم الموت، فمن سمع من الأكبر أو قديم الموت، فمن باب أولى أن يسمع من الصغير، أو متأخر الوفاة، وهذا فرع عن الاستنباط من الإمام، وهو مقبول ما لم يُصرح أحدٌ بعدم سماعه، والله أعلم)[2].

ثانياً: العدالة.

---

(١) القرطبي: المُفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، ج ١، ط ١، دمشق، دار بن كثير، ١٤١٧هـ، ص ١٢٢ – ١٢٣.

(٢) السليماني: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية، ط ١، الرياض، دار الكيان، ١٤٢٦هـ، ص ٣٦ – ٤٠ بتصرف.

وهذا الشـــرط يعتبر من أهم الشـــروط، قـال ابن الملقن[1]:(العدالـة هي الركن الأكبر في الرواية)[2].

العدالة لغةً:

العدالة مصـــدر عَدُل يقال عدل عدالةً وعدولةً فهو عدل، أي رضـــاً ومَقْنَعٌ في الشـــهادة ومنه قول كثير:

وبـايعـت ليلـى فـي الخـلاء ولـم يكـن شـــهودٌ علـى ليلـى عـدولٌ مقـانـع

ويقال رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وامرأة عدل ونســوة عدل كل ذلك على معنى رجال ذوو عدلٍ ونســـوةٌ ذوات عدل فهو لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعاً أو مثنى أو مؤنثاً فعلى أنه قد أُجري مجرى الوصف الذي ليس بمصدر.

وأما العدل الذي ضـــد الجور، فهو مصـــدر قولك: عدل في الأمر فهو عادل وتعديل الشـــيء تقويمه، يقال عدله تعديلاً فاعتدل، أي: قومته فاستقام، وتعديل الشـاهد نسـبته إلى العدالة فيظهر من خلال ما تقدم أن التعديل هو نسـبة الرجل إلى العدالة التي هي الرضـا والقناعة بالشـخص على أنه صالح للشهادة وتزكيته [3].

تعريف العدالة اصطلاحاً:

قال الإمام ابن الصـــلاح: (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشـــترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً، ضـابطاً لما يرويه. وتفصـيله أن يكون مسـلماً، بالغاً، عاقلاً، سـالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة) [4].

وقـال الحـافظ ابن حجر: (والمراد بـالعـدل: من لـه ملكـة تحملـه على ملازمـة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة) [5].

وقد تعقب الإمام الصـــنعاني تعريف الحافظ ابن حجر للعدالة، فقال: (تفســير العدالة بما ذكره الحافظ تطابقت عليه كُتب الأصـــول وإن حذف البعض قيد الابتداع إلا أنهم الكل اتفقوا أنها ملكة إلى آخره وهذا ليس معناها لغةً... والحاصـــل أن تفســـير العدالة بالملكة ليس معناها لغةً ولا أتى عن الشارع حرفٌ واحد بما يفيدها والله تعالى قال في الشهود ﴿وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [الطلاق: ٢]

---

(١) هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله السراج المصري الشافعي المعروف بابن الملقن من أكابر العلماء بالحديث والفقه، له الكثير من المؤلفات التي منها " الاعلام بفوائد عمدة الأحكام " و " التذكرة في علوم الحديث " و " التوضيح لشرح الجامع الصحيح " وغيرها، توفي سنة ٨٠٤هـ.
انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١ / ٥٠٨ – ٥١١ و الزركلي: الأعلام، ٥ / ٥٧.

(٢) ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، ط ١، السعودية، دار فواز للنشر، ١٤١٣هـ، ص ٩٦.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، ٤٣٠/١١.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٤.

(٥) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٥٣.

﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو كالتفسير للعدل والمرضي من تسكن النفس إلى خبره ويرضى به القلب ولا يضطرب من خبره ويرتاب ومنه ﴿تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]... فالعدل من اطمئن القلب إلى خبره وسكنت النفس إلى ما رواه.

وأما القول بأنه من له هذه الملكة التي هي كيفية راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتراف كل فرد من أفراد الكبائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة تمرة والرذائل الجائزة كالبول في الطرقات وأكل غير السوقي فيه فهذا تشديد في العدالة لا يتم إلا في حق المعصومين وأفراد من خُلص المؤمنين... ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك وأنه ليس العدل إلا من قارب وسدد وغلب خيره شره...)[١].

وقال الإمام ابن الوزير[٢]: (وقد قال الشافعي في العدالة قولاً استحسنه كثير من العقلاء من بعده قال لو كان العدل من لم يُذنب لم نجد عدلاً ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحاً ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل. انتهى

قلتُ: وهذا قول حسن ويؤيده أن أهل اللغة فسروا العدل بنقيض الجور وليس الجور عبارة عن ملكة راسخة توجب إتيان كل معصية ولا الجائر لغةً كل من يأتي معصية بل من غلب جوره على عدله...) [٣]

ومما يدل لقول الإمامين السابقين قول الإمام الشافعي ـــ وهو حجة في اللغة[٤] ـــ في بيان العدل: (وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وإنما علامة صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قُبل وإن كان فيه تقصير عن بعض أمره لأنه لا يعرى أحدٌ رأينا من الذنوب) [٥]

---

(١) الصنعاني: ثمرات النظر في علم الأثر، ط ١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٧هـ، ص ٥٣-٥٨.

(٢) هو الإمام الكبير المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن المنصور، وينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال عنه الإمام الشوكاني: (فصاحب الترجمة ممن يقصر القلم عن التعريف بحاله وكيف يمكن شرح حال من يزاحم أئمة المذاهب الأربعة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين في اجتهاداتهم ويضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين مع إحاطته بحفظ غالب المتون ومعرفة رجال الأسانيد شخصاً وحالاً وزماناً ومكاناً وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف...). وتوفي – رحمه الله – سنة ٨٤٠هـ.

انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ٢ / ٨١ – ٩٣.

(٣) الوزير: العواصم من القواصم، ج ١، ط ٢، لبنان، دار الجيل، ١٤٠٧هـ، ص ٧٣.

(٤) قال الدكتور سلمان العودة: (عد العُلماء قول الشافعي ونطقه حُجة في اللغة، وشهد له بذلك الأئمة الفحول،كثعلب، والمبرّد، وأبي منصور الأزهري، وابن هشام.)

انظر: العودة: مع الأئمة، ص ١٣٣.

(٥) الشافعي: الرسالة، بدون ط، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٤٩٣.

فظهر من خلال هذه النقول أن ما ذكره الحافظ ابن حجر في تعريف العدالة فيه نظر وليس عليه العمل عند عُلماء الجرح والتعديل، ويظهر ذلك جلياً من خلال النظر في كتب الرجال.

فإن قال قائل: إن العُلماء تتابعوا على تعريف العدالة بأنه ملكه تحمله على... إلخ، فالجواب على ذلك ما ذكره الإمام الصنعاني فإنه قال: (وهذا بحث لغوي لا يقلد فيه أهل الأصول وإن تطابقوا عليه فهو مما يقوله الأول ثم يتابعه عليه الآخر من غير نظر)[١].

كيف تعرف العدالة ؟

تعرف عدالة الراوي بإحدى طريقتين:

الأولى: الشهرة والشيوع.

وهذه أقوى طرق إثبات العدالة، قال الإمام الخطيب البغدادي: (والدليل على ذلك أن العلم بظهور سترهما، واشتهار عدالتهما، أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله، وأغراض داعية لهما إلى وصفه بغير صفته،وبالرجوع إلى النفوس يُعلم أن ظهور ذلك من حاله أقوى في النفس من تزكية المعدل لهما فصح بذلك ما قلناه) [٢].

فمن اشتهر بالحفظ والعدالة، والعلم والإمامة، فلا يلتفت إلى جرح من جرحه، قال الإمام تاج الدين السبكي[٣]: (من ثبتت إمامته وعدالته وكثر مادحوه ومزكوه وندر جارحه وكان هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحدٌ من الأئمة إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون)[٤].

وقال الدكتور همام سعيد في بيان هذه الطريقة التي تعرف بها العدالة: (أن يشتهر حال الراوي بالعدالة والتقوى بين الناس حتى لا يغيب ذلك عن جمهور الأُمة فإذا ذكر سعيد بن المسيب ومالك بن أنس والحسن البصري فإن أسمائهم مقترنة بالعدالة والورع ولا يعني هذا القول بعدالة هؤلاء إجماعاً فقد يشذ من يطعن فيهم من الأقران ولكن من غير دليل ولا حُجة) [٥]

---

(١) الصنعاني: ثمرات النظر، ص ٦٠.

(٢) انظر: الخطيب: الكفاية، ص ٨٧.

(٣) هو عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي تاج الدين، صنف تصانيف كثيرة منها شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح منهاج البيضاوي، وعمل الفوائد المشتبه على الأشباه والنظائر والطبقات الكبرى والوسطى والصغرى. قال الشوكاني: (ورزق السعادة في تصانيفه وكان ذا بلاغة وطلاقة جيد البديهة طلق اللسان حسن النظم والنثر).

انظر: الشوكاني: البدر الطالع، ١ / ٤١٠.

(٤) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٢، ط ٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٤٠١٣هـ، ص ٩.

(٥) همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، ط ١، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية، ١٤٠٨هـ، ص ٩١.

الثانية: تزكية علماء الجرح والتعديل للراوي.

قال الإمام أبو الحسن التبريزي[1]: (وتثبت العدالة بأمور منها: تنصيص المعدلين على عدالته، وكذا حُكم الحاكم بالعدالة) [2].

وقد يقول قائل: إن الأصل في المسلمين العدالة حتى يثبت خلاف ذلك، فلا نحتاج إلى تزكية المعدلين؟

فالجواب هو ما قاله الدكتور همام سعيد: (ولا تثبت العدالة بحُكم البراءة الأصلية، فلا يقال: الأصل أن الراوي مسلم، والأصل في المسلم العدالة، لأن الرواية تثبت حُكماً شرعياً، وتنشئ حقوقاً وواجبات وتحلل وتحرم، وتعطي وتمنع، وإثبات هذه الأحكام لا يُترك لحُكم البراءة الأصلية، تماماً كالشهادة، فالشاهد لا يقبل قوله إلا بعد تزكيته وإثبات عدالته لأنه قد يثبت بشهادته حقاً أو يدفعه) [3].

الثالث: رواية جماعة عن الراوي.

قال الإمام السخاوي: (وذهب بعضهم إلى أن مما تثبت به العدالة رواية جماعة من الجُلة عن الراوي، وهذه طريقة البزار في مسنده، وجنح إليها ابن القطان) [4]

ثالثاً: الضبط.

تعريف الضبط لغةً:

قال ابن منظور: (الضبط لزوم الشيء وحبسه ضبط عليه وضَبَطَهُ يضبط.

وقال الليث: الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء وضبط الشيء حفظه بالحزم...) [5]

تعريف الضبط اصطلاحاً:

قال الإمام السخاوي: (الضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

فالأول: هو الذي يُثبت ما سمعهُ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

والثاني: هو صونه له عن تطرُّق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي) [6]

---

(١) هو علي بن عبدالله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأردبيلي تاج الدين أبو الحسن التبريزي الشافعي، قال عنه الحافظ ابن حجر: (له على الحاوي حواش مفيدة واختصر علوم الحديث لابن الصلاح اختصاراً مفيداً قال شيخنا أبو الفضل ابن العراقي كان من خيار العُلماء ديناً ومروءة فانتفع الناس به...).
انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ٣ / ٧٢ – ٧٣.

(٢) التبريزي: الكافي في علوم الحديث، ط ١، الأردن، الدار الأثرية، ١٤٢٩هـ، ص ٣٢١.

(٣) همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، ص ٩٣.

(٤) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٦٧.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، ٧ / ٣٠٤٠.

(٦) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ٢٤.

كيف يتم معرفة ضبط الصدر ؟

قال الإمام الشافعي: (إذا شرك أهل الحفظ بالحديث ووافق حديثهم) [1].

ومن شواهد ذلك ما جاء عن الإمام يحيى بن معين أنه قال: (قال لي إسماعيل بن عُلية يوماً: كيف حديثي ؟ قال: قلتُ: أنت مستقيم الحديث، قال: فقال لي: وكيف علمتُم ذاك، قال: قلتُ له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمدلله، فلم يزل يقول الحمد لله ويحمد ربه حتى دخل دار بشر بن معروف أو دار أبي البحتري وأنا معه)[2]

قال التبريزي: (وإنما يُعرف كون الراوي ضابطاً بأن تُعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وافقهم عليها بحيث تكون مخالفته نادرة عُرف كونه ضابطاً ثبتاً وإن كثُرت مخالفته عرفنا اختلال ضبطه لم نحتج بحديثه.

ويمكن معرفة ضبطه بالاختبار بأن يُزاد كلمات في المروي أو يُنقص، ويُلقى عليه، فإن تفطن لذلك عُلم أنه ضابط متيقظ، وإلا فلا، كما فُعل بالبخاري) [3].

كيف يتم معرفة ضبط الكتاب؟

يُعرف ذلك بطرقٍ منها:

١. التنصيص من إمام على أن فلاناً صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحكم بين المحدثين أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه.
٢. أن يُصرح الراوي الثقة بضبط كتابه، كأن يقول: إذا كان كتابي معي، فلا أبالي أن يكون فلان من الأئمة عن يميني، والآخر عن شمالي.
٣. التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدث منه مقابل على أصل شيخه أو على نسخة معتمدة منه.
٤. أن يوافق حديثه الذي يرويه من كتابه حديث الثقات، فإن هذا يدلُ على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر وقد لا يكون[4].

رابعاً: السلامة من الشذوذ.

الشذوذ لغةً:

هو الإنفراد.

قال الأزهري: (قال الليث: شذ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد، فهو شاذ...) [5]

---

(١) الشافعي: الرسالة، ص ٣٧١.

(٢) انظر: ابن معين: معرفة الرجال، ج ٢، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ، ص ٣٩.

(٣) التبريزي: الكافي في علوم الحديث، ص ٣٢٦ – ٣٢٧.

(٤) ذكر هذه الطرق الشيخ أبو الحسن السليماني. انظر: السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٦٥ – ٦٦.

(٥) الأزهري: تهذيب اللغة، ١١ / ١٨٥.

الشذوذ اصطلاحاً:

اختلف العُلماء قديماً في تعريف الحديث الشاذ وبيان حقيقته، وإليك بعض أقوالهم:

تعريف الإمام الشافعي:

قال الإمام الشـافعي: (ليس الشـاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره. إنما الشـاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس).[1]

فاشترط الإمام الشافعي للحُكم على الحديث بالشذوذ شرطين:

١. أن يكون الراوي ثقة.

٢. وجود المخالفة.

قال الإمام السخاوي: (الشافعي قيد التفرد بقيدين: الثقة والمخالفة)[2].

هل يشترط في الشاذ التنافي مع المخالفة ؟

قال الدكتور حمزة المليباري: (المنافاة ليست قيداً في المخالفة التي تكون بين الثقة والأرجح ليكون حديث الثقة شـاذاً مردوداً، ولم تُعرف من نصـوص الإمام الشـافعي ولا غيره من القدماء بل ويرده الواقع الملموس لأنه لم تُعرف المنافاة كنقطة فصـل بين القبول والرد في الشـاذ من خلال ممارسـاتهم النقدية، بل وجود القرائن وعدمها هو الأمر الفاصـل بينهما فيما خالف فيه الثقة غيره) [3]

وقال الشـيخ أبو الحسـن السـليماني: (فهم كثير من طلبة العلم أن المراد بالمخالفة هنا: أن يروي الراوي روايةً لا يمكن الجمع بينها وبين رواية من هو أوثق منه، وهذا ليس بسـديد على طريقة الحُذاق من أهل الحديث والمتتبع لصنيعهم يجدهم يطلقون الشذوذ على أحاديث لا تكاد تُحصى، مع إمكان الجمع على طريقة الفقهاء، فالمراد بالمخالفة أي زيادة في اللفظ تحمل زيادة في المعنى فعند ذاك تُحكم القواعد، ليُنظر المحفوظ من الشاذ، والله أعلم) [4]

ومما يؤيد كلام الشـيخين أن العُلماء المتقدمين ردوا زيادات ولم يقبلوها مع أنها ليسـت منافية، ولهذا أمثلة كثيرة منها:

المثال الأول:

---

(١) ابن الصـلاح: علوم الحديث، ص ٧٦. وقال الخليلي: (قال الشـافعي وجماعة من أهل الحجاز الشـاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ويرويه ثقة خلافه زائداً أو ناقصاً).

انظر: الخليلي: الإرشاد في معرفة عُلماء الحديث، ج ١، ط ١، الرياض، مكتبة الرُشد، ١٤٠٩هـ، ص ١٧٦.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ٧.

(٣) المليباري: الحديث المعلول قواعد وضوابط، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ، ص ٥٩.

(٤) السليماني: إتحاف النبيل، ج ١، ط ٢، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢١هـ، ص ٤٦.

زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) التي رواها مسلم في صحيحه[١] وانفرد بها سُليمان التيمي عن قتادة وخالف جميع أصحاب قتادة، قال الإمام النووي ــ رحمه الله ــ: (واعلم أن هذه الزيادة وهي قوله وإذا قرأ فأنصتوا، مما اختلف الحافظ في صحته، فروى البيهقي في السُنن الكبير عن أبي داود السجستاني: أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله ، قال البيهقي: قال أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة قد خالف سُليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مُسلم، لاسيما ولم يروها مُسندة في صحيحه والله أعلم) [٢].

فتأمل كيف رد هؤلاء الحفاظ زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) مع أنها ليست منافية، بل موافقة لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

فدل هذا على أن الحفاظ لا ينظرون في الزيادة هل هي منافية أم لا ؟ فإن كانت مُنافية قبلوها، وإن كانت غير منافية ردوها.

المثال الثاني:

روى مسلم في صحيحه [٣] من طريق علي بن مسهر قال أخبرنا الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – ﷺ –: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليُرِقه ثم ليغسله سبع مرار).

فقد تفرد علي بن مسهر بزيادة (فليرقه) وأصل الحديث في الصحيحين بدون هذه الزيادة' قال الحافظ ابن حجر: (قال النسائي: لا أعلم أحداً تابع علي بن مسهر على زيادة فليرقه، وقال حمزة الكناني أنها غير محفوظة وقال ابن عبدالبر لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبي معاوية وشُعبة، وقال ابن مندة لا تُعرف عن النبي ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن علي بن مسهر بهذا الإسناد) [٤]

فهذا المثال دليل آخر على أن الأئمة المتقدمين لا ينظرون في الزيادة هل هي منافية أم لا ؟ فزيادة (فليرقه) ليست منافية، قال الشيخ أبو الحسن السليماني: (والعُلماء ضعفوا كلمة (فليرقه) هذه مع أنه لا يغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب إلا بإراقة ما فيه) [٥]

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: التشهد في الصلاة (١٦)، برقم (٩٠٤).

(٢) النووي: شرح مسلم، ١٢٣/٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: حكم ولوغ الكلب (٢٧)، برقم (٦٤٦).

(٤) ابن حجر: فتح الباري، ١ / ٢٧٥.

(٥) السليماني: إتحاف النبيل، ١ / ١١٣.

فالخلاصـــة ليســـت هُناك قاعدة مضـــطردة في قبول الزيادة أو ردها، فالعُلماء ينظرون إلى القرائن التي تحف هذه الزيادة فيقبلونها تارة ويردونها تارة، قال الحافظ بن حجر: (والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنســـائي، والدارقطني وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة) [١].

وبين الحافظ ابن حجر هذه المرجحات فقال: (فحاصـــل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تُقبل ممن يكون حافظاً متقناً حيث يســـتوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصـــل صـــدوقاً، فإن زيادته لا تُقبل. وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق والله أعلم.) [٢]

تعريف الإمام الخليلي:

قال الخليلي: (والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فمتروك لا يُقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه) [٣].

ما المقصود بالتفرد عند الخليلي ؟

قال الحافظ ابن رجب: (كلام الخليلي في تفرد الشـيوخ، والشـيوخ في اصـطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره.

فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد ســـماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشـــهورين الثقات أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة صحيح متفق عليه)[٤]

ففُهِم من كلام الخليلي أن التفرد يُقبل ممن كثر حفظه بخلاف بقية الرواة فإن تفردهم لا يُقبل وفي بعض الأحيان لا يقبلون تفرد بعض الحفاظ، قال ابن رجب: (وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث: إذا تفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه (إنه لا يُتابع عليه) ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشـتهرت عدالته وحديثه ـــ كالزهري ونحوه ـــ وربما يســـتنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضـــاً، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه) [٥].

مثال ذلك:

قال الإمام مسلم ـ رحمه الله ـ حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع ـ واللفظ لابن رافع ـ قال إســـحاق: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر، عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن

---

(١) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٦٥.

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢ / ٦٩٠.

(٣) الخليلي: الإرشاد بمعرفة عُلماء الحديث، ١ / ١٧٦.

(٤) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٤٦١.

(٥) المرجع السابق، ١ / ٣٥٢ – ٣٥٣.

عباس قال: (كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عُمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عُمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم. فأمضاه عليهم) [١].

قال الإمام ابن عبدالهادي: (قال ابن رجب في كتابه " مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة "[٢]: (فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان:

أحدهما: وهو مسلك الإمام أحمد ومن وافقه، ويرجع الكلام في إسناد الحديث بشذوذه، وانفراد طاوس به، وأنه لم يُتابع عليه، وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً ومُنكراً إذا لم يُرو معناه من وجه يصح.

وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم، وهذا الحديث لا يرويه عن ابن عباس غير طاوس.

قال الإمام أحمد في رواية ابن منصور: كل أصحاب ابن عباس يعني روى عنه خلاف ما روى طاوس.

وقال الجوزجاني: هو حديث شاذ، قال: وقد عُنيتُ بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلا... وقال القاضي إسماعيل في كتاب "أحكام القرآن": طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكرة، منها هذا الحديث.

وعن أيوب: أنه كان يعجب من كثرة خطأ طاوس.

وقال ابن عبدالبر: شذ طاوس في هذا الحديث...) [٣]

تعريف الإمام الحاكم:

قال الإمام الحاكم: (الشاذ غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة) [٤]

قال الحافظ ابن حجر مُعلقاً على كلام الإمام الحاكم: (وهو على هذا أدق من المُعلل بكثير فلا يتمكن من الحُكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة ورزقه الله نهاية الملكة) [٥]

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب: طلاق الثلاث (٢)، برقم (٣٦٥٨).

(٢) والكتاب مفقود.

(٣) ابن عبد الهادي: سير الحات إلى علم الطلاق الثلاث، ط ١، بيروت، دار البشائر، ١٤١٨هـ، ص ٢٧ – ٢٨.

(٤) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١٨٣.

(٥) نقله عنه الصنعاني في توضيح الأفكار، ١ / ٣٧٩.

قال الدكتور حمزة المليباري: (فالحاكم لم يرد بقوله في الشاذ تفرداً مطلقاً وإنما أراد نوعاً خاصاً من تفردات الثقات مما يتوقف الناقد الجهبذ عن قبوله والاحتجاج به لما تحسَّس فيه من الوهم والخطأ، وذلك بمعرفته وحفظه وممارساته الحديثية، ولا يقدر على إقامة دليل عليه بحيث يقتنع به غيره من العوام) [1].

الخلاصة:

أقرب هذه التعريفات هو تعريف الإمام الشافعي ـــ رحمه الله ـــ قال الحافظ ابن حجر: (وفي الجملة الأليق (في حد الشاذ) ما عرف به الشافعي . والله أعلم .) [2]

وقد يَرِد على تعريف الإمام الشافعي إيراد يسير وهو أن الشافعي خص المخالفة بمخالفة الثقة، فما حُكم مخالفة راوي الحديث الحسن أليس يُطلق عليه شاذاً أيضاً ؟

ولهذا عرف الحافظ ابن حجر الحديث الشاذ بتعريف جامع مانع، فقال: (الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح) [3]

فقوله (المقبول) يشمل راوي الحديث الصحيح والحديث الحسن، فلهذا كان تعريف الحافظ ابن حجر . رحمه الله . هو الأدق والمعتمد والله أعلم.

خامساً: السلامة من العلة.

تعريف العلة لغةً:

قال الفيروز آبادي[4]: (والعلة بالكسر: المرض. علَّ يَعِلُّ واعتل وأعلهُ الله تعالى فهو مُعل وعليل ولا تقل معلول والمتكلمون يقولونها ولستُ منه على ثلج) [5].

فاعتبر الفيروزآبادي قول القائل (معلول) لحن وخلاف القياس، ولكن المتأمل في كُتب الحديث يجد أن هذه الكلمة جرت على ألسنة المحدثين[6] واستعملوها، فهل هي لحنٌ ؟

حاول بعض العُلماء الدفاع عن تعبير المحدثين (معلول)، فقال الفيومي: (والعلة المرض الشاغل والجمع علل مثل سدرة وسدر وأعلهُ الله فهو معلول قيل من النوادر التي جاءت على غير

---

(١) المليباري: الحديث المعلول قواعد وضوابط، ص ٦٣.

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢ / ٦٧١.

(٣) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٦٧.

(٤) هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عُمر بن أبي بكر أبو طاهر الفيروز أبادي الشيرازي اللغوي الشافعي الإمام الكبير الماهر في اللغة وغيرها من الفنون، توفي سنة ٨١٧هـ.

انظر: الشوكاني: في البدر الطالع، ٢ / ٢٨٠ – ٢٨٤.

(٥) آبادي: القاموس المحيط، ط ٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ، ص ١٠٣٥.

(٦) قال ابن الصلاح: (ويسميه أهل الحديث (المعلول) وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: (العلة والمعلول) مرذول عند أهل العربية واللغة).

انظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٨٩.

القياس وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين والأصـــلُ أعله الله فَعُلَّ فهو معلول أو من عَلَّهُ فيكون على القياس وجاء مُعلّ على القياس لكنه قليل الاستعمال) [١]

قال الإمام السخاوي: (مما يساعد صنيع المحدثين ومن أُشير إليهم استعمال الزجاج اللغوي له، وقول الصحاح: عل الشيء فهو معلول، يعني: من العلة.

ونص جماعة كابن القوطية في "الأفعال" على أنه ثلاثي، فإنه قال: عل الإنســـان علةً: مرض، والشيء أصابته العلة، ومن ثم سمى شيخنا كتابه "الزهر المطلول في معرفة المعلول") [٢]

تعريف العلة اصطلاحاً:

وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منه[٣].
فظهر من هذا التعريف أن ميدان البحث عن العلل هو أحاديث الثقات التي ظاهرها الســـلامة، فلا يدخل في ذلك أحاديث الضـــعفاء والمتروكين والإنقطاع الظاهر وغير ذلك من أســـباب الضـــعف الظاهرة.

فإن قال قائل: فكيف نجد في كتب العِلل أحاديث للضـــعفاء والمتروكين، وأحاديث فيها انقطاع ظاهر ؟

فالجواب: هو ما قاله الشيخ أبو الحسن السليماني: (والجواب عن هذا الإشكال من وجهين:

أ. أن هذا نادر، ولا يُخلُّ بمقصـــود مصـــنفي كتب العلل، فإن العبرة بالأشـــهر الأكثر، لا بالأقل الأندر.

ب. أن من جملة هذا النادر أحاديث رواها بعض الثقات فظُن أنها صـحيحة لذلك، فلما فُتش فيها، ظهر أنها ترجع إلى أحاديث الضـــعفاء والمتروكين، فما كان من هذا القبيل، فهو موافق لقصدِ من ألَّف في العلل الخفية، والله أعلم) [٤].

فظهر من خلال التعريف أن العلة تنقسم إلى قسمين:

١. علة قادحة.
٢. علة غير قادحة.

---

(١) الفيومي: المصباح المنير، بدون ط، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م، ص ١٦٢.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ٤٨.

(٣) انظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٩٠.

(٤) السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٥٠.

وقد سبق ذكر كثيرٍ من أمثلة العلة القادحة' وأما العلة غير القادحة، قال الإمام السخاوي: (وذلك إذا كان الاختلاف فيما له أكثر من طريق، أو في تعيين واحد من ثقتين) [(١)].

مثال ذلك:

حديث الخيار في البيع الذي جاء من طريق محمد بن يوسف [(٢)]، والفضل بن دكين [(٣)]، وعبدالرزاق [(٤)] كلهم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عُمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار).

وخالفهم مخلد بن يزيد [(٥)] ويعلى بن عُبيد الطنافسي[(٦)] فرووه عن سفيان عن عمرو بن دينار به.

فأبدلا عبد الله بن دينار بعمرو بن دينار.

وتابع الإمام سفيان الثوري على قوله عبد الله بن دينار الإمام شُعبة بن الحجاج [(٧)] وإسماعيل بن جعفر [(٨)] و يزيد بن عبد الله [(٩)].

ولا شك أن رواية سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار هي الأرجح، ولكن هذه العلة ليست قادحة لأن الحديث حيثما دار يدور على ثقة، قال الإمام العراقي: (وأما علة الإسناد التي لا تقدح في صحة المتن فكحديث رواه يعلى بن عُبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح عن سُفيان الثوري عن

---

(١) السخاوي: فتح المغيث ٢ /٥٤.

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب: إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع (٤٦)، برقم (٢١١٣).

(٣) أحمد في المسند: ١٠ /٣٣١ برقم (٦١٩٣).

(٤) مصنف عبدالرزاق، كتاب البيوع، باب: البيعان بالخيار ما لم يفترقا، برقم (١٤٢٦٥).

(٥) سنن النسائي، كتاب البيوع، باب: وجوب الخيار للمتبايعين قبل افتراقهما، برقم (٤٤٧٧).

(٦) أخرجها الخليلي في الإرشاد فقال: (حدثنا القاسم بن علقمة حدثنا ابن أبي حاتم حدثنا يعلى بن عُبيد حدثنا سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عُمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (البيعان بالخيار وكل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار).

وهذا خطأ وقع على يعلى بن عُبيد وهو ثقة متفق عليه والصواب فيه عبدالله بن دينار عن ابن عُمر هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه عن عبدالله بن دينار وقد روى الحديث نافع عن ابن عُمر ورواه مالك وغيره عن نافع وابن دينار وهو مخرج في الصحيحين).

انظر: الخليلي: الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ١ / ٣٤١ – ٣٤٢.

(٧) أحمد في المسند: ٩ /٣٥ برقم (٥١٣٠).

(٨) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب: ثبوت خيار المجلس للمتبايعين (١٠)، برقم (٣٨٣٥).

(٩) سُنن النسائي، كتاب البيوع، باب: ذكر الاختلاف على نافع في لفظ حديثه (٩)، برقم (٤٤٧٨).

عمرو بن دينار عن ابن عُمر عن النبي ﷺ قال: (البيعان بالخيار) الحديث فوهم يعلى بن عُبيد على سفيان في قوله عمرو بن دينار وإنما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عُمر هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان أبو نُعيم الفضل بن دُكين وعُبيد الله بن موسى العبسي ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم وهكذا رواه عن عبد الله بن دينار شُعبة وسُفيان بن عُيينة ويزيد بن عبد الله بن الهاد ومالك بن أنس من رواية ابن وهب عنه، والحديث مشهور لمالك وغيره عن نافع عن ابن عُمر، وأما رواية عمرو بن دينار فوهم من يعلى بن عُبيد وقال عُثمان بن سعيد عن يحيى بن معين: يعلى بن عُبيد ضعيف في الثوري ثقة في غيره)(١).

ومن خلال الشرطين الأخيرين اللذين هما نفي الشذوذ والعلة القادحة تباين منهج المحدثين عن منهج الفقهاء في قبول الحديث قال ابن دقيق العيد: (وزاد أهل الحديث ألا يكون شاذاً ولا معللاً وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يُعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء) (٢).

فكل حديثٍ اجتمعت فيه الشروط الخمسة السابقة هو الحديث الصحيح المقبول عند المحدثين.

مسألة: هل إذا تلقى أهل الحديث الحديثَ بالقبول وعملوا به مع ضعف إسناده يُعتبر تصحيحاً له؟

---

(١) العراقي: فتح المغيث، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ، ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ط ١، الأردن، دار العلوم، ١٤٢٧هـ، ص ٢١٦ – ٢١٨.

قال الإمام ابن عبدالبر في حديث (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) [١]: (وهذا الحديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسـناده وهو عندي صـحيح لأن العُلماء تلقوه بالقبول له والعمل به) [٢] وقال الإمام السـيوطي: (المقبول ما تلقاه العُلماء بالقبول وإن لم يكن له إسـناد صـحيح فيما ذكره طائفة منهم ابن عبدالبر، ومثلوه بحديث جابر رضـي الله عنه: (الدينار أربعة وعشـرون قيراطاً) [٣]، أو اشـتهر عند أئمة الحديث بغير نكير منهم فيما ذكره الأسـتاذ أبو إسـحاق الأسـفرائييني[٤] وابن فورك كحديث: (في الرقة ربع العُشر) [٥] وحديث: (لا وصية لوارث)) [٦].

وقال الإمام السـخاوي: (إذا تلقت الأُمة الضـعيف بالقبول يُعمل به على الصـحيح، حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسـخ المقطوع به، ولهذا قال الشـافعي ـــ رحمه الله ـــ في حديث:

---

(١) أخرجه أحمد في المسـند (١٢ / ١٧١) برقم (٧٢٣٣)، وأبو داود في السُـنن، كتاب الطهارة، باب: الوضـوء بماء البحر (٤١)، برقم (٨٣)، والترمذي، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في البحر أنه طهور (٥٢)، برقم (٦٩)، والنسـائي، كتاب الطهارة، باب: ماء البحر (٤٧)، برقم (٥٩)، وابن ماجة، كتاب الطهارة، باب: الوضـوء بماء البحر (٣٨)، برقم (٣٨٦) كلهم من طريق مالك، عن صـفوان بن سُليم، عن سـعيد بن سلمة أن المغيرة بن أبي بردة من بني عبدالدار، أخبره أنه سـمع أبا هُريرة يقول: سـأل رجلٌ رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم فقال: يا رسـول الله، إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضـأنا به عطشـنا أفنتوضـأ من ماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته).

واسناد هذا الحديث صحيح، وقد صححه جمع من أهل العلم منهم:

١. الإمام البخاري.

انظر: الترمذي: علل الترمذي الكبير، ج ١، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ، ص ٥٢.

٢. الإمام الترمذي.

فقد قال – رحمه الله – بعدما روى الحديث: (حديث حسن صحيح).

٣. الشيخ الألباني.

انظر: الألباني: إرواء الغليل، ج ١، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، ص ٤٢ – ٤٣ برقم (٩).

(٢) ابن عبدالبر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسـانيد، ج ١٦، ط ٢، المغرب، وزارة الأوقاف والشـؤون الإسلامية، ١٤١٢هـ، ص ٢١٨ – ٢١٩.

(٣) ذكره صاحب كنز العمال وعزاه إلى الديلمي عن جابر وقال: (وفيه الخليل بن مُرة. قال البخاري: منكر الحديث). انظر: البرهان فوري: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ٢، ط ٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ، ص ١٩.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسـحاق الإسـفراييني الأصـولي الشـافعي، الملقب بركن الدين. أحد المجتهدين في عصره، وصاحب المصنفات الباهرة، توفي سنة ٤١٨هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ٣٥٤ – ٣٥٥.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة، باب: زكاة الغنم (٣٨)، برقم (١٤٥٤).

(٦) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ١١٩.

(لا وصية لوارث) إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية له) [1].

وهذه المسألة ليست على إطلاقها، بل فيها تفصيل قال الشيخ زكريا الباكستاني: (الحديث الضعيف الذي تلقاه العُلماء بالقبول له حالتان:

الحالة الأولى:

أن يكون ذلك الحديث الضعيف أجمع العُلماء على القول به فيؤخذ بذلك الحُكم الذي ورد في ذلك الحديث لإجماع العُلماء عليه، ولا يُنسب ذلك الحديث إلى رسول الله ﷺ

وذلك لأن الإجماع إنما هو على الحُكم الذي وقع في ذلك الحديث، والعمل به لا على نسبة ذلك الحديث إلى رسول الله ﷺ، وهذا مراد الشافعي المتقدم بقوله: لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول.

فانظر كيف حكم على الحديث بضعفه، والأخذ بالحُكم الوارد فيه والعمل بمقتضاه للإجماع، ولذا قال الحافظ في الفتح بعد أن ذكر الحديث: (لا وصية لوارث): لكن الحُجة في هذا إجماع العُلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره. انتهى

قلتُ: على أن هذا الحديث قد ثبت إسناده عند بعض أئمة الحديث.

فالحاصل أن الحديث الضعيف الذي أجمع العُلماء بالقول به، يؤخذ بالحُكم الوارد فيه لإجماع العُلماء عليه، ولا يُنسب إلى رسول الله ﷺ لضعف اسناده.

الحالة الثانية:

أن يكون الحديث الذي قيل أنه متلقى بالقبول قد صرح بعض الأئمة بقبوله، وبعض الأئمة سكت عنه فلم يُصرح بقبوله ولا برده، فلا يُقال عن هذا الحديث أنه متلقى بالقبول وذلك لسكوت بعض الأئمة عنه والساكت لا يُنسب له قول) [2].

مسألة: هل يُصحح الحديث إذا وافق القرآن؟

قال الإمام السيوطي: (قال أبو الحسن بن الحصار في "تقريب المدارك على موطأ مالك": (قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به)) [3].

وفي هذا الكلام نظر ولا يستقيم على قواعد المحدثين الذين اشترطوا في قبول الحديث الشروط الخمسة السابقة، قال الشيخ زكريا الباكستاني: (إذا كان في سند الحديث راوٍ ضعيف، فإنه لا يجوز نسبة ذلك الكلام إلى النبي ﷺ لضعف السند ولو كان ذلك الحديث موافقاً لآية في كتاب الله أو

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢/١٥٣ – ١٥٤.

(٢) الباكستاني: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط ١، السعودية، دار الخراز، ١٤٢٣هـ، ص ٢٢١ . ٢٢٢.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ١٢١.

لبعض أصـول الشـريعة لأن العمل يكون حينئذٍ على تلك الآية أو ذلك الأصـل، وكم من حديث وافق آية أو أصـلاً من أصول الشريعة وضعفه أئمة الحديث لضعف سنده كحديث: (لا بأس بقضاء شهر رمضـان مفرقاً) فإنه حديث ضعيف ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢ / ١٣٦) مع أنه يشهد له قوله تعالى: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ). [البقرة: ١٨٤] فأطلقت الآية القضاء بدون تقييد التتابع.

وكحديث: (إذا أذن المؤذن يوم الجمعة حرم العمل) قال الألباني في الضـــعيفة (٥ / ٢٣٠) بعد أن حكم على الحديث بأنه موضـــوع: ويُغني عن هذا الحديث قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّـذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّـلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَـةِ فَـٱسۡـعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ﴾[الجمعة: ٩] الآية. انتهى) [١]

(١) الباكستاني: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ص ٢٢٣.

المطلب الثاني

الحديث الصحيح عند الشيخ مقبل ومنهجه فيه

لكتب مصطلح الحديث أهمية كبيرة لطالب العلم، قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (معرفة المصطلح من الأمور المهمة لطالب العلم، لأنه يمر به في كتب الرجال، في كتب التفسير وكتب الحديث: هذا حديث منكر، وهذا حديث شاذ، وحديث منقطع، وحديث مضطرب، وفي سنده مدلس، وربما لا يدري ما معنى هذا ؟ لكن إذا كانت لديه مبادئ من علم المصطلح بحمد الله يسهل عليه هذا) [١].

ويمكن للباحث أن يتعرف على آراء واختيارات الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في مصطلح الحديث من مصدرين:

الأول:

من خلال تتبع كلامه النظري في علم مصطلح الحديث، فإن له شروحات وتعليقات على كتب المصطلح المشهورة مثل كتاب"اختصار علوم الحديث"[٢] للحافظ ابن كثير، وتدريب الراوي للسيوطي، ومقدمة لسان الميزان للحافظ ابن حجر[٣]، ومقدمة الإمام مسلم.

وكذلك من خلال الأسئلة التي أجاب عليها الشيخ، وكثيرٌ منها فُرغ وطُبع في حياة الشيخ[٤] وبعضها فُرغ وطُبع بعد وفاة الشيخ . رحمه الله .. [٥].

الثاني:

من خلال تتبع أحكامه العملية على الأحاديث بالصحة أو الضعف في الكُتب التي ألفها، أو قام بتحقيقها.

تعريف الحديث الصحيح عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

---

(١) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ /٩٣.

(٢) وقد فرغ أحد طلاب العلم هذه الأشرطة وأودعها في كتابٍ أسماه "السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" وهو الأخ أبوعُمر عبدالله بن محمد بن عبدالله الحمادي.

(٣) وقد قامت ابنة الشيخ أم عبدالله الوادعية بتفريغ الأشرطة وأخرجت ذلك في كتابٍ وعلقت على الشرح بتعليقات مفيدة. وقد اسمته " التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان".

(٤) مثل كتاب "المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح" وقد اشتمل الكتاب على أكثر من مائتي سؤال في المصطلح مع محاضرات في البحث وكيفية الاستفادة من الكُتب.

(٥) مثل كتاب "الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية" في مجلدين للأخ نور الدين بن علي بن عبدالله السدعي الوصابي.

من خلال تتبع كلام الشـــيخ النظري نجد أنه عرفَ الحديث الصـــحيح بقوله: (هو الحديث المُســند الذي يتصــل إســناده بنقل العدل الضــابط عن العدل الضــابط إلى منتهاه، ولا يكون شــاذاً ولا مُعللاً) [1]

وقد تكلم ـــ رحمه الله ـــ عن شروط الحديث الصحيح فقال: (قوله: (المتصل) الذي يتصل إسناده يخرج به المرسل) [2].

وقال في تعريف العدل: (الذي لا يرتكب الكبائر ولا يصـر على الصـغائر ويأتي من الواجبات بحسب ما يستطيع) [3].

وقال عن الشرط الثالث من شروط الحديث الصحيح وهو الضبط: (الضبط ضبطان: ضبط صدرٍ وضبط كتاب.

ضبط الصدر: هو أن يستحضر الحديث إذا طُلب منه وإلا فلا يُسمى ضابطاً.

وضـــبط الكتاب: هو أن يكون محافظاً على كتابه ومن ثم ضُـــعف بعض المحدثين من أجل تهاونهم بكتبهم أو من أجل أنه دُس في كتبه، فكُلمَ أن يعزل ذلك الوراق فلم يفعل، فمن ثم ضُـــعف سفيان بن وكيع[4]، وهو من مشايخ الترمذي وابن جرير) [5].

واختار في تعريف الحديث الشــاذ تعريف الإمام الشــافعي فقال: (الشــاذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه) [6].

---

(١) وهذا هو تعريف الإمام ابن الصـــلاح، فقد قُرئ على الشـــيخ هذا التعريف كما في شـــرحه لكتاب "اختصـــار علوم الحديث" وقد أقر هذا التعريف.

انظر: الوادعي: السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٤) قال الإمام أبو حاتم: (دخلت الكوفة فحضـرني أصـحاب الحديث وقد تعلقوا بوراق سـفيان بن وكيع فقالوا أفسـدت علينا شـيخنا وابن شـيخنا قال فبعثت إلى سـفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه وراقه يرجع عنها فلم يرجع عنها فتركته).

انظر: الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ص ١٥٠.

وقال محمد بن إســحاق: (وأما سـفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث فرواها وكلمناه فيها فلم يرجع عنها فاستخرت الله وتركتُ الرواية عنه).

انظر: الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج ٢، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـــ، ص ٣٦.

(٥) الوادعي: السير الحثيث، ص ٣٤ – ٣٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٣٥.

ووضح ــــ رحمه الله ــــ تعريف الإمام الشافعي بقوله: (فيخرج ما إذا خالف من هو مماثل له فيحمل أن الحديث روي على الوجهين، مثلاً الرفع والوقف روي مرفوعاً وروي موقوفاً يقبل هذا وهذا، ويكون الرفع زيادة مقبولة، فعندنا ثلاث صور:

١ . الذي زاد الزيادة مماثل نقبلها.

٢ . الذي زاد الزيادة أرجح نقبلها.

٣ . الذي زاد الزيادة مرجوح فهو الشاذ) [١].

وقد أطال الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ــــ النَفَس وتوسع في الكلام على (زيادة الثقة) متى تُقبل ومتى تُرد ويُحكم عليها بالشذوذ وذلك في مواضع من كتبه[٢]، وبين أن العُلماء المتقدمين ليس لهم قاعدة مطردة في هذا الباب، فأحياناً يقبلون الزيادة لقرائن تحفها وأحياناً يردونها، وقد سأل الشيخ أبو الحسن السُليماني شيخه مقبلاً الوادعي ــــ رحمه الله ــــ فقال: (مسألة زيادة الثقة، أو ما أرسله أحدهم ووصله آخر، فيها بعض الأمور نحتاج إلى تفصيلها، إذا تعارضت الكثرة مع الحفظ فأيهما يُرجَّحُ ؟ ومنها إذا كان الذي أرسله ثقة، والذي وصله اثنان كلٌ منهما صدوق، هل تُقدم الزيادة هنا أم ماذا ؟ ومنها: أن الذي أرسل إمام مشهور، لكن الذي وصل إن كان دون الأول في التثبت إلا أن معه قرائن أخرى كملازمته للشيخ أو أنه من أهله، أو أنه صحيح الكتاب وغيرها من المرجحات الأخرى؟

الجواب:

زيادة الثقة من الأمور التي اختلف فيها العُلماء ولحُذَّاق الحديث فيها مجال واختلاف، ومن حيث أن منهم من يقبل زيادة الثقة ويقول: إنه علم ما لم يعلم غيره وحفظ ما لم يحفظ غيره، ومنهم من يردها، ومنهم من يتوسط فيقبلها إذا لم يخالف من هو أرجح منه، أما إذا خالف من هو أرجح منه فيُعدُّ شاذاً، ومن هو أرجح منه سواءً أكان في العدد أم كان في الضبط، أم غير ذلك، فنأتي بمثال من الأحاديث: حديث أن النبي ﷺ كان جالساً في المسجد فجاء ذلكم الرجل الذي أساء صلاته فقال: السلام عليك يا رسول الله. قال: (وعليك السلام ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ) [٣] هذا الحديث يرويه يحيى بن سعيد القطان عن عُبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فجاء آخرون جمع كثير جداً وخالفوا يحيى فرووه عن عُبيد الله عن سعيد عن أبي

---

(١) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٢٨٠ – ٢٨١.

(٢) من أكثر المواضع التي توسع فيها الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ــــ في الكلام على زيادة الثقة ونقل كلام العُلماء وأكثر من ضرب الأمثلة مقدمة تحقيقه لكتاب "الإلزامات والتتبع" من ص ٢٠ – ٣٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (٩٥)، برقم (٧٥٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: في الطمأنينة وقراءة ما تيسر في الصلاة (١٢)، برقم (٨٨٣).

هُريرة فلم يذكروا أباه، خالف يحيى جمع كثير وأراد الدارقطني أن ينتقده ثم هاب أن يوهِّم يحيى بن سعيد القطان فقال: لعل الحديث روي على الوجهين[١].

فهذه المسألة مسألة اجتهادية، تنظر إلى صفات الرواة وإلى ضبطهم وإلى كثرتهم، فلو تعارض صدوق وصدوق، وثقة وثقة، فإذا لم يحصل لك ترجيح حملتَ الحديث على الوجهين أنه روي هكذا وهكذا، مثلاً: جاء مرسلاً ومتصلاً تحمله على أن الراوي رواه مرسلاً ومتصلاً، والمرسل صحيح، والمتصل صحيح، أو رواه مرفوعاً وموقوفاً تحمله على هذا وهذا، إذا لم يظهر الترجيح، وإذا تعارض ثقة وصدوق مع ثقةٍ مثلاً: الثقة أرسل، والثقة والصدوق وصلا الحديث، فيرجح الثقة والصدوق.

وبقي علينا لو اختلف ثقة حافظ وثقة وصدوق، يعني: هذا في جانب، وهذان في الجانب، أيهما يُرجَّح ؟ الظاهر أنه يحمل على الوجهين.

والمسألة اجتهادية ليس فيها حُكم مطرد، هكذا يقول الحافظ في الفتح[٢] فإن لحذاق الحديث نظرات إلى زيادة الثقة، فرب زيادة يقبلونها، ورب زيادة يتوقفون فيها أو يردونها) [٣]

وخالف الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ الحافظ ابن حجر الذي اشترط في رد الزيادة أن تكون منافية[٤] فقال: (هم يشترطون في رد الزيادة أن تكون منافية، لكن الذي يظهر أن الزيادة نفسها . كون أنها زيادة ـــ تنافي، من الأمثلة على هذا الحديث الذي رواه مسلم من حديث أبي موسى وفيه

---

(١) قال الإمام الدارقطني: (وقد خالف يحيى أصحاب عُبيد الله كُلهم منهم: أبو أُسامة، وعبدالله بن نُمير، وعيسى بن يونس، وغيرهم، ورووه عن عُبيد الله، عن سعيد، عن أبي هُريرة، فلم يذكروا أباه.

ورواه معتمر، عن عُبيد الله، عن سعيد مرسلا، عن النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عُبيد الله حدَّث به على الوجهين، والله أعلم). انظر الدارقطني: الإلزامات والتتبع، ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

وقال الحافظ ابن حجر: (لكل من الروايتين وجه مرجح أما رواية يحيى فالزيادة من الحافظ وأما الرواية الأخرى فللكثرة ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين فأخرج البخاري طريق يحيى هنا وفي باب وجوب القراءة وأخرج في الاستئذان طريق عُبيد الله بن نُمير وفي الأيمان والنذور طريق أبي أُسامة كلاهما عن عُبيد الله ليس فيه عن أبيه وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة).

انظر: ابن حجر: فتح الباري، ١٠ / ٢٠٣.

(٢) قال الحافظ ابن حجر عن طريقة الشيخين فيما إذا تعارض الوصل والإرسال: (والتحقيق أنهم ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة فمهما ترجح بها اعتماده وإلا فكم حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله). انظر: ابن حجر: فتح الباري، ٢٠٣/١٠.

(٣) الوادعي: المقترح، ص ٨٨ –٩٠.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: (وزيادة راويهما ـــ أي الصحيح والحسن ـــ مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً، لأنها في حُكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره. وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويُرد المرجوح). انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ٦٣ – ٦٤.

زيادة في بيان كيفية الصـلاة (إذا قرأ فأنصـتوا) فالإمام الدارقطني ينتقد هذه الزيادة ويقول: إنه تفرد بها سُليمان التيمي، ويوافقه النووي ــ رحمه الله ــ على هذا ويقول: إن الحفاظ ــ إشارة إلى جمع، إضافة إلى الدارقطني ـ ضعفوا هذه الزيادة. فالذي يظهر أن الزيادة بمجردها تُعتبر منافاة) (١).

وقال عن الشرط الخامس من شروط الحديث الصحيح الذي هو عدم العلة: (العلة تنقسم إلى قسمين: إلى علة قادحة: وهي سبب خفي في الحديث، يوجب ضعفه، لا يطلع عليه ـــ أي: ذلكم السبب ـ إلا حفاظ الحديث ونُقاده، هذه هي العلة القادحة.

والعلة غير القادحة، كإبدال ثقة بثقة، فإن أُبدل ثقة بثقة فهذا لا يضر.

مثاله: حديث (البيعان بالخيار) (٢) الحديث معروف لدى المحدثين من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عُمر، فشذ فيه بعضهم وقال: عن عمرو بن دينار عن ابن عُمر، فإبدال عبد الله بن دينار بعمرو بن دينار يُعتبر معللاً بعلة غير قادحة) (٣).

وقال في موضع آخر: (وبعض إخواننا من طلبة العلم حفظهم الله إذا سألته عن العلة غير القادحة قال: إبدال ثقة بثقة، نعم، هذه علة غير قادحة ولكنها مجرد مثال فإذا وجدت في الحديث علة قادحة ثم أُزيلت وسَلِمَ الحديث من العلة يُقال: فيه علة غير قادحة.

وذلك كعنعنة المُدلِّس الذي تضر عنعنته ثم جاء من طريق تنتهي إلى ذلك المدلس وفيها تصريحه بالسماع، الإرسال والوصل، ثم ترجح الوصل، والوقف والرفع ثم ترجح الرفع، وهكذا بقية العلل القادحة التي تطرأ على الحديث وتُعرف بجمع الطرق) (٤).

تطبيقه العملي لشروط الحديث الصحيح:

يستطيع الباحث معرفة ذلك من خلال تتبع كلام الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ تصحيحاً وتضعيفاً.

فالشرط الأول للحديث الصحيح أن يكون متصل السند: أي ألا يكون مُرسلاً، ولا منقطعاً، ولا مُعضلاً، ولا مُعلقاً، فالشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ قد أخذ بهذا الشرط، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

المثال الأول:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (وقال ابن أبي حاتم أيضاً: حدثنا أبي حدثنا أبو حذيفة حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: نزلت على النبي ﷺ بالمدينة ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ١٦٣﴾ [البقرة: ١٦٣] فقال كفار قريش بمكة: كيف يسع الناس إلهٌ واحد فأنزل الله

---

(١) الوادعي: المقترح، ص ١٠٥.

(٢) تقدم تخريج هذا الحديث في ص ١٥١.

(٣) الوادعي: السير الحثيث، ص ٣٥.

(٤) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٢٠ – ٢١.

تعالى﴿إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِى الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾ إلى قوله: لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ١٦٤﴾ [البقرة: ١٦٤]

فبهذا يعلمون أنه إلهٌ واحد وأنه إله كل شيء وخالق كل شيء)

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً على هذا الحديث:(مُرسل والمُرسل[١] من قسم الضعيف)[٢]

المثال الثاني:

قال الإمام الحاكم في المستدرك: (أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد ثنا أبو الوليد محمد بن أحمد بن برد ثنا محمد بن كثير المصيصي ثنا الأوزاعي.

وحدثنا أبو علي الحُسين بن علي الحافظ ثنا جماهر بن محمد الغساني بدمشق ثنا الفريابي عن الأوزاعي عن الزُهري عن حرام بن محيصة الأنصاري عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: كانت له ناقة ضارية فدخلت حائطاً فأفسدت فيه فكلم رسول الله ﷺ فيها فقضى أن حفظ الحوائط في النهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وعلى أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم.

هذا حديث صحيح الإسناد على خلاف فيه بين معمر والأوزاعي فإن معمراً قال عن الزُهري عن حرام بن محيصة عن أبيه.

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً: (في " تهذيب التهذيب"[٣]، أن ابن حبان قال: لم يسمع حرام من البراء، وفي" تهذيب التهذيب"[٤] في ترجمة والد حرام ـــ وهو سعد بن محيصة ـــ أن أبا داود قال: لم يتابع عبدالرزاق في قوله عن أبيه. اهـ.

---

(١) قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (المُرسل: ما قال فيه التابعي: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ).
انظر الوادعي: السير الحثيث، ص ٣٦.

(٢) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ /٣٦٩ – ٣٧٠.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٢ / ١٩٦.

(٤) المرجع السابق، ٣ / ٤١٧.

فعلى هذا فالحديث منقطع[1]) [2]

المثال الثالث:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (قال ابن جُريج: قال رسول الله ﷺ : (إنما أُمروا بأدنى بقرة ولكنهم لما شددوا شدد الله عليهم وايم الله لو أنهم لم يستثنوا لما بينت لهم آخر الأبد).

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً: (الحديث مُعضل[3] لأن ابن جُريج من أتباع التابعين)) [4]

فمن خلال هذه الأمثلة اتضح لنا أن الشيخ مُقبل ـ رحمه الله ـ يشترط في الحُكم على الحديث بالصحة، أن يتوفر فيه شرط اتصال السند.

أما الشرط الثاني للحديث الصحيح وهو العدالة، نجد أن الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ يشترط توفره حتى يحكم على الحديث بالصحة، ولهذا لم يقبل الحديث الذي في سنده راوٍ مجهول[5].

والجهالة سبب من أسباب ضعف الحديث.

مثال ذلك:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (حدثني المُثنى حدثنا سويد أخبرنا ابن المُبارك عن ابن لهيعة حدثني موسى بن جُبير مولى بني سلمة أنه سمع عبد الله بن كعب بن مالك يُحدث عن أبيه قال: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد فرجع عُمر بن الخطاب من عند النبي ﷺ ذات ليلة وقد سمر عندهُ فوجد امرأته قد نامت فأرادها فقالت: إني قد نمتُ فقال: ما نمت ثم وقع بها وصنع كعب بن مالك مثل ذلك فغدا عُمر بن

---

(١) قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (المنقطع: ما سقط من سنده راوٍ فأكثر ليس على التوالي).
انظر: الوادعي: السير الحثيث، ص ٣٦.

(٢) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٢ /٦٠.

(٣) قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (المُعضل: ما سقط من سنده راويان فأكثر على التوالي).
انظر: الوادعي: السير الحثيث، ص ٣٦.

(٤) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٢٠٧.

(٥) وقد عرف الحافظ ابن حجر المجهول بقوله: (لا يُعرف فيه تعديل ولا تجريح مُعين).
انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ٨٤.

الخطاب إلى النبي ﷺ فأخبره فأنزل الله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ الآية).

قال الشيخ مُقبل ــــ رحمه الله ــــ مُعلقاً: (أما المثنى فهو ابن إبراهيم الآملي لم نجد له ترجمة، وأما شيخه فهو سويد بن نصر من مشايخ الترمذي والنسائي وهو ثقة. والحديث ضعيف لجهالة المثنى بن إبراهيم...) [١].

مثال آخر:

قال الحاكم في المستدرك: (أخبرنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه وأبو الحسن بن محمد العنبري قالا ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا علي بن بحر بن بري ثنا هشام بن يوسف الصنعاني. وحدثنا أحمد بن سهل الفقيه ومحمد بن علي الكاتب البُخاريان ببخارى قالا حدثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ ثنا هشام بن يوسف حدثني عبد الله بن سُليمان النوفلي عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : (احبوا الله لما يغدوكم به من نعمه، وأحبوني لحُب الله، وأحبوا أهل بيتي لحُبي).

هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه.

قال الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ــــ مُعلقاً على قول الحاكم (صحيح الإسناد): (لا، عبد الله بن سُليمان قال الذهبي في "الميزان "[٢]: فيه جهالة، لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ثم ساق هذا الحديث) [٣].

وكذلك لا يقبل الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ــــ الأحاديث التي في سندها كذاب أو متهم أو متروك[٤].

أما الشرط الثالث للحديث الصحيح وهو الضبط، فالشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في واقعه العملي والتطبيقي لا يقبل حديث سيء الحفظ.

مثال ذلك:

قال الإمام ابن كثير في تفسيره: (وقال الإمام أحمد: حدثنا إسحاق بن يوسف، حدثنا شريك، عن يعلى بن عطاء، عن رجل حدثه أنه سمع أبا أُمامة الباهلي يقول: (كان رسول الله ﷺ إذا قام

---

(١) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٤٠٦.

(٢) الذهبي: ميزان الإعتدال، ٢ / ٤٣٢.

(٣) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ١٧٥/٣.

(٤) وقد تقدمت أمثلة كثيرة في أثناء الكلام على كتاب الطليعة.

إلى الصـــلاة كبر ثلاثاً ثم قال: (لا إله إلا الله ثلاث مرات، وســـبحان الله وبحمده ثلاث مرات) ثم قال: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه).

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً على هذا الحديث: (حديث أبي أُمامة ضعيف من أجل شريك وهو ابن عبد الله النخعي القاضي ساء حفظه لما تولى القضاء...) [١].

وأما الشرط الرابع للحديث الصحيح وهو السلامة من الشذوذ، فالشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في واقعه العملي والتطبيقي لا يقبل الحديث الشاذ سواءً كان الشذوذ بالسند أو بالمتن.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (قال الإمام الطحاوي ـــ رحمه الله ـــ في "مشكل الآثار" (ج ١ ص ٩٠) حدثنا أبو أمية، حدثنا على بن بحر القطان، حدثنا هشـــام بن يوســـف، عن معمر، عن عبدالملك بن عُمير، عن جابر بن ســـمرة قال: رأى رجل من أصـــحاب النبي ﷺ في النوم قوماً من اليهود، فـأعجبتـه هيئتهم، فقـال: إنكم قوم لولا أنكم تقولون: عُزير ابن اللـه. قـالوا: وأنتم قوم لولا أنكم تقولون: ما شـــاء الله وشـــاء محمد. ثم إنه لقي قوماً من النصـــارى فأعجبته هيئتهم، فقال: إنكم قوم لولا أنكم تقولون: المســيح ابن الله قالوا: وإنكم قوم لولا أنكم تقولون: ما شـــاء الله وشـــاء محمد فلما أصـــبح قص ذلك على رســول الله ﷺ ، فقال النبي ﷺ : (قد كُنت أســمعها منكم فتؤذيني، فلا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد).

هذا حديث ظاهره الصـــحة، ولكنه قد شـــذَّ فيه معمر، لأنه قد خالفه شُـــعبة عند الدارمي (ج ٢ ص ٢٥٩)، وأبو عوانة عند ابن ماجة (ج ١ ص ٦٨٥) وحماد بن ســـلمة عند الإمام أحمد (ج ٥ ص ٣٢) كل هؤلاء يروونـه عن عبـدالملـك، عن ربعي عن الطُفيل بن ســـخبرة، فُعلِم أن حديث معمر، عن عبدالملك، عن جابر بن سمرة شاذ، والله أعلم) [٢].

مثال آخر:

قال الإمام ابن كثير: (وفي الحديث الصــحيح عن رســول الله ﷺ أنه قال: (إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يُجرجر في بطنه نار جهنم).

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً:(رواه البخاري (ج ١٠ ص ٩٦) ومسلم (ج ٣ ص ١٦٣٤) من حديث أُم ســـلمة ولفظه عندهما: (الذي يشـــرب في آنية الفضـــة إنما يتجرع في بطنه نار جنهم).

---

(١) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٣٣.

(٢) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٨١ – ٨٢.

ثم رواه مسلم من طريق جماعة عن نافع ولفظه: (إن الذي يشرب أو يأكل في آنية الفضة والذهب) ثم قال مسلم: وليس في حديث أحد منهم ذكر (الأكل والذهب) إلا في حديث ابن مسهر.

قال أبو عبد الرحمن: فالظاهر أن ذكر الأكل والذهب شاذ إذ قد خالف علي بن مسهر جماعة كما تراهم في صحيح مسلم) [1].

وأما الشرط الخامس من شروط الحديث الصحيح وهو السلامة من العلة، فالشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في واقعه العملي والتطبيقي لا يقبل الحديث المعل، بل ألف كتاباً جمع فيه مجموعة من الأحاديث المُعلة أسماه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة".

مثال ذلك:

قال الإمام الحاكم في المستدرك: (حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي ثنا أبو قلابة ثنا وهب بن جرير ثنا أبي قال سمعتُ يونس يُحدث عن الزُهري عن عُبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ : (خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يُغلب اثنا عشر ألفاً من قلة).

هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلافٍ بين الناقلين فيه عن الزُهري).

قال الشيخ مُقبل ـ رحمه الله ـ مُعلقاً على قول الحاكم (هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين): (الحديث مُعل ذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (ج ١ ص ٣٤٧) فوالد ابن أبي حاتم يُرجح فيه الإرسال) [2].

من القواعد الحديثية التي اعتمد عليها الشيخ مقبل . رحمه الله . في تصحيح الأحاديث:

القاعدة الأولى: قولهم (رجاله ثقات) لا يُفيد تصحيحاً.

قال الشيخ مقبل . رحمه الله .: (قولهم رجاله ثقات لا يُفيد الصحة[3] إذ قد يكونون ثقات وفيهم

---

(١) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ٣٧٧/١.

(٢) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٢ / ١٢٣.

(٣) قال الإمام ابن القيم: (وثقة الراوي شرط في صحة الحديث لا موجبة، بل لابد من انتفاء العلة والشذوذ...).

انظر: ابن القيم: تهذيب السُنن، ج ٢، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ، ص ١١٣٠ – ١١٣١، وقال ابن القيم أيضاً: (وأما قولكم: (إن الحديث صحيح لثقة رجاله) إلى آخر.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: ما تقدم مراراً أن ثقة الراوي شرط من شروط الصحة وجزء من المقتضى لها، فلا يلزم من مجرد توثيقه الحُكم بصحة الحديث يوضِّحهُ: أن ثقة الراوي هي كونه صادقاً لا يتعمد الكذب، ولا يستحل تدليس ما يعلم أنه

مُدلس، ولم يصرح بالسماع أو فيهم مختلط أو في السند انقطاع أو علة أو شذوذ) [1].

وقال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في تخريج حديث من أحاديث المستدرك: (وقال الهيثمي[2] والمنذري: إن رجال أحمد ثقات لا ينافي الانقطاع) [3].

القاعدة الثانية: قولهم: (رجاله رجال الصحيح لا يُفيد تصحيحاً).

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (في أسد الغابة (ج ٥ ص ١٨٠): وروى شيبان عن جرير عن عبدالملك بن عُمير عن مُصـــعب الأســـلمي قال: (انطلق غلامٌ لنا فأتى النبي ﷺ فقال: أســـألك أن تجعلني ممن تشـــفع له يوم القيامة. فقال: من علمك أو أمرك أو دَلَّكَ ؟ فقال: ما أمرني إلا نفســـي قال: إني أشفع لك ثم رده فقال: أعني على نفسك بكثرة السجود).

رواه وهب بن جرير عن أبيه فقال: عن أبي مُصـــعب... وقال الهيثمي (ج ١٠ ص ٣٦٩): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

قال أبو عبد الرحمن: قوله (رجاله رجال الصـــحيح) لا يلزم أن يكون الحديث صـــحيحاً[4]، لاسيما والحديث من طريق عبدالملك بن عُمير، وكان يُدلس كما أفاده الحافظ...) [5].

القاعدة الثالثة: تلقي العُلماء للحديث بالقبول لا يُعتبر تصحيحاً له.

سأل الشيخ أبو الحسن السليماني شيخه مقبلاً ـــ رحمه الله ـــ فقال: (هل الحديث الذي تلقاه الناس بالقبول يُحكم بصحته وإن لم يصح سنده كما ذكر صاحب التدريب عن البخاري ـــ رحمه الله . بحديث (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) قال: لا أعلم له إسناداً يصح غير أن الناس تلقوه بالقبول؟

كذب باطل، وهذا أحد الأوصـــاف المعتبرة في قبول قول الراوي، لكن بقي وصـــف الضـــبط والتحفظ ؛ بحيث لا يُعرف بالتغفيل وكثرة الغلط.

ووصف آخر ـ ثانيهما ـ: وهو أن لا يشذ عن الناس، فيروي ما يخالفه فيه من هو أوثق منه وأكبر، أو يروي ما لا يتابع عليه، وليس ممن يُحتمل ذلك منه).

انظر: ابن القيم: الفروسية المحمدية، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ص ٢١٨ – ٢١٩.

(١) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١/٢٥.

(٢) هكذا في المطبوع، والظاهر أن الصـــواب (وقول الهيثمي...). حتى يســـتقيم الكلام، وانظر: الســـدعي: الفتاوى الحديثية لعلامة الديار اليمنية، ٢/ ٨٦.

(٣) الوادعي: تحقيق مستدرك الحاكم، ٤ / ٤٦٢.

(٤) قال الحافظ ابن حجر: (ولا يلزم من كون الإسـناد من رجال الصـحيح أن يكون الحديث الوارد به صـحيحاً لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة). انظر: ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١/٢٧٤.

(٥) الوادعي: الشفاعة، ط ٥، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ، ص ٢٦٢ – ٢٦٣.

الجواب: لابد من النظر في أسانيده، وقد ذكر هذا الصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار" وقد قال ابن عبد البر في بعض الأحاديث مثل حديث: (لا يمس القرآن إلا طاهر) [1] قال: إن الأمة تلقته بالقبول، وادعى بعضهم في حديث: (اختلاف أمتي رحمة) [2] أن الأمة تلقته بالقبول، وهذا ليس بصحيح لا ذا ولا ذاك، وأما حديث: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته) في ماء البحر فهو وإن لم يصح له سند بمفرده فهو بمجموع طرقه صالح للحُجية.

فلابد من النظر في سنده، وما أكثر الأحاديث التي اشتهرت عند المحدثين، ومع هذا فهم ينظرون إلى أسانيدها، وما أكثر الأحاديث التي يسأل بعضهم بعضاً عن أسانيدها، فلابد من النظر في السند والنظر في المتن، لا يكون المتن شاذاً ولا يكون معللاً، إلى غير ذلك، ذكر هذا الصنعاني في كتابه "توضيح الأفكار")[3].

---

(١) رواه مالك في الموطأ، كتاب القرآن، باب: الأمر بالوضوء لمن مس القرآن (١)، برقم (٤٦٩) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر .قال الإمام ابن عبدالبر: (كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم إلى أهل اليمن في السُنن= = والفرائض والديات كتاب مشهور عند أهل العلم معروف يستغني بشهرته عن الإسناد... والدليل على صحة كتاب عمرو بن حزم تلقي جمهور العُلماء له بالقبول). انظر: ابن عبدالبر: التمهيد، ١٧ / ٣٩٦ – ٣٩٧.

(٢) قال الشيخ الألباني عن هذا الحديث: (لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا، حتى قال السيوطي في " الجامع الصغير ": ولعله خُرج في بعض كتب الحُفاظ التي لم تصل إلينا! وهذا بعيد عندي، إذ يلزم منه أنه ضاع على الأمة بعض أحاديثه صلى الله عليه وسلم وهذا مما لا يليق بمسلم اعتقاده، ونقل المناوي عن السبكي أنه قال: وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع، وأقره الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على " تفسير البيضاوي " (ق ٩٢ / ٢)؛ ثم إن معنى هذا الحديث مستنكر عند المحققين من العُلماء، فقال العلامة ابن حزم في " الإحكام في أصول الأحكام " (٥ /٦٤) بعد أن أشار إلى أنه ليس بحديث: وهذا من أفسد قول يكون، لأنه لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق سُخطاً، وهذا ما لا يقوله مسلم، لأنه ليس إلا اتفاق أو اختلاف، وليس إلا رحمة أو سُخط...)، انظر: الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ١ / ١٤١.

(٣) الوادعي: المقترح، ص ٢٦.

المطلب الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

تبين مما سبق أن الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ وافق علماء مصطلح الحديث في تعريف الحديث الصحيح.

وأما بالنسبة لشروط الحديث الصحيح فيمكن إجمال ذلك بالآتي:

١. وافق الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ جمهور المحدثين في شرط اتصال السند، فلا يقبل الحديث المرسل والمنقطع والمعضل بل يحكم عليهم بالضعف.

قال ابن الصلاح عن الحديث المرسل: (وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحُكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم) (١).

والعُلماء الذين لا يحتجون بالمرسل لا يحتجون كذلك بالحديث المنقطع، لأن الحديث المنقطع أشد ضعفاً من المُرسل.

قال الإمام السخاوي: (وقال ابن السمعاني: من منع قبول المرسل فهو أشد منعاً لقبول المنقطعات...) (٢).

مسألة: أيهما أشد ضعفاً: المعضل أو المنقطع ؟

في هذه المسألة تفصيل، قال الحافظ ابن حجر: (قال الجوزجاني في مقدمة كتابه في الموضوعات:

(المعضل أسوأ حالاً من المنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من المُرسل، والمرسل لا تقوم به الحُجة).

قلتُ: وإنما يكون المعضل أسوأ حالاً من المنقطع إذا كان الإنقطاع في موضع واحد من الإسناد، وأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال والله تعالى أعلم) (٣).

٢. وافق الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ جماهير أئمة الحديث والفقه على اشتراط العدالة في راوي الحديث.

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ٢٧٩.

(٣) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢ /٥٨٢.

٣. وافق الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ جماهير أئمة الحديث والفقه على اشتراط الضبط في راوي الحديث.

٤. وافق الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ جمهور المحدثين في اشتراط نفي الشذوذ في الحديث الصحيح.

واختار ـــ رحمه الله ـــ تعريف الإمام الشافعي للحديث الشاذ، إلا أنه في واقعه العملي يجده الباحث يردُ الحديث إذا تفرد به من لا يُحتمل تفرده، وهو بهذه الطريقة يوافق الإمام الخليلي في تعريفه للحديث الشاذ.

مثال ذلك:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (قال أبو داود ـ رحمه الله ـ (ج ٧ ص ٦):حدثنا مُسدَّد، أخبرنا عيسى بن يونس، أخبرنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من ذرعه قيئٌ وهو صائم فليس عليه قضاء، وإن استقاء فليقضِ).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكن الحافظ المنذري كما في "عون المعبود"[١] يقول: إن الترمذي يقول: قال محمد . يعني البخاري .: لا أراه محفوظاً.

قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة، ولا يصح إسناده، قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل قال: ليس من ذا شيء.

قال الخطابي: يُريد أن الحديث غير محفوظ. ا هـ.

وفي "فيض القدير" [٢]: وأنكره أحمد. وقال الدارمي: زعم أهل البصرة أن هشاماً وهِمَ فيه. ا هـ.) [٣]

٥ ـــ وافق الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ جمهور المحدثين في اشتراط نفي العلة في الحديث الصحيح.

(١) آبادي: عون المعبود، ٧ /٧- ٨.

(٢) المناوي: فيض القدير، ج ٦، ١٤١٥هـ، ص ١٦٦.

(٣) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٣٩٣ – ٣٩٤.

المبحث الثاني:

منهج الشيخ مقبل الوادعي في تحسين الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحديث الحسن عند المحدثين ومنهجهم فيه

المطلب الثاني: الحديث الحسن عند الشيخ مقبل الوادعي ومنهجه فيه

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

المطلب الأول

الحديث الحسن عند المحدثين

النوع الثاني مِن أنواع الحديث هو الحديث الحسن، وقد بيَّن العلماء سبب تقديمه على بقية الأنواع، فقال الإمام السخاوي: (وقدِّم لاشتراكه مع الصحيح في الحجية) [١]

تعريف الحديث الحسن

الحسن لغة: قال الإمام الأزهري: (قال الليث: الحَسَنُ: نعتٌ لما حَسُنَ، تقول: حَسُنَ الشيء حُسناً) [٢]

الحُسْن بالضم: الجمال جمع مَحاسِن على غير القياس[٣]

الحسن اصطلاحاً: اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن اصطلاحاً على عدة تعريفات [٤] أشهرها:

تعريف الإمام الخطابي[٥]:

فقد عَرَّفه بقوله: (ما عُرِف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء) [٦].

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ١/١١٦.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة، ٤ /١٨٣.

(٣) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص ١١٨٩.

(٤) وبيَّن الإمام السخاوي سبب هذا الاختلاف فقال: (والحسن لما كان بالنظر لقسميه الآتيين تتجاذبه الصِّحة والضعف، اختلف تعبير الأئمة في تعريفه).
انظر: السخاوي: فتح المغيث، ١ / ١١٦.
وقال الإمام الذهبي: (وفي تحرير معناه اضطراب).
انظر: الذهبي: الموقظة، ط ١، بيروت، دار البشائر، ١٤٠٥هـ، ص ٢٦.
وقال أيضاً: (لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كُلَّ الأحاديث الحِسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من حديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّرُ اجتهاده فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحسن، ولربما استضعفه).
انظر: الذهبي: الموقظة، ص ٢٨ – ٢٩.

(٥) هو الإمام العلامة الحافظ اللغوي، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، صاحب التصانيف. توفي رحمه الله سنة ٣٨٨هـ.
انظر: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ٢٣ – ٢٧.

(٦) الخطابي: معالم السنن، ج ١، ط ١، حلب، المطبعة العالمية، ١٣٠١هـ، ص ٦.

فقوله: (عُرف مخرجه). قال الإمام السيوطي: (فأخرج بمعرفة المَخْرَج المنقطع، وحديث المُدلِّس قبل بيانه) [١].

وقال السخاوي: (وذلك كناية عن الإتصال، إذ المرسَلُ والمنقطع والمعضل . لعدم بروز رجالها . لا يُعلم مخرج الحديث منها، وكذا المُدَّلس . بفتح اللام . وهو الذي سقط منه بعضه مع إيهام الاتصال) [٢].

وقوله: (واشتهر رجاله) قال السخاوي: (بالعدالة وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح والضعيف)[٣].

وقد انتقد العلماء تعريف الإمام الخطابي، فقد قال الإمام ابن دقيق العيد[٤]: (وهذه عبارة ليس فيها كبير تلخيص، ولا هي أيضاً على صناعة الحدود والتعريفات. فإن الصحيح أيضاً قد عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله، فيدخل الصحيح في حَدِّ الحسن) [٥] .

وقال الإمام الذهبي: (وهذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات، إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضاً) [٦] .

قال الشيخ أبو الحسن السليماني: (قوله: " وعليه مدار أكثر الحديث" فيه بحث، فهل يُسَلَّمُ للخطابي بأن أكثر الأحاديث من قبيل الحسان ؟ ! هذا يحتاج إلى بحث ونظر) [٧]

فالخلاصة أن تعريف الإمام الخطابي ليس جامعاً ولا مانعاً، ولا جارياً على صناعة الحدود والتعريفات.

تعريف الإمام الترمذي:

قال الإمام الترمذي: (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً. ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن) [٨]

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٢٣٩.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ١١٦.

(٣) المرجع السابق، ١ / ١١٦.

(٤) هو الإمام أبو الفتح محمد بن علي بن وهب تقي الدين القُشيري، من أكابر العُلماء في الأصول، فقيه مجتهد، له تصانيف منها " إحكام الأحكام " و " الإلمام بأحاديث الأحكام " و " الاقتراح في بيان الاصطلاح "، وغيرها، توفي سنة ٧٠٢هـ.
انظر: الزركلي: الأعلام، ٢٨٢/٦ – ٢٨٣.

(٥) ابن دقيق العيد، الاقتراح، ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٦) الذهبي: الموقظة، ص ٢٦.

(٧) السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٧٥.

(٨) الترمذي: جامع الترمذي، ٦ / ٢٥٤.

فقد اشترط الإمام الترمذي للحكم على الحديث بأنه حسن ثلاثة شروط:

١. أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.
٢. وألا يكون الإسنادُ شاذاً.
٣. وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر. [١]

وقد اعترض على تعريف الإمام الترمذي باعتراضات منها:

١. كيف يقول الترمذي في تعريفه: (يروى مِن غير وجه) مع أنه حسَّن أحاديث في جامعه قال عنها: (حسن غريب) أو (حسن صحيح غريب) لا نعرفه إلا من هذا الوجه).

وقد أجاب العلماء عن هذا الاعتراض، فقد قال الإمام السخاوي: (أجاب عنه ابن سيد الناس بأنه عرَّف ما يقول فيه: حسن فقط، من غير صفة أخرى إلا الحسن المطلق) [٢].

٢. أن الصحيح أيضاً: شرطه أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، وقد أجيب عن ذلك بأنه قد ميزه عن الصحيح بقوله: (ويروى مِن غير وجه)، لأن الذي يحتاج إلى مجيئه مِن غير وجه ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته[٣].

٣. قوله: (لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) أدخل في التعريف من هو ضعيف جداً ومعلوم أن رواية الضعيف جداً لا تصلح في الشواهد.

وقد أجيب عن ذلك أنه يؤخذ خروج هذا النوع من الرواة من كلام الترمذي الذي سبق التعريف، قال الحافظ ابن رجب: (يؤخذ مما ذكره الترمذي قبل هذا: (أن من كان مغفلاً كثير الخطأ لا يحتج بحديثه، ولا يشتغل بالرواية عنه عند الأكثرين) [٤].

٤. أن قول الترمذي: (ولا يكون شاذاً) زيادة لا حاجة إليها، لأن قوله يروى من غير وجه يغني عنه.

أجاب عن ذلك الحافظ ابن حجر فقال: (ليس في كلامه تكرار بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لم ينفرد، كما صرح به الشافعي . رضي الله عنه ..

وقوله: يروى من غير وجه شرط زايد على ذلك. وإنما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي مطلقاً. وحمل كلام الترمذي على الأول أليق، لأن الحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد، ولا سيما في التعاريف، والله أعلم) [٥] .

---

(١) انظر: السليماني: الجواهر السليمانية، ص٧٥.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ١٢١/١.

(٣) انظر: السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٢٤٢.

(٤) انظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٢٩٤.

(٥) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٠٦.

قال الإمام السخاوي عن تعريف الإمام الترمذي: (الأليق في الحسن ما اقتصر عليه الترمذي) (١).

تعريف الإمام ابن الصلاح:

قال الإمام ابن الصلاح بعد ذكره لتعريف الإمام الخطابي والإمام الترمذي: (كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح.

وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمُّد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن رُوِيَ مثله أو نحوه مِن وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع روايه على مثله أو بما لهُ من شاهدٍ وهو ورود حديث آخر بنحوه فيخْرُج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً، وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل.

القسم الثاني: أن يكون روايه مِن المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصرُ عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفردُ به من حديثه ويُعتبرُ في كل ـــ مع سلامة الحديث مِن أن يكون شاذاً ومنكراً ـــ سلامته مِن أن يكون معللاً، وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي) (٢)

فالقسم الأول الذي ذكره ابن الصلاح وهو الحسنُ لغيره، والقسم الثاني وهو الحديث الحسن لذاته.

تعريف الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: (وخبرُ الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته) (٣).

ثم قال: (فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته) (٤)

فظهر من خلال ما تقدم أن الحافظ ابن حجر يرى أن شروط الحديث الحسن هي نفس شروط الحديث الصحيح بإستثناء الضبط، فراوي الحديث الصحيح تام الضبط، وراوي الحديث الحسن خفيف الضبط.

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١١.

(٢) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٣٠ – ٣٢.

(٣) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٥٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٠.

قال الحافظ ابن حجر: (هو والصحيح سواء، إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، و راوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، يخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، كالصدق والاتصال، وعدم كونه شاذاً ولا معلولاً، فلا بد مِن اشتراط ذلك كله في النوعين) [(١)]

فالحديث الحسن عند الحافظ ابن حجر هو: ما اتصل سنده بنقل عدل خفَّ ضبطه غير معلل ولا شاذ[(٢)].

فالخلاصة في تعريف الحديث الحسن أن الحسن قسمان:

١. **الحسن لذاته:** وتعريف الحافظ ابن حجر هو مِن أحسن التعاريف لهذا القسم[(٣)]، قال الشيخ الألباني ـــ رحمه الله ـــ: (هذا التعريف على إيجازه أصح ما قيل في الحديث الحسن لذاته، وهو الذي توفرت فيه جميع شروط الحديث الصحيح المتقدمة، إلا أنه خف ضبط أحد رواته) [(٤)]

٢. **الحسن لغيره:** من أحسن التعاريف المختصرة المستنبطة من كلام أهل العلم السابق، هو تعريف الشيخ أبي الحسن السليماني: (ما فيه ضعف خفيف يُجبرُ بنحوه) [(٥)].

لأنه شامل لجميع صور الضعف الخفيف، وسالم من الانتقادات السابقة التي وجهت لتعريف الإمام الترمذي والله أعلم.

---

(١) ابن حجر: الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ط ١، الهند، الدار السلفية، ١٤١٠هـ، ص ٦٤.

(٢) انظر: الخضير: تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، ط ٤، الرياض، دار المنهاج، ١٤٣١هـ، ص ٦٤.

(٣) وقد انتقد الإمام الصنعاني تعريف الحافظ ابن حجر بقوله: (ويقال للحافظ وكذلك تعريفك الحسن في النخبة وشرحها بقوله فإن خفَّ الضبط أي قلَّ مع بقية الشروط المتقدمة في حدِّ الصحيح فحسن لذاته غير منضبط أيضاً فإن خفة الضبط أمر مجهول، ومثله تعريف المصنف له في مختصره والجواب بأنه مبني على العرف أو على المشهور غير نافع إذ لا عرف في مقدار خفة الضبط).

انظر: الصنعاني: توضيح الأفكار، ١/١٤٥.

وقد أجاب الشيخ أبو الحسن السليماني عن هذا الاعتراض بقوله: (فلا إشكال حول عبارة الحافظ: (فإن خف الضبط...) لأن معرفة ذلك تكون بالرجوع إلى سُلَّم الجرح والتعديل، لمعرفة ألفاظ هذه المرتبة، والله أعلم.

وقول الصنعاني: (لا عُرف في مقدار خفة الضبط) قول غير مقبول، لأن التفاوت بين مراتب الجرح والتعديل، ومعرفة منزلة كل مرتبة، وما تحويه من عبارات، كل هذا معروف مشهور، وهم وإن لم يقولوا: فلان خفيف الضبط، فقد عبروا بما يدل على ذلك).

انظر: السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٨٦.

(٤) انظر: العيزري: جهود الشيخ الألباني في الحديث روايه ودراية، ط ١، الرياض، مكتبة الراشد، ١٤٢٧هـ، ص ٢٠٤.

(٥) السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٨٨.

حكم الاحتجاج بالحديث الحسن لذاته:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الحديث الحسن يُحتجُّ به كالحديث الصحيح.

قال الإمام الخطابي بعد تعريفه للحديث الحسن: (وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء) [١]

وقال الإمام ابن الصلاح: (مِن أهل الحديث من لا يُفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح[٢]، لاندراجه في أنواع ما يُحتج به) [٣].

وقال الإمام النووي: (الحسن وإن كان دون الصحيح على ما تقدم من حديهما فهو كالصحيح في أنه يحتج به) [٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الحسن الذي يحتج به جمهور العلماء) [٥]

وقال الإمام ابن القيم: (الحسن المحتج به في الأحكام عند جمهور الأئمة) [٦]

وقال الإمام الذهبي: (يجب العمل به عند جمهور العلماء) [٧]

وقال الحافظ ابن حجر: (... وذلك أن المصنف[٨] وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتجُّ به كما يحتج بالصحيح وإن كان دونه في المرتبة...) [٩].

وقال الإمام السيوطي: (ذهب كل الفقهاء وأكثر العلماء إلى أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج به إن كان دونه في القوة) [١٠] .

وخالف بعض أهل الحديث الجمهور، فذهبوا إلى عدم الاحتجاج بالحديث الحسن، قال الإمام السخاوي: (ومِمَّن خالف في ذلك من أئمة الحديث أبو حاتم الرازي، فإنه سُئل عن حديث فحسَّنه، فقيل له: أتحتج به ؟ فقال: إنه حسن، فأعيد السؤال مراراً وهو لا يزيد على قوله: أنه حسن.

---

(١) الخطابي: معالم السنن، ١ / ٦.

(٢) قال السيوطي: (كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً)
انظر: السيوطي: تدريب الراوي، ١/ ٢٤٨.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٣٨.

(٤) النووي: إرشاد طلاب الحقائق، ج ١، ط ١، السعودية، مكتبة الإيمان، ١٤٠٨هـ، ص ١٤١.

(٥) ابن تيمية: مجمع الفتاوى، ٣٥١/٢٤.

(٦) ابن القيم: تهذيب السنن، ١٣٣٤/٤.

(٧) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٥ / ٢١٢.

(٨) أي الإمام ابن الصلاح.

(٩) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٠١.

(١٠) السيوطي: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ٣ / ٩٩٦.

ونحوه أنه سـئل عن عبدربه بن سـعيد، فقال: إنه لا بأس به، فقيل له: أتحتج بحديثه ؟ فقال: هو حسـن الحديث، ثم قال: الحجة سـفيان وشـعبة، وهذا يقتضـي عَدَم الاحتجاج به، والمعتمد الأول)[١].

وقال الإمام ابن دقيق العيد: (وأما ما قيل من أن الحسن يُحتجُّ به ففيه أشكال وذلك: أن هاهنا أوصافاً، يجب معها قبول الرواية إذا وُجدت في الراوي.

فأما أن يكون هذا الحديث المسـمى بالحسـن مِمَّا قد وُجدت فيه هذه الصـفات على أقل الدرجات التي يجب معها القبول أو لا، فإن وُجِدَت فذلك حديث صـحيح، وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به، وإن سُمِّيَ حسناً) [٢].

وحكم الإمام السيوطي على هذا القول بالشذوذ فقال: (وشذَّ بعض أهل الحديث فردَّه) [٣]

ومن أحسـن من تكلم على حُكم الاحتجاج بالحديث الحسـن لذاته الدكتور خالد بن منصـور الدريس [٤]، وقد استفدنا منه كثيراً.

حكم الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره

الحديث الحسـن لغيره وإن كانت طرقه ضـعيفة ضـعفاً خفيفاً إلا أنه بمجموع طرقه يُحتج به، وعلى ذلك صـنيع الأئمة وعملهم، وأقدم من اشـتهر عنه ذلك هو الإمام الشـافعي، قال الدكتور خالد الدريس: (الرأي القائل باعتضـاد الضـعيف يقوم على ثلاثة علماء سـاهموا في شـرحه وتوضـيحه إما بالقول أو العمل وهم:

١. الإمام الشافعي.
٢. الإمام الترمذي.
٣. الإمام البيهقي) [٥].

موقف الإمام الشافعي من الحديث الحسن لغيره:

قال الشافعي ـــ رحمه الله ـــ: (المنقطع مختلف فيه: فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين، فحدَّث حديثاً منقطعاً مِن النبي ﷺ أُعتبر عليه بأمور منها:

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ١٢٦.

(٢) ابن دقيق العيد: الاقتراح، ص ٢٣١ . ٢٣٢.

(٣) السيوطي: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ٣ / ٩٩٦.

(٤) انظر: الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ج ٤، ط ١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٦هـ، ٢٠٥٩.

(٥) الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ٥ / ٢١٠٣.

- أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شـركَهُ فيه الحفاظ المأمونون، فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معنى ما روى، كانت هذه دلالة على صحة من قُبِلَ عنه، وحفظَهُ.

- وإن انفرد بإرسال حديث، لم يشركه فيه من يسنده، قُبل ما ينفرد به من ذلك.
- ويُعتبر عليه بأن يُنظر: هل يوافقه مرسل غيره، مِمَّن قُبل العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم ؟ فإن وُجدَ ذلك، كانت دلالة تقَوّي له ــ أي للمرسل الأول ــ مرسَله، وهي أضعف من الأولى.
- وإن لم يوجد ذلك: نُظِرَ إلى بعض ما يُروى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له، فإن وُجِدَ يوافق ما روى عن رسول الله ﷺ كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل صحيح . إن شاء الله ..
- وكذلك إن وجد عوام مِن أهل العلم يُفتون بمثل معنى ما روى عن النبي ﷺ... وإذا وُجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت، أُحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالموتصل) [١]

فهذا نص واضح صريح من الإمام الشافعي ــ وهو من الأئمة المتقدمين ــ في الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره وإن كان هو دون الحديث الصحيح في المنزلة.

موقف الإمامين يحيى بن سعيد القطان[٢]، وأحمد بن حنبل من الحديث الحسن لغيره:

قال الحافظ ابن رجب: (وقال إسحاق بن هانئ: قال لي أبو عبد الله يعني أحمد قال لي يحيى بن سعيد: لا أعلم عبيد الله بن عمر أخطأ إلا في حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ﴿ لا تسافر امرأة فوق ثلاثة أيام ﴾ [٣] الحديث، قال أبو عبد الله : فأنكره يحيى بن سعيد عليه.

قال أبو عبد الله: (لم يسمعه إلا من عبيدالله، فلما بلغه عن العمري صححه) [٤]

---

(١) الشافعي: الرسالة، ص ٤٦١ . ٤٦٤.

(٢) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث، انتهى إليه الحفظ في زمانه، في العلل والرجال، توفي سنة ١٩٨هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ٩ / ١٧٥ – ١٨٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة (٤)، برقم (١٠٨٧) وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٧٤)، برقم (٣٢٤٥).

(٤) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٣٣٠.

قال الشيخ أبو الحسن السليماني: (فتأمل كيف ارتاب في حديث عبيد الله العمري ــ وهو ثقة . ثم صــححه بحديث العمري الصــغير، وهو عبد الله بن عمر العمري، وهو ضــعيف عند القطان وأحمد) [١]

وقيل للإمام أحمد بن حنبل: (فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر ؟ قال: المنكر أبداً منكر.

قيل له: فالضعفاء.

قال: قد يحتاج إليهم في وقت، كأنه لم يَر بالكتاب عنهم بأساً) [٢]

موقف الإمام محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري[٣] من الحديث الحسن لغيره:

قال العقيلي في ترجمة محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري:

(وأما محمد بن يحيى النيسابوري، فجلعه في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد، ومحمد بن إســحاق، وأبي أويس، وفليح، وعبد الرحمن بن إســحاق، وهؤلاء كلهم في رجال الضــعف والاضــطراب، وقال محمد بن يحيى: إذا اختلف أصــحاب الطبقة الثانية كان المفزع إلى أصــحاب الطبقة الأولى في اختلافهم فإن لم يوجد عندهم بيان ففيما روى هؤلاء- يعني الطبقة الثانية ــ وفيما روى ــ يعني أصحاب الطبقة الثالثة ــ يُعرف بالشواهد والدلائل، وقد روى ابن أخي الزهري ثلاثة أحاديث لم نجد لها أصلاً عند الطبقة الأولى ولا الثانية ولا الثالثة) [٤].

قال الشيخ أحمد بن أبي العينين: (فقد بيَّن العقيلي أن رجال الطبقة الثانية فيهم ضعف، وعلى هذا فالطبقة الثالثة أضعف منهم. ومع ذلك قال الذهلي: إن ضبطهم يعرف بالشواهد والدلائل، وقد وافقه على ذلك العقيلي) [٥].

موقف الإمام البخاري من الحديث الحسن لغيره:

---

(١) السليماني: الجواهر السليمانية، ص ٩٧.

(٢) ابن حنبل: مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن هانئ، ج ٢، ط ١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ، ص ١٦٧.

(٣) هو محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، الإمام العلامة الحافظ البارع، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، أبو عبدالله الذهلي النيسابوري، توفي سنة ٢٥٨هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٢ / ٢٧٣ – ٢٨٤.

(٤) العقيلي: الضعفاء الكبير، ٤ /٨٨.

(٥) ابن أبي العينين: القول الحسن في كشف الشبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، ط ١، القاهرة، مكتبة أنوار مكة، ٢٠٠٤م، ص ١٤٧.

قال الإمام الترمذي: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا شـريك بن عبد الله النخعي، عن أبي إسـحاق، عن عطاء، عن رافع بن خديج، أن النبي ﷺ قال: (من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته).

هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه مِن حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحاق وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن، وقال: لا أعرفه مِن حديث أبي إسحاق، إلا من رواية شريك.

قال محمد، حدثنا معقل بن مالك البصري، قال: حدثنا عقبة بن الأصم، عن عطاء، عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ نحوه)[1].

قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره الحديث السابق: (وتفرد شـريك بمثل هذا الأصـل مع كثره الرواة عن أبي إسحاق مِما يوجب التوقف عن الاحتجاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي ـــ أيضاً . من طريق عقبة بن الأصم عن عطاء بن رافع . رضي الله عنه . فوصفه بالحسن لهذا) [2]

فظهر من كلام الحافظ ابن حجر أنَّ البخاري إنما حسَّـنَ الحديث بمجموع الطريقين، فالطريق الأولى فيها شريك بن عبد الله النخعي القاضي، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذُ ولي القضاء)[3].

والطريق الأخرى فيها معقل بن مالك قال عنه الحافظ ابن حجر: (مقبول من العاشـرة، وزعم الأزدي أنه متروك فأخطأ) [4].

موقف الإمام الترمذي من الحديث الحسن لغيره:

تقدم تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن لغيره، وكونه يطلق عليه وصف الحسن فهذا دليل على أنه يحتج به.

موقف الإمام البيهقي[5] مِن الحديث الحسن لغيره:

---

(١) سنن الترمذي، كتاب أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء فيمن زرع في أرض قومٍ بغير إذنهم (٢٩)، برقم (١٣٦٦).

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٢٩.

(٣) ابن حجر: التقريب، ص ٩٦٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٨٤.

(٥) هو الحافظ العلامة، الثبت الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر، أحمد بن الحُسين بن علي بن موسى الخراساني، صاحب التصانيف المشهورة التي منها " السنن الكبير " و " الأسماء والصفات " و " الخلافيات " وغيرها، توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء،

قال الإمام البيهقي في أثناء كلامه على الوضوء من مس الذكر: (ونحن إنما لا نقول بالمنقطع إذا كان منفرداً، فإذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما تتأكد به المراسيل، ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنا نقول به) [١].

موقف الإمام ابن الصلاح من الحديث الحسن لغيره:

يُعرفُ موقفه من خلال تعريفه للحديث الحسن وقد تقدم.

موقف الإمام النووي من الحديث الحسن لغيره:

قال الإمام النووي: (قد يقال: نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع أنها مروية من وجوه كثيرة كحديث الأذنان من الرأس، وكراهة الماء المشمس فهلا انجبر بعضها ببعض فصارت حساناً كما تقدم في حده.

والجواب: أنه ليس كل ضعف يزول بمجيئ الحديث من وجوه، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر لدلالة ذلك على عدم اختلال ضبطه، وكذا إذا كان الضعف لكونه مرسلاً زال بمجيئه مِن وجه آخر إما مسنداً وإما مرسلاً) [٢].

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الحديث الحسن لغيره:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد يكون الرَّجلُ عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه إذا الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به فإن تعدُّد الطرق وكثرتها يُقوِّي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلمُ بها ولو كان الناقلون فجَّاراً فُسَّاقاً فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثُر فِي حديثهم الغلط) [٣].

موقف الإمام الذهبي مِن الحديث الحسن لغيره:

قال الإمام الذهبي في ترجمة عبد الله بن عُمر العَمري: (وحديثه يتردَّدُ فيه الناقد، أما إن تابعه شيخ في روايته، فذلك حَسنٌ قوي . إن شاء الله .) [٤].

موقف الحافظ ابن حجر مِن الحديث الحسن لغيره:

قال الحافظ ابن حجر: (ومتى توبعَ سيء الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثلهُ لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسَل، وكذا المدلَّس إذا لم يُعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع مِن المتابع والمتابَع) [٥].

وهناك أقوال أخرى لأهل العلم المتأخرين في الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره، ومن أحسن مَن جَمعَ تلك الأقوال ورتبها هو الشيخ أحمد بن أبي العينين ــ حفظه الله ــ في كتابه "القول الحسن

---

(١) البيهقي: معرفة السنن والآثار، ج ١، ط ١، القاهرة، دار الوفاء، ١٤١٢هـ، ص ٤٠٢.

(٢) النووي: إرشاد طلاب الحقائق، ١ / ١٤٦ – ١٤٨.

(٣) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ١٨ / ٢٦.

(٤) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٣ / ٣٨٦.

(٥) ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٠١ – ١٠٢.

في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن" وسَببُ تأليفه لهذا الكتاب، وجود طائفة مِن طلبه العلم المعاصرين ينكرون الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره، خالفوا بذلك العلماء المتقدمين والمتأخرين وتعلقوا بأقوال شاذة لبعض أهل العلم[١]، وخاضوا في علم يعتبر مِن أدقِّ العلوم وأصعبها، قال الشيخ الألباني ــ رحمه الله ــ: (الحديث الحسن لغيره وكذا الحسن لذاته مِن أدق علوم الحديث وأصعبها لأن مدارهما على من اختلف فيه العلماء مِن رواته ما بين موثق ومضعف فلا يتمكن مِن التوفيق بينها أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده ومعرفة قوية بعلم الجرح والتعديل ومارس ذلك عملياً مدة طويلة مِن عمره مستفيداً من كتب التخريجات ونقد الأئمة النقاد عارفاً بالمتشددين منهم والمتساهلين ومن هم وسط بينهم حتى لا يقع في الإفراط والتفريط وهذا أمر صعب قل من يصير له وينال ثمرته فلا جرم أن صار هذا العلم غريباً من العلماء والله يختص بفضله من يشاء) [٢].

(١) قال الإمام الزركشي: (وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: (ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً) وهذا مردود، لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك فإذا كان مالا يفيد القطع بإنفراده يفيده عند الإنضمام فأولى أن يفيد الإنضمام من درجة الضعف إلى درجة القوة فهذا سؤال لازم لاسيما إذا بلغ مبلغ التواتر فإن التواتر لا يشترط في أخباره العدالة كما تقرر في علم الأصول).

الزركشي: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج ١، ط ١، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٩هـ، ص ٣٢٢.

(٢) الألباني: إرواء الغليل، ج ٣، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، ص ٣٦٣.

شروط تقوية الحديث الضعيف:

وضع العلماء شروطاً لتقوية الحديث الضعيف وبلوغه لمرتبة الحسن لغيره منها:

١. أن لا يكون في إسناده متهم، ولا مغفل كثير الخطأ.

قال الإمام ابن الصــــلاح: (ليس كُلُّ ضـــــعفٍ في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت... ومن ذلك ضــــعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضـــــعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضـــــعف الذي ينشـــأ مِن كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً) [١].

٢. أن لا يكون الحديث شاذاً:

أشـــار إلى هذا الشــرط الإمام ابن الصـــلاح في كلامه الســابق، حيث قال: (... وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً) [٢].

وقال الشيخ الألباني ــــ رحمه الله ـــ: (من المقرر في علم المصطلح أنَّ الشاذ منكر مردود لأنه خطأ والخطأ لا يتقوى به... ومن الواضـــح أن ســـبب ردّ العلماء للشـــاذ إنما هو ظهور خطأها بســـبب المخالفة المذكورة وما ثبت خطأه فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى في معناها فثبت أن الشاذ والمنكر مِما لا يعتد به ولا يستشهد به بل إن وجوده وعدمه سواء) [٣].

وانظر أمثلة على هذا الشــرط من كتب الشــيخ الألباني جمعها الشــيخ زكريا بن غلام قادر . حفظه الله [٤].

٣. أن يروى من غير وجه.

وهذا الشرطِ أشار إليه الإمام الترمذي في تعريفه للحديث الحسن لغيره، حيث قال: (كل حديث يروى لا يكون في إســـناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شـــاذاً، ويروى مِن غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن) [٥].

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الألباني: صلاة التراويح، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ، ص ٦٦.

(٤) انظر: قادر: الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث، ط١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٣١هـــــ، ص ٩١ – ٩٢.

(٥) الترمذي: جامع الترمذي، ٦ / ٢٥٤.

٤. أن لا يكون معلولاً.

قال ابن جماعة: (ولو قيل الحسن كل حديث خال من العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهود قاصر عن درجة الإتقان لكان أجمع لما حددوه وقريباً مِمَّا حاولوه، وأخصر منه ما اتصل سنده وانتفت علله في سنده مستور وله شاهد أو مشهور غير متقن) (١).

وقد انتقد الحافظ ابن حجر ابن جماعة، فقال: (اشتراط نفي العلة لا يصلح هنا، لأن الضعف في الراوي علة في الخبر والانقطاع في الإسناد علةُ الخبر، وعنعنة المدلس علة في الخبر، وجهالة حال الراوي علة في الخبر، ومع ذلك فالترمذي يحكم على ذلك كله بالحسن، إذا جمع الشروط الثلاثة التي ذكرها، فالتقيد بعدم العلة يناقض ذلك والله أعلم.) (٢)

والذي يظهر ــ والله أعلم ــ أنه لابد من اشتراط نفي العلة، وليس المراد بالعلة جميع أسباب الضعف، قال الدكتور المرتضى الزين أحمد: (والظاهر ــ والله أعلم ــ أنه لابد من اشتراط نفي العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث، والتي لا يدركها إلا النقاد، وهي التي عَرفَّها المحدثون بأنها: (عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة في الحديث مع أن الظاهر السلامة منها.) (٣).

الألفاظ المشابهة للحسن لغيره

يطلق العلماء ألفاظاً كثيرة ويعبرون بتعبيرات مختلفة يريدون بها الحديث الحسن لغيره، منها:

١. الحسن بمجموع طرقه.
٢. الحسن لشواهده، أو لمتابعاته(٤).

---

(١) ابن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ط ٢، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦ هـ، ص ٣٦.

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٠٧.

(٣) المرتضى: منهاج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ، ص ٨٠.

(٤) قال الحافظ ابن حجر وهو يبين الفرق بين الشواهد والمتابعات: (والمتابعة على مراتب: =

= ١. إن حصلت للراوي نفسه فهي التامة ٢. وإن حصلت لشيخه فمن فوقه القاصرة .

ويستفاد منها التقوية.

ولا اقتصار في هذه المتابعة ــ سواء كانت تامة أم قاصرة ــ على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.

وإن وُجد متن يُروى مِن حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، فهو الشاهد.

وخص قومٌ المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل)

٣. الضعيف المعتضد.

٤. له أصل[1].

٥. له طرق يشد بعضها بعضاً.

٦. إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة.

٧. يتقوى بشواهده.

إلى غير ذلك من الألفاظ، قال الدكتور خالد الدريس بعد ذكره لما سبق: (وعلى أية حال فكل حكم على حديث يفهمُ منه أن الحديث اكتسب قوته مع ضعفه بسبب تعدد طرقه أو شواهده فهو داخل في حقيقة الحسن لغيره التي ذكرناها. مهما اختلفت الألفاظ وتنوعت العبارات) [2].

معنى قول أبي داود (ما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح):

قال الإمام أبو داود في وصف كتابه "السنن": (وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته. ومنه ما لا يصح سنده. وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح. وبعضها أصحُّ من بعض) [3]

وقد اختلف العلماء في مراد أبي داود بقوله: (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح) على قولين:

القول الأول:

سكوت أبي داود يعد تحسيناً للحديث.

انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ٦٩ – ٧٠.

(١) قال الحافظ ابن حجر في حديث: (لا وصية لوارث): (ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً).

انظر: ابن حجر: فتح الباري، ٥ / ٣٧٢.

(٢) الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ٥ / ٢١٠٠.

(٣) أبو داود: رسالة أبي داود لأهل مكة، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، ص ٢٧ – ٢٨.

وهذا قول الإمام ابن عبدالبر[١]، والإمام ابن الصلاح [٢] والإمام الشوكاني[٣].

وقد نقل الدكتور خالد الدريس عن غير هؤلاء العلماء من خلال ما وقف عليه من واقعهم العملي، فقال: (وممَّن حكم على ما سكت عليه أبو داود بأنه حسن عنده: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، والعراقي، ومحمد بن علان (١٠٥٧هـ) وذلك في كلامهم على بعض الأحاديث) [٤].

القول الثاني:

مراد أبي داود عموم الصلاحية، فقد يكون صالحاً للحجية أو صالحاً للاعتبار والاعتضاد.

وهو قول الإمام النووي[٥] والإمام الذهبي [٦] والحافظ ابن حجر[٧]

قال الإمام الذهبي مبيناً منهج الإمام أبي داود في سننه: (وبيَّن ما ضعفه شديد، ووهنه غيرُ محتمل، وكاسر عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم مِن سكوته ــــ والحالة هذه ــــ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث الذي هو في عُرف السلف يعود إلى قسم مِن أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويُمشيه مُسلم، وبالعكس، فهو داخلٌ في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحطَّ عن ذلك لخرج عن الاحتجاج، ولبقي مُتجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه مِن الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب ثم يليه من أخرجه أحد الشيخين، ورغِبَ عنه الآخر ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً، سالماً من علة

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (قال ابن عبدالبر كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره).

انظر: ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٣٦.

(٢) قال الإمام ابن الصلاح وهو يتحدث عن الحديث الحسن: (ومن مظانه سُنن أبي داود ــــ رحمه الله تعالى ــــ روينا عنه أنه قال: (ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه) وروينا عنه أيضاً ما معناه: أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب. وقال: (ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض).

قلت: فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد مِن الصحيحين ولا نص على صحته أحدٌ ممن يميِّز بين الصحيح والحسن عرَّفناه بأنه من الحسن عند أبي داود).

انظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٣٦.

(٣) انظر: الشوكاني: نيل الأوطار، ١ / ١٧.

(٤) الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ٤ / ١٧٤٩.

(٥) انظر: ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٤٤ – ٤٤٥.

(٦) انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٥ / ٢١٢.

(٧) انظر: ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٣٥ – ٤٤١.

وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً، وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً، يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُعِّف إسناده لِنقْصِ حفظ راويه، فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً ثم يليه ما كان بيّن الضعف مِن جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه بل يُوهِنُهُ غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته والله أعلم) [١].

وهذا الكلام الذي صدر من الإمام الذهبي في وصف سنن أبي داود يدلُّ على استقراء دقيق، ظهر من خلاله أن سكوت أبي داود لا يدلُّ على أنه يحسِّن الحديث، وإنما لاعتبارات مختلفة.

ويزيد الحافظ ابن حجر هذه المسألة توضيحاً فيقول: (وفي قول أبي داود "وما كان فيه وهن شديد بينته" ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه.

ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل على أقسام:

١. منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.
٢. ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.
٣. ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد. وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.
٤. ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها... ومن هنا ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقف فيه.

ولا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر... وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة وأحاديث المدلسين بالعنعنة والأسانيد التي فيها مِن أبهمت أسماؤهم فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود، لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه وتارة يكون لذهول منه.

وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته...) [٢]

القول المختار:

هو القول الثاني والله أعلم.

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٥ / ٢١٢.

(٢) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٣٥ – ٤٤٠.

قال الشـــيخ الألباني مبيناً قوة القول الثاني: (ويشـــهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشـــك عالمٌ في ضـعفها، وهي مما سكت أبو داود عليها، حتى إن النووي يقول في بعضـها: وإنما لم يُصـرِّح بضعفه لأنه ظاهر) [1]

(١) الألباني: تمام المئة في التعليق على فقه السنة، ط ٣، الأردن، المكتبة الإسلامية، ١٤٠٩هـ، ص ٢٧.

المطلب الثاني

الحديث الحسن عند الشيخ مقبل ومنهجه فيه

للشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ اهتمام كبير بالأحاديث الحسنة ولهذا ذكرها في كتبه، وفي هذا المطلب نريد أن نتعرف على الحديث الحسن عند الشيخ مقبل ومنهجه فيه.

تعريف الحديث الحسن عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

تقدم في المبحث السابق أن العلماء اضطربت أقوالهم في تعريف الحديث الحسن، وقد بـــيَّن الشـــيخ مقبل – رحمه الله – ســـبب هذا الاضـــطراب فقال: (لأن عبارات المتقدمين، منهم من يطلق على الحديث الفرد الذي لا يرتقي إلى الصـــحة بأنه حســـن، ومنهم من يطلق على الحديث الذي لا يرتقي إلى الصحة بأنه ضعيف... من أجل هذا اختلفت عبارات المتقدمين) (١)

رأي الشيخ مقبل . رحمه الله . في تعريف الإمام الخطابي للحديث الحسن:

قال . رحمه الله .: (الخطابي عَرَّفه بتعريف: (ما عرف مخرجه واشتهر رجاله).

و(الصحيح) قد يعرف مخرجه ويشتهر رجاله، ويناقشه الحافظ ابن كثير ـــ رحمه الله ـــ ويقول: إن هذا التعريف لا يحصـــر لنا الحســـن، بل يدخل فيه غير الحســـن، ومن لازم التعريفات أن تكون جامعة مانعة، معنى جامعة: أي جامعة لأفراد المعرَّف، مانعة: من أن يدخل فيه غيره) (٢)

رأي الشيخ مقبل . رحمه الله . في تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن:

قال . رحمه الله .: (الترمذي عَرَّف نوعاً خاصاً مِن الحسن هو الحسن لغيره.

قوله:(ألا يكون في إسناده من يتهم بالكذب) لو كان في إسناده من يتهم، لو جاء من عشرين طريقاً أو من مائة طريق وفي كُلِّ طريق من يتهم، لا يقبل هذا.

قوله: (ويروى من غير وجه نحو ذلك): يعني: مِن طرق ضـعيفة لم يشـتد ضـعفها فضـعيف مع ضعيف يكون صالحاً للحجية، وقد احتج الشيخ ناصر الدين الألباني ـــ حفظه الله ـــ، ولا أدري

---

(١) الوادعي: السير الحثيث، ص ٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٧.

أهو مسبوق أم لا ــــ بقوله تعالى ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقال: (هذا دليل على أن الضعيف مع الضعيف ينجبر، فقد جعل المرأتين مقام الرجل[١].

فضعيف مع ضعيف يرتقي إلى درجة الحسن، لكن بشرط ألا يشتد ضعفه، فلو اشتد ضعفه فلا يرتقي إلى درجة الحسن.) [٢].

رأي الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في تعريف الإمام ابن الجوزي للحديث الحسن:

قال ـــ رحمه الله ـــ: (قوله: الذي فيه ضعف قريب محتمل، هذا التعريف غير مقبول، ما هو نوع الضعف ؟ ما حَدَّده.) [٣]

التعريف المختار للحديث الحسن عند الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ:

القول المختار في تعريف الحديث الحسن عند الشيخ ــ رحمه الله ــ أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين:

١. الحسن لذاته.
٢. الحسن لغيره.

قال ـ رحمه الله ـ: (الحسن ينقسم إلى قسمين: إلى حسن لذاته، وحسن لغيره.

فالحسن لذاته: هو ما توفرت فيه شروط الصحيح إلا أن في رواته من هو خفيف الضبط.

والحسن لغيره: ما روي من طرق متعددة وليست شديدة الضعف ولا يكون الحديث مُعللاً ولا شاذاً.) [٤].

الحديث الحسن لذاته حجة عند الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ:

---

(١) قال الشيخ الألباني وهو يتكلم عن قواعد المحدثين وأصولهم: (فإن مِن أصولهم وقواعدهم تقوية الحديث الضعيف بكثرة الطرق اقتباساً منهم من مثل قوله تعالى في شهادة المرأة: (أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) وتطبيق هذه القاعدة لا يستطيع النهوض به إلا القليل مِن المشتغلين بهذا).

انظر: الألباني: تحريم آلات الطرب، ط ١، مكتبة الدليل، ١٤١٦هـ، ص ٧٠.

(٢) الوادعي: السير الحثيث، ص ٦٧ – ٦٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٩ – ٧٠.

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: (فأبوحاتم لا يرى الحجية بالحسن كما في "تدريب الراوي"[(١)] والبخاري لا يرى الحجية بالحسن، كما في "توضيح الأفكار"[(٢)] والصحيح الحجية به، لأن رواية صدوق تقوم الحجة في روايته.)[(٣)].

الحديث الحسن لغيره حجة عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

قال ــ رحمه الله ــ في مقدمة كتاب الشيخ أحمد بن أبي العينين " القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن": (أما الذين يردون الحسن لغيره، فإن كان في بعض المواضع أداهم اجتهادهم ـ وهم أهل لذلك ـ إلى أن الحديث لا يرتقي إلى الحسن لغيره فلهم ذلك، وأما رده بالكلية فهذه خطوة إلى ردِّ السنن.

يا هذا ماذا تقول في قول الدارقطني: (فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به) وقول غيره في بعض الرواة: (يكتب حديثه، ويحتج به).

وأخيراً، فقد كفانا أخونا في الله الشيخ أحمد أبو العينين الردَّ على هؤلاء وأولئك، فجزاه الله خيراً.) [(٤)]

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٢٤٠.

(٢) الصنعاني: توضيح الأفكار، ١ / ١٨٠

وقد تعجب الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ في موضع آخر ــ من نسبة هذا القول للإمام البخاري، فقال: (والبخاري قيل: أنه لا يرى حجية من قيل فيه صدوق حسن الحديث، لكن صحيحه مملوء، بل هو نفسه صرح أن حديث جابر في دفن شهداء أحد يعني: الاثنين والثلاثة في القبر الواحد صرح بأنه حسن).

انظر: السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٢٠٢.

وقد نفى الدكتور خالد الدريس عن البخاري القول بعدم الاحتجاج بالحديث الحسن فقال: (فأما بالنسبة للبخاري فقد انفرد ابن الوزير اليماني بذلك ولم أجد له حجة، ويبدو لي أنه فهم خطأ من كلام للإمام الذهبي مِن أن البخاري يرغب عن الحسن، فهم منه أنه لا يحتج بالحسن في التحليل والتحريم.

والذي لا شك فيه عندي أن البخاري يحتج بالأحاديث التي أطلق عليها لفظة "الحسن" فيما صدر عنه على سبيل الحكم على الحديث، وليس لغرض آخر، وفيما تقدم في مبحث تحسينات البخاري ذكرت في مقدمة المبحث وفي النص الأول منه ردي على دعوى ابن الوزير، كما أني ذكرت في آخر ذلك المبحث نصوصاً صحح فيها البخاري أحاديث رواة وصفهم بأوصاف من هم دون مرتبة الثقة، مِما يدل على احتجاجه بحديثهم وإلا لما صحح لهم تلك الأحاديث التي هي في نظر المتأخرين مِن قبيل الحسن لذاته.

وعلى أية حال فلا نطيل في ذلك لأنه قول لم يذكر صاحبه حجة عليه، ولأن منهج البخاري العام يدل على بطلانه كما تقدم).

انظر: الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ٤ / ٢٠٦٢ – ٢٠٦٣.

(٣) الوادعي: السير الحثيث، ص ٦٤.

(٤) ابن أبي العينين: القول الحسن، ص ٧ – ٨.

وسئل الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ عمَّن ينكر الحسن لغيره هل يكون ضالاً أم مخطئاً ؟

فأجاب: (كثير من العصـريين في هذا الباب بين إفراط وتفريط ووسـط، بين إفراط وهو أنه ربما يُصدِّر الباب بحديث ضعيف جداً، ثم يقول: وقد وجدت له شاهداً والحديث لا يشتشـهد به ربما يكون في سنده من هو متروك، والذي يعمل هذا... فتح باباً لتصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة.

الطرف الثاني: الذي أراد أن يرد الحسـن لغيره، هذا النوع يعتبر هدَّاماً، الرادون الحسـن لغيره يعتبرون هدامين، يهدمون سـنة رسـول الله ﷺ فالإمام أحمد يقول: الحديث الضـعيف أحب إلينا من الرأي[1]، وإن كان قيل إنه بمعنى الحسن لذاته لكن الحديث إذا كثرت طرقه فالإمام الشافعي ـــ رحمه الله ـــ يقول: إن المرسل مع المرسل أو مع ضعيف لم يشتد ضعفه، ربما يرتقي إلى الحسن لغيره[2]، وهذه مسألة اجتهادية في مسألة الحسن لغيره، أما رد الحسن لغيره بالكلية فهذا يعتبر ضلالاً مبيناً.

لكن إذا اختلف اجتهاد الباحثين منهم من يقول هو حسـن لغيره، وآخر يقول: بل هو ضـعيف، فقد اختلفت أنظار علمائنا المتقدمين في التصـحيح والتضـعيف وفي التوثيق والتجريح، فلا ينبغي أن ينكر هذا على ذاك، بل لكل أحد أن يجتهد، لكن الذي ينكر عليهم هو ردُّ الحسـن لغيره بالكلية، فهذا لم يصـدر عن علمائنا المتقدمين رحمهم الله تعالى... المهم الذين يردون الحسـن لغيره يعتبرون على بدعة، أما إذا قالوا: نحن نخالف كثيراً من العصـريين الذين يصـدرون: رواه ابن عدي[3] في "الكامل" وأبو نعيم[4] في "الحلية" ووجدت له شاهداً في "الضعفاء" للعقيلي أو غير ذلك.

---

(١) نقله عنه الإمام ابن القيم فقال: (وقال عبدالله بن أحمد أيضـاً سـمعت أبي يقول الحديث الضـعيف أحب إليَّ من الرأي).

انظر: ابن القيم: إعلام الموقعين، ج ١، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م، ص ٧٦.

(٢) نقل الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ كلام الشافعي بالمعنى.

انظر: الشافعي: الرسالة، ص ٤٦١ – ٤٦٤.

(٣) هو الإمام الحافظ الناقد الجوال، أبو أحمد، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن القطان الجرجاني، صـاحب كتاب " الكامل في الجرح والتعديل "، توفي سنة ٣٦٥ هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٦ / ١٥٤.

(٤) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسـحاق بن موسـى بن مهران، الإمام الحافظ، الثقة العلامة، شـيخ الإسـلام، أبو نعيم الأصبهاني، صاحب كتاب " الحلية "، توفي سنة ٤٣٠ هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٧ / ٤٥٣ – ٤٦٢.

بعض العصـريين قد تجاوز الحد في تحسـين بعض الأحاديث التي لا تسـتحق التحسـين، أما أن يقابلوا هذا الصـنف بقولهم ما في حسـن لغيره فهم يعتبرون مخطئين، ويعتبرون هدامين، ويعتبرون أهل بدعة...) [1]

فإن قال قائل: إن كان الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ يحتج بالحديث الحسن لغيره فلماذا لم يدخله في كتابه "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" ؟

فالجواب: هو ما قاله الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ في مقدمة الكتاب: (لم أتمكن مِن كتابة الحسن لغيره إذ هو يحتاج إلى وقت طويل والبحث واسع كما ترى، فلم أتمكن.) [2].

شروط تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

١. أن لا يكون في إسناده متهم، ولا مغفل كثير الخطأ.

قال الشـيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (فمن الناس من يعتبر به ويصـلـح في الشـواهد والمتابعات إذا كان مسـتور الحال يصـلـح في الشـواهد والمتابعات، وإذا كان مجهول العين لا يصـلـح في الشـواهد ولا في المتابعات، إذا كان كذاباً أو متروكاً أو ضـعيفاً جداً لا يصـلـح في الشواهد ولا في المتابعات.

أما الذي في سـنده كذاب فوجوده كالعدم، وينبغي التنبه لهذا، لأن بعض الناس الذين لا يعرفون علم الحديث إذا جاء الحديث من طريق كذاب ثم جاء من طريق أخرى صـحيحة قالوا: هذه الطريق تدل على أن تلك الطريق لها أصل.

وهذا ليس بصـحيح، لأن الكذاب وجوده كالعدم، لو جاء من مائة طريق، وهم كذابون كلهم، وجودهم كالعدم، وإن كان يقال: قد يصدق الكذوب) [3].

٢. أن لا يكون الحديث شاذاً.

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (... إذا لم يشتد ضعفه، فممكن أن يرتقي إلى الحسن لغيره، وإلى الصحيح لغيره إذا جاء من نحو سبع طرق أو ست، سيئ الحفظ مع سيئ الحفظ مع سيئ الحفظ، ولكن بشرط ألا يكون ذلك الذي قيل فيه سيئ الحفظ قد خالف، وقد ذُكِرَ في ترجمته في "ميزان الإعتدال" أو ذكر في ترجمته من "لسـان الميزان" أو في كتب العلل: أنَّ هذا الحديث منكر، فمثل هذه الطريق لا تصـلـح في الشـواهد والمتابعات، لأنه خالف الثقات

---

(١) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٢٠٢ – ٢٠٤.

(٢) الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ١ / ٢٥.

(٣) الوادعي: السير الحثيث، ص ١٣٨.

المتكاثرين فحديثه منكر، والمنكر لا يصـــلح في الشـــواهد والمتابعات، فلابد من اعتبار هذه الشروط) (١)

٣. أن يروى من غير وجه.

تقدم كلام الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (إذا لم يشتد ضعفه فممكن أن يرتقي إلى الحسن لغيره، وإلى الصحيح لغيره إذا جاء من نحو سبع طرق أو ست....) (٢)

٤. أن لا يكون معلولاً.

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (المعتبر عند المحدثين في الشواهد والمتابعات الذين لم يبلغوا إلى حدِّ الضـــعف الشـــديد، أو إلى حدِّ أن يكون الحديث فيه علة، حتى ولو كان رجاله متماســكين فينبغي أن يعلم هذا، فهم أعلم بهذا الفن من كثير من المعاصـــرين الذين يجمعون من هاهنا ومِن هاهنا.) (٣)

وقال . أيضاً . في ردّه على بعض المعاصرين الذين يجعلون الأحاديث المعلة في

الشـواهد والمتابعات: (ولا تظن أني لا أقول بالشـواهد والمتابعات، ولكن حديث حكم عليه أهل العلم بأنه خطأ أو باطل فلا يستشهد به، وإن كان سنده مثل الشمس) (٤)

أمثلة لأحاديث حسنها الشيخ مقبل . رحمه الله . بالشواهد والمتابعات:

المثال الأول:

الاستشهاد بسند فيه (مجهول الحال)(٥) و (ضعيف):

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (قال الترمذي ـ رحمه الله ـ (ج ٤ ص ٣٦٥): حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع عن داود بن يزيد الزَّعافِري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رســـول الله ﷺ في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩] سُئل عنها قال: "هي الشفاعة".

هذا حديث حســـن، وداود الزعافري هو داود الأودي ابن يزيد بن عبد الرحمن، وهو عم عبد الله بن أدريس... والحديث حســـنه الترمذي، وهو حســـنٌ لغيره، لأن داود بن يزيد ضـــعيف كما في

(١) الوادعي: المقترح، ص ١٢٧.

(٢) المرجع السابق،ص ١٢٧.

(٣) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٣٠٠.

(٤) الوادعي: غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، ص ١٠٢.

(٥) ومجهول الحال يصـلح في الشـواهد والمتابعات، قال الحافظ: (ومتى توبع السـيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمسـتور... صـار حديثهم حسـناً لا لذاته، بل وصـفه بذلك باعتبار المجموع من التابع والمتابع...).

انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٠١ – ١٠٢.

التقريـب[١]ووالـده يزيـد مجهول الحـال فقـد قـال الحـافظ في التقريـب: مقبول [٢] يعني إذا توبع وإلا فليّن.) [٣].

المثال الثاني:

الاستشهاد بالموقوف للمرفوع إذا كان المخرج مختلفاً[٤]:

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٥٦): ثنا يزيد بن عبدربه قال: حدثني محمد بن حرب قال: حدثني الزبيدي عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أن رســـول الله ﷺ قال: ويُبعث الناس يوم القيامة فأكون أنا وأمتي على تلٍّ ويكسـوني ربي تبارك وتعالى حُلةً خضـراء، ثم يؤذن لي فأقول ما شـاء الله أن أقول، فذاك المقامُ المحمود).

قال أبو عبد الرحمن: قد اختلف في ســماع عبد الرحمن من جده كعب، ولا يضـــر هنا، لأنه في الشواهد وللحديث شاهد موقوف.

قال ابن جرير رحمه الله (ج ١٥ ص ١٤٦): حدثنا ابن بشـــار قال: ثنا أبو عامر قال: ثنا إبراهيم بن طهمان عن آدم بن علي قال: ســـمعت ابن عمر يقول: إن الناس يُحشـــرون يوم القيامة، فيجيء مع كُلِّ نبي أُمته، ثم يجيء رســـول الله ﷺ في آخر الأمم هو وأمته على كوم فوق الناس، فيقول: يا فلان، اشــفع، ويا فلان اشــفع، فما زال يرُدها بعضـــهم على بعض، يرجع ذلك إليه، وهو المقام المحمود الذي وعده الله إياه.
الحديث رجاله رجال الصحيح.) [٥]

---

(١) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٣٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧٩.

(٣) الوادعي: الشفاعة، ص ٤٤ – ٤٥.

(٤) قال نور الدين الســـدعي: (أما إذا كان مخرج المرفوع والموقوف واحداً فربما يكون أحدهما علة للآخر، فقد أخرج الحاكم ـ رحمه الله ـ حديثاً مرفوعاً بسند فيه مجهول، ثم أورده بسند موقوف على عمر ـ رضي الله عنه ـ فقال الشــيخ: هذا شـــاهد عليه بالضـــعف، لأنه موقوف، والأول مرفوع والمخُرج هو ســـهل بن أبي حثمة والموقوف أصح).
انظر: السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٣٠٤.

(٥) الوادعي: الشفاعة، ص ٥٣ – ٥٤.

المثال الثالث:

حديث في سنده مدلس يدلس تدليس التسوية[١] يصلح للشواهد[٢]:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ (ج ٥ ص ٢٥٧) ثنا يزيد قال: ثنا حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن ميسرة عن أبي إمامة أنه سَمِعَ رسول الله ﷺ يقول: ليدخلنَّ الجنة بشفاعة رَجُل ليس بنبي مِثلُ الحيّين أو مثل أحد الحيَّين ربيعة ومضر. فقال رجلٌ: يا رسول الله أوما ربيعة مِن مضر ؟ فقال: إنما أقول ما أُقوَّل).

والحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبد الرحمن بن ميسرة أبا سلمة الحمصي فقد قال ابن المديني: إنه مجهول، ولكنه قد روى عنه ثلاثة، ووثقه العجلي كما في "تهذيب التهذيب"[٣] وقال الحافظ في "التقريب"[٤] مقبول، يعني إذا تُوبع والإ فليّن، وقد تابعه أبو غالب حَزوَّر عند أبي نعيم في "أخبار أصبهان" (ج ١ ص ٢٨٧)، والطبراني في "الكبير" (ج ٨ ص ٣٣٠) وفي السند إليه مبارك بن فضالة وهو مدلس شديد التدليس ولم يُصرّح بالتحديث[٥].

---

(١) تدليس التسوية: هو أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقه بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر ولم يُذكر أوَّلهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات.

انظر: السخاوي: فتح المغيث، ١ / ٣٣٩.

(٢) ومما يدل على أن حديث المدلس يصلح في الشواهد ويتقوى بغيره، قول الحافظ ابن حجر: (ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر، كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلَّس إذا لم يُعرْف المحذوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابَع...)

انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٠١ – ١٠٢.

وقال الدكتور المرتضى الزين أحمد مبيناً السبب في كونه يصلح للشواهد والمتابعات: (أما سبب كونه ضعيفاً معتضداً إن مقاصدهم في التدليس مختلفة، لأنه يكون لطلب علو الإسناد أو لإيهام كثرة المشايخ، أو للامتحان لمعرفة الحفاظ الذين يعرفون الرجال يميزون بينهم، ومثل هذه أمور يسيرة لا تضعف الحديث ضعفاً شديداً وربما لا تضعفه مطلقاً. أما إذا كان الدافع للتدليس الإعراض عن التصريح براو ضعيف لا تقبل روايته إذا صرح به فهذا شر أنواع التدليس، وهو خيانة مِمَّن تعمده، فإن كان إعراضه عن رواة = = شديدي الضعف كأن يدلس عن الكذابين أو المتهمين أو الوضاعيين أو المتروكين ففي تقوية ما عنعنه نظر لشدة الضعف وإن كان تدليسه عن رواة ضعفهم يسير أو مجهولين، فتقوية حديث هؤلاء لا تبعد عن قواعد المحدثين وأعمالهم والله أعلم).

انظر: الزين أحمد: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، ص ٢٧٩.

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٦ / ٢٥٤.

(٤) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٦٠٢.

(٥) قال الحافظ: (مبارك بن فضالة، بفتح الفاء وتخفيف المعجمة، أبو فضالة البصري، صدوق يدلس ويسوي...).

انظر: ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٩١٨.

والطريقان يكفيان في ثبوت الحديث، ولذا يقول المناوي في "فيض القدير" (ج ٤ ص ١٣٠): قال العراقي: (إسناده حسن...) [(١)].

المثال الرابع:

الحديث المنقطع يصلح للشواهد:[(٢)]

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ في تخريج قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧] أي: برد شديد: (أثر ابن عباس رواه ابن جريح ج ٧ ص ١٣٦من طرق:

الأولى: فيها حسين بن داود الملقب بسنيد وهو ضعيف وفيها أيضاً انقطاع فابن جريح لم يسمع من ابن عباس. والثانية فيها سفيان بن وكيع وهو ضعيف والطريقة الثالثة مسلسلة بالعوفيين وهم ضعفاء لكن مجموع الطرق تدل على ثبوته عن ابن عباس)[(٣)]

المثال الخامس: الحديث المضطرب يصلح في الشواهد والمتابعات:

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (وقال الإمام أحمد: حدثنا هشيم، حدثنا أشعث، عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب قال: مَرَّ بي عمي الحارث بن عمر، ومعه لواء قد عقده له النبي ﷺ فقلت له: أي عم، أين بعثك النبي قال: بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه فأمرني أن اضرب عنقه).

قال الشيخ في تعليقه على الحديث: (الحديث طرقه بعضها ينتهي إلى عدي بن ثابت عن البراء. وقد اختلف على عدي فيه اختلافاً كثيراً، لكن رواه أبو داود عن مسدد عن خالد بن عبد الله عن مطرف عن أبي الجهم واسمه سليمان بن الجهم عن البراء.

وسليمان بن الجهم مستور الحال يصلح للشواهد والمتابعات. وحديث عدي بن ثابت المضطرب مع هذا يكون حسناً لغيره والله أعلم.) [(٤)]

الألفاظ المشابهة للحسن لغيره عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

---

(١) الوادعي: الشفاعة، ص ١٨٥ – ١٨٦.

(٢) ومما يدلُّ على أن المنقطع يستشهد به، قال البيهقي: (ونحن لا نقول بالمنقطع إذا كان مفرداً، فإذا انضم إليه غيره، أو انضم إليه قول بعض الصحابة، أو ما يتأكد به المراسيل ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنا نقول به) انظر: البيهقي: معرفة السنن والآثار، ١ / ٤٠٢.

(٣) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ٢ / ١٢١.

(٤) المرجع السابق، ٢ / ٢٩٢.

١. الحديث بمجموع طرقه ثابت.[١]

٢. الحديث بمجموع طرقه صالح للحُجية. [٢]

٣. الحديث له طرق يشد بعضها بعضاً. [٣]

٤. حديث حسن بالمتابعات. [٤]

٥. له طرق أخرى يرتقي بها إلى الحُجية. [٥]

رأي الشيخ مقبل في معنى قول أبي داود: (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح)

سئل الشيخ مقبل . رحمه الله . هل كل ما سكت عنه الإمام أبو داود في "سننه" صحيح ؟

فأجاب: (هو قال: وما سكت عنه فهو صالح، وفي نسخة "الباعث الحثيث" فهو حسن، لكن لفظة "فهو صالح" أشهر، فهل المعنى صالح للحجية أم المعنى صالح في الشواهد والمتابعات ؟ فهذا وذاك فقد سكت على أحاديث في "الصحيحين"، وقد سكت على أحاديث حسان، وسكت على أحاديث تصلح في الشواهد والمتابعات، وسكت على أحاديث فيها مجاهيل، وأتى بعده المنذري[٦] ونبه على أحاديث في "مختصره للسُنن"، وأتى بعد المنذري الحافظ ابن القيم، ونبه على بعض الأحاديث في "تهذيب السنن" ولا يزال المجال مفتوحاً لمن أراد أن يبحث في "سنن أبي داود" فربما ينبه على ما لم ينبه عليه المنذري وابن القيم.

فهذا هو معنى قولهم صالح أو ما سكت عليه أبو داود، فهو يحتاج إلى بحث وأكثر "سنن أبي داود" سكت عليها، فيكون الحديث في "الصحيحين" ويسكت عليه، أو يكون الحديث في أحد "الصحيحين" ويسكت عليه أو يكون الحديث في سنده مجهول ويسكت عليه فهو محتاج إلى بيان، لأنه يقول: وما كان فيه وهن شديد بينته، وما سكت عنه فهو صالح، مفهومه أن الذي فيه وهن ليس بشديد ربما لا يُبينه والله المستعان).[٧]

مثال على ما سكت عليه أبو داود وهو مُعل:

---

(١) الوادعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ٣٠٠.

(٢) المرجع السابق، ١ / ٢٤٢.

(٣) المرجع السابق، ١ / ٤٥٦ – ٤٥٧.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٤٨٠.

(٥) الوادعي: المقترح، ص ٧٩.

(٦) هو الإمام العلامة الحافظ المحقق شيخ الإسلام زكي الدين أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة بن سعد المُنذري الشامي الأصل المصري الشافعي، توفي سنة ٦٥٦هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ٢٣ / ٣١٩ – ٣٢٢.

(٧) الوادعي: غارة الأشرطة، ٢ / ١٦ – ١٧.

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (قال أبو داود رحمه الله (ج ٨ ص ٤٦٤): حدثنا القعنبي، حدثنا سُـــفيان بن عيينـة، عن الزهري، عن ســـالم، عن أبيه قال: (رأيت النبي ﷺ وأبا بكر، وعُمر، يمشون أمام الجنازة).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده قلت: هو في غاية من الصحة وإليك ما قال الترمذي ــ رحمه الله ـــ حول هذا الحديث (ج ٤ ص ٨٨) بعد أن سـاقه بسـنده... قال أبو عيسـى: حديث ابن عمر هكذا روى ابن جريج وزياد بن سـعد وغيرُ واحد عن الزهري عن سـالم عن أبيه نحو حديث ابن عيينة وروى معمر ويونس بن يزيد ومالك وغيرهم مِن الحفاظ عن الزهري أن النبي ﷺ كان يمشـــي أمام الجنازة...).

ثم قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (وهذا الحديث كما ترى مما سكت عنه أبو داود فعلى هذا فقوله رحمه الله: وما سـكت عنه فهو صـالح يحتاج إلى بحث فقد سـكت عن أحاديث وتعقَّبه الحافظ المنذري، وسكت المنذري عن أشياء فتعقبه الحافظ ابن القيم كما يعلم مِن كتابيهما) [١]

مثال آخر:

قال ابن كثير في تفســيره: (وقال الإمام أحمد: حدثنا يونس حدثنا ليث عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصـــم عن القاســـم بن غنام عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة وكانت ممن بايع رسـول الله ﷺ أنها سـمعت رسـول الله ﷺ ذكر الأعمال فقال: (إن أحب الأعمال إلى الله تعجيل الصلاة لأول وقتها).

وهكـذا رواه أبو داود والترمـذي، وقـال: (لا نعرفـه إلا من طريق العمري وليس بـالقوي عنـد أهل الحديث).

قال الشـيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ مُعلقاً على هذا السـند: (والقاسـم بن غنام روى له أبو داود والترمذي، وقال اضـــطربوا في هذا الحديث. قال الحافظ: قلت: وذكره العقيلي في الضـــعفاء، وقال: في حديثه اضــطراب، ا. هـــــ مختصــراً من تهذيب التهذيب[٢]، وجدته مجهولة، قال الحافظ في "التقريب"[٣]: لم أقف على اســمها ولا على حالها، وهذا الحديث مِن الأحاديث التي ســكت عليها أبو داود وهو ضـــعيف فهذا يدل على أنه ينبغي للباحث أن ينظر في ســـند الحديث ثم يحكم عليه بما يسـتحقه ولا يعتمد على سـكوت أبي داود فقد سـكت على أحاديث ضـعفها المنذري وابن القيم رحمهما الله.) [٤]

---

(١) الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص ٢٣٠ – ٢٣١.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٨ / ٢٩٥.

(٣) ابن حجر: تقريب التقريب، ص ١٣٩٤.

(٤) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٥٣٤

المطلب الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

من خلال ما سبق ذكره في تعريف الحديث الحسن، ظهر التوافق بين علماء الحديث والشيخ مقبل على انتقاد تعريف الإمام الخطابي، وكذلك تعريف الإمام ابن الجوزي وأنها ليست جامعة ولا مانعة، وأن الصواب أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين:

حسن لذاته، وحسن لغيره، وأن الفرق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن هو في الضبط، فراوي الحديث الصحيح تام الضبط وراوي الحديث الحسن خفيف الضبط.

وكذلك وافق الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ جمهور المحدثين في الاحتجاج بالحديث الحسن لذاته، وأنه كالصحيح خلافاً للإمام أبي حاتم الرازي.

وأما الحديث الحسن لغيره فهو أيضاً حجة عند الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ وعند جماهير المحدثين بشروط أربعة سبق الحديث عنها، وقد شنع الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ على بعض المعاصرين الذين ينكرون الاحتجاج بالحديث الحسن لغيره، واتهم قولهم بالبدعة والحدث، وأنهم يهدمون السنة بهذا القول، وكذلك أنكر على أولئك المتساهلين مِن المتأخرين الذين يجمعون الغث والسمين وما يصلح في الشواهد وما لا يصلح، ويجعلونه حسناً لغيره، ولم ينفرد ـــ رحمه الله ـــ بهذا التحذير فقد سبقه علماء معاصرون له، فقد قال الشيخ أحمد شاكر في بيان تساهل الإمام السيوطي في باب التحسين: (أما إذا كان ضعف الحديث لسوء حفظ الراوي أو نحو ذلك فإنه يرقى إلى درجة الحسن أو الصحة بتعدد طرقه إن كانت كذلك. وأما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفاً إلى ضعف، إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة، ويؤيد ضعف روايتهم.

وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية) [1].

---

(١) شاكر: شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، بدون ط، المكتبة العلمية، ص ١٠.

المبحث الثالث:

منهج الشيخ مقبل في تضعيف الحديث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج المحدثين في تضعيف الحديث

المطلب الثاني: منهج الشيخ مقبل في تضعيف الحديث

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

المطلب الأول

منهج المحدثين في تضعيف الحديث

لقد بذل العلماء جهوداً عظيمة ليميزوا صحيح الحديث من ضعيفه، ومقبوله من مردوده، ووضعوا لذلك منهجاً واضحاًيشتمل على بيان شروط القبول وبيان أسباب الضعف، وفي هذا المطلب سنتعرف على تعريف الحديث الضعيف عند المحدثين، وأسباب الضعف التي تعود إلى السند وإلى المتن.

تعريف الحديث الضعيف:

التعريف اللغوي:

قال ابن فارس[١]: (وقال الليث: يقال ضعف الرجل يضعف ضعفاً وضُعفاً، وهو خلاف القوة. ويقال أضعفت فلاناً: أي وجدته ضعيفاً، وضعفته، أي صيرته ضعيفاً، وأستضعفته، أي وجدته ضعيفاً أيضاً...) [٢].

وقال ابن منظور[٣]: (الضَّعف والضُّعف خلاف القوة وقيل الضُّعفُ بالضم في الجسد والضَّعفُ بالفتح في الرأي والعقل، وقيل هما معاً جائزان في كل وجه وخصَّ الأزهري بذلك أهل البصرة فقال هما عند أهل البصرة سيّان يَشْتَمِلان معاً في ضعف البدن وضعف الرأي) [٤]

تعريف الحديث الضعيف اصطلاحاً:

عَرَّفه الإمام ابن دقيق العيد بقوله: (وهو ما نقص عن درجة الحسن) [٥]

وبمثل تعريف الإمام ابن دقيق العيد عَرَّفه الإمام العراقي في ألفيته:

أما الضعيفُ فهو ما لم يبْلُغ   مرتبة الحُسْنِ وإن بسط بُغي[٦]

---

(١) هو الإمام العلامة اللغوي المحدث، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، صاحب كتاب " المجمل "، توفي سنة ٣٩٥هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٧ / ١٠٣ – ١٠٥.

(٢) الأزهري: تهذيب اللغة، ١ / ٣٠٥ – ٣٠٦.

(٣) هو الإمام اللغوي الحُجة محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، صاحب " لسان العرب "، توفي سنة ٧١١هـ.

انظر: الزركلي: الأعلام، ٧ / ١٠٨.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، ٩ / ٢٠٣.

(٥) ابن دقيق العبد: الإقتراح، ص ٢٤٦.

(٦) العراقي: ألفية العراقي، ص ١٠٠.

وذهب إلى اختيار هذا التعريف الإمام السيوطي[١].

وقال البيقوني[٢] . رحمه الله .:

وكُـلَّ مـا عن رُتْبَتِـهِ الحُسْـنِ قَصُـرْ فهو الضـعيف وهو أقسـامـاً كَثُر[٣]

وعَرَّفه الإمام ابن الصـلاح بتعريف آخر فقال: (كل حديث لم تجتمع فيه صـفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن) [٤]

وقد اعترض الإمام العراقي على هذا التعريف فقال: (فذكر الصـحيح غير محتاج إليه لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر) [٥].

ودافع بعض العلماء عن الإمام ابن الصـلاح، قال الحافظ ابن حجر: (وأجاب بعض من عاصرناه بأن مقام التعريف يقتضي ذلك، إذ لا يلزم مِن عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح، إذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسناً، فالترديد متعين، قال: ونظيره قول النحوي إذا عرف الحرف بعد تعريف الإسـم والفعل: الحرف مالا يقبل شـيئاً من علامات الاسـم ولا علامات الفعل. انتهى

وأقول: والتنظير غير مطابق، لأنه ليس بين الاسـم والفعل والحرف عموم ولا خصـوص بخلاف الصحيح والحسن، فقد قررنا فيما مضى أن بينهما عموماً وخصوصاً، وأنه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف) [٦].

وعَرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: (كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول) [٧].

وقال عن تعريفه للحديث الضعيف أنه: (أسلم مِن الاعتراض وأخصر) [٨]

وقد اعترض الشـيخ أبو الحسـن السـليماني على تعريف الحافظ ابن حجر بقوله: (أما كونه أخصر، فنعم.

---

(١) السيوطي: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، ٣ /١٢٨٣.

(٢) هو عمر أو طه بن محمد بن فتوح البيقوني: عالم بمصطلح الحديث، دمشقي شافعي، اشتهر بمنظومته المعروفة باسمه " البيقونية "، توفي سنة ١٠٨٠هـ.
انظر: الزركلي، الأعلام، ٥ / ٦٤.

(٣) المشاط: التقريرات السُنية شرح المنظومة البيقونية، ط ٢، بيروت، دار الكتب العربي، ١٤٠٦هـ، ص ١٦.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٤١.

(٥) العراقي: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ص ٤٩.

(٦) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ١ / ٤٩٢

(٧) المرجع السابق، ١ / ٤٩٣.

(٨) المرجع السابق.

وأما كونه أسلم مِن الاعتراض فلا، لأنه يقال: وصفات القبول تشمل صفات الصحيح والحسن، وقد سبق عن الحافظ أن انتفاء صفات الحسن يستلزم انتفاء الصحيح وزيادة، فقد وقع الحافظ فيما أنكره على ابن الصلاح، ولا زال الاعتراض قائماً) [١]

وعَرَّفه الإمام الذهبي ـ رحمه الله ـ بقوله: (الضعيف: ما نقص عن درجة الحسن قليلاً) [٢].

وتعريف الإمام الذهبي يتناول الحديث الضعيف الذي خفَّ ضعفه، ولا يدخل فيه شديد الضعف، وهذا فيه نظر لأن الإمام ابن الصلاح جعل الحديث الموضوع مِن أقسام الحديث الضعيف[٣] فقال: (اعلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة) [٤].

فعلى هذا يتبين أن تعريف الإمام الذهبي لم يكن جامعاً لجميع أقسام الضعيف.

التعريف المختار:

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن أقرب هذه التعريفات للصواب هو التعريف الأول: (وهو ما نقص عن درجة الحسن) فهو أخصر وأسلم مِن الإعتراضات السابقة، ويشمل جميع أنواع الضعيف.

وقد تقدم معنا أن شروط القبول ستة هي:

١. اتصال السند.
٢. العدالة.
٣. الضبط.
٤. نفي الشذوذ.
٥. نفي العلة القادحة.
٦. العاضد عند الاحتياج إليه[٥].

وبناءً على ما سبق، فأسباب الضعف ستة هي:

١. عدم اتصال السند.
٢. عدم عدالة الرواة أو أحدهم.
٣. كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.

---

(١) السليماني: الجواهر السلمانية، ص ١٠٧.

(٢) الذهبي: الموقظة، ص ٣٣.

(٣) قال الدكتور عبدالكريم الخضير: (وقد استنكر العلماء على الخطابي وابن الصلاح قولهما: إنه شرُّ الأحاديث الضعيفة، لأن الموضوع ليس مِن الحديث النبوي، وأفعل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه وقد أُجيب عنهما بأنهما لم يقصدا بالأحاديث الأحاديث النبوية، بل مرادهما ما هو أعم من ذلك، ويتحدث به أو سمي بذلك تجاوزاً حسب دعوى من اختلقه على أن النبي سماه حديثاً بقوله: من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) انظر: الخضير، ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٩٨.

(٥) السخاوي: فتح المغيث، ١ / ١٧١.

٤. اشتماله على شذوذ سواء كان في متنه أو سنده أو فيهما.

٥. اشتماله على علة قادحة سواءً كانت في متنه أو سنده أو فيهما.

٦. عدم مجيئه مِن وجه آخر إذا كان قابلاً للانجبار. [١]

وجعل الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – أسباب ضعف الحديث سببين هما:

١. السقط مِن السند.

٢. الطعن في الراوي.

فقال ـــ رحمه الله ـــ: (ثم المردود ومُوجب الردِّ إما أن يكون لسقط مِن إسناد، أو طعنٍ في راوٍ على اختلاف وُجوهِ الطعن...) [٢]

أنواع الحديث التي تعود إلى السقط في السند:

١. الحديث المعلق: وهو الذي حُذِف من مبتدأ إسناده واحدٌ أو أكثر. [٣]

قال الحافظ ابن حجر: (ومن صـــور المعلَّق: أن يُحْذَف جميعُ الســـند ويُقال مثلاً: قال رســـول الله ﷺ. ومنها: أن يُحْذف إلا الصـــــحابي، أو إلا التابعي والصـــــحابي معاً. ومنها: أن يَحْذِفَ من حَدَّثه، ويُضيفهُ إلى من هو فوقه) [٤].

٢. الحديث المرسل: وهو ما أضافه التابعي إلى رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة.

قال الإمام الصـــنعاني في بيان حقيقة المرســـل: (وحقيقته ما أفاده قوله هو عند الأكثرين من المحدثين قول التابعي قال رســـول الله ﷺ وبه قطع الحاكم وغيره من أهل الحديث وتخصـــيص القول لأنه الأكثر وإلا فلو ذكر التابعي فعلاً أو تقريراً نبوياً كان داخلاً فيه) [٥]

٣. الحديث المنقطع: هو ما سقط أثناء سنده راوٍ فأكثر، ليس على التوالي. [٦]

٤. الحديث المعضل: هو ما سقط مِن اسناده اثنان فصاعداً مع التوالي[٧]

والسَقَط في الإسناد منه الواضح الظاهر الجلي الذي يحصل الاشتراك في معرفته، ويدخل في هذا القســـم الأنواعُ الأربعة الســـابقة ومنه الخفي الذي لا يعرفه ولا يدركه إلا الجهابذة النقاد، والأئمة الحفاظ الذين لهم دراية ومعرفة بطرق الحديث وعلل الأسانيد.

---

(١) الخضير: الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، ص ٦٢ – ٦٣.

(٢) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٧٥.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ٢٤.

(٤) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٧٦.

(٥) الصنعاني: توضيح الأفكار، ١ / ٢٨٣.

(٦) السليماني: الجواهر السليمانية في شرح المنظومة البيقونية، ص ٢٤٠.

(٧) السيوطي: تدريب الراوي، ٣٢٥/١.

قال الحافظ ابن حجر: (والقسم الثاني وهو الخَفِيُّ المُدَلَّس ــ بفتح اللام ــ سُمِّيَ بذلك، لِكون الراوي لم يُسَمِّ من حدثه، وأوهَمَ سماعه للحديث مِمَّن لم يحدِّثه به.
واشتقاقُه مِن الدَّلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سُمِّيَ بذلك لاشتراكهما في الخفاء، ويَردُ المُدَلَّس بصيغة مِن صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين المُدلِّس ومن أسند عنه، كــ (عن)، وكذا (قال)... وكذا المرسل الخفي إذا صدر من معاصرٍ لم يلقَ من حدَّث عنه، بل بينه وبينه واسطة) (١).

وأما السبب الثاني من أسباب الضعف هو الطعن في الراوي، فقد ذكر الحافظ ابن حجر عشرة أسباب، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط.

أسباب الطعن في الراوي المتعلقة بانتفاء العدالة:

١. الكذب.
٢. التهمة بالكذب.
٣. الفسق.
٤. البدعة.
٥. الجهالة.

أسباب الطعن في الراوي المتعلقة بالضبط:

١. فحش الغلط.
٢. كثرة الغفلة.
٣. مخالفة الثقات.
٤. الوهم.
٥. سوء الحفظ. (٢)

حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام:

اختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة أقوال:
القول الأول: يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً في الأحكام والفضائل.

---

(١) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٨٠ –٨١.

(٢) انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ٨٣ – ٨٤، والخضير: الحديث الضعيف، ص ١٢٦، ص ١٨١.

وقد نُسب هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة[١]، ومالك بن أنس [٢] ، والشافعي[٣]، وأحمد [٤] وغيرهم.

قال الدكتور عبدالكريم الخضير في بيان هذا القول: (يرى بعض العلماء أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً أي: في الحلال والحرام، والفرض الواجب، والفضائل، والترغيب والترهيب وغيرها، بشرطين:

الأول:

أن يكون ضعفه غير شديد، لأن ما كان ضعفه شديداً، فهو متروك عند العلماء كافة.

الثاني:

أن لا يوجد في الباب غيره، وأن لا يكون ثمة ما يعارضه) [٥].

القول الثاني:

الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً، لا في الأحكام ولا في الفضائل.

وقد نُسب هذا القول إلى الإمام يحيى بن معين[٦] والبخاري ومسلم[٧]

---

(١) قال الإمام ابن القيم: (وأصحاب أبي حنيفة ــ رحمه الله ــ مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى مِن القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه...).

انظر: ابن القيم: إعلام الموقعين، ١ / ٧٧.

(٢) قال الإمام ابن عبدالبر: (وأصل مذهب مالك ــ رحمه الله ــ والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أي مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء).

انظر: ابن عبدالبر: التمهيد، ١ / ٢.

(٣) وقد تقدم رأي الشافعي في قبول المرسل.

(٤) الخضير: الحديث الضعيف، ص ٢٤٩.

(٥) الخضير: الحديث الضعيف، ص ٢٤٩.

(٦) حكاه عنه ابن سيد الناس فقال: (وممن حكى عنه التسوية في ذلك بين الأحكام وغيرها يحيى بن معين) انظر: ابن سيد الناس: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ج ١، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر،١٤٠٦هـ، ص ٢٤.

(٧) قال القاسمي ــ رحمه الله ــ: (والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم ذلك أيضاً يدل عليه شرط البخاري في صحيحه وتشنيع الإمام مسلم على رواة الضعيف كما أسلفناه وعدم إخراجهما في صحيحيهما شيئاً منه...) انظر: القاسمي: قواعد التحديث، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ، ص ١٦٥.

وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان [١] وابن حزم الظاهري[٢] وابن تيمية [٣] وغيرهم.

القول الثالث: إن الحديث الضـــعيف يعمل به في فضـــائل الأعمال دون الأحكام مِن الحلال والحرام.

وهذا القول نسبه النووي في الأذكار إلى العلماء من المحدثين والفقهاء[٤].

بل بالغ . رحمه الله . ونقل الإتفاق على هذا القول في مقدمة كتابه الأربعين النووية[٥].

والصــواب أنه مذهب الجمهور[٦]، والخلاف في ذلك مشــهور قال الشــيخ ســليمان العلوان: (والنووي ـــ رحمه الله ـــ معروف بالتساهل بنقله الإجماع، يعرف ذلك من قرأ كتابيه "المجموع شرح المهذب" و "شرح صحيح مسلم" فمن ذلك على سبيل المثال قوله في "شرح مسلم" (٨ / ٨٣): (إن الشـــامي مثلاُ إذا مَرَّ بميقات المدينة في ذهابه، لزمه أن يحرم من ميقات المدينة، ولا يجوز له تأخيره إلى ميقات الشام الذي هو الجحفة، وكذا الباقي من المواقيت، وهذا لا خلاف فيه) ا. هـ

هكذا . رحمه الله . نفى الخلاف، والخلاف مشهور في هذه المسألة...) [٧]

واشترط القائلون بهذا القول شروطاً، ذكر الإمام السخاوي ثلاثة شروط منها، فقال ـــ رحمه الله .: (وقد سمعت شيخنا[٨] رحمه الله مراراً يقول . وكتبه لي بخطه . إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة: **الأول:**

متفق عليه: أن يكون الضـــعفُ غير شـــديد، فيخرج مِن انفرد مِن الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فَحُش غلطه.

الثاني:

---

(١) قال ابن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: (لا يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة، وكذا أقول أنا)

انظر: ابن أبي حاتم: المراسيل، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، ص ٧.

(٢) انظر: ابن حزم: الفصل في الأهواء والملل والنحل، ج ٢، بدون ط، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص ٦٩.

(٣) قال ابن تيمية: (ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة) انظر: ابن تيمية: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ط ١، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢٢هـ، ص ١٧٥ – ١٧٦.

(٤) النووي: الأذكار، بدون ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، ص ٨.

(٥) النووي: شرح متن الأربعين النووية، ط ٤، دمشق، مكتبة دار الفتح، ١٤٠٤هـ، ص ٥.

(٦) نسبة إلى الجمهور الإمام السخاوي.

انظر: السخاوي: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، ط ١، السعودية، مؤسسة الريان، ١٤٢٢هـــ، ص ٤٧٣.

(٧) العلوان: الإعلام بوجوب التثبت في رواية الحديث، ص ٣٨.

(٨) أي الحافظ ابن حجر.

أن يكون مندرجاً تحت أصل عام [1]، فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل أصلاً.

الثالث:

أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا يَنسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. قال: والأخيران عن ابن عبدالسلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه) [2]وذكر بعضهم شروطاً أخرى ولكن هذه أهمها.

القول المختار:

هو القول الثاني، وهو عدم العمل بالضعيف مطلقاً، لما يترتب على العمل به مِن آثار سيئة، وأضرار بينة، قال الدكتور عبدالكريم الخضير[3]: (... يترجح الرأي الثاني، وهو عدم الأخذ بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في الأحكام، ولا غيرها، لما يلي:

1. لاتفاق علماء الحديث على تسمية الضعيف بالمردود.
2. لأن الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح، والظن لا يغني من الحق شيئاً.
3. لما ترتب على تجويز الاحتجاج به من ترك للبحث عن الأحاديث الصحيحة، والاكتفاء بالضعيفة.
4. لما ترتب عليه من نشوء البدع والخرافات، والبعد عن المنهج الصحيح، لما تتصف به الأحاديث الضعيفة ـ غالباً ـ من أساليب التهويل والتشديد بحيث صارت مرتعاً خصباً للمتصوفة، فصلتهم عن دين الله الوسط.) [4]

ومِمَّا يؤيد القول المختار أن الشروط التي وضعها أصحاب القول الثالث للعمل بالحديث الضعيف في الفضائل دون الأحكام هي شروط في غاية الصعوبة لا يستطيع كثير من المسلمين تطبيقها، قال الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ: (وهذه شروط دقيقة وهامة جداً، لو التزمها العاملون بالأحاديث الضعيفة، لكانت النتيجة أن تضيق دائرة العمل بها، أو تلغى مِن أصلها، وبيانه من ثلاثة وجوه:

أولاً:

---

(1) قال الشيخ أبو الحسن السليماني: (واختُلف في المراد بالأصل العام): فمنهم من قال: تشهد له عمومات الشريعة، ومنهم من قال: أن يكون الحديث الضعيف قد جاء معناه أو نصه من حديث صحيح أو حسن، لكن دون ذكر الثواب أو العقاب، وانفرد الضعيف بذكر ذلك، فليس في العمل به جديد إلا أنه يُسوِّق ويرغب في العمل، أو يزيد النفس نفوراً عن الشيء الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أو الحسن).
انظر: السليماني: الجواهر السليمانية، ص ١١٣.

(2) السخاوي: القول البديع، ص ٤٧٢ – ٤٧٣.

(3) وهو أكثر من توسع في البحث في هذه المسألة فيما وقفت عليه، وقد استفدت منه كثيراً.

(4) الخضير: الحديث الضعيف، ص ٢٩٩.

يدل الشــــرط الأول على وجوب معرفة حال الحديث الذي يريد أحدهم أن يعمل به لكي يتجنب العمل به إذا كان شديد الضعف.

وهذه المعرفة مما يصــعب الوقوف عليها مِن جماهير الناس، وفي كل حديث ضــعيف يريدون العمل به، لقلة العلماء بالحديث، لاســيما في العصــــر الحاضــــر، وأعني بهم أهل التحقيق الذين لا يحدثون الناس إلا بما ثبت من الحديث عن رســـــول الله ﷺ، وينبهونهم على الأحاديث الضـــــعيفة، ويحذرونهم منها، بل إن هؤلاء هم أقل مِن القليل. فالله المستعان.

مِن أجل ذلك تجد المبتلين بالعمل بالأحاديث الضـعيفة، قد خالفوا هذا الشرط مخالفة صـريحة، فإن أحدهم ـــ ولو كان مِن أهل العلم بغير الحديث ـــ لا يكاد يقف على حديث في فضائل الأعمال، إلا ويبادر إلى العمل به دون أن يعرف ســـلامته مِن "الضـــعف الشـــديد" فإذا قيض له من ينبهه إلى ضـعفه، ركن فوراً إلى هذه القاعدة المزعومة عِندهم: "يعمل بالحديث الضـعيف في فضـائل الأعمال" فإذا ذُكر بهذا الشرط، سكت ولم ينبس ببنت شفة !.

ثانياً:

أنه يلزم مِن الشــــرط الثاني: (أن يكون الحديث الضــــعيف مندرجاً تحت أصـــــل عام...)، أن العمل في الحقيقة ليس بالحديث الضـــــعيف، وإنما بالأصـــــل العام، والعمل به وأرد، وجد الحديث الضـعيف أو لم يوجد، ولا عكس، أعني العمل بالحديث الضـعيف إذا لم يوجد الأصـل العام. فثبت أن العمل بالحديث الضعيف بهذا الشرط، شكلي، غير حقيقي. وهو المراد.

ثالثاً:

إن الشــرط الثالث يلتقي مع الشــرط الأول في ضــرورة معرفة ضــعف الحديث، لكي لا يعتقد ثبوته. وقد عرفت أن الجماهير الذين يعملون في الفضــائل بالأحاديث الضــعيفة لا يعرفون ضــعفها، وهذا خلاف المراد. [١]

(١) الألباني: صحيح الجامع الصغير، ج ١، ط ٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص ٥٣ – ٥٦.

المطلب الثاني

منهج الشيخ مقبل في تضعيف الحديث

تقدم في المطلب الســـابق، أن العلماء اختلفوا في تعريف الحديث الضـــعيف على عدة أقوال، وأما الشــيخ مقبل ـــــ رحمه الله ـــــ لم يتعرَّض لتلك التعريفات، ولكن قُرئ عليه تعريف الإمام ابن الصــلاح للحديث الضـعيف: (هو ما لم يجتمع فيه صـفات الصـحيح ولا صـفات الحسـن المذكورة) فأقره، وعلَّق عليه بقوله (ثم الضعيف يتفاوت)) [1].

وبيَّن ـــ رحمه الله ـــ بعضاً مِن أسباب الضعف باختصار مِن خلال تعريفه للحديث الصحيح فقال: (تعريف الصـحيح: هو أن يرويه العدل الضـابط عن مثله متصـل السـند غير معلل ولا شـاذ. قوله: (أن يرويه العدل) إذا فقد العدالة فماذا يكون ؟ (فاسقاً) قوله: متصـل السـند، إذا لم يتصـل فماذا يكون ؟ (منقطعاً).) [2]

فظهر مِمَّا سبق أن الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ لا يقبل الحديث المنقطع ـ سواء ـ كان الانقطاع في أول السند أو في أثنائه أو في آخره.

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ عن الحديث المعلق: (الذي يحتج بالمرسل على اصطلاح الفقهاء، يحتج بالمعلق، لأن المرسـل في اصـطلاح الفقهاء يشـمل المعلق والمنقطع والمرسـل إرسـالاً خفياً) [3].

فالشــيخ ـــــ رحمه الله ـــــ لا يحتج بالمعلق، وله موقف من معلقات الصــحيحين، فقد قال ـــ رحمه الله ـــ: (المعلقات في الصحيحين لابد من البحث عن أسانيدها، والحُكم عليها بما تستحقه حتى ولو كان بصـــيغة الجزم، فاذكر في كتاب "الرقاق" عن علي رضـــي الله عنه أنه قال: للآخرة بنون وللدنيا بنون، فكونوا مِن أبناء الآخرة، ولا تكونوا مِن أبناء الدنيا[4].

---

(١) الوادعي: السير الحثيث شرح اختصار عُلُوم الحديث، ص ٨٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٨٥.

(٣) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ١٤٨.

(٤) أخرجه البخاري في صـــحيحه، كتاب الرقاق، باب: في الأمل وطوله (٤)، ولفظه: (وقال علي: ارتحلت الدُنيا مدبرة وارتحلت الآخرة مقبلة، ولكل واحدةٍ منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل).

ذكره بصيغة الجزم، ومع هذا ففي سنده ضعف[1] لا أذكر أمن جهة ضعف راويه أم من قبل جهالته) [2].

وقد تقدمت أمثلة تدلُّ دلالةَ واضحة أن الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ لا يحتج بالمرسل والمنقطع والمعضل، بل قال ــــ رحمه الله ــــ مبيناً سبب ضعف الحديث المرسل الذي هو أخفُّ ضعفاً من المنقطع والمعضل: (لماذا المرسل من قسم الضعيف؟

لأن الساقط قد يكون تابعياً، هذا التابعي الذي نُجوِّز أنه سقط يحتمل أن يكون ثقةً، وأن يكون ضعيفاً، هو أيضاً نفسه السابق يحتمل أن يكون رواه عن الصحابي وأن يكون رواه عن تابعيٍّ آخر، والتابعي الآخر يحتمل أن يكون ثقة وأن يكون ضعيفاً، التابعي هذا أيضاً الثاني الذي هو ساقط على التجويز يحتمل أن يكون ثقة، وأن يكون ضعيفاً.

وقد وُجِدَ سبعة أو ستة من التابعين في سند واحد، وقد وجد في "صحيح مسلم" أربعة في سند واحد مِن التابعين، تابعي يروي عن تابعي يروي عن تابعي...، فمن أجل هذا يُضعَّفُ المرسل.

أين وجد ستة أو سبعة مِن التابعين؟ وجد في حديث ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وأظن أنه عزاه إلى النسائي[3]، فمن أجل هذا يكون الحديث المرسل مِن قسم الضعيف.) [4]

ولا يقبل الشيخ ــــ رحمه الله ــــ الحديث الذي طُعِنَ في أحد رواته سواء كان الطعن مِن جهة العدالة أو من جهة الضبط وقد تقدمت الأمثلة الدالة على ذلك.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزهد، باب: كلام علي بن أبي طالب (٩)، برقم (٣٥٦٣٦)، قال: حدثنا عبدالله بن إدريس، عن إسماعيل وسفيان، عن زبيد بن الحارث، عن رجل من بني عامر، قال: قال علي: إنما أخاف عليكم اثنتين: طول الأمل، واتباع الهوى، فإن طول الأمل يُنسي الآخرة، وإن اتباع الهوى يصد عن الحق، وإن الدنيا قد ترحلت مُدبرة، وإن الآخرة مقبلة، ولكل واحدٍ منهما بنون فكونوا من أبناء الآخرة، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا عمل.

وسبب ضعف هذا الأثر كما هو ظاهر في السند جهالة حال الرجل الذي من بني عامر.

(٢) السدعي: الفتاوى الحديثية، ١ / ١٤٧ – ١٤٨.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب: الفضل في قراءة (قل هو الله أحد)(٦٩)، برقم (٩٩٦)، وقال: أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبدالرحمن، قال: حدثنا زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن ربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (قل هو الله أحد) ثلث القرآن.

قال الإمام النسائي عقبه: (ما أعرف إسناداً أطول من هذا).

واخرجه الترمذي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص (١١)، برقم (٢٨٩٦).

وقال الإمام الترمذي عقب الحديث: (هذا حديث حسن).

وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٦٦٣).

(٤) الوادعي: السير الحثيث، ص ٩٩ – ١٠٠.

موقف الشيخ مقبل من الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام:

سئل . رحمه الله . هل يجوز لنا أن نعمل بالأحاديث الضعيفة ؟

فأجاب: (نسـمع من كثير من الواعظين والقصـاص وشـأن القصـاص من زمن قديم ليس مِن الآن فحسب، أنهم يحدثون بالأحاديث الضعيفة، من هم القصاص ؟

هم الذين ينتصـبون في مجامع الناس، سـواءً أكانوا في مسـجد أم في غير مسـجد ويقصـون عليهم سير الأولين، ويستدلون بأحاديث ضعيفة وموضوعة وما لا أصل لها، وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتاباً بعنوان "القصـاص" وألف السـيوطي ـــ رحمه الله تعالى ـــ كتاباً بعنوان: " تحذير الخواص مِن أكاذيب القصـاص " أنصـح إخواني في الله في باقتناء هذا الكتاب الأخير الذي هو: " تحذير الخواص من أكاذيب القصاص ".

الناس توسـعوا في هذا الباب أيما توسـع، رخص عبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي وجماعة من العُلماء منهم البيهقي، رخصـوا في التحديث بالأحاديث الضـعيفة في فضـائل الأعمال ولكنهم يقصـدون بالأحاديث الضـعيفة وهكذا الإمام أحمد بن حنبل رخص يقصـدون به[١]؛ لأنهم مثلوا قالوا: مثل حديث محمد بن عمرو بن علقمة ومحمد بن عجلان، وذكروا جماعة ممن يحسـنُ أهل العلم أحاديثهم، فُعلم من هذا أنهم يقصـدون بالضـعيف الحسـن، ما قصـدوا الضـعيف الذي اشـتد ضعفه.

والذين يقولون بجواز التحديث بالحديث الضعيف، يشترطون شروطاً ثلاثة أن لا يشتد ضعفه، وهذا شرط كثير من الناس الذين يحدثون لا يعرفونه، ما يعرفون هل الحديث اشتد ضعفه أم لا ؟

هل فيه رجل كذاب أو رجل متروك، أو متهم، أو ضـعيف جداً، أو ليس بثقة، أو فيه رجل صـدوق يخطئُ كثيراً، أو صـدوق فيه لين، لين الحديث القصـد أنهم ما يعرفون غالب الذين يحدثون بالأحاديث الضـعيفة ويقولون هو في فضـائل الأعمال. قلنا الشرط الأول أن لا يشـتد ضـعفه. الشـرط الثاني أن يكون مندرجاً تحت أصـل من الأصـول. الشـرط الثالث أن لا يعتقد شـرعيته وأن لا يشـهر العمل به حتى لا يراه غيره فيقتدي به. هذا قول من يقول بجواز التحديث بالأحاديث الضـعيفة. أما الذين لا يجيزون التحديث بالأحاديث الضـعيفة[٢] بحديث (من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) [٣] وأما حديث: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) [٤] فمتواترة الشـوكاني في "

---

(١) كأن الشيخ . رحمه الله . يريد أن يقول: (أنهم يقصدون الحديث الحسن) وهذا يُعلم من السياق.

(٢) كأن هناك كلمة سقطت وهي (يستدلون) حتى يستقيم الكلام.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، برقم (١).

(٤) أخرجه البخاري في صـحيحه، كتاب الجنائز، باب: ما يكره من النياحة على الميت (٣٣)، برقم (١٢٩١) من حديث المغيرة بن شـعبة. وأخرجه مسـلم في مقدمة صـحيحه، باب: تغليظ الكذب على رسـول الله صـلى الله عليه وسلم (٤) من حديث أبي هريرة.

الفوائد المجموعة"[1] وابن حجر في "تبين العجب في ما ورد في فضـل رجب"[2] يقولان أنه شـرع ومن ادعى تفصيل فعليه البرهان، الحاصل أنه لا يجوز هذا الذي نعتقده) [3]

وقال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (الحديث الضعيف لسنا متعبدين به على الصحيح من أقوال أهل العلم، لأن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ﴾ [الإسـراء: ٣٦] فنحن نأخذ ديننا بتثبت... فالحديث الضـعيف لا يُحتاج إليه، وفي كتاب الله وفي الصـحيح مِن سـنة رسول الله ﷺ ما يغني عن الضعيف.

ثم إن هؤلاء الذين يقولون: يعمل به ــ وخصوصـاً مِن العصريين ــ تجده لا يعرف الحديث الضـعيف، ولا يدري لماذا ضُـعِّف، أضُـعِّف لأن في سنده سيء الحفظ ؟ أم لأن في سنده كذاباً ؟ أم لأن في سـنده صـدوقاً يخطئ كثيراً... إلخ ؟ فتجده يأخذ الأحاديث الضـعيفة ويقول: يعمل به في فضائل الأعمال...) [4]

وقد نصح الشيخ ــ رحمه الله ــ الدعاة والوعاظ أن يتحروا الصحيح في خطبهم ومحاضراتهم ويبتعدوا عن الضـعيف ففي الصـحيح غنية، فقال: (... فسنة رسول الله ﷺ يجب على المدرس وعلى الواعظ أن يتعلمها وما أكثر التخبطات في كلام كثير من الواعظين، وذلكم من زمن قديم حتى إن من العلماء من ألف كتاباً بعنوان "القصـاص" وآخر يؤلف كتاباً بعنوان " تحذير الخواص مِن أحاديث القصـاص" وكثير من الواعظين يعظون الناس بأحاديث ضـعيفة وموضـوعة، خصـوصـاً الأحاديث التي يتلقاها بعضهم من بعض.

فأنصـح إخواني في الله من أراد أن يعظ فليتقن"رياض الصـالحين" وليتقن "اللؤلؤ والمرجان " فيما اتفق عليه الشيخان" وليتقن الكتب التي قد خدمت.

---

(١) قال الإمام الشـوكاني: مُعلقاً على قول الإمام ابن عبدالبر وأهل العلم بجماعتهم يتسـاهلون في الفضـائل فيروونها عن كل وإنما يتشـددون في أحاديث الأحكام: (وأقول أن الأحكام الشـرعية متسـاوية الأقدام لا فرق بينها فلا يحل إثبات شـيء منها إلا بما تقوم به الحجة وإلا كان من التقول على الله بما لم يقل وفيه من العقوبة ما هو معروف).

انظر: الشـوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضـوعة، ط ٣، بيروت، المكتب الإسـلامي، ١٤٠٧، ص ٢٨٣.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: (ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام، أو في الفضائل إذ الكل شرع).

انظر: ابن حجر، تبيين العجب بما ورد في شهر رجب، بدون ط، مصر، مؤسسة قرطبة، ص ٢٦.

(٣) الوادعي: إجابة السائل، ط ٢، القاهرة، دار الحرمين للطباعة، ١٤٢٠هـ، ص ٤٤٧ – ٤٤٩.

(٤) الوادعي: المقترح، ص ١٥٥.

أما أن تقرأ في "تنبيه الغافلين" لابي الليث السـمرقندي[1]، أو تقرأ في "نزهة المجالس"[2] أو تقرأ في " بدائع الزهور"[3] وكثير من الكُتَّاب العصـريين يكتفون بقولهم: رواه الترمذي، رواه ابن ماجة، رواه أبو داود، رواه الطبراني، وهذا لا يكفي لأن هؤلاء لم يشـترطوا الصـحة بل لابد أن يقول رواه الطبراني وهو حديث صحيح أو حسن أو ضعيف إلى غير ذلك. لا يكفي أن يعزو الحديث...) [4]

وذكر الشيخ ــ رحمه الله ــ مفسدة هي من أعظم مفاسد الأحاديث الضعيفة فقال: (فالأحاديث الضعيفة كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ في كتابه "رفع الملام عن الأئمة الأعلام " [5] سـبب من أسـباب الفرقة، تجد الرجل قد اسـتدل، فيأتي آخر ويضـعفه، وليس معنى هذا أنه لا سبيل إلى أن تعرف الحقيقة) [6].

---

(١) قال الإمام الذهبي: (أبو الليث نصـر بن محمد بن إبراهيم السـمرقندي الحنفي، صـاحبُ كتاب " تنبيه الغافلين " وله كتاب "الفتاوى"... وتروج عليه الأحاديث الموضوعة).

انظر: الذهبي: سـير أعلام النبلاء، ٣١ / ٣٧٧. وقال الإمام الذهبي: (في كتاب "تنبيه الغافلين" موضـوعات كثيرة).

انظر: الذهبي: تاريخ الإسلام، ج ٢٦، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ص ٥٨٣.

(٢) قال الشـيخ مشـهور بن حسـن سـلمان: (" نزهة المجالس " و " منتخب النفائس "، لعبدالرحمن الصَّـفُّوري (المتوفي سنة ٨٩٤هـــ). لا ينبغي الاعتماد عليه لكثرة الأحاديث الموضوعة فيه، حتى إن برهان الدين، محدث دمشق، حَذَّرَ من قراءته، وحرمها الجلال السـيوطي... وقال محمد رشـيد رضـا: (ومن الكتب المتداولة التي تكثر فيها الأحاديث الموضوعة والشديدة الضعف كتاب" فريدة العجائب "، وكتاب " نزهة المجالس").

انظر: سلمان: كتب حذر منها العلماء، ج ٢، ط ١، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٥هـ، ص ١٨ – ١٩)

(٣) قال الشـيخ مشـهور حسـن سـلمان: (" بدائع الزهور في وقائع الدهور" لمحمد بن أحمد بن إياس.كتاب فيه من الفوائد الغرائب، ومن النقول العجائب،... ومن مصـادره تعرف قيمته، فقد اعتمد الثعلبي والسـدي والواقدي، وكان صـاحبه فيه حاطب ليل وجارف سيل... وقد حذر منه العُلماء وبينوا أن الغالب عليه الأحاديث الموضـوعة...).

انظر: سلمان: كتب حذر منها العلماء، ٢ / ٢١ – ٢٢.

(٤) الوادعي: المقترح، ص ٢١.

(٥) لم أجد هذا نصـاً في رفع الملام، لكن ذكر شـيخ الإسـلام أن من الأسـباب التي دعت العلماء إلى مخالفة بعض نصـوص: (اعتقاد ضـعف الحديث باجتهاد قد خالفه فيه غيره مع قطع النظر عن طريق آخر سـواء كان الصواب معه أو مع غيره أو معهما عند من يقول: (كل مجتهد نصيب).

ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص ١٩.

(٦) الوادعي: المقترح، ص ١٨.

المطلب الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

من خلال المطلب الأول والثاني، يظهر للقارئ التشـــابه بين المنهجين في أســـباب الضـــعف الستة وهي:

١. عدم اتصال السند.
٢. عدم عدالة الرواة أو أحدهم.
٣. كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.
٤. اشتماله على شذوذ سواء كان في متنه أو سنده أو فيهما.
٥. اشتماله على علة قادحة سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما.
٦. عدم مجيئة من وجه آخر إذا كان قابلاً للإنجبار وظهر هذا جلياً في الجانب العملي التطبيقي عند الشيخ مقبل.

وفي مسألة الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام، الفضائل، فالشيخ ــ رحمه الله ــ يختار عدم العمل به مطلقاً ســواء في الأحكام أو في الفضــائل، وأن في الحديث الصــحيح غنية وكفاية، بل حذر أشد التحذير من إيراد ذلك في الكتب والخطب والمواعظ.

المبحث الرابع:

منهج الشيخ مقبل الوادعي في الجرح والتعديل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج المحدثين في الجرح والتعديل

المطلب الثاني: منهج الشيخ مقبل في الجرح والتعديل

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

المطلب الأول

منهج المحدثين في الجرح والتعديل

مِمَّا تميز به المسـلمون عن بقية أمم الأرض أنهم ابتكروا طريقة عظيمة حفظوا بها سـنة نبيهم ﷺ وهي الإسناد، فلا يقبلون حديثاً إلا مسنداً، قال الإمام ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سـموا لنا رجالكم فيُنْظرُ إلى أهل السـنة فيؤخذ حديثهم، ويُنْظرُ إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم) [١].

وابتكروا عِلمَ الجرح والتعديل الذي هو عبارة عن دراسة لأحوال رجال الإسناد من جهة العدالة والضبط، فمن خصائص هذه الأمة عِلمُ الإسناد، ومن خصائصها علم النقد الذي هو تمحيص لتلك المرويات، قال صـديق حسـن خان عن هذا العلم: (وهو علم يبحث عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصـوصـة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم مِن فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم) [٢]

وقد ذكر العلماء أن الإمام محمد بن سيرين هو أول من تَكلَّم في رجال الأسانيد وميز المقبول من المردود، قال الإمام ابن رجب: (وابن سـيرين رضـي الله عنه هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم، وقد روي عنه من غير وجه أنه قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم) [٣] وفي رواية عنه أنه قال: (إن هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه).

قال يعقوب بن شـيبة [٤]: قلتُ ليحيى بن معين: (تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم فقال برأسه، أي لا.

قال يعقوب: (وسـمعت على بن المديني يقول: (كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسـناد لا نعلم أحداً أول منه محمد بن سـيرين ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شـعبة، ثم كان يحيى بن سـعيد وعبد الرحمن، قلت لعلي: فمالك بن أنس ؟ فقال: أخبرني سـفيان بن عيينة قال: (ما كان أشد انتقاء مالك للرجال)) [٥].

تعريف الجرح والتعديل

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين (٥)، برقم (٢٧).

(٢) خان: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ٦٨.

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين (٥)، برقم (١).

(٤) هو يعقوب بن شـيبة ابن الصـلت بن عصـفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، السـدوسـي البصـري ثم البغدادي، صاحب " المسند " الكبير، العديم النظير المعلل، توفي سنة ٢٦٢هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٢ / ٤٧٦ – ٤٧٩.

(٥) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٩١ – ٩٢.

الجرح لغة: مأخوذ من الفعل جَرَح يَجْرحه جرحاً أثّرَ فيه بالسلاح وجرَّحه أكثر ذلك فيه، ويقال جَرَح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تسقُط به عدالته من كذب وغيره[1].

وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرْح، بالضم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه والجَرْحُ، بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد.[2]

الجرح اصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي ردَّ روايته[3].

التعديل لغة: يقال عَدَّلَهُ تعديلاً فاعتدل أي قَوَّمه فاستقام وتعديل الشهود أن تقول إنهم عدول[4].

التعديل اصطلاحاً: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[5].

فعلم الجرح والتعديل: هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة مِن حيث قبول رواياتهم أو ردها[6] .

التأصيل الشرعي للجرح والتعديل:

نشأ عِلمُ الجرح والتعديل للحفاظ على سنة محمد ﷺ من انتحال المبطلين وعبث الجاهلين، فهو ليس مِن الغيبة المحرمة، والأدلة على جوازه من الكتاب والسنة متوافرة[7].

وقد أجمع العلماء على ذلك ولم يعارض هذا الأصل أحد مِمَّن يُعتدُّ بقوله، وقد ذكر الإمام مسلم ــ رحمه الله ــ في مقدمة صحيحه نقولات عن المحدثين تُأصل لذلك[8]، بل نقل الحافظ ابن رجب الإجماع على ذلك فقال رحمه الله: (الكلام في الجرح والتعديل جائز قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، لما فيه من تمييز ما يجب قبوله من السنن مما لا يجوز قبوله.

وقد ظن من لا علم عنده أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإن ذكر عيب الرجل إذا كان فيه مصلحة ولو كانت خاصة كالقدح في شهادة شاهد الزور جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامة للمسلمين أولى) [9].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، ٢ / ٤٢٢.

(٢) الزَّبيدي: تاج العروس مِن جواهر القاموس، ج ٦، بدون ط، دار الهداية، ص ٣٣٧.

(٣) العوني: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ط ١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ١٤٢١هـ، ص ٦.

(٤) الرازي: مختار الصحاح، بدون ط، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ، ص ٤٦٧.

(٥) العوني: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ص ٦.

(٦) الخطيب: أصول الحديث علومه ومصطلحه، بدون ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٧هـ، ص ١٦٨.

(٧) سيأتي الإشارة إلى بعض الأدلة في المطلب الثاني.

(٨) انظر: مقدمة صحيح مسلم، باب: بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز.

(٩) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٨٧.

ومِمّن اعترض على هذا الأصـــل طوائف مِن أهل البدع منهم الصـــوفية[١] وزعموا أنها مِن الغيبة المحرَّمة، فقد جاء عن عبد الله بن المبارك أنه قال: (المعلى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب.

فقال له بعض الصـــوفية: يا أبا عبد الرحمن تغتاب، فقال: اســـكت إذا لم نبينْ كيف يعرف الحق من الباطل ؟ !) [٢].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (جاء أبو تراب النخشـــبي إلى أبي فجعل أبي يقول فلان ضـــعيف فلان ثقة فقال أبو تراب: يا شـــيخ لا تغتاب العلماء فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة)[٣].

فظهر مما سبق أن غاية العلماء تميز الحق مِن الباطل والنصـيحة للمسـلمين، وقد قيل ليحيى بن سـعيد القطان: (أما تخشـى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصـماءك عند الله ؟ قال: لأن يكون خُصـمائي أحب إليَّ من أن يكون خصـمي رسـول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب) [٤]

شروط الجارح والمعدل:

لأهمية الجرح والتعديل وخطورته، لأن فيه كلاماً في أعراض الناس وتبيين خطأهم وأوهامهم حتى قال ابن دقيق العيد: (أعراض المســلمين حُفرَةٌ من حُفر النار، وقف على شــفيرها طائفتان من الناس: المحدِّثون والحُكام) [٥]، لذلك وضــع العلماء شــروطاً لمن يقبل تجريحه وتعديله ومن لا يقبل، منها:

١. العلم والتقوى والورع.

قال الإمام الذهبي: (فلابد من العلم والتقوى في الجرح) [٦].

---

(١) التصـوف حركة دينية انتشـرت في العالم الإسـلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشـدة العبادة كرد فعل مضـاد للانغماس في الترف الحضـاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صـارت طرق مميزة معروفة باسـم الصـوفية، ويتوخى المتصـوفة تربية النفس والسـمو بها بغية الوصـول إلى معرفته تعالى بالكشـف والمشـاهدة لا عن طريق إتباع الوسـائل الشـرعية، ولذا جنحوا في المسـار حتى تداخلت طريقتهم مع الفلسفات الوثنية: الهندية والفارسية واليونانية المختلفة.

انظر: الندوة العالمية للشـباب الإسـلامي: الموسـوعة الميسـرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصـرة، ج ١، ط ٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ، ص ٤٥.

(٢) البغدادي: الكفاية، ١ / ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ١ / ٤٥.

(٤) المرجع السابق، ١ / ٤٤.

(٥) ابن دقيق العيد: الاقتراح، ص ٤٥٣ . ٤٥٤.

(٦) الذهبي: الموقظة، ص ٩١.

وقال الحافظ ابن حجر ـــــ رحمه الله ـــــ: (وينبغي أن لا يقبل الجرْحُ والتعديل إلا من عدل متيقظ...) [1].

٢. أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل.

قال الحافظ ابن حجر: (تقبل التزكية مِن عارف بأســـبابها لا من غير عارف، لئلا يُزكّي بمجرد ما ظهر له ابتداءً مِن غير ممارسة واختبار...) [2].

٣. أن يكون بعيداً عن التعصب المذهبي حتى لا يجرح المخالف له تعصباً[3].

قال الإمام الذهبي: (ينبغي أن تتفقد حال الجارح مع من تكلم فيه، باعتبار الأهواء، فإن لاح لك إنحراف الجارح، ووجدت توثيق المجروح مِن جهة أخرى فلا تحفلْ بالمنحرف وبغمزه المبهم، وإن لم تجد توثيق المغموز فتأنَّ وترفقْ) [4].

وقال تاج الدين السـبكي: (ومما ينبغي أن يُتفقَّد عند الجرح: حالُ العقائد واختلافها بالنسـبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارحُ المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك) [5].

٤. أن يكون عارفاً بكلام العرب وتصريفاته ومدلولات الألفاظ[6].

والجرح والتعديل يثبت بواحد:

قال الإمام ابن الصـــــلاح:(اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لابد من اثنين؟

فمنهم من قال: لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات.

ومنهم من قال وهو الصـــحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشـــترط في قبول الخبر، فلم يشـــترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشـــهادات، والله أعلم) [7].

وقال الإمام العراقي في ألفيته:

وصـــحّحَ اكتفـــاؤهُم بالواحـــــــــدِ جرحــاً وتعـديـلاً خِلافَ الشــــاهـد[8]

(١) ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٣) المهدي: معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، ص ١١٩.

(٤) الذهبي: الموقظة، ص ٨٨.

(٥) السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل، ط ٥، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٠هـ، ص ٣٥.

(٦) المهدي: معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين، ص ١١٩.

(٧) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٩.

(٨) العراقي: ألفية الحديث، ص ١١٧.

واستدل الإمام السخاوي ــ رحمه الله ــ للإمام العراقي بقوله: (لأنه إن كان المزكي للراوي ناقلاً عن غيره فهو مِن جملة الأخبار، أو كان اجتهاداً من قبل نفســـه فهو بمنزلة الحاكم، وفي الحالتين لا يشترط العدد) [1].

ومن الشـروط المختلف فيها، هو اشـتراط الذكورة والحرية في الجارح والمعدل، والصـحيح عدم اشـتراطهما، قال الإمام السـيوطي مُعلقاً على قول الإمام النووي في تقريبه: (يُقبل تعديل العبد والمرأة العارفين): (لقبول خبرها، وبذلك جزم الخطيب في "الكفاية" والرازي والقاضـــي أبو بكر بعد أن حكى عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم أنه لا يقبل في التعديل النســاء، لا في الرواية ولا في الشهادة، واستدل الخطيب على القبول بسؤال النبي بريرة عن عائشة في قصة الإفك)[2].

أقسام علماء الجرح والتعديل:

قسَّـم الإمام الذهبي[3] علماء الجرح والتعديل إلى أقسـام باعتبارات مختلفة من حيث عدد الرواة الذين تكلموا فيهم، ومن حيث الشدة والتساهل والاعتدال فقال ــ رحمه الله ــ:(اعلم ــ هداك الله ــ أن الذين قَبِلَ الناسُ قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١. قسمٌ تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢. وقسمٌ تكلموا في كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

٣. وقسمٌ تكلموا في الرجُل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي.

والكلُ أيضاً على ثلاثة أقسام:

١. قســمٌ منهم متعنتٌ في الجرح، متثبتٌ في التعديل، يغمزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُليّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شـخصــاً فعضّ على قوله بناجذيك، وتمسَّـك بتوثيقه، وإذا ضــعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضـــعيفه، فإن وافقه، ولم يوثق ذاك أحد من الحُذَّاق، فهو ضــعيف وإن وثقهُ أحدٌ فهذا الذي قالو فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسـراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضـعيف، ولم يوضــح سـبب ضـعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٦٣.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٨٥.

(٣) وهو إمام هذا الشأن، بل قال عنه الحافظ ابن حجر: (وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال) انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٣٦.

٢. قسمٌ في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣. وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون.)[١]

قواعد في الجرح والتعديل:

القاعدة الأولى: يقبل التعديل مبهماً مِن غير ذكر سببه.

وهذا مذهب الجمهور من المحدثين وغيرهم[٢]، وقد استدل الإمام ابن الصلاح ـــ رحمه الله . لهذه القاعدة بقوله: (لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإن ذلك يُحْوِجُ المعدل إلى أن يقول: (لم يفعل كذا، ولم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا) فيعدد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاق جداً)[٣].

ويكفي أن يُعِّدل الراوي عالم ثقة، ولكن لابد أن يسميه، فلو قال حدثني الثقة لا يقبل، قال الإمام السيوطي: (لأنه وإن كان ثقة عنده، فرُبَّما لو سمَّاه، لكان مِمّن جَرَحهُ غيره بجرح قادح، بل زاد الخطيب: (أنه لو صَرَّح بأن كل شيوخه ثقات، ثم روى عمَّن لم يُسمه، لم يعمل بتزكيته لجواز أن يعرف إذا ذكره بغير العدالة)) [٤]

القاعدة الثانية: لا يقبل الجرح إلا مفسراً.

وهذا مذهب جمهور المحدثين[٥]، قال الإمام ابن الصلاح مبيناً سبب عدم قبول الجرح إلا مفسراً: (لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح، في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لينظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله. وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري، ومسلم، وغيرهما) [٦]

---

(١) الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط ٥، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، ص ١٧١ – ١٧٢.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٧٦.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٦.

(٤) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٧٠.

(٥) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٧٧.

(٦) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٦ – ١٠٧.

وبيان سـبب الجرح يسـير بخلاف التعديل، لأن الجرح يحصـل بأمر واحد[1] ومِمّا يؤيد كلام ابن الصـلاح السـابق، أنه وجِدَ من العلماء مَن جرح بعض الرواة، فلما بيَّن سـبب الجرح لم يكن قادحاً، كما قيل لشـعبة: لم تركت حديث فلان ؟ قال: رأيته يركض على برذون[2] فتركت حديثه[3]. قال أبو الحسنات اللكنوي[4]: (ومن المعلوم أن هذا ليس بجرح موجب لتركه) [5].

لكن قد يظهر إشـكال على هذه القاعدة، وهو أن أكثر الجرح الموجود في كتب الجرح والتعديل هو من قبيل الجرح المبهم الذي لا يُبيَّن سببه، فهل يهمل هذا الجرح ؟

وقد أجاب عن هذا الإشكال الإمام ابن الصلاح ـــ رحمه الله ـــ فقال: (ولقائل أن يقول إنما يعتمد الناس في جرح الرواة وردِّ حديثهم على الكتب التي صـنفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلَّ ما يتعرضـون فيها لبيان السـبب، بل يقتصـرون على مجرد قولهم: (فلان ضـعيف، وفلان ليس بشـيء ونحو ذلك، أو هذا حديث ضـعيف، وهذا حديث غير ثابت) ونحو ذلك. فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب والأكثر.

وجوابه: أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناءً على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجبُ مثلها التوقف) [6].

وللحافظ ابن حجر تفصيل في هذه المسألة فقال ـــ رحمه الله ـــ: (فإن خلا المجروحُ عن التعديل قُبل الجرح فيه مجملاً غير مُبيَّن السبب إذا صـدر من عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن

---

(١) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٧٧.

(٢) بكسـر الموحدة وذال معجمه، الجافي الخلقة، الجلد على السَّير في الشـعاب، والوعر مِن الخيل غير العربية، وأكثر ما يُجلب من الروم.

انظر: السـخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٧٧، وقد ذكر محقق كتاب فتح المغيث وهو الدكتور عبدالكريم الخضـير إن تعريف البرذون اقتبسه الزبيدي في "تاج العروس" من فتح المغيث.

(٣) الخطيب: الكفاية، ص ١١١.

(٤) هو محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم الأنصـاري اللكنوي الهندي، أبو الحسـنات: عالم بالحديث والتراجم من فقهاء الحنفية. من كتبه " الآثار المرفوعة في الأخبار الموضـوعة " و " الفوائد البهية في تراجم الحنفية " وغيرها. توفي سنة ١٣٠٤هـ.

انظر: الزركلي: الأعلام، ٦ / ١٨٧.

(٥) اللكنوي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط ٣، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ، ص ٨٠.

(٦) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٨.

فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرّح أولى مِن إهماله، ومال ابن الصـــلاح في مثل هذا إلى التوقُّف فيه)[١].

القاعدة الثالثة: تقديم الجرح المفسر على التعديل عند التعارض.

وهذا مذهب جمهور العلماء[٢] وبين الإمام ابن الصلاح ــ رحمه الله ــ دليل هذه القاعدة فقال: (إذا اجتمع في شـــخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل، فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى.

والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه، والله أعلم) [٣].

واســتثنى العلماء حالتين يُقدم فيها التعديل على الجرح، قال الإمام السـخاوي: (قيده الفقهاء بما إذا أطلق التعديل، أما إذا قال المعدِّلُ: عرفت الســـبب الذي ذكره الجارح، لكنه تاب منه، وحســـنت توبته، فإنه يقدَّم المعدل، ما لم يكن في الكذب على النبي ﷺ.

وكذا لو نفاه بطريق معتبر، كأن يقول المعدل عند التجريح بقتله لفلان في يوم كذا: إن فلاناً المشـــار إليه قد رأيته بعد هذا اليوم وهو حي، فإنه حينئذ يقع التعارض، لعدم إمكان الجمع، ويُصـــار إلى الترجيح) [٤].

حُكم رواية المبتدع:

أولاً: تعريف البدعة.

قال الإمام الشــاطبي: (البدعة طريقة في الدين مخترعة تضــاهي الشــرعية، يقصــد بالســلوك عليها ما يَقصد بالطريقة الشرعية) [٥].

ثانياً: أما بالنسبة لرواية المبتدع ففيها تفصيل هو:

أولاً: حكم رواية صاحب البدعة المكفرة.

---

(١) ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٣٦ – ١٣٧.

(٢) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٨٨.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٤) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١٩٠.

(٥) الشاطبي: الاعتصام، ج ١، ط ١، البحرين، مكتبة التوحيد، ١٤٢١هـ، ص ٤٣.

قال الإمام النووي في تقريبه: (من كُفِّر ببدعته لم يُحتج به بالاتِّفاق) [١]

وقال الإمام ابن كثير في اختصـــاره لعلوم الحديث: (المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشــكال في رد روايته) [٢].

وفي نقل الإجماع نظر، قال الإمام الســـيوطي: (قيل: دعوى الاتفاق ممنوعة، فقد قيل: إنه يقبل مطلقاً) [٣].

والصواب أنه مذهب الجمهور[٤].

وللحافظ ابن حجر تفصـــيل وتحقيق في حكم رواية صـــاحب البدعة المكفرة، فقال: (والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كُلَّ مُكفَّر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاســـتلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُرد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشـــرع معلوماً من الدين بالضـــرورة، وكذا من اعتقد عكســـهُ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانظم إلى ذلك ضبطه لِما يرويه، مع ورعَهِ وتقواه فلا مانع من قبوله) [٥].

ثانياً: حُكم رواية صاحب البدعة غير المكفرة.

اختلف العلماء في قبول روايته على أقوال:

الأول: لا تقبل روايته مطلقاً.

وقد نســـب هذا القول الخطيب البغدادي للإمام مالك بن أنس[٦] وحُكيَ هذا القول عن ابن عيينة والحميدي ويونس بن أبي إسحاق وعلي بن حرب وغيرهم[٧].

واستدل أصحاب هذا القول بثلاثة أدلة وهي:

١. أنه فاسق ببدعته . وإن كان متأولاً . فيُرَد كالفاسق بلا تأويل[٨].
٢. الإهانة لهم والهجران بترك الرواية عنهم، وإن لم نحكم بكفرهم أو فسقهم[٩].

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٩٠.

(٢) شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٩٤.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٩٠.

(٤) انظر: ابن حجر، نزهة النظر، ص ٩٩.

(٥) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٦) الخطيب: الكفاية، ص ١٢٠.

(٧) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١ /٩٢.

(٨) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٩١

(٩) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ١ / ٩٣.

٣. ان الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مِمَّا تعضد هوى الراوي [١].

وفي هذا القول نظر، لأن من نظر في الكتب التي جمعت الأحاديث عن النبي ﷺ مسندة لوجدها مليئة بالنقل عن أهل الأهواء والبدع.

روى الخطيب البغدادي عن علي بن المديني أنه قال: (لو تركت أهل البصرة لحال القدر ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي يعني التشيع خربت الكتب)، قال الخطيب: (قوله "خربت الكتب" يعني لذهب الحديث) [٢].

وقد قال الإمام ابن الصلاح عن هذا القول: (بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول، والله أعلم) [٣]

الثاني: تقبل روايته مطلقاً إن لم يَكُن مِمَّن يستحل الكذب في نصرة مذهبه.

ونسب الخطيب البغدادي هذا القول للإمام الشافعي، وحكاه أيضاً عن ابن أبي ليلى وسفيان الثوري[٤].

قال الإمام السخاوي مبيناً وجه هذا القول: (فمن لم يستحل الكذب كان مقبولاً لأن اعتقاد حرمة الكذب يمنع من الإقدام عليه، فيحصل صدقه.) [٥]

لهذا قال الإمام الشافعي: (وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم) [٦].

وقد تعقب الشيخ أحمد شاكر هذا القول بقوله: (وهذا القيد، أعني عدم استحلال الكذب، لا أرى داعياً له لأنه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ فإنا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مَرَّة واحدة، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور) [٧].

الثالث: تقبل رواية غير الداعية إلى بدعته، وتُردّ رواية الداعية.

---

(١) المرجع السابق، ١ / ٩٣.

(٢) الخطيب: الكفاية، ص ١٢٩.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١١٥.

(٤) الخطيب: الكفاية، ص ١٢٠.

(٥) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ٢٢٣.

(٦) الخطيب: الكفاية، ص ١٢٠.

(٧) شاكر: الباعث الحثيث، ص ٩٥.

وهذا القول نسبه ابن الصلاح إلى أكثر العلماء[1]، ونسبه الخطيب إلى الإمام أحمد بن حنبل[2].

قال ابن صلاح عن هذا القول: (وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها) [3].

وعلل الحافظ ابن حجر لهذ القول بقوله: (لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه) [4].

ومِمَّا يضعف هذا القول أن البخاري أخرج في صحيحه لعمران بن حطان، وكان على مذهب الخوارج، قال الحافظ ابن حجر: (عمران بن حطان، بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين السدوسي، صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج) [5].

ولم يكن عمران بن حطان على مذهب الخوارج فحسب، بل كان داعية إليه[6]، وقد دافع الحافظ ابن حجر عن الإمام البخاري في إخراجه لعمران بن حطان بقوله: (لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه... وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات فللحديث عنده طرق غير هذه...) [7]

القول المختار:

هو أن المعتمد في قبول رواية الراوي هو صدقه وأمانته، فمن اتصف بالعدالة والضبط فهو المقبول ولو كان مبتدعاً أو داعية إلى بدعته، ومن قلب النظر في الكتب المسندة رأى العمل على ذلك، قال الشيخ أحمد شاكر ـــ بعد أن ذكر الأقوال الثلاثة السابقة ـــ: (وهذه الأقوال كلها نظرية، والعبرة في الراوي بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه ولذلك قال الحافظ الذهبي في الميزان (ج ١ ص ٤) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: شيعي جلد لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته) ونقل توثيقه عن أحمد وغيره، ثم قال: (فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة العدالة والاتقان، فكيف يكون عدلاً وهو صاحب بدعة ؟

---

(١) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١١٤.

(٢) الخطيب: الكفاية، ص ١٢١.

(٣) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١١٥.

(٤) ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٠٠.

(٥) ابن حجر: تقريب التهذيب، ص ٧٥٠.

(٦) قال الحافظ ابن حجر: (وكان عمران داعية إلى مذهبه وهو رثى عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي ـــ رضي الله عنه ـ بتلك الأبيات السائرة).

انظر: ابن حجر: هدي الساري، ص ٤٥٤.

(٧) المرجع السابق، ص ٤٥٤.

وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله ؟ وحاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة مِمّن حارب علياً رضي الله عنهم، وتعرض لسبهم، والغالي في زماننا وعرفنا: هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضال مفتر)

والذي قاله الذهبي مع ضميمة ما قاله ابن حجر فيما مضى[١] هو التحقيق المنطبق على أصول الراوية والله أعلم) [٢].

حكم رواية المجهول:

والمراد بالمجهول عامة: هو الذي لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح معين[٣].

وقد اختلف العلماء في بيان وتحديد المراد بالراوي المجهول على أقوال منها:

١. قال الخطيب البغدادي: (المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد) [٤].

٢. وقال الإمام ابن الصلاح: (وفي رواية المجهول هاهنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.

والثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور.

الثالث: المجهول العين). [٥]

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: (والتحقيق أنه لا يرد كُلَّ مُكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله).

ابن حجر: نزهة النظر، ص ٩٩.

قال الشيخ أحمد شاكر معلقاً على كلام الحافظ ابن حجر السابق: (وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح).

انظر: شاكر: الباعث الحثيث، ص ٩٥.

(٢) شاكر: الباعث الحثيث، ص ٩٥ – ٩٦.

(٣) ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٣٥.

(٤) الخطيب: الكفاية، ١ /٨٨.

(٥) ابن الصلاح: علوم الحديث، ص ١١١.

٣. وقسم الحافظ ابن حجر المجهول إلى قسمين، فقال ــ رحمه الله ــ: (فإن سُمِّي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين أو إن روى عنه اثنان فصـــاعداً، ولم يُوثَّقْ، فهو مجهول الحال، وهو المستور) [١].

أما بالنسبة لحكم مرويات الأقسام السابقة ففيها تفصيل:

أولاً: روايـة مجهول العين: ردَّهـا أكثر العلمـاء من أهـل الحـديـث وغيرهم[٢]، بـل قـال الإمـام السـخاوي: (بل ظاهر كلام ابن كثير الاتفاق عليه، حيث قال: المبهم الذي لم يُسـمَّ أو من سُـمي ولا تَعرف عينه، لا يقبل روايته أحد علمناه) [٣].

قال الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف: (وتعليله: أن من جُهِلَتْ عينه فمن باب أولى أن تجهل حاله في العدالة والضبط) [٤].

فرواية مجهول العين غير مقبولة ولا تصلح في الشواهد والمتابعات. [٥]

ثانياً: رواية مجهول الحال وهو (المســـتور) [٦] قال الحافظ ابن حجر: (وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن روايـة المســـتور ونحوه مما فيـه الاحتمـال، لا يُطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى اســـتبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جُرح بجرح غير مفسر) [٧].

قال الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في بيان سـبب رد رواية المجهول الحال: (وتوجيهه: أن رواية الراويين فأكثر عن الشيخ تعريف به لا توثيق له، ولذلك فتوثيقه غير معلوم) [٨].

ورواية مجهول الحال تصلح في الشواهد والتابعات كما ذكر الحافظ ابن حجر . رحمه الله [٩].

---

(١) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٩٨ بتصرف.

(٢) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٧٩.

(٣) السخاوي: فتح المغيث، ٢ / ١١٢ بتصرف.

(٤) العبداللطيف: ضوابط الجرح والتعديل، ص ١١٦.

(٥) السليماني: اتحاف النبيل، ١ /٦٦.

(٦) وقد سوى الحافظ ابن حجر بين مجهول الحال والمستور كما تقدم.

(٧) ابن حجر: نزهة النظر، ص ٩٨.

(٨) العبداللطيف: ضوابط الجرح والتعديل، ص ١١٧.

(٩) انظر: ابن حجر: نزهة النظر، ص ١٠٢.

المطلب الثاني

منهج الشيخ مقبل في الجرح والتعديل

مما تميز به الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ وشهد له بذلك القريب والبعيد، والموافق والمخالف معرفته بعلم الجرح والتعديل، وأحوال رواة الحديث ثقة وضعفاً، وبيان طبقاتهم والرواة عنهم، وكل من جالسه وحضر دروسه، وقرأ مؤلفاته عرف ذلك بجلاء، وأقر به عند المتخصصين والدُخلاء، وفي هذا المطلب سأبين ذلك وأوضحه ـ إن شاء الله ـ، وقد تقدم في المبحث الرابع من الفصل الأول بيان جهود الشيخ مقبل في علم الرجال.

وقد بيَّن ووضح ـــ رحمه الله ـــ التأصيل الشرعي لعلم الجرح والتعديل في أكثر من كتاب من كتبه(1)، وأوسع كتاب تكلم فيه عن هذه القضية هو كتاب "نشر الصحيفة في ذِكر الصحيح مِن أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة"، وسأذكر بعض الأدلة التي ذكرها من القرآن والسنة باختصار، فقال رحمه الله في مبحث أدلة الجرح: قال الله تعالى: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ٣٤].

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ٥﴾ [الجمعة: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا فَأَتۡبَعَهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ١٧٥ وَلَوۡ شِئۡنَا لَرَفَعۡنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ١٧٦﴾ [الأعراف: ١٧٦]

وقال سبحانه وتعالى حاكياً عن قول يوسف لإخوانه: ﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ﴾ [يوسف: ٧٧].

وقال سبحانه: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ١ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ٢﴾ [المسد: ١ – ٢].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ١٠﴾ [القلم: ١٠].

والآيات في ذم أهل المعاصي كثيرة جداً:

قال البخاري ـــ رحمه الله ـــ (ج ٢ ص ١٩٢) حديث (٧٠١): وحدثني محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه فصلى العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف الرجل فكأن معاذاً تناول منه فبلغ النبي ﷺ فقال: (فتان فتان، فتان (ثلاث مرار) أو قال: (فاتناً، فاتنا، فاتناً)).

(1) انظر: الوادعي: المخرج من الفتنة، ص ٢٠ ـــ ٢٦. والمصارعة، ص ٩٠. وردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر، ص ٦٥.

وأمر بسورتين من أوسط المفصل، قال عمرو: لا أحفظهما. أخرجه مسلم (ج ١، ص ٣٣٩) فقال . رحمه الله .: حدثني محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو به.

قال الإمام البخاري . رحمه الله . (ج ٤، ص ٤٠٥) حديث (٢٢١١):

حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت هند أم معاوية لرسول الله ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح فهل عليَّ جناحٌ أن آخذ من ماله سرًّاً؟ قال: (خذي أنت وبنوك ما يكفيك بالمعروف). أخرجه مسلم (ج ٣ ص ١٣٣٨، ١٣٣٩).

قال الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ (ج ١٠ ص ٤٨٥) حديث (٦٠٦٧): حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان مِن ديننا شيئاً الذي نحن عليه).

قال الليث: كانا رجلين مِن المنافقين.

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بهذا وقالت: دخل عليَّ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوماً وقال: (يا عائشة ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا الذي نحن عليه).

قال الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ (ج ١٠ ص ٤٥٢) حديث (٣١٣٢): حدثنا عمرو بن عيسى حدثنا محمد بن سواء حدثنا روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما رآه قال: (بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة).

فلما جلس تطلق النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت له في وجهه وانبسطت إليه ؟ فقال رسول الله ﷺ: (يا عائشة متى عهدتني فاحشاً إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره) [١].

وبيَّن ــ رحمه الله ــ أن الجرح لا يدخل في باب الغيبة، فقال ــ رحمه الله ــ: (شبهة للمتبدعة والجاهلين أن الجرح والتعديل يعتبر غيبة وربما استدل بعضهم بما رواه مسلم في "صحيحه" [٢]. عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ﷺ قال: (أتدرون ما الغيبة، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: (ذكرك أخاك بما يكره) قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال: (إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته). رواه مسلم.

وعلى هذه الشبهة بنى كلامه بكر بن حماد[٣] حيث يقول:

لقد جفت الأقلام بالخلق كلهم ... فمنهم شقي خائب وسعيد

---

(١) الوادعي: نشر الصحيفة، ص ٦١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأدب والبر والصلة، باب: تحريم الغيبة (٢٠)، برقم (٦٥٣٦).

(٣) هو بكر بن حماد بن سمك الزناكي، أبو عبدالرحمن التاهرتي: شاعر، عالم بالحديث ورجاله، توفي سنة ٢٩٦هـ. انظر: الزركلي: الأعلام، ٢ / ٦٣.

تمــــــر الليالي بالنفـــــوس ســـريعة	ويبدي ربي خلقـــــــــــــه ويعيـــــد
أرى الـخـيـر فـي الـدنـيـا يـقـل كـثـيـره	وينقص نقصــــــــــــاً والحـديـث يزيـد
فـلـو كـان الـخـيـر قـل كـالـخـيـر كـلـه	وأحســـب أن الخيـــــــر منه بعيـــــد
ولا بـن مـعـيـن فـي الـرجـال مـقـالـة	ســيســأل عنهـــــا والمليك شـــهيــــد
فـإن يـك حقـــــــاً قـــــــولـه فهو غيبـة	وإن يـك زوراً فـالقصــــــاص شـــــديـد
وكـــــــل شـــياطين العبـــــــاد ضـــعيفة	وشـــيطـان أصـــحـاب الحـديـث مريدُ[1]

فالجواب عن هذه الشبهة:

أن حديث الرســـول ﷺ حقٌ وبه نقول، ولكنكم أخطأتم في فهمه، فالجرح المحتاج إليه ليس من باب الغيبة بل من باب النصيحة والذب عن الدين.

وقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما عن جرير بن عبد الله ـــ رضي الله عنه ـــ قال: (بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم) [2].

وروى مسلم في "صحيحه"[3]. عن تميم الداري ـــ رضي الله عنه ـــ أن النبي ﷺ قال: (الدين النصيحة) قلنا: لمن ؟ قال: (لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) [4]

أقسام علماء الجرح والتعديل عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (... وذلك أن المحدثين رحمهم الله تعالى طبقات، طبقة متشددة، طبقة متوسطة.

فمن الأولى: شعبة وسفيان، فشعبة متشدد، وسفيان متوسط.

ومن الثانية: عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان، فيحيى بن سعيد القطان متشدد، وعبد الرحمن بن مهدي متوسط.

ومن الثالثة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فيحيى بن معين متشـــدد وأحمد بن حنبل متوسط.

ومن الرابعة: البخاري وأبو حاتم. وهو محمد بن أدريس الرازي، ومحمد بن أدريس الرازي متشدد، والبخاري متوسط.

ومتشدد معناه: ربما ضعَّف الراوي لأدنى الأسباب، وربما ضعَّف الحديث لأسباب لا ينبغي أن يُضَّعف بها.

---

(١) انظر: ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله، ج ٢، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٤، ص ٢٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الدين النصيحة) (٤٣)، برقم (٥٧) وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة (٢٣)، برقم (١٩٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة (٢٣)، برقم (١٩٤).

(٤) الوادعي: المخرج من الفتنة، ص ٢٧ – ٢٨.

وذلكم المتوســـط ينظر في الراوي، ينظر ما قيل فيه، من مدح ومن ذم ثم بعدها يأخذ خلاصة القول...) [١]

ولم يذكر الشيخ ــ رحمه الله ــ في كلامه المتقدم من عُرف بالتساهل من المحدثين والمشتغلين بالجرح والتعديل، إلا أنه أشار إليهم في كُتب أخرى فذكر منهم:

١. الإمام ابن حبان.

قال الشيخ مقبل . رحمه الله .: (تساهل ابن حبان . رحمه الله . هو في توثيق المجهولين.
وأما في التجريح فشـديد التجريح حتى إنه يقول في بعض رجال الشـيخين:(يروي المعضــلات عن الاثبات فاستحق الترك). [٢]

٢. العجلي[٣]:

سُئل الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ: (بالنسبة لتوثيق العجلي، ذكر الشيخ الألباني حفظه الله تعالى أن العجلي والحاكم متســـاهلان في التوثيق، ومع ذلك أجد الحافظ ابن حجر إذا لم يكن في ترجمة الرجل إلا قول العجلي: (كوفي ثقة) أو (مدني تابعي ثقة) يقول في "التقريب": ثقة، فما وجه تساهل العجلي ؟

الجواب: قد عُرف بالاستقراء، من تفرده ــ مع ابن حبان ــ بتوثيق بعض الرواة الذين لم يوثقهم غيرهما، فهذا عُرف بالاســـتقراء، وإلا فلا أعلم أحداً من الحفاظ نصَّ على هذا، والذي لا يوثقه إلا العجلي، والذي يوثقه أحدهما أو كلاهما فقد لا يكون بمنزلة صـدوق، ويصـلح في الشـواهد والمتابعات، وإن كان العجلي يعتبر أرفع في هذا الشأن فهما متقاربان) [٤]

---

(١) الوادعي: السير الحثيث، ص ٥٤ – ٥٥.

(٢) الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ١ /٨.

(٣) هو الإمام الحافظ الأوحد الزاهد، أبو الحسن، أحمد بن عبدالله بن صالح بن مسلم، العجلي الكوفي.
قال الإمام الذهبي: (وله مصــــنف مفيد في " الجرح والتعديل " طالعته، وعلقت منه فوائد تدل على تبحره بالصنعة، وسعة حفظه)، توفي سنة ٢٥٩هـ.
انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٢ / ٥٠٥ – ٥٠٨.

(٤) الوادعي: المقترح، ص ٤٦ – ٤٧.
وقد دافع عن العجلي الشـــيخ عبدالله الجديع فقال: (أطلق بعض المتأخرين أن العجلي يوثق المجهولين، وقد تتبعت كتاب العجلي المســـمى "معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضـــعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم" فوجدته في الغالب متين العبارة موافقاً لكلام غيره من نُقادِ المحدثين، وذلك في تعديله وتجريحه، ويتفرّدُ عن كبار الأئمة بتوثيق من لا يوجدُ لهم فيه توثيق، كما يشذُّ في قوله عنهم وهو في شيءٍ قليل.
وأقول إذا أنصـــفت وجدت عامة كبار النقاد يتفرد أحدهم بتعديل لا يقوله غيره، ويخالف الجمهور في الشـــيء بعد الشـــيء، فإن عددناه مأخذاً على العجلي لزم أن يؤخذ على يحيى بن معين وأبي زرعة وأبي حاتم الرازي وغيرهم، لذا فالواجب أن يعتبر له نقدُه، فإن جاءت عبارته على الموافقة لعبارة ســـائر النقاد فذاك ظاهر القبول=

٣. ابن شاهين [١]:

سئل الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (في كثير من التراجم أجد أي ـ الحافظ ابن حجر ـ لا يـبني على ما يذكره ابن خلفون، وابن شـــاهين في "الثقات" كبير حكم. يقول ذكره ابن شـــاهين في "الثقات"، أو ذكره ابن خلفون في "الثقات" ومع ذلك إذا جاء يترجم لـه في "التقريب" مثلاً قال "مقبول"، فهل هناك في توثيق هؤلاء شيء ؟

الجواب: ابن شـاهين أعرف أنه هو نفســه من المتســاهلين، وأما ابن خلفون فلا أذكر شــيئاً، ولكن صنيع الحافظ الذي ذكرته دليل على أنه مِن المتساهلين) [٢]

٤. الإمام الدارقطني:

قال الشيخ مقبل ــــ رحمه الله ـــ: (... وهكذا الدارقطني فهو متساهل في "سننه"، وهو إمام، يقول الذهبي: وأنت إذا قرأت في كتابه "العلل" تندهش ويطول تعجبك [٣]،. لكن في "ســـننـه" تساهل فربما يحسن احاديث أسانيدها ضعاف أو ربما يقول: رجاله ثقات وفي سنده ضعفاء فهو تساهل في "سننه")[٤].

وسئل الشيخ مقبل . رحمه الله . هل الدارقطني متساهل في التوثيق؟

فأجاب ــــ رحمه الله ــــ بقوله: (الدارقطني في "سننه" غير الدارقطني في "كتاب العلل" ففي "سـننه" يحصـل منه تسـاهل في التصـحيح والتوثيق والتحسـين، لكن بما أن "السـنن" غالبها غرائب فينبغي أن نبحث، وأبو الطيب الهندي[٥] ــــ رحمه الله ــــ خرج الدارقطني وأتى بفوائد طيبة، جزاه الله خيراً) [٦].

٥. ابن السكن [٧]:

= وإن خالف أخضـــعنا قوله لقواعد الترجيح عند اختلاف الجرح والتعديل، وإن انفرد وجب قبوله والاحتجاج به كغيره حتى يتبين بالحجة خطؤه).

انظر: الجديع: تحرير علوم الحديث، ج ١، ط١، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٢٤هـ، ص ٣٢٤.

(١) هو أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي، الشـيخ الصـدوق، الحافظ العالم، شـيخ العراق، توفي سنة ٣٨٥هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٦ / ٤٣١.

(٢) الوادعي: المقترح، ص ٧٥ – ٧٦.

(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٣ / ١٣٣.

(٤) الوادعي: غارة الأشرطة، ج ٢، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٩هـ، ص ٢٦٣.

(٥) هو محمد بن أشـــرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو الطيب، شـــرف الحق، الصـــديقي، العظيم آبادي: علامة بالحديث، هندي. من تصانيفه " التعليق المغني على سنن الدارقطني "، توفي سنة ١٣١٠هـ.

انظر: الزركلي: الأعلام، ٦ / ٣٩.

(٦) أم سلمة: الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٤هـ، ص ١٧٨ – ١٧٩.

(٧) هو الإمام الحافظ المجود الكبير، أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزار، وأصله بغدادي=

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (وأما ابن السكن فلم أقرأ كثيراً عنه، والذي يظهر أنه من المتساهلين في التصحيح، والله المستعان) [١].

٦. الإمام الحاكم:

قال الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ وهو يتكلم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك: (قال النسائي: منكر الحديث كما في تهذيب التهذيب[٢] وأما توثيق ابن حبان والحاكم له فغير مقبول هنا لأنهما متساهلان) [٣].

وقال أيضاً: (والحاكم متساهل في تصحيح أحاديث المجهولين...) [٤].

٧. الإمام البزار[٥]:

قال الشيخ مقبل . رحمه الله .: (أما البزار فقد عُرِف تساهله) [٦]

وقال أيضـــاً: (أما البزار، فعند أن كنت أبحث في "كشـــف الأســـتار" من زوائد البزار فوجدته متساهلاً: يحسن أحاديث فيها متهمون ويصحح أحاديث فيها متهمون...) [٧].

من قواعد الجرح والتعديل عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

القاعدة الأولى:

يقبل التعديل مبهماً من غير ذكر سببه.

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (بعضهم يقول: لابد أن يذكر سبب التعديل، حجتهم يقولون: إن الشـخص قد يتزين للمحدث، أما أن يحدث بأحسـن ما عنده، أو يتزين بالهيئة، وقد سـئل أحمد بن

= قال عنه الإمام الذهبي: (جمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل.

ولم نرَ تواليفه، هي عند المغاربة.

كان ابن حزم يثني على " صحيحه" المنتقى، وحديثه يعز وقوعه لنا، ويعثر إلا بنزول.

توفي في المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة).

انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٦ / ١١٧ – ١١٨.

(١) غارة الأشرطة، ٣٠٠/١.

(٢) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ١ / ١٤٥.

(٣) الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ١ / ٥١٩.

(٤) الوادعي: المقترح، ص ٧١.

(٥) هو الشـيخ الإمام، الحافظ الكبير، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البصـري، البزار، صـاحب " المسـند " الكبير الذي تكلم على أسانيده، توفي سنة ٢٩٢هـ.

انظر: الذهبي: سير أعلام النُبلاء، ١٣ / ٥٥٤ – ٥٥٦.

(٦) المقترح ، ص ٧١.

(٧) الوادعي: غارة الأشرطة، ١ / ٣٠٠.

يونس عن عبد الله العمري فقال: لا يتكلم فيه إلا رافضـــي يبغض أباه وجده، ولو رأيت لحيته وهيئته لعلمت أنه ثقه [1] مع أن هذا ليس له دخل في التوثيق والعدالة، والله المستعان.

فمنهم من يقول: لابد أن تذكر أسباب العدالة والصحيح أنها ما تذكر)[2]

القاعدة الثانية:

الجرح المبهم الصادر من عارفٍ بألفاظ التجريح مقبول، إلا إذا عارضه تعديل.

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (الجرح المجمل الصادر من عارف بألفاظ التجريح ولم يعارضه توثيق يكون مقبولاً، لأنــه لو لم يُوثق ولم يُجرح إن روى عنــه واحـد ولم يوثقـه معتبر يكون مجهول العين، وإن روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثقه معتبر لم يشـــتهر بالطلب يكون: مجهول الحال، فبما أنه يدور بين الضعف والجهالة يُقبل كلام الجارح الذي جرحه بجرح مبهم) [3].

القاعدة الثالثة:

تقديم الجرح المفسر على التعديل عند التعارض.

قال الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (إذا كان الجرح مفسراً قُدِّم) [4]، وبين سبب ذلك فقال: (لأن الجارح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدِّل) [5].

ولكن وضع الشيخ مقبل . رحمه الله . شروطاً لهذه القاعدة منها:

١. أن يكون الجارح من العلماء الذين يُعتمدُ قولهم في باب الجرح والتعديل.

فقال ـــ رحمه الله ـــ: (ينبغي أن ينظر من الجارح أهو من المعتمدين كيحيى بن معين، والبخاري، وأحمد بن حنبل ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأبي زرعة وأبي حاتم، إذا كان من هذا النوع... يقدم الجرح المفسر على التعديل، أما إذا كان الجارح نفسه ضعيفاً مثل:

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٥ /٢٨٧.

(٢) السدعي: الفتاوى الحديثية، ٢ / ٤٦ – ٤٧.

(٣) الوادعي: السير الحثيث، ص ١٨٤.

(٤) الوادعي: إجابة السائل، ص ٤٩٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٩٩.

أبي الفتح الأزدي[١] ومثل: عبد الرحمن بن يوســـف بن خراش[٢] هو به شـــيء من الرفض وربما جرح بعض أهل السنة) [٣].

٢. أن يصح السند إلى الجارح:

قال الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ: (لابد من ثبوت السند إلى الجارح) [٤].

٣. ألا يكون الجارحُ قريناً للمجروح وبينهما منافسة دنيوية.

قال الشـيخ ـــ رحمه الله ـــ: (إذا كان جرح الأقران، يعني: عُرف أنها منافسـه دنيوية، وهذا يحصـــل مثل ما بين أبي نعيم[٥] وابن مندة [٦]، وابن حبان[٧] وبعض معاصــــريه، فربما إذا كان من جرح الأقران فينظر إلى السبب، فإذا كان السبب منافسة أو أمر دنيوي هذا يتوقف فيه)[٨].

---

(١) قال الإمام الذهبي: (أبو الفتح الأزدي الحافظ البارع، أبو الفتح، محمد بن الحســـين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة الأزدي الموصلي، صاحب كتاب " الضعفاء " وهو مجلد كبير.

قال أبو بكر الخطيب: كان حافظاً.

صـــنف في علوم الحديث، وســـألتُ البرقاني عنه فضـــعفه، وحدثني أبو النجيب عبدالغفار الأرموي، قال: رأيت أهل الموصل يوهنون أبا الفتح ولا يعدونه شيئاً.

قال الخطيب: في حديثه مناكير.

قلت: وعليه في كتابه في " الضعفاء " مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم.

مات في شوال سنة أربع وسبعين وثلاث مائة.)

الذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٦ / ٣٤٧ – ٣٤٨.

(٢) قال الإمام الذهبي: (عبدالرحمن بن يوسف بن خراش الحافظ.

قال عبدان: كان يوصل المراسيل.

وقال ابن عدي: كان يتشيع...).

الذهبي: ميزان الاعتدال، ٢ / ٦٠٠.

(٣) إجابة السائل، ص ٤٩٧.

(٤) السدعي: الفتاوى الحديثية، ٢ / ٤٨.

(٥) قال الذهبي: (وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها).

انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ١ / ١١١.

(٦) قال الإمام الذهبي: (محمد بن إســحاق بن يحيى بن مندة أبو عبدالله العبدي الإصــبهاني الحافظ الجوال، صــاحب التصـــانيف، كان من أئمة هذا الشـــأن وثقاتهم، أقذع الحافظ أبو نعيم في جرحه لما بينهما من الوحشــــة، ونال منه، واتهمه، فلم يلتفت إليه لما بينهما من العظائم، نســـأل الله العفو، فلقد نال ابن مندة من أبي نعيم، وأســـرف أيضاً).

انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ٣ / ٤٧٩.

(٧) انظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ٣ / ٥٠٧.

(٨) الوادعي: إجابة السائل، ص ٤٩٧.

ومما يوضح كلام شيخنا ـ رحمه الله ـ قول الإمام الذهبي: (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) [١].

القاعدة الرابعة:

إذا تعارض الجرح والتعديل المبهمين يجمع بين القولين.

سئل الشيخ مقبل . رحمه الله . إذا اختلف الجرح المبهم مع التعديل ؟

فأجاب: (يأخذ وسطاً وهكذا يفعل الحافظ فربما تجدون بعض الرواة يقال فيه: ثقة. ويقال فيه: ضعيف فتجد الحافظ قد اختار أمراً وسطاً، وقال فيه: صدوق) [٢].

حُكم رواية المتبدع عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

ذهب الشيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ إلى أن المعتمد في قبول رواية الراوي هو صدقه وأمانته، وعدالته وضبطه، ولو كان مبتدعاً أو داعياً إلى بدعته، فقال ـــ رحمه الله ـــ: (... السيوطي جمع المبتدعة الذين في الصحيحين [٣] ليعلم طالب العلم أنه لا يسعه أن يرد رواية المبتدع الصدوق، لأنه لو ردَّ رواية المبتدع الصدوق لردَّ أكثر السنة من أجل هذا، فالمبتدع إذا لم يوجد ضعف مع بدعته وهو صدوق اللسان وما كانت بدعته مكفرة، الصحيح أن حديثه يقبل إلا إذا كان موافقاً لبدعته.

الشيعي إذا روى ما يوافق مذهبه يتوقف فيه فقط ما نعتقد أنه كذاب، يتوقف فيه، وهكذا غيره من المبتدعة) [٤].

فظهر مما سبق أن الشيخ . رحمه الله . يقبل رواية المبتدع بشروط وهي:

١. أن يكون صدوق اللسان.
٢. ألا تكون بدعته مكفرة.

وقد مثل للبدعة المكفرة بقوله: (مثل قول بعض الخوارج: إن سورة يوسف ليست من القرآن. ومثل قول بعض الشيعة في أن جبريل خان الرسالة، أي القرآن الذي بين أيدينا ناقص) [٥].

٣. ألا يكون ما رواه موافقاً لبدعته.

حكم رواية المجهول عند الشيخ مقبل . رحمه الله ..

---

(١) الذهبي: ميزان الاعتدال، ١ / ١١١.

(٢) السدعي: الفتاوى الحديثية، ٢ / ٤٩.

(٣) السيوطي: تدريب الراوي، ١ / ٤٩٦.

(٤) الوادعي: السير الحثيث، ص ١٩٩.

(٥) الوادعي: التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٨هـ، ص ٧٢.

قبل بيان حكم رواية المجهول عند الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ أشرع في بيان تعريف المجهول عند الشيخ . رحمه الله ..

تعريف الراوي المجهول عند الشيخ مقبل . رحمه الله .:

قال الشـيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ: (التعريف هو أن مجهول العين هو الذي لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثقه معتبر، وأن مجهول الحال هو الذي روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثقه معتبر، ولم يشتهر بالطلب) [١].

وبين الشيخ ـــ رحمه الله ـــ مراد العلماء بقولهم: ولم يوثقه معتبر، فقال: (هذا الاحتراز (و لم يوثقه معتبر) احتراز من توثيق ابن حبان والعجلي ومن نحا نحوهما، فإنهما يوثقان مجهول العين ومجهول الحال) [٢].

فإن قال قائل: بالنسبة لمجهول الحال، كيف نعرف أنه اشتهر بالطلب ؟

أجاب الشـيخ مقبل ـــ رحمه الله ـــ عن هذا التسـاؤل فقال: (أما مثلي ومثلك فيعرف بأقوال العلماء المتقدمين أنه مقبول لأنه اشتهر بالطلب أو احتجاج بعض المتشددين به، ويعرف أنه اشتهر بالطلب بأنه جالس أهل العلم وروى عن فلان وعن فلان، وروى عنه جمع، ولو تفرد عنه واحد. وإن لم نعرف أنه اشتهر بالطلب توقفنا في حديثه) [٣].

أما حُكم روايات المجاهيل عند الشيخ مقبل . رحمه الله . ففيها تفصيل:

أولاً: رواية مجهول العين:

قال الشيخ مقبل . رحمه الله . عن مجهول العين: (لا يصلح في الشواهد ولا في المتابعات) [٤]

ثانياً: رواية مجهول الحال:

قال الشيخ ــ رحمه الله ــ عن مجهول الحال: (هذا يصلح في الشواهد والمتابعات، وإذا اشتهر بالطلب قُبِلَ حديثه وإن لم يوثقه أحد) [٥].

---

(١) السدعي: الفتاوى الحديثية، ٢ / ١٥.

(٢) الوادعي: السير الحثيث، ص ١٩٠.

(٣) الوادعي: السير الحثيث، ص ١٩٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١٩٠.

المطلب الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين المنهجين

من خلال المقارنة بين المنهجين لا يجد الباحث ثمَّةَ فرقاً كبيراً بينهما ومما يدلُّ على ذلك أمور منها:

١. وافق الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ المحدثين في بيان أهمية الجرح والتعديل وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل هو للحفاظ على سنة النبي ﷺ من انتحال المبطلين وعبث الجاهلين.

٢. وافق الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ أهل الحديث على تقسيم علماء الجرح والتعديل إلى طبقات، فمنهم المتشدد ومنهم المتوسط ومنهم المتساهل.

٣. وافق الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ جمهور المحدثين في أن التعديل يقبل مبهماً من غير ذكر سببه.

٤. وافق الشيخ مقبل . رحمه الله . جمهور المحدثين في أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً.

٥. وافق الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ جمهور المحدثين في أن الجرح المفسر مقدم على التعديل عند التعارض.

٦. وافق الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ الإمام الذهبي والشيخ أحمد شاكر، في أن المعتمد في قبول رواية الراوي هو صدقة وأمانته، فمن اتصف بالعدالة والضبط فهو المقبول ولو كان مبتدعاً أو داعية إلى بدعته.

٧. وافق الشيخ مقبل ــ رحمه الله ــ أكثر العلماء في أن رواية مجهول العين غير مقبولة ولا تصلح في الشواهد والمتابعات.

٨. وافق الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ جمهور المحدثين في أن رواية مجهول الحال غير مقبولة ولكنها تصلح في الشواهد والمتابعات.

الخـــاتمة

وأهم النتائج والمقترحات

الخاتمة وأهم النتائج والمقترحات

الحمد لله على توفيقه وإعانته على إكمال هذا البحث والدراسة، فقد مرت سنتان كمر السحاب عشتُ فيها – رغم الأوضاع والصعاب – مع كتب شيخنا مقبل بن هادي الوادعي – رحمه الله –، وقد حاولتُ بقدر الاستطاعة أن أصل إلى الهدف من هذه الأطروحة العلمية، وهو: توضيح جهود ومنهج الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في علم الحديث، وأبرز النتائج والمقترحات ما يلي:

أولاً: النتائج:

١. معرفة مكانة أهل الحديث الرفيعة، وجهودهم العظيمة في خدمة كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

٢. معرفة السيرة الذاتية للشيخ مقبل– رحمه الله –، وأهم مراحل حياته، وثناء العُلماء عليه.

٣. معرفة شيوخه وتأثره بهم، ومعرفة تلامذته، وأثره عليهم.

٤. التعرف على مؤلفاته، وذكر نبذة عن كل كتاب مطبوع، بما يوضح موضوع الكتاب، وأهم المسائل المطروقة فيه.

٥. التعرف على المؤلفات المطبوعة التي جمعت كلامه وفتاويه وشروحاته وفوائده.

٦. التعريف بجهوده في تحقيق كتب السنة وهي ثلاثة كتب:

أ. تحقيق كتابي الإلزامات والتتبع للإمام الدارقطني، وقد خدم الشيخ مقبل – رحمه الله – الكتاب خدمة عظيمة، فقد خرج الأحاديث التي ذكرها الدارقطني ودرسها دراسة وافية، وبين المواضع التي أصاب فيها، والمواضع التي وهم فيها.

ب. تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، فقد حكم على الأحاديث التي في " المستدرك " التي سكت عنها الإمام الذهبي بطريقة مختصرة كطريقة الإمام الذهبي التي اقتصرت على الحُكم على الإسناد، وإن كان للحديث – أحياناً – طرق أخرى، وشواهد يتقوى بها.

جـ. تحقيق تفسير ابن كثير، فقد حكم على الأحاديث التي لم يحكم عليها الحافظ ابن كثير وليست في الصحيحين، أو حكم عليها ولكن الشيخ مقبل يخالفه في اجتهاده.

٧. التعريف بجهوده في تصحيح الأحاديث وتحسينها، من خلال ثلاثة كتب هي:

أ. كتاب " الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين "، وهو من أهم الكتب التي ألفها الشيخ مقبل – رحمه الله –، وقد ذكر في الكتاب ١٦٠٠ حديثاً بأسانيدها مُبيناً حالها ودرجتها من الصحة أو الحُسن.

ب. كتاب " الصحيح المسند من دلائل النبوة "، وقد ذكر فيه ٧٣٣ حديثاً، خرجها وبين حالها.

جـ. كتاب " الصحيح المسند من أسباب النزول " وقد ذكر الأحاديث بأسانيدها، وجمع طرقها، وجمع بين الروايات الصحيحة المتعارضة، فإن تعذر الجمع رجح بينهما بطرق الترجيح المعروفة عند العُلماء.

٨. التعريف بجهود الشيخ مقبل في بيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة، من خلال كتابين هما:

أ. كتاب " أحاديث معلة ظاهرها الصحة "، وقد ذكر فيه ٥٠٠ حديثاً، قام بدراستها وبيان عللها، وسبب عدم قبولها.

ب. كتاب " الطليعة في الرد على غلاة الشيعة "، وقد ذكر ثلاثة وثمانين حديثاً موضوعاً في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأربعة أحاديث موضوعة في فضائل الحسين رضي الله عنه، وثلاثة أحاديث موضوعة في فضل فاطمة رضي الله عنها، وأحد عشر حديثاً موضوعاً في ذكر تزويج فاطمة بعلي رضي الله عنهما، وختم الكتاب بذكر ستة عشر حديثاً موضوعاً وضعيفاً في فضل أهل البيت ومحبتهم.

٩. التعريف بجهود الشيخ مقبل – رحمه الله – في علم الرجال، من خلال ثلاثة كتب، وهي:

أ. كتاب " رجال الحاكم في المستدرك "، وقد ترجم – رحمه الله – لألف وتسعمائة وسبعة وثلاثين رجلاً من رجال الحاكم في المستدرك، ولا شك أن هذا جهد عظيم، وخدمة جليلة للباحثين.

ب. كتاب " تراجم رجال الدارقطني في سننه "، وقد ترجم – رحمه الله – لألف وثلاثمائة وخمسة وثمانين رجلاً من رجال الدارقطني، ولاشك أن هذا جهد عظيم، وخدمة جليلة للباحثين.

جـــ. كتاب " نشر الصحيفة في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة "، وقد بين – رحمه الله – حال أبي حنيفة النعمان بن ثابت وضـــعفه في الحديث، وقد نقل أقوالاً كثيرة لأهل العلم ممن عاصـروا أبا حنيفة وجالسـوه وعرفوه، أو ممن لم يعاصـروه ولكنهم سبروا حديثه.

١٠. التعريف بمنهج الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في تصـــحيح الحديث، وأنه على منهج جمهور المحدثين الذين يشـترطون في الحديث الصـحيح اتصـال السـند، والعدالة، والضـبط، وعدم الشذوذ، والعلة.

١١. التعريف بمنهج الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في تحســـين الحديث، وأنه على مذهب جمهور المحدثين في الاحتجاج بالحديث الحســن لذاته وأنه كالحديث الصــحيح. وكذلك يحتج الشيخ مقبل بالحديث الحسن لغيره كما هو مذهب جمهور المحدثين بشروط أربعة:

أ. أن لا يكون في إسناده مُتهم، ولا مغفل كثير الخطأ.

ب. أن لا يكون الحديث شاذاً.

ج. أن يروى من غير وجه.

د. أن لا يكون معلولاً.

١٢. التعريف بمنهج الشيخ مقبل في تضعيف الحديث، وأن أسباب ضعفه ستة هي:

أ. عدم اتصال السند.

ب. عدم عدالة الرواة أو أحدهم.

ج. كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.

د. اشتماله على شذوذ سواءً كان في متنه أو سنده أو فيهما.

هـ. اشتماله على علة قادحة سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما.

و. عدم مجيئه من وجه آخر إذا كان قابلاً للإنجبار.

وقد اختار – رحمه الله – عدم العمل بالحديث الضـــعيف مطلقاً لا في الأحكام ولا في الفضائل.

١٣. التعريف بمنهج الشـــيخ مقبل – رحمه الله – في الجرح والتعديل، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل هو للحفاظ على سنة النبي ﷺ.

والشـــيخ – رحمه الله – على مذهب جمهور المحدثين في أن التعديل يُقبل مُبهماً من غير ذكر ســـببه، على خلاف الجرح فلا يُقبل إلا مفســـراً، وأن الجرح يُقدم على التعديل عند التعارض.

وذهب – رحمه الله – إلى أن القول الفصـــــل في رواية المبتدع هو قبولها إذا كان متصفاً بالصدق والأمانة.

وذهب – رحمه الله – إلى التفصـيل في رواية المجهول، فمجهول العين لا يصـلـح في الشواهد والمتابعات، بخلاف مجهول الحال فهو يصلح في الشواهد والمتابعات، وهذا التفصيل هو مذهب أكثر العُلماء.

ثانياً: المقترحات:

١. تفعيل دور الأسـاتذة والمدرسـين في الجامعات والمدارس وكذلك خطباء المسـاجد والدعاة في بيان مكانة العلم والعُلماء.

٢. أن يتجه طلبة العلم في مرحلة الماجســـتير إلى عمل رســـائلهم في بيان جهود العُلماء ومناهجهم، لما تحققه للطالب من المعرفة الواسعة في تفاصيل علوم الحديث كلها.

٣. تفعيل دور الإعلام بمختلف أنواعه المرئي والمســـموع والمقروء، لتوعية الناس بمكانة عُلماء اليمن لاسيما المحدثين منهم.

٤. دراســـة المنهجية التي ســـلكها الشـيخ مقبل – رحمه الله – في تعليم علم الحديث، الذي كان من ثمارها طلاب كثر يشار إليهم بالبنان في هذا التخصص.

٥. دراســـة تحريرات الشـيخ مقبل – رحمه الله – الحديثية خصـوصـــاً في علم الرجال الذي تميز به.

تلك خلاصـــة موجزة عن جهود ومنهج الشـيخ مقبل بن هادي الوادعي في علم الحديث، وهذه النتائج والمقترحات أُقدمها مع الشـــعور بالتقصـــير لقلة بضـــاعتي في العلم الشـــرعي لاســـيما علم الحديث، وأرجو أن أكون قد أتممتُ الرسـالة على الوجه المطلوب، وأن أكون قد أتيت بشـيء يضـاف إلى المكتبة الإسـلامية، والله أسأل أن يغفر لي جهلي وتقصـيري، وخطئي وعمدي، وكل ذلك عندي، إنه سميع قريب مجيب الدعوات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار عن الصحابة.
- فهرس الفرق.
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

م	الحديث	الراوي	الصفحة
١	أتدرون ما الغيبة، قالوا: الله ورسوله أعلم...	أبو هريرة	٢٣٢
٢	احبوا الله لما يغدوكم به من نعمه،...	عبد الله بن عباس	١٦٣
٣	اختلاف أمتي رحمة		١٦٧
٤	ارتحلت الدُنيا مدبرة وارتحلت الآخرة مقبلة...	علي بن أبي طالب	٢١١
٥	إذا أخذت واحِداً مِنهما فلا يُفارِقك...	عبد الله بن عمر	٩٤
٦	إذا أذن المؤذن يوم الجمعة حرم العمل		١٥٥
٧	إذا حُمَّ أحدكم فليشَنَّ عليه الماء...	أنس بن مالك	٨٧
٨	إذا قام أحدكم أو قال: الرجل في صلاته...	حذيفة بن اليمان	٦٢
٩	إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليُرِقه...	أبو هريرة	١٤٦
١٠	ارجع فصلِّ، فإنك لم تُصل	أبو هريرة	٤١
١١	أعطاك أحد شيئاً...	عبد الله بن عباس	١٠٢
١٢	أفضل الصيام بعد رمضان المحرم	أبو هريرة	٣٩
١٣	ألا إني أوتيت الكِتاب ومثله معه، ألا يُوشِك...	المقدام بن معدي كرب	٧١
١٤	أُمِرْتُ أن أُبَشرَ خديجة ببيتٍ من قصب...	جعفر بن أبي طالب	٦٧
١٥	أن أبا معيط كان يجلس مع النبي ﷺ بمكه...	عبد الله بن عباس	٨٠
١٦	أن أبا معيط كان يجلس مع النبي ﷺ بمكه...	عبد الله بن عباس	٨٠
١٧	إن أحب الأعمال إلى الله تعجيل الصلاة...	أم فروة	١٩٩
١٨	إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب...	أم سلمة	١٦٤
١٩	إن الرجل إذا قام يُصلي أقبل الله عليه...	حذيفة بن اليمان	٦٢
٢٠	إنَّ الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم...	عبد الله بن مسعود	٤٣
٢١	إن الناس يُحشرون يوم القيامة، فيجيء...	عبد الله بن عمر	١٩٥
٢٢	أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنازة...	عبد الله بن عمر	١٩٩
٢٣	أن رجلاً أقام سلعة في السوق...	عبد الله بن أبي أوفى	٧٧
٢٤	أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ..	أبو سعيد الخدري	٧٩
٢٥	إن فيكم قوماً يعبدون ويدأبون حتى تعجب...	أنس بن مالك	٦٠
٢٦	أنا سيد الناس يوم القيامة...	عبادة بن الصامت	٤٦
٢٧	إنا نخطُبُ فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس..	عبد الله بن السائب	٨٨

فهرس الفرق

فهرس الأشعار

فهرس الأعــلام

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. آبادي: القاموس المحيط، ط ٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ.

٣. ابن أبي العينين: القول الحسن في كشف الشبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، ط ١، القاهرة، مكتبة أنوار مكة، ٢٠٠٤م.

٤. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط ١، بيروت، دار التراث، ١٣٧١هـ.

٥. ابن أبي حاتم: المراسيل، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.

٦. ابن أبي شيبة: المصنف، ط١، السعودية، دار القبلة، تحقيق: محمد عوامة، ١٤٢٧هـ.

٧. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩

٨. ابن الجوزي: الموضوعات، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٨٦هـ.

٩. ابن الجوزي: صفة الصفوة، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٩هـ.

١٠. ابن الجوزي: صيد الخاطر، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ.

١١. ابن الدمياطي: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٢. ابن الصلاح: علوم الحديث، سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ.

١٣. ابن القيم: إعلام الموقعين، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م.

١٤. ابن القيم: الفروسية المحمدية، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.

١٥. ابن القيم: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ط ١، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

١٦. ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، ط ١، السعودية، دار فواز للنشر، ١٤١٣هـ.

١٧. ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، بيروت، المكتبة العصرية.

١٨. ابن تيمية: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ط ١، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢٢هـ.

١٩. ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ط ٣، مصر، دار الوفاء، ١٤٢٦هـ.

٢٠. ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، ط ٢، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ.

٢١. ابن جماعة: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ط ٢، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦ هـ.

٢٢. ابن حبان: صحيح ابن حبان، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ١٤١٤هـ.

٢٣. ابن حجر: الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ط ١، الهند، الدار السلفية، ١٤١٠هـ.

٢٤. ابن حجر: الإصابة، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٢٥. ابن حجر: التقريب، ط ١، الرياض، دار العاصمة.

٢٦. ابن حجر: الدرر الكامنة، بدون ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢٧. ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ط ١، المدينة، عمادة البحث العلمي، ١٤٠٤هـ.

٢٨. ابن حجر: تهذيب التهذيب، ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٤م.

٢٩. ابن حجر: فتح الباري، بدون ط، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٣٠. ابن حجر: لسان الميزان، ط ١، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

٣١. ابن حجر: نزهة النظر، ط ١، باكستان، مكتبة البشرى، ١٤٣٢هـ.

٣٢. ابن حجر: هدي الساري، ط ١، القاهرة، دار الريان، ١٩٨٦م.

٣٣. ابن حجر: تبيين العجب بما ورد في شهر رجب، بدون ط، مصر، مؤسسة قرطبة.

٣٤. ابن حزم: الفصل في الأهواء والملل والنحل، بدون ط، القاهرة، مكتبة الخانجي.

٣٥. ابن حَنْبَل: المسند، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ١٤٢١هـ.

٣٦. ابن حنبل: مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن هانئ، ط ١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٣٧. ابن دقيق العيد: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ط ١، الأردن، دار العلوم، ١٤٢٧هـ.

٣٨. ابن رجب: شرح علل الترمذي، ط ١، مصر، دار الكلمة، ١٤١٨هـ.

٣٩. ابن سيد الناس: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر،١٤٠٦هـ.

٤٠. ابن عبد البر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٤١. ابن عبد الهادي: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ط ١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ.

٤٢. ابن عبد الهادي: سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، ط ١، بيروت، دار البشائر، ١٤١٨هـ.

٤٣. ابن عبدالبر: الاستيعاب، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٢هـ.

٤٤. ابن عبدالبر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط ٢، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٢هـ.

٤٥. ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٤.

٤٦. ابن كثير: البداية والنهاية، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ.

٤٧. ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط ٢، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.

٤٨. ابن ماجة: سَنَن ابن ماجة، مصر، مكتبة أبي المعاطي (د ت).

٤٩. ابن معين: معرفة الرجال، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ.

٥٠. ابن مفلح: الآداب الشرعية، ط ٣، بيروت، الرسالة، ١٤١٩هـ.

٥١. ابن منظور: لسان العرب، ط ١، بيروت.
٥٢. أبو داود: رسالة أبي داود لأهل مكة، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
٥٣. أبوداود: سَنَن أبي دَاوُدَ، بيروت، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥٤. الأحدب: زوائد تاريخ بغداد، بدون ط، دمشق، دار القلم.
٥٥. أحمد بن نصر الله: أضواء على أخطاء كتاب الصحيح المسند، ط ١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٢٧هـ.
٥٦. الأزهري: تهذيب اللغة، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
٥٧. الأكوع: هجر العلم ومعاقله في اليمن، ط ١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.
٥٨. آل النصر والهلالي: الاستيعاب في بيان الأسباب، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٥هـ.
٥٩. الألباني: إرواء الغليل، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.
٦٠. الألباني: السلسلة الضعيفة، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١٤هـ.
٦١. الألباني: تحريم آلات الطرب، ط ١، مكتبة الدليل، ١٤١٦هـ.
٦٢. الألباني: تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ط ٣، الأردن، المكتبة الإسلامية، ١٤٠٩هـ.
٦٣. الألباني: صحيح أبي داود، ط ١، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.
٦٤. الألباني: صحيح الترغيب والترهيب، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ.
٦٥. الألباني: صحيح الجامع الصغير، ط ٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٦٦. الألباني: صفة صلاة النبي، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤١١هـ.
٦٧. الألباني: صلاة التراويح، ط ١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٢١هـ.
٦٨. أم سلمة السلفية: الرحلة الأخيرة لإمام الجزيرة، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٤هـ.
٦٩. أم عبد الله الوادعية: نبذة مختصرة من نصائح والدي، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٤هـ.
٧٠. باشنفر: دلائل النبوة، ط ٢، السعودية، دار الخراز، ١٤١٨هـ.
٧١. الباكستاني: من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، ط ١، السعودية، دار الخراز، ١٤٢٣هـ.
٧٢. البخاري: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله و سننه و أيامه، ط١، السعودية، مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.
٧٣. البغدادي: الكفاية في علم الرواية، بدون ط، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.
٧٤. البوصيري: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، بيروت، دار العربية، ١٤٠٣هـ.
٧٥. البيهقي: سَنَن البيهقي الكبرى، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ١٤١٤هـ.
٧٦. البيهقي: معرفة السنن والآثار، ط ١، القاهرة، دار الوفاء، ١٤١٢هـ.

٧٧. البيهقي: مناقب الشافعي، القاهرة، مكتب دار التراث.

٧٨. التبريزي: الكافي في علوم الحديث، ط ١، الأردن، الدار الأثرية، ١٤٢٩هـ.

٧٩. تذكرة الحفاظ، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

٨٠. الترمذي: سَنَن الترمذي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، تحقيق: بشار عوّاد، ١٩٩٨م.

٨١. التهانوي: قواعد في علوم الحديث، ط ٣، بيروت، دار القلم، ١٣٩٢هـ.

٨٢. الجديع: تحرير علوم الحديث، ط١، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٢٤هـ.

٨٣. الجمعة: أيتام غيروا مجرى التاريخ، ط ٣، الرياض، مكتبة العبيكان.

٨٤. الحاكم: معرفة علوم الحديث، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ.

٨٥. الحجوري: التبيين، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ.

٨٦. خان: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٨٧. الخضير: الحديث الضعيف وحُكم الاحتجاج به، ط ١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٥هـ.

٨٨. الخضير: تحقيق الرغبة في توضيح النخبة، ط ٤، الرياض، دار المنهاج، ١٤٣١هـ.

٨٩. الخطابي: معالم السنن، ط ١، حلب، المطبعة العالمية، ١٣٠١هـ.

٩٠. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العلمية.

٩١. الخطيب: أصول الحديث علومه ومصطلحه، بدون ط، بيروت، دار الفكر،١٤٢٧هـ.

٩٢. الخطيب: شرف أصحاب الحديث، ط ١، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧هـ.

٩٣. الخليلي: الإرشاد في معرفة عُلماء الحديث، ط ١، الرياض، مكتبة الرُشد، ١٤٠٩هـ.

٩٤. الدارقطني: السُنن، تحقيق الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٩٥. درويش: أسنى المطالب في أحاديث مختلف المراتب، بيروت، دار الكتب العلمية.

٩٦. الدريس: الحديث الحسن لذاته ولغيره، ط ١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٦هـ.

٩٧. الذهبي: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٩٨. الذهبي: المعين في طبقات المحدثين، ط ١، الأردن، دار الفرقان، ١٤٠٤هـ.

٩٩. الذهبي: تاريخ الإسلام، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

١٠٠. الذهبي: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط ٥، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ.

١٠١. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠ هـ.

١٠٢. الذهبي: ميزان الاعتدال، بيروت، دار المعرفة.

١٠٣. الرازي: مختار الصحاح، بدون ط، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ.

١٠٤. الرامهرمزي: المحدث الفاصل، ط ٣، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

١٠٥. الرُحيلي: الإمام أبوالحسن الدارقطني وآثاره العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

١٠٦. الزَّبيدي: تاج العروس مِن جواهر القاموس، بدون ط، دار الهداية.

١٠٧. الزركلي: الإعلام، ط ١٥، دار العلم للملايين.

١٠٨. الزهراني: ابن عثيمين الإمام الزاهد، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ.

١٠٩. الزهراني: إمام العصر، بدون ط.

١١٠. السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ط ٢، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٤٠١٣هـ.

١١١. السبكي: قاعدة في الجرح والتعديل، ط ٥، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٠هـ.

١١٢. السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار الجيل.

١١٣. السخاوي: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، ط ١، السعودية، مؤسسة الريان، ١٤٢٢هـ.

١١٤. السخاوي: فتح المغيث، ط ١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٦هـ.

١١٥. سلمان: كتب حذر منها العلماء، ط ١، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٥هـ.

١١٦. السليماني: إتحاف النبيل، ط ٢، عجمان، مكتبة الفرقان، ١٤٢١هـ.

١١٧. السليماني: الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية، ط ١، الرياض، دار الكيان، ١٤٢٦هـ.

١١٨. السيوطي: تدريب الراوي، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.

١١٩. السيوطي: طبقات الحُفاظ، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

١٢٠. السيوطي: لباب النقول في أسباب النزول، ط ١، بيروت، مؤسسة الكتب والثقافة، ١٤٢٢هـ.

١٢١. الشاطبي: الاعتصام، ط ١، البحرين، مكتبة التوحيد، ١٤٢١هـ.

١٢٢. الشافعي: الرسالة، بدون ط، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٢٣. شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

١٢٤. شاكر: شرح ألفية السيوطي في علم الحديث، بدون ط، المكتبة العلمية.

١٢٥. الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بدون ط، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

١٢٦. الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ط ٣، تحقيق المعلمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٢٧. الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

١٢٨. الشوكاني: نيل الأوطار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١٢٩. صالح الوادعي: المحفوظات الشعرية مِن دروس العلامة مقبل بن هادي الوادعي، ط ١، صنعاء، دار الآثار،١٤٢٨هـ.
١٣٠. الصنعاني: توضيح الأفكار، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٣١. الصنعاني: ثمرات النظر في علم الأثر، ط ١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٧هـ.
١٣٢. الطبري: جامع البيان، ط ١، دار هجر.
١٣٣. الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ط ٧، الرياض، المعارف، ١٤٠٥هـ.
١٣٤. عبد الرزاق: المصنف، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، تحقيق: الأعظمي، ١٤٠٣هـ.
١٣٥. العُبيد: القرآن الكريم أصوله وضوابطه، ط ٢، الرياض، مكتبة التوبة، ١٤٣٠هـ.
١٣٦. العتمي: الإبهاج بترجمة العلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، ط ١، صنعاء، دار شرقين.
١٣٧. العدوي: الصحيح المسند من أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة، بدون ط، القاهرة، مكتبة مكة.
١٣٨. العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط ٢، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ١٣٨٨هـ.
١٣٩. العقيلي: الضعفاء الكبير، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٤٠. العكري: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دمشق، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.
١٤١. العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ط ٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
١٤٢. العميسان: إتحاف العباد، ط ١، القاهرة، دار الإمام أحمد، ١٤٢٦هـ.
١٤٣. عودة: صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألباني، ط ٢، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ١٤٢٢هـ.
١٤٤. العودة: مع الأئمة، ط ١، الرياض، الإسلام اليوم، ١٤٣٣هـ.
١٤٥. العوني: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، ط ١، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد،١٤٢١هـ.
١٤٦. العوني: شرح الموقظة للذهبي، ط ١، السعودية، دار بن الجوزي، ١٤٢٧هـ.
١٤٧. عياض: إكمال المعلم بفوائد مسلم، ط ١، مصر، دار الوفاء، ١٤١٩هـ.
١٤٨. العيزري: جهود الشيخ الألباني في الحديث روايه ودراية، ط ١، الرياض، مكتبة الراشد، ١٤٢٧هـ.
١٤٩. الفنيسان: موارد الحافظ ابن كثير في تفسيره، ط ١، الرياض، مكتبة التوبة، ٢٠٠٦م.
١٥٠. الفيومي: المصباح المنير، بدون ط، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
١٥١. قادر: الألباني ومنهج الأئمة المتقدمين في علم الحديث، ط١، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٣١هـ.
١٥٢. القاسمي: قواعد التحديث، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ.

١٥٣. القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ط ٢، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٣هـ.
١٥٤. القدسي: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدماج، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٠ هـ.
١٥٥. القرطبي: المُفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، ط ١، دمشق، دار بن كثير، ١٤١٧هـ.
١٥٦. الكناني: تنزيه الشريعة المرفوعة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ.
١٥٧. اللكنوي: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط ٣، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ.
١٥٨. مالك: الموطأ، ط١، دمشق، دار القلم، تحقيق: الندوي، ١٤١٣ هـ.
١٥٩. المباركفوري: تحفة الأحوذي، بدون ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
١٦٠. المرتضى: منهاج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.
١٦١. المزي: تحفة الأشراف، ط ٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
١٦٢. المزي: تهذيب الكمال، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ،
١٦٣. المزيني: المحرر في أسباب نزول القرآن، ط ١، السعودية، دار ابن الجوزي،١٤٢٧هـ.
١٦٤. مسلم: صحيح مسلم، ط٣، بيروت، دارالمعرفة، ١٤٣١هـ.
١٦٥. المشاط: التقريرات السُنية شرح المنظومة البيقونية، ط ٢، بيروت، دار الكتب العربي، ١٤٠٦هـ.
١٦٦. المُعلمي: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط ٢، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٦هـ.
١٦٧. المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، ط ١، صنعاء، الجيل الجديد، ٢٠١١م.
١٦٨. المليباري: الحديث المعلول قواعد وضوابط، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ.
١٦٩. المناوي: فيض القدير، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
١٧٠. المنصوري: الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني.
١٧١. المنصوري: الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، ط ١، الرياض، دار الكيان، ١٤٢٨هـ.
١٧٢. المهدي: معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.
١٧٣. الموري: بشائر الفرح بتقريب فوائد الإمام الوادعي في علم الرجال والمصطلح، ط ١، القاهرة، دار الإمام أحمد للنشر، ١٤٢٦هـ.
١٧٤. الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ط ٤، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.
١٧٥. الندوي: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات، ط ١، باكستان، جامعة البنجاب، ١٤٠٣هـ.
١٧٦. النسائي: سَنَن النسائي، ط٢، حلب، مكتبة المطبوعات الاسلامية، ١٤٠٦هـ.

١٧٧. النووي: إرشاد طلاب الحقائق، ط ١، السعودية، مكتبة الإيمان، ١٤٠٨هـ.

١٧٨. النووي: الأذكار، بدون ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١٧٩. النووي : شرح صحيح مسلم ، ط٢،دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢.

١٨٠. همام سعيد: الفكر المنهجي عند المحدثين، ط ١، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية، ١٤٠٨هـ.

١٨١. الهمداني: صفة جزيرة العرب، ط ١، ت: الأكوع، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ١٤١٠هـ.

١٨٢. الواحدي: أسباب نزول القرآن، ط ١، السعودية، دار الميمان، ٢٠٠٥م.

١٨٣. الوادعي: إجابة السائل، ط ٢، القاهرة، دار الحرمين للطباعة، ١٤٢٠هـ.

١٨٤. الوادعي: أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ.

١٨٥. الوادعي: إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن، ط ٣، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٣٤هـ.

١٨٦. الوادعي: التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٨هـ.

١٨٧. الوادعي: الجامع الصحيح في القدر، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٧هـ.

١٨٨. الوادعي: السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ.

١٨٩. الوادعي: الشفاعة، ط ٥، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ.

١٩٠. الوادعي: الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، ط ٤، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٨هـ.

١٩١. الوادعي: الصحيح المسند من أسباب النزول، ط ٢، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٩هـ.

١٩٢. الوادعي: الصحيح المسند من دلائل النبوة، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٠هـ.

١٩٣. الوادعي: الطليعة في الرد على غلاة الشيعة، ط ٥، صنعاء، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٩هـ.

١٩٤. الوادعي: تحقيق الإلزامات والتتبع، ط ٤، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٣هـ.

١٩٥. الوادعي: تحقيق المستدرك على الصحيحين، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٧هـ.

١٩٦. الوادعي: تحقيق تفسير ابن كثير، ط ١، السعودية، دار الراية، ١٤١٣هـ.

١٩٧. الوادعي: تراجم رجال الدارقطني في سُننه، ط ١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٠هـ.

١٩٨. الوادعي: ترجمة أبي عبد الرحمن، ط١، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٢هـ.

١٩٩. الوادعي: رجال الحاكم في المستدرك، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٩هـ.

٢٠٠. الوادعي: صعقة الزلزال، ط ٣، مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٣٤هـ.

٢٠١. الوادعي: غارة الأشرطة، ط ١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٩هـ.

٢٠٢. الوادعي: غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل، ط ٣، صنعاء، دار الآثار، ١٤٣٢هـ.

٢٠٣. الوادعي: نشر الصحيفة، ط ١، اليمن، دار الحديث بدماج، ١٤١٨هـ.

٢٠٤. الوادعي: هذه دعوتنا، ط ٢، صنعاء، دار الآثار، ١٤٢٩هـ.

٢٠٥. الوزير: العواصم من القواصم، ط ٢، لبنان، دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

المحتويات